المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

التدخل الفرنسي في مالي وتداعياته على الأمن الوطني الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: الفضاء الإقليمي والسياسة الدولية للجزائر

إعداد الطالبة:

سمية صحراوي

إشراف البروفيسور:

امحند برقوق

السنة الجامعية 2013-2014

كلمة شكر وعرفان

بداية الشكر و الحمد لله الذي و فقني لإتمام ثمرة جهدي، وأعانني على إنارة بصيرتي لمواصلة طريق بحثي رغم تعدد العراقيل والمصاعب . فالحمد لله أولا وأخرا .

كما أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى أستاذي المشرف "امحند برقوق" الذي تكرم علينا بإشرافه على البحث المتواضع و لم يبخل علينا توجيهاته البناءة .

كما لا يفوفتني أن اشكر كل من الأستاذ: أحمد كراد على دعمه الدائم ونصائحه وتشجيعاته ، الأستاذة" لويزة أيت حمدوش " ، كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ "علي ربيج"، "حسام حمزة" ومنصور لخضاري والأستاذ القدير " دلال" والأستاذ"ناجي" الذين قدموا لنا يد المساعدة والنصح والتحفيز وإلى كل من دعمنا ولو كان ذلك بكلمة أو نصيحة أو دعوة خير.

و أخيرا أتقدم بشكر الجزيل للأستاذ(ة) الذين سيتفضلون بمناقشة هذه المذكرة.

الإهداء

إلى من تحت قدميها الجنة ، إلى أمي

التي علمتني الصمود و الصبر والدتي الغالية التي لم تكل جهدا في تربيتي

وتوجيهي و التي عانت من اجلي خاصة عامي هذا أقدم لها هذا العمل .

إلى من كان سندي في أحلكالظروف ، وشجعني و بعث في روحي حب العلم ، إلى

من كان مصدر نصحي و تشجيعي ،ومن جعل مشواري العلمي ممكنا ،إلى

روح أبي

سبب وجودي في الحياة رحمك الله يابي وأسكنك الله فسيح جنانه .

إلى إخوتي"احمد و زكرياء "

إلى من وقف بجانبي منذ البداية مسيرتي العلمية

صديقاتي (نوارة، صارة ، صونيا ، راضية ، ياسمين، أسماء، محمد...). وكل باسمه ،إلى كل من عرفني و أحبني وعاشرني و إلى كل فرد من عائلتي فردا فرداكبيرا و صغيرقريباأو بعيدا .

والى صديقتي وأختي الغالية التي لم يكتبلها القدر أن تكمل معنا مشوارنا الأكاديمي (ميمونة صواب) رحمها الله وأسكنها فسيح جناته

وإلى كل طلبة " الدفعة الرابعة"

اليهم جميعا اهدي جهدي المتواضع هذا .....

واليك يا أبي ويا ميمونة اهدي هذا العمل .

سميـــــــــــــة

الملخص

الملخص

تتناول هذه الدراسة بالتحليل موضوع التدخل الفرنسي في مالي وتداعياته على الامن الوطني الجزائري والذي جاء سنة 2013 كأحد افرزات الأزمة المالية وتطوراتها الأمنية الخطيرة والتي تمثلت في التمرد الطوارق وإعلانهم الانفصال، فضلا عن تفاقم التهديد الإرهابي لدول المنطقة . وقد كانت للعمليات العسكرية الفرنسية في شمال مالي أثار سلبية على الامن الوطني الجزائري (من الناحية الامنية والعسكرية– السياسية والاجتماعية– والاقتصادية) مما دفع بالجزائر إلى إتخاذ جملة من التدابير والاعتماد على مجموعة من الاليات والاستراتيجيات لحماية أمنها الوطني و لبناء الامن في منطقة الساحل الإفريقي البطن الرخو للجزائر.

Résumé :

Cette étude tente d'analyser l'intervention française au Mali et ses impactes sur la sécurité nationale en Algérie en 2013. Cette intervention représente un cheminement de la crise malienne et de ses évolutions sécuritaires, qui se résument à la révolte touareg et le déclaration séparatiste accentués par les menaces terroristes dans la région.

Cependant, les interventions militaires françaises dans le nord-Mali ont eu des effets négatifs sur la sécurité nationale de l'Algérie dans ses dimensions sécuritaire, militaire, politique, sociale et économique. Ce qui a poussé l'Algérie à prendre un groupe de décisions préventives et à adopter plusieures stratégies dans le but de préserver sa sécurité nationales et construire la sécurité dans la région sahélo saharienne, profondeure mole de l'Algérie.

الخطـة:

مقدمة

الفصل الأول: الأزمة المالية بين المعضلات الداخلية والتدخل الأجنبي

المبحث الأول: دراسة جيوبولتيكية لمالي

المطلب الأول: الطبيعة الجغرافية لمالي

المطلب الثاني: الطبيعة السياسية والاجتماعية لمالي

المبحث الثاني: واقع الأزمة في مالي

المطلب الأول: محركات الأزمة في مالي

المطلب الثاني: جذور وتطورات الأزمة في مالي

المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في أزمة مالي

المبحث الثالث: حقيقة التدخل العسكري الفرنسي في مالي

المطلب الأول: القرار الاممي والعملية العسكرية الفرنسية في مالي

المطلب الثاني: التدخل العسكري الفرنسي في مالي: بين الدوافع المعلنة والخفية

المطلب الثالث: نتائج التدخل الفرنسي في مالي

الفصل الثاني : تداعيات الأزمة المالية على الأمن الوطني الجزائري

المبحث الأول: على المستوى العسكري والأمني

المطلب الأول: التهديد الإرهابي.

المطلب الثاني: انتشار الجريمة المنظمة

المطلب الثالث: تأجيج المطالب الانفصالية: مشكل الطوارق

المبحث الثاني: على المستوى السياسي والاجتماعي

المطلب الأول: معضلة الدولة الفاشلة على الحدود الجزائرية

المطلب الثاني: مشكلة اللاجئين والهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: تراجع الدور السياسي الإقليمي للجزائر

المبحث الثالث: على المستوى الاقتصادي

المطلب الأول: عرقلة المشاريع الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة.

المطلب الثاني: تدهور القطاع السياحي .

الفصل الثالث: الجهود الجزائرية للتعامل مع الأزمة المالية والتهديدات الناشئة عنها

المبحث الأول: الآليات الدبلوماسية و السياسية .

المطلب الأول: الدعوة للحوار السياسي المنتج للحل السلمي

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في النزاع الطارقي-المالي.

المبحث الثاني: الآليات العسكرية و الأمنية.

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية

المطلب الثاني: التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة:

المبحث الثالث: الآليات الاقتصادية و التنموية

المطلب الأول: التنمية رهان للأمن .

المطلب الثاني: المشاريع والدعم الاقتصادي والتنموي

خاتمة

مقدمة

مقدمـــــــة:

يشهد الوضع الدولي بروز تغيرات وتحولات دائمة ومستمرة تؤثر على بنية النظام العالمي من جهة، وعلى الدول المشكلة لهذا النظام العالمي من جهة أخرى. والجزائر كوحدة سياسية من الوحدات السياسية في النسق الدولي، ليست في معزل عن هذه المستجدات والتحولات والأحداث الدولية، فهي بطريقة أو بأخرى تتأثر بها وتتفاعل معها خاصة إذا تعلق الأمر بمحيطها الإقليمي القريب منها (دول الجوار).

فالجزائر تقع ضمن فضاء إقليمي مميز، نظرا لما يشهده من حراك موسع وشديد لاسيما في الآونة الأخيرة. يتعلق الأمر هنا بمنطقة الساحل الإفريقي، التي تمثل أحد أهم امتدادات الجزائر الجيوسياسية والعمق الإستراتيجي لأمنها الوطني، إذ تعد المنطقة المذكورة من بين أكثر المناطق التي تشهد حالة من الانهيار غير المسبوق للأمن، فهي المقر الرئيسي لتنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية المسلحة في إفريقيا والمغرب العربي، فضلا عن تحولها إلى موطن لجماعات الجريمة المنظمة(تجارة المخدرات،الاتجار بالبشر..). إلى ما سبق، تضاف معاناة المنطقة من مختلف الإشكاليات السياسية والاقتصادية والأمنية مما جعل منها موضع استقطاب كبير للعديد من الدراسات ومراكز البحوث التي تسعى لتسليط الضوء على الإشكاليات والتهديدات التي تفرزها والتي لها أثر على الآمنين الإقليمي والجماعي على حد سواء.

وما زاد وضع منطقة الساحل سوءًا وتأزما، الأزمة في مالي التي طفت إلى سطح الأحداث من جديد. هذه الأزمة التي تعود جذورها إلى ما قبل الحرب الباردة، قد عاودت التأجج في سنة 2011 وأصبحت تشكل بؤرة توتر ولا إستقرار في الساحل الإفريقي نظرا للأحداث والتطورات الأمنية الخطيرة التي تدور رحاها في شمال مالي، والمتمثلة بالأساس في تمرد الطوارق الذي مافتئ يتوقف حتى يندلع مرة أخرى، لكن هذه المرة كان أكثر حدة، حيث ارتفعت سقف مطالب الطوارق عاليا وباتوا يطرحون مسألة الانفصال علنا ولاول مرة، فضلا عن سيطرة "حركة التوحيد والجهاد"، و ما يعرف "بالتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" على مناطق كانت تحت سلطة "حركة الأزواد" وتحالف هذه الأخيرة مع الجماعات الإجرامية.

ولعل من أبرز إفرازات تنامي خطر القاعدة ومختلف التهديدات في منطقة الساحل الإفريقي وبالتحديد في شمال مالي" ***التدخل العسكري الفرنسي*** " في 11 جانفي 2013 ، حيث كان لهذا الأخير تداعيات وارتدادات خطيرة على المنطقة على وجه العموم وعلى الجزائر وأمنها الوطني على وجه الخصوص، فقد ألقت أزمة شمال مالي ثقلها على الجزائر وهددت الامن الوطني من مختلف المستويات السياسية،الامنية،الاجتماعية وحتى الاقتصادية.

وعليه قد أدركت الجزائر تمام الإدراك حساسية الوضع الذي أفرزته الحركات الانفصالية ثم التدخل الفرنسي العسكري في شمال مالي وخطورته، وما يترتب عنه من مخاطر تشكل تهديد مباشرا لأمنها الوطني واستقرارها، مما جعلها تتخذ موقفا محددا من الأزمة المالية ومن التدخل العسكري الفرنسي مستمد من مبادئ سياستها الخارجية. كما أدى بها إدراكها السابق إلى إعادة النظر في منظومتها الأمنية تحسبا لما قد تؤول إليه الأوضاع على المدى البعيد،فضلا عن تبنيها لمقاربة شاملة مرتكزة على ثلاثية هامة(ميكانزمات سياسية ، أمنية، تنموية) لمواجهة مختلف التهديدات المتفاقمة في تخومها الجنوبي.

إشكالية الدراسة:

- **كيف أثر التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي (جانفي 2013) على الأمن الوطني الجزائر ؟**

وتتفرع عن هذا السؤال المركزي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الأسباب التي قادت إلى تأزم الوضع في شمال مالي؟
- فيما تتمثل الدوافع الإستراتيجية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي؟
- ما هي أهم التداعيات المترتبة عن التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي التي شكلت تهديدا مباشرا أو غير مباشر للأمن الوطني الجزائري؟
- فيما تتمثل المقاربة والسلوك الأمنيين الجزائريين للتصدي للتهديدات المترتبة عن التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي؟

الفرضيـــات:

استنادا إلى الإشكالية المطروحة للدراسة تم اعتماد الفرضيات التالية:

- كلما اتسعت الهوة بين الحكومة المركزية في باماكو والمحكومين وتنامت مظاهر التهميش والإقصاء في شمال مالي، كلما كان ذلك دافعا إلى تصعيد وتأزم الوضع في المنطقة.
- الانفلات الأمني والتدفق الهائل للأسلحة المترتبان عن سقوط النظام الليبي والأزمة التي تبعته ووقوعها في يد الطوارق العائدين لوطنهم الأصلي هما العاملان الرئيسان اللذان أديا إلى تفجير الأزمة في مالي بتعزيزهما للنزعة الانفصالية لدى بعض الفئات الطارقية.
- لم يكن الدافع من التدخل العسكري الفرنسي في مالي القضاء على الانفلات الأمني واسترجاع المناطق المنفصلة بقدر ما كان تحقيق المصالح الإستراتيجية الفرنسية غير القابلة للتنازل في المنطقة.

- التحديات غير التقليدية للأمن أكثر حجما، تأثيرا وتهديدا للأمن الوطني الجزائري من التحديات التقليدية.
- نجاح الجزائر في مواجهة التهديدات التماثلية واللا تماثلية الناجمة عن الأزمة في مالي، أو التي كانت موجودة وتأججت بفعل الأخيرة، مرتبط بمدى نجاحها في المزاوجة بين الأمن والتنمية في مقاربتها الشاملة.

مبررات اختيار الموضوع:

تتراوح دوافع وأسباب اختيار هذا الموضوع بين ما هو ذاتي، متعلق بالباحثة، وما هو موضوعي، مرتبط بطبيعة الموضوع محل الدراسة.

أولا: المبررات الذاتية

إن اهتمامنا بهذا الموضوع مرده تطلعات شخصية منا لدراسة منطقة الساحل الإفريقي وما تعرفه من أحداث وتطورات أمنية معقدة، لاسيما الوضع المتأزم في شمال مالي الباعث على الاهتمام والقلق، مما جعله محط أنظار العديد من الدارسين والمحللين ومحورا لنقاشات وتحليلات سياسية الراهنة.

كما نرغب، من خلال دراستنا هذه، في البحث عن الخلفيات، الأسباب والدوافع الحقيقية التي كانت وراء التدخل العسكري الفرنسي في مالي والظروف الإقليمية التي قادت إليه، وكذا استيعاب الموقف الرسمي للجزائر اتجاه الأزمة المالية وفهم وتفسير سلوكها الذي انتهجته إزاء التدخل الفرنسي لمعرفة ما إذا كان ينطلق ويتطابق مع المبادئ الراسخة لسياستها الخارجية أم كان إملاءات . عجزت الجزائر عن مقاومتها . فرضها السياقان الإقليمي والدولي في تلك الفترة. هذا، ونطمح إلى تسليط الضوء على النتائج المترتبة عن التدخل الفرنسي في مالي على مستوى إقليمي ثم على مستوى قطري (الجزائر) لنصل إلى تقييم تداعياته السياسية، الأمنية، الاقتصادية والعسكرية على المستوى الوطني .

ولكون تخصصنا يتمحور حول "الفضاء الإقليمي والسياسة الدولية للجزائر" أردنا، عبر مذكرتنا هذه، الخوض في دراسة موضوعها هو الجزائر وسياستها اتجاه محيطها الإقليمي، وبالأخص الأزمة المالية، من أجل تقديم دراسة علمية أكاديمية تضاف إلى الرصيد المعرفي والعلمي للمكتبات الجامعية الجزائرية التي لازالت تشهد ندرة في الدراسات التي تتناول هذا الموضوع نظرا لجدته وأملا منا في تمكين طلبة قادمين ودفعات لاحقة من الاستفادة من هذه الدراسة التي قد تكون قاعدة لدراسات قادمة أكثر عمقا واتساعا.

ثانيا: المبررات الموضوعية

أما المبررات الموضوعية لاختيار موضوع دراستنا فتتمثل في طابعه الملح الذي يفرض نفسه بقوة من الناحيتين العلمية والعملية على المشهد الإقليمي الذي تمثل الجزائر إحدى أجزائه، هذا الأخير الذي يشهد تنامي وتصاعد التهديدات الأمنية بشتى أشكالها التي باتت تشكل خطرا وتهديدا فعليا لأمن المنطقة وأمن الجزائر. فضلا عن هذا، يعد موضوع مذكرتنا من المواضيع الراهنة التي تشكل صلب حوارات ونقاشات الساعة ومحور عدد كبير من التحليلات الدولية الراهنة نظرا لأهميته الكبيرة.

نطاق وحدود الدراسة :

يتحدد نطاق دراستنا بالأطر التالية:

أولا: الإطار الزمني

تم تحديد الفترة إبتداءً من 11 جانفي 2013 كحد زمني للدراسة، وهذا قصد التركيز على التطورات الراهنة التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي وبالأخص الدولة المالية والمتمثلة في التدخل العسكري الفرنسي كأبرز حدث، وسعيا منا إلى الخوض مباشرة في الموضوع والتعمق فيه تجنبا لتكرار ما تمت دراسته مسبقا في الدراسات التي دارت مواضيعها حول الأزمة المالية، إلا إن هذا لن يمنعنا من الإشارة إلى الجذور التاريخية للأزمة ولو بصفة مختصرة. إذن، سنركز في مذكرتنا بالأساس على الأحداث والتطورات الحاصلة في مالي منذ تاريخ التدخل الفرنسي إلى غاية يوم انتهاء البحث في هذا الموضوع، وسنعرض في الأخير النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة أحداث الفترة المدروسة. وننوه إلى أن نتائج تداعيات التدخل الفرنسي في شمال مالي قيد التشكل إلى اليوم.

ثانيا: الإطار المكاني

تنحصر دراستنا في تناول الفناء الخلفي للجزائر، والمتمثل في منطقة الساحل الإفريقي على وجه العموم ومنطقة شمال مالي على وجه الخصوص، باعتبارها دولة مجاورة تقع على تماس الحدود الجزائرية وبالنظر إلى ما تشهده هذه المنطقة من أحداث ساخنة (تمرد وحركات انفصال من قبل مجموعات تارقية، زيادة على تحالف هذه الجماعات مع جماعات إرهابية مسلحة) شكلت وتشكل تهديدا فعليا ومباشرا للأمن الوطني الجزائري، خاصة بعد القرار الأممي الذي أعطى الضوء الأخضر لفرنسا لتنفيذ عملياتها العسكرية في شمال مالي. وما ترتب عن هذا الفعل من تداعيات سياسية، أمنية، اقتصادية وعسكرية حادة في المنطقة والتي من شأنها أن تؤثر على الأمن الوطني الجزائري.

أهمية الموضوع:

يحظى موضوع التدخل الفرنسي في مالي بأهمية بالغة بحكم الحساسية التي تطبعه فضلا عن كونه موضوعا جديدا من حيث الحدث، وعلى هذا الأساس لقي اهتماما كبيرا في الساحة الدولية نظرا لما يفرزه من أحداث ساخنة وتطورات معقدة تلقي بضلالها على دول الجوار. والجزائر كدولة متاخمة لمالي تمتد منطقة أمنها امتدادا عميقا في الساحل الإفريقي، ليست بالتأكيد بمنأى عن هذه التطورات والأحداث. كما تعتبر هذه الدراسة مهمة وتتميز بقيمة كبيرة باعتبار أن ما يحدث من حالات اللإستقرار والانفلات الأمني الصريح من شأنه أن يشكل خطرا على الجزائر وعلى أمنها، الأمر الذي يستدعي الاهتمام بها وإدراكها من قبل صانع القرار السياسي لاتخاذ التدابير والإجراءات الأمنية اللازمة بما يعزز ويحافظ على أمن التراب الوطني، كما أنها تكتسي بأهمية حيث تسمح لنا بإستعاب الموقف الجزائري اتجاه الأزمة والذي يوصف على انه موقف يتخلله الغموض واللبس لدى العديد من المحللين السياسيين الذين حاولوا تفسيره و فهم خلفياته، مما أدي إلى اختلاف وجهات النظر خاصة بعد التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي .إلى جانب هذا تظهر أهمية الدراسة في كون المنطقة مسرحا لتنافس القوى الكبرى ومجالات لاستقطاب قوى إقليمية نظرا لما تتميز به من ثروات ذات قيمة اقتصادية كبيرة من (الطاقة واليورانيوم) والذي بات يعول عليها عدد كبيرمن اقتصاديات الدول الكبرى.

أهداف الدراسة :

تتمثل أغراض وأهداف التي ترمي إليها هذه الدراسة في مجموعة من النقاط التي نحصرها فيما يلي :

- ✓ السعي لمعرفة الدوافع والأسباب الحقيقية التي أدت بفرنسا إلى تبني قرار التدخل العسكري في مالي .
- ✓ محاولة فهم واستيعاب السلوك السياسي للجزائر اتجاه الأزمة المالية واتجاه التدخل في مالي مإذا كان متوافق مع مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية أو هو محتكم لمتغيرات أخرى .
- ✓ محاولة إبراز التداعيات التي أفرزها التدخل الفرنسي في مالي على المنطقة وعلى الجزائر من مختلف المستويات سواء السياسية أو الاقتصادية، العسكرية والأمنية.
- ✓ السعي لاكتشاف نتائج التدخل العسكري في المنطقة وتقيمه لمعرفة ما مدى تحقيقه للأهداف المسطرة والمتمثلة في القضاء على الإرهاب، أو كان هذا التدخل وراء التأزم وتصاعد الأزمة، أو لم يكن له تأثير في المنطقة و لم يحرك أو يغير في الأوضاع .ولمعرفة هذا علينا تتبع التطورات الراهنة التي تشهدها منطقة شمال مالي.

- ✓ محاولة معرفة ما مدى قدرة الجزائر على التصدي للتهديدات والمخاطر التي تحدق بأمنها الوطني، والتي كانت من إفرازات التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، وما مدى نجاح مقاربتها الشاملة في ردع كل ما يشكل مساسا للأمن الجزائري.

مناهج الدراسة:

تقتضي دراسة أي موضوع تبني مجموعة من المناهج لكشف الجوانب المتعددة للظاهرة وقصد الإحاطة بجميع حيثياتها وفي هذا الإطار تم اعتماد على المناهج التالية:

1) الاقتراب التاريخي :

إن فهم والوقوف على الأوضاع والأحداث الراهنة في شمال مالي، يتطلب منا لزاما الرجوع إلى فترات زمنية سابقة لفهم الخلفية التاريخية للظاهرة، وقصد إستعاب وفهم الأسباب التدخل الفرنسي في مالي وتأزم الوضع إلى هذه الدرجة لابد من الرجوع إلى جذور التاريخية للأزمة المالية وتتبع مختلف المسارات و المحطات التي مرت بها ولو بصفة وجيزة ولبلوغ هذا تم توظيف المنهج التاريخي لفهم الوضع في مالي ومجمل التطورات التي يعرفها والتي ألت إلى حد التدخل الأجنبي الذي له تأثيرات على الدول المجاورة من بينها الجزائر.

2) منهج تحليل المضمون:

يقصد بهذا المنهج وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة او مسموعة وقد تم اعتمادنا عليه باعتبار أن الدراسة قامت على تحليل مختلف الوثائق والتقارير ذات الصلة بالموضوع ، فضلا عن استشهاد ببعض التصريحات والآراء قصد إعطاء الدراسة صبغة علمية ذات موضوعية ومصداقية.

3)المنهج الوصفي:

يتم توظيف هذا المنهج من أجل وصف الظاهرة محل الدراسة والتحليل و كذا لرصد الموضوع ببيان خصائصه المادية والمعنوية، وقد تم اعتمادنا عليه من اجل قيام بعملية تشخيص للدولة المالية من خلال تقديم دراسة جيوبولتيكية لها، فضلا عن توصيف الوضع بالمنطقة ، ولقيام بوصف دقيق لمجريات الأحداث والتطورات الجارية في شمال مالي.

4)منهج دراسة حالة:

هو ذلك المنهج الذي يختص بالجمع المعلومات والبيانات العلمية المتعلقة بوحدة معينة من اجل التمعن والتعمق في دراستها، وبمعنى أخر هو ذلك المنهج الذي يسمح لنا باستقراء الظاهرة في حيز محدد مكانا وزمانا مع التدقيق والتمحيص فيه ولهذا السبب تم اعتمادنا عليه ليساعدنا على دراسة الأزمة المالية في ظل التدخل الفرنسي في مالي قصد معرفة جذورها التاريخية والتطورات الأمنية الحاصلة بها، وفهم الأسباب والظروف التي دفعت فرنسا لتبني الحل العسكري مع التركيز على نتائج التدخل على الأمن الوطني الجزائري.

5)المنهج الإحصائي:

هو احد الأساليب لتحليل الظواهر ومقارنتها ، وقد تم الاستعانة بهذا المنهج نظرا لاعتمادنا على بيانات كمية وجداول إحصائية تشير إلى مختلف التهديدات التي يتعرض لها الأمن الجزائري من خلال إحصاء حجم النشاطات الإرهابية والجريمة المنظمة ، مع تقديم أرقام وإحصائيات حول (الهجرة غير الشرعية ، اللاجئين، تجارة الأسلحة..) ومقارنتها عبر السنوات لرصد مدى انتشارها، تفاقمها او تراجعها في المنطقة وفي الجزائر على وجه الخصوص.

أدبيات الدراسة:

يعد موضوع الذي نحن بصدد دراسته والخوض فيه من بين الدراسات التي تقل فيها المادة العلمية وهذا راجع لكونه موضوعا جديدا من حيث الحدث فهو موضوع الساعة والوسط السياسي والأكاديمي حاليا رغم إن الجذور الأزمة المالية ليست وليدة اليوم بل تعود إلى فترة ما قبل الحرب الباردة والتي أخذت حظا وفيرا من الدراسات.

وفيما يلي نحاول تقديم بعض الدراسات والكتابات الأكاديمية التي تطرقت للأزمات التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي وأزمة مالي حيث نذكر:

- دراسة الدكتور برقوق امحند الصادرة عن مركز الشعب والدراسات الإستراتيجية المعنونة با" **منطق الأمننة في ساحل الأزمات**" والذي حاول فيه تحديد وتشخيص طبيعة المنطقة جيوسياسيا وأمنيا مع التعرض لمجمل الإشكاليات التي تعاني منها المنطقة، مع تسليط الضوء للرهانات الداخلية والخارجية .

- إضافة إلى هذا فقد تم الاعتماد على التقرير المعنون با" **أزمة شمال مالي ..انفجار الداخل وتداعيات** الإقليم للباحث الموريتاني الحاج ولد إبراهيم الصادر عن مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 12 فيفيري 2012. والذي تطرق فيه إلى الفواعل الرئيسية في تمرد الطوارق وكذلك إلى إبراز تأثير الحالة الليبية وتجليات الإقليمية المترتبة عليها، ومبين الإنعكاسات الأزمة المالية على دول الجوار والدور الذي تلعبه الجزائر لاحتواء الأزمة والجهود التي تبذلها .ومآلات الصراع ..الجوار المالي وإيقاع أزمة الطوارق .
- وكذلك للدراسة المنشورة من قبل مركز الجزيرة للدراسات للدكتور بوحنية قوي بعنوان "**الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**" حيث جاء في هذه الورقة محاولة إدراك التدابير الجزائرية للعلاقات الإفريقية ومنطقة الساحل والصحراء تحديدا في ضوء التحولات الإقليمية كالانقلاب في مالي وبروز كيان ازواد .

- نذكر أيضا بعض الرسائل العلمية الجامعية مثل المذكرة المقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية للطالب :قاجي عبد الرزاق المعنون با" **التدخل العسكري الفرنسي في مالي وتداعياته على الاستقرار الإقليمي (الفترة الزمنية الممتدة من جانفي 2012إلى غاية جوان 2013)** والذي تناول فيها التدخل الفرنسي في مالي مع إبراز اهتمامات الدول الأجنبية بمنطقة الساحل الإفريقي من خلال التطرق لأهميتها الإستراتيجية إضافة إلى دراسة التحركات الدولية والإقليمية في إطار أزمة مالي من خلال عرض جذورها ودور دول المنطقة في مواجهة خطر القاعدة في مالي .كما تطرق للانعكاسات الدولية والإقليمية للأزمة المالية .
- نذكر كذلك مذكرة تحت عنوان: "**الدبلوماسية الجزائرية اتجاه أزمة مالي**" من تقديم الطالب بن عائشة محمد الأمين والذي حاول من خلالها دراسة الدبلوماسية الجزائرية والمراحل تطورها منذ1962إلى 2013 إلى جانب جملة من المحددات كما قام بتسليط الضوء على مكانة الساحل الإفريقي في الدبلوماسية الجزائرية والتحديات التي تواجهها من جهة ومن جهة أخرى تم التعرض للدور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة الأزمة المالية .

الإطار المفاهيمي:

1-النزاع:

عرف النزاع على أنه وضع تنافسي ، فحسب كينيث بولدين: النزاع عبارة عن : «حالة وضعية تنافسية يكون فيها طرفان او أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية. ... » .

أما مايكل نيكلسون:فقد عرفه في كتابه: Conflict Analyses ب:« يوجد النزاع عندما يحاول شخصان القيام بأفعال متناقضة »[1]

وقد عرفه إدوارد أزار على انه:" الصراعات الاجتماعية التي طال أمدها وهو الصدام الممتد وغالبا ما يكون من طائفتين من اجل الحاجات الأساسية:مثل الأمن ، الاعتراف ، القبول، بلوغ المشاركة السياسية والاجتماعية.[2]

2-<u>الأزمة</u>: تعرف الأزمة على أنها أكثر تقدما من التوتر فحسب شارل هارفمان"فهي تهديد كبير ومفاجئ في وقت قصير"[3]

كما تعرف بأنها: تهديد خطير أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الافراد والمنظمات والدول والتي تحد من عملية اتخاذ القرار.[4]

3-<u>الدولة الفاشلة</u>: "هي الدول غير قادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه ، والتي تعتبر نفسها فوق القانون محليا كان أم دوليا، وحتى إذا كانت تمتلك اشكالا ديمقراطية إلا انها تعاني من قصور و عجز ديمقراطي خطير يجرد مؤسساتها الديمقراطية من أي جوهر ديمقراطي حقيقي"[5]

4-**<u>الأمن :</u>**

عرف "باري بوزان" الأمن على أنه: "العمل على التحرر من التهديد."

وعلى المستوى الدولي يعني : "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبلي وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية."

وعلى مستوى الوطني:"قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية"[6].

---

[1] .مريم شوفي،"تعريف النزاع" ،الحوار المتمدن، في http://m.ahewar.org/s.asp?aid=396917&r=0&cid=0&u=&i=7234&q (10/03/2014) على الساعة: 13.25

[2] .شوفي، **مرجع سابق**.

[3] .المكان نفسه.

[4] .عبد الإله البلداوي،ماهي الأزمة وكيف ندير الأزمات؟في : http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad%2827%29/1447.htm (3/3/2014) على الساعة 10.20

[5] نعوم تشومسكي ، **الدول الفاشلة ، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية** ترجمة ، سامي الكعكي ، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص 4

[6] -صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة،**<u>مجلة الفكر،ع5 ، ص288.</u>**

5-الأمن الوطني:

يعرف الأمن الوطني على أنه:" تأمين الدولة من داخلها وحمايتها من التهديد الخارجي بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم وممارسة حريتها في استغلال طاقاتها البشرية وثرواتها الطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والازدهار والسلام"[1].

الإطار النظري:

لدراسة هذا الموضوع سيتم الاعتماد وتبني مجموعة من النظريات المساعدة على فهم الأحداث على الساحة الدولية وفق منظور تفسيري معين يركز على جملة من المعطيات والمتغيرات التي لها إمكانية التنبؤ بالمسارات المستقبلية التي تتخدها الظواهر الدولية. حيث تساهم مختلف المقاربات والنظريات المعتمدة في تفسير موضوع محل الدراسة تفسيرا دقيقا كما تمكن الباحث من الإحاطة بطبيعة الموضوع والتعرف على اتجاهاته وجميع حيثياته، وبهذا نجمل أهم الأطروحات النظرية في ما يلي:

1. النظرية الجيوسياسية:

تتكون الجيوسياسية من جانبين: جيو والتي تعني الأرض والسياسية والتي تعني الشؤون السياسية للدولة، ومن خلال هذا الجيوسياسية تعني توظيف السياسي للجغرافيا تحقيقا لمصالح الدولة، وبإسقاط هذه النظرية على القرار الفرنسي القاضي بالتدخل في مالي نلمس مدى توظيفها، حيث أن فرنسا انتهجت سلوكا وفعلا سياسيا وفقا للجغرافيا (المنطقة الساحلية ذات الأهمية الإستراتيجية)،أي قامت الدولة بصياغة سلوكها السياسي بأخذ بعين الاعتبار الموقع الجغرافي والميزات التي يطرحها هذا الأخير .والذي من شانه أن يحقق لها مصالحها الإستراتيجية.

2. المقاربة الموسعة لمفهوم الامن:

لقد تحول مفهوم الامن من بعده الصلب إلى البعد اللين ، حيث لم يعد امن الدول مهددا فقط من التهديدات الصلبة التي تمس باستقرار والسلامة الوطنية للدولة. وإنما برزت تهديدات لينة قد تكون أحيانا أكثر خطورة وحدة وتهديدا لأمن الأفراد و للأمن الوطني للدول ، أي لم يعد الامن مقتصرا فقط

[1] .محمد الأمين بن عائشة، مفهوم الأمن الوطني، في : **(3/03/2014)http://www.maqalaty.com/43641.html** على الساعة: 10:30

في جانبه العسكري، بل امتد ليشمل الجوانب الناعمة المتعلقة بالميدان الإقتصادي والاجتماعي ، وبهذا قد عرفت الجزائر تحديات غير تقليدية للأمن والتي تفاقمت على إثر التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، متخذة أبعاد اقتصادية واجتماعية(الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، مشكلة اللاجئين وغيرها) وإن هذه الأبعاد المختلفة للأمن كانت من بين مرتكزات المدارس النقدية كالمدرسة فرانكفورت الألمانية ومدرسة كوبنهاجن الدانماركية.

3. <u>النظرية الواقعية:</u>

إن الموضوع محل الدراسة يدخل ضمن الدراسات الأمنية، التي ترمي إلى ضبط وتحديد مجمل التهديدات الأمنية التي يمكن إن تشكلها الأوضاع الجارية في مالي خصوصا مع التدخل العسكري الفرنسي في مالي وماله من إرتددات خطيرة على الأمن الجزائري بجميع مستوياته . حيث تتم معالجة هذا الموضوع **بتبني نظرية** الواقعية التي ترتكز في افتراضاتها على الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، والمصلحة الوطنية هي محرك أساسي لسلوكاتها الخارجية، والمتمثلة في الحفاظ على مصالح العليا للدولة وهذا الذي من شأنه يفسر سياسات كل من فرنسا والجزائر. فبنسبة لفرنسا وسعيا منها إلى تحقيق المصلحة الوطنية والمتمثلة في مواجهة التهديد الإرهابي خشية امتداده إليها وهذا من خلال القضاء على جذور الجماعات الإرهابية في المنطقة ، أما بالنسبة للجزائر التي تهدف إلى الحفاظ على مصالحها العليا لضمان الامن والاستقرار عملت على المساهمة في حل الأزمة المالية من خلال سلسلة الوساطة فضلا عن الجهود السياسية والدبلوماسية وهذا لتقليص المخاطر والتهديدات التي تحدق بأمنها الوطني ، كما كانت من بين الدول الرافضة لإعلان عن استقلال إقليم ازواد وهذا كله لحفاظ على مصالح الوطنية، إذا أن الاعتراف به من شأنه أن يخلق نعرات الطوارق في الجنوب الجزائري.

4. نظرية الدور في السياسة الخارجية:

تعد نظرية الدور من أبرز النظريات في الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية، حيث تعتبر أحد مكوناتها، و يتحدد الدور في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة خارج حدودها، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وقد تم تبني هذه النظرية من اجل تسليط الضوء على الدور الذي لعبته الجزائر تاريخيا وخاصة في الفترة الأخيرة في تعاملها مع الأزمة في مالي، ويتجلى هذا الأخير (الدور) في التحرك السياسي والدبلوماسي للجزائر لحل الأزمة و المتمثل في إجراء سلسلة من الوساطات بين الحكومة المركزية والطوارق، فضلا عن الدعوة للحل السلمي وتجنب الخيار العسكري إلى جانب دورها الأمني الذي يتمثل في طرحها واقتراحها لجملة من المبادرات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وهذا سعيا منها لتحقيق الامن الوطني وبناء الامن منطقة الساحل الإفريقي.

هيكلة الدراسة:

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة إرتأينا تبني خطة منهجية مقسمة إلى ثلاث فصول رئيسية:

الفصل الأول: والمعنون با الأزمة المالية بين المعضلات الداخلية والتدخل الخارجي، والذي قمنا من خلاله بتقديم دراسة جيوبولتيكية للدولة مالي من خلال التطرق لطبيعتها الجغرافية والاجتماعية، وكذلك عرض الأزمة المالية والتطرق إلى جذورها التاريخية وإرهاصاتها الأولى مع تشخيص الدقيق لها،إضافة إلى هذا إبراز الأطراف الفاعلة فيها فضلا عن عرض أخر التطورات التي أفرزتها الازمة المالية المتمثلة في التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي ، حيث نسلط الضوء على المنطقة كنفوذ تقليدي لفرنسا والسعي لدراسة الخلفيات الإستراتيجية لعملية التدخل مع دراسة الأسباب والدوافع الجوهرية التي تقف وراءها ،والتطرق إلى أثار وتداعيات هذا التدخل على المنطقة(شمال مالي).

الفصل الثاني: سيتم التركيز في هذا العنصر على مجمل التداعيات التي أفرزتها الأزمة المالية لاسيما ارتدادات قرار التدخل الفرنسي في شمال مالي على الامن الوطني الجزائري،والذي مس مختلف المستويات سواء العسكرية الامنية من خلال تفاقم التهديد الإرهابي والتي كانت حادثة تقنتورين أبرز دليل على ذلك، إلى جانب تفاقم ظاهرة الجريمة المنظمة (الأسلحة وتجارة المخدرات..)، و تأجج الحركات الانفصالية المتمثلة في مشكل الطوارق وما حمله من تهديد قادر على إثارة نعرات الجماعات الطارقية في الجنوب الجزائري، أما من الناحية الاجتماعية والاقتصادية فقد تمثلت مختلف التهديدات في كل من مشكل اللاجئين والهجرة غير الشرعية وارتفاع معدلات البطالة وغيرها.

الفصل الثالث: وأخيرا سنتناول بالدراسة الجهود الجزائرية للتعامل مع الأزمة المالية ومختلف التهديدات الناشئة عنها، حيث عملت الجزائر على تبني مقاربة شاملة وألإعتماد على آليات متعددة والتي من شانها ردع تلك التهديدات وتعزيز الأمن عبر التراب الوطني الجزائري، وبناء امن الساحل الإفريقي.

الفصل الأول

الأزمة المالية بين
المعضلات الداخلية والتدخل الأجنبي

يشكل الساحل الإفريقي من بين أهم المناطق التي أخذت استقطابا لا مثيل له في الدراسات الإستراتيجية والدولية نظرا للمميزات والخصوصيات التي يتميز بها ، فهو ذلك الحزام الفاصل بين شمال إفريقيا وجنوبها كما أنه موطن للعديد من الإشكاليات المعقدة على مختلف المستويات السياسية ،الأمنية والاقتصادية ، فضلا عن كونه مصدر للأزمات الداخلية ذات أبعاد دولية، والأزمة المالية من بين الأزمات التي تعرفها المنطقة و الأكثر حدة سواء كان ذلك تاريخيا أو في الوقت الراهن لاسيما مع التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي .

و من خلال ما سبق سنحاول في هذا الفصل دراسة الأزمة في مالي : مسبباتها وتطوراتها الراهنة (التدخل العسكري الفرنسي) ونتائج المترتبة عنها.

المبحث الأول : دراسة جيوبولتيكية لمالي .

لتحليل أي أزمة كانت دولية أم داخلية و محاولة معرفة جذورها ، أسبابها وتطوراتها، وجب علينا أولا دراسة موقع الدولة وطبيعتها مع القيام كذلك بعملية تشخيص شامل للوقوف على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها الوحدة السياسية محل الدراسة، وهذا من اجل الإلمام بجميع حيثياتها وعليه سنحاول تقديم دراسة جيوبوليتكية لدولة مالي .

المطلب الأول : الطبيعة الجغرافية لمالي

- **الموقع الجغرافي:**

تقع دولة مالي أو جمهورية مالي في الجزء الداخلي من غرب إفريقيا ، شمال خط الإستواء وتمتد حتى مدار السرطان ،فهي ليست بالدولة الساحلية، وهذا ما يجعلها محصورة كونها لا تمتلك أي منفذ بحري، تحدها الجزائر شمالا والنيجر شرقا وبوركينافاسو وساحل العاج في الجنوب وغينيا من الغرب والجنوب، والسنغال وموريتانيا في الغرب، تزيد مساحتها عن 1,240,000 كم² ويبلغ عدد سكانها 14,517.176 مليون نسمة. عاصمتها باماكو[1].

الشكل رقم (01): الموقع الجغرافي لجمهورية مالي.

Google image

[1] موسوعة ويكيبيديا الحرة، على الموقع التالي: **http://ar.wikipedia.org** (13/02/ 2014) على الساعة : 10.56

كما تعد جمهورية مالي من بين الدول التي تدخل ضمن تصنيف "دول كبيرة الحجم" **large states"** والتي تتراوح حجمها ما بين 650.000- 1.250.0200 كم2، المقدرة بحوالي 18 دولة **(باكستان-تركيا-مصر-جنوب افريقيا-زامبيا....)**[1] و دولة مالي تدخل ضمن نفس التصنيف ، نظرا لمساحتها التي تزيد عن 1.24كلم^2، الأمر الذي جعلها تحتل المرتبة 24 عالميا من حيث المساحة ، بعد كل من أنغولا و قبل جمهورية جنوب إفريقيا، أما مساحة حدودها البرية فقد بلغت نحو 7243 كم، تشترك فيها مع سبع دول وتتوزع على النحو التالي :[2]

- تبلغ الحدود البرية مع موريتانيا نحو 2237 كلم.
- مع الجزائر نحو 1376 كلم .
- مع بوركينافاسو 1000كلم.
- مع غينيا 858 كلم .
- النيجر 821 كلم .
- مع ساحل العاج (كوت ديفوار) 532كلم .
- مع السينغال 419 كلم .

مالي دولة صحراوية في غرب أفريقيا. حيث تغطي الصحراء الكبرى النصف الشمالي منها في حين تمتد غطاءات الحشائش في بقية القطر، و تنقسم مالي إلى ثلاثة أقاليم طبيعية: الصحاري القاحلة في الشمال، والسهول شبه الصحراوية في الوسط ، وأراضي الحشائش المنبسطة في الجنوب. وتوجد مرتفعات جبلية قليلة بها حيث تصل أعلى قمة إلى نحو 1,155م فوق مستوى سطح البحر وهي قمة جبل همبوري تندو في الجنوب.[3]

كما أن نسبة اليابسة في مالي بلغت 1.22مليون كلم^2 مقارنة بالمساحة الماء التي تقدر نحو 20 ألف كلم^2

علما أن هذه المياه مصدرها الرئيسي نهر السنغال ونهر النيجر هما النهران الرئيسيان بمالي، فقد بلغ طول نهر النيجر داخل الأراضي المالية 1870 كلم ، أما نهر السنغال فيبلغ طوله نحو 669كلم.[4]

---

[1] - تغريد رامز هاشم محسن العذاري ، " الجغرافية السياسية ((المقومات الطبيعية – حجم الدولة – شكل الدولـة))"، **كلية التربية الأساسية،** على الموقع التالي: **http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=11&lcid=37085** (13/02/2014) على الساعة: 15:07

[2] - موسوعة المقاتل، "دولة مالي،السمات الجغرافية"،في على الساعة(15:15) : 13/02/2014 **(http ://www.moqetel.com)**

[3]- موسوعة ويكيبديا الحرة، مرجع سابق.

[4] عبد السلام بغدادي،***الجماعات العربية في إفريقيا :دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في إفريقيا جنوب الصحراء*** ، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط1، 2005) ،ص496.

- **المناخ:**

يتراوح مناخ جمهورية مالي بين شبه مداري وجاف بصفة عامة، فهو حار جاف، خلال الفترة من فيفري إلى جوان وممطر رطب و معتدل خلال الفترة من جوان إلى نوفمبر؛ وبارد جاف خلال الفترة من نوفمبر إلى فيفري ويمكن تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق مناخية:[1]

- منطقة السافانا المدارية في الجنوب .
- منطقة الاستبس شبه الجافة في الجزء الأوسط.
- منطقة الجزء الشمالي المكون من سهول رملية جافة والقليل من الأشجار.

أن عامل المناخ له درجة كبيرة من الأهمية إذ يعتبر أساسيا في ضبط وتحديد الحيز الجغرافي الذي تغطيه أي منطقة (مالي) ، كما أن تنوع الأقاليم المناخية يسمح للدولة من تنويع الإنتاج النباتي والحيواني و الغابي ، وبتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي ينعكس بدوره على استقلال الدولة اقتصاديا وسياسيا وبناء قوتها، بحيث تكون قادرة على اتخاذ القرارات، ولكن تنوع المناخ من ناحية أخرى قد تكون له نتائج سلبية، فظاهرة ارتفاع درجة الحرارة وانخفاضها وظاهرة الجفاف مثلا من الظواهر المناخية التي تعيق الى حد ما النشاط البشري ومن ثم تطوره كقوة سياسية واقتصادية،[2] وما تصاحبها من مشاكل معقدة على جميع الأصعدة.

إذن أصبح من المهم التأكيد أن العامل المناخي يلعب دورا كبيرا في رسم الخريطة الاقتصادية والسياسية وحتى الأمنية في المنطقة،[3] وهذا ما نشهده فعلا في حالة مالي.

- **التضاريس:**

توجد بمالي مساحة صغيرة من الأراضي الصالحة للزراعة كما توجد بها الغابات والأحراش. وهذا راجع لمشكلة التصحر التي تعاني منها المنطقة، وتتنوع تضاريسها بين أراضٍ منبسطة وسهول متموجة، تغطيها الرمال في الشمال، مع وجود تلالٍ وجبالٍ وعرة ، أما في الجنوب هناك سهلٍ والمسمى بسهل "أجدب".

أ. أدنى الارتفاعات: تنحدر أدنى نقطة من أراضي جمهورية مالي إلى 23 متراً، فوق مستوى سطح البحر، في نهر السنغال.

---

[1] موسوعة المقاتل ، ***مرجع سابق***،

[2] العذاري، ***مرجع سابق***.

[3] ظريف شاكر، ***البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات*** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، 2008-2010)، ص. 42 .

ب. أعلاها: قمة جبل همبوري توندو Hombori Tondo، ويصل ارتفاعها إلى 1155 متراً، فوق مستوى سطح البحر.[1]

- **الثروات الطبيعية:**

تتمتع جمهورية مالي بثروات طبيعية هامة ومعادن ثمينة من بينها الذهب، الفوسفات والكاولين (صلصال نقي أبيض عادة يستخدم في صناعة الخزف الصيني)، الملح ويُعدُّ استخراج هذا الأخير أكبر إنتاج معدني في البلد بجانب استخراج قليل من الذهب.

كما تتوفر على الجبس، الجرانيت، اليورانيوم، ، والطاقة المائية. زيادة على هذا هناك معادن أخرى اكتُشفت في الأراضي المالية مثل البوكسايت، والحديد، والمنجنيز، والقصدير، والنحاس، ولكنها لم تستغل ، ولم تجر لها عمليات إستخراجية بعد.[2] وعلى رغم من امتلاكها لهذه الموارد الطبيعية فإن مالي تصنف اليوم بين أكثر دول العالم فقرا.

إضافة إلى هذا فإنها تحتوي على محاصيل غذائية من أهمها:الأرز والذرة الرفيعة ومحاصيل غذائية أخرى تشمل المنيهوت (الكاسافا) والخضروات، أما أهم المحاصيل النقدية فهي القطن وقصب السكر، كما يرعى البدو الرحل قطعانًا كبيرة من الأبقار والأغنام والماعز. و يُعتبر صيد الأسماك من الأنشطة الاقتصادية المهمة، ومعظم الإنتاج يكون من أسماك الشبّوط والأسماك النهرية. وتأتي معظم الثروة السمكية من نهر باني ونهر النيجر وبحيرة دبو.

يشكل القطن المحصول الرئيسي للتصدير، ويُقَدَّر بحوالي نصف الصادر من مالي إلى جانب الذهب . وتعمل مالي أيضًا على تصدير الأسماك والجلود والماشية واللحوم والفول السوداني. وتوجه أكثر صادراتها إلى الصين وتايلاند ، المغرب والدانمارك وتتمثل أهم الواردات في المواد الكيميائية والمواد الغذائية والآلات والنفط والمنسوجات. ويتم التبادل التجاري أساسًا مع دول غرب إفريقيا وفرنسا وبعض دول غرب أوروبا.[3]

وبالتحديد تستورد مالي حاجياتها أساسا من السنغال بنسبة 13% وساحل العاج 12% وفرنسا نحو 11% أما الصين بحوالي 6 % .

وتقدر نسبة الزراعة في مالي بحوالي 45% أما قطاع الصناعة فيقدر حوالي 17% أما قطاع الخدمات فيقدر نحو 38%.[4]

المطلب الثاني: الطبيعة السياسية والاجتماعية لمالي

- **الطبيعة السياسية لجمهورية مالي :**

[1] – موسوعة المقاتل، دولة مالي: السمات الجغرافية ، ***مرجع سابق***.

[2] المكان نفسه.

[3] موسوعة ويكيبديا الحرة ، ***مرجع سابق*** .

[4] موسوعة المقاتل، دولة مالي: السمات الجغرافية، ***مرجع سابق***.

شهدت منطقة غرب إفريقيا عدة مماليك من بينها مملكة السونكي ، الهوسة، الصونغاي،برنو ومملكة غانا التي سيطرت على التجارة عبر الصحراء، ومالي الحالية كانت من بين هذه الإمبراطوريات الإفريقية الثلاث حيث قامت مملكة مالي على أنقاض مملكة غانا في القرن 13.[1]

كما عرفت جمهورية مالي في زمن ليس ببعيد بأنها مستعمرة فرنسية، إذ امتدت من المحيط الأطلسي غربا والصحراء الكبرى شمالا وبحيرة تشاد شرقا وخليج غانا الكبير جنوبا، و قد كانت هذه الأخيرة أكثر الدول نشاطا في غرب إفريقيا وقد مثلت بداية النشاط الفرنسي برحلات وصلت إلى السنغال بقصد تأسيس محطات تجارية في هذه المنطقة، والذي ترتب عليه تأسيس ما عرف بأفريقيا الغربية الفرنسية (Afrique Occidental Franaise) والتي تضم سبع مستعمرات فضلا عن مالي (السنغال ، موريتانيا ، غينيا الفرنسية ، ساحل العاج، فولتا العليا، داهومي ، والنيجر).[2]

استولت فرنسا على مالي خلال الزحف على إفريقيا من خلال سياستها التوسعية وكان ذلك في أواخر القرن التاسع عشر وبالتحديد في 1896 .

وفي سنة 1920 تحول إسم المستعمرة الفرنسية إلى "السودان الفرنسي" وإنضمت بهذا باماكو للمجموعة الفرنسية، ثم في سنة 1946 منح السودان مرتبة الولاية في الإتحاد الفرنسي، وأصبح السودان الفرنسي جمهورية ذات حكم ذاتي في إطار المجموعة الفرنسية سنة 1958 وفي السنة الموالية اتحد السودان الفرنسي والسنغال ليكونا إتحاد مالي الفدرالي [3] الذي ما لبث أن انحل هذا الإتحاد في أوت 1960 بعد انسحاب السنغال ، ونال السودان الفرنسي استقلاله التام تحت اسم جمهورية مالي في 22 سبتمبر 1960.

ومنذ استقلال جمهورية مالي والبلاد تعرف حالة انعدام الاستقرار السياسي والأمني بفعل الانقلابات العسكرية المستمرة ، حيث تم التداول على السلطة خمسة رؤساء ، ويعتبر الرئيس "موديبو كايتا أول رئيس مدني لجمهورية مالي المستقلة، فقد هذا حكم الأخير من سنة 1960 إلى غاية ،1968 وقد عمل على تطوير البلاد من خلال القيام بعدة مشاريع ببناء مصانع ومؤسسات في مالي بتعاون مع الإتحاد السوفيتي سابقا، كونه كان مؤمن بنهج الاشتراكي، ولكن نتيجة للأزمات المستمرة التي عرفتها مالي و العجز عن تطبيق الديمقراطية في البلاد، واجهت سلسلة من الانقلابات العسكرية كان أولها الانقلاب العسكري الذي قاده الملازم موسى تراوري سنة 19 سبتمبر 1968 و الذي عمل على إنهاء حكم الرئيس موديبو كايتا .

وقد حكم «تراوري» البلاد بقبضة من حديد منذ ذلك التاريخ ، حيث تولى رئاسة اللجنة العسكرية كما قام بتأسيس حكومته 1969، وبعدها تم التصديق على دستور جديد للدولة سنة 1974 ، والذي تضمن الدعوة لإجراء انتخابات لرئيس الدولة وللهيئة التشريعية.[4] كما قام بإنشاء حزب الإتحاد

---

[1] يحي عبد العزيز ،**تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن 16 إلى القرن 20** (الجزائر: درا هومة للطبع والنشر،2001)،ص ص 19-37.

[2] د . شوقي عطا الله الجمل ، د .عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، ***تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر***، (الرياض: دار الزهراء والتوزيع، ط2، 2002)، ص280.

[3]- منتديات مدينة السوق ، "تاريخ جمهورية مالي" ، منتديات عامة في : :

(2014/2/20) على الساعة: 14.30 **http : // www.allsoque.net**

[4]- محمد أبو الفضل ، "الأبعاد الإقليمية لانقلاب مالي" ، ***السياسة الدولية*** ، ع**105 (1991)**،ص **193**.

الديمقراطي لشعب مالي وأعيد انتخابه في 1979 إلى غاية 1991 تميزت فترة حكمه بالشدة والديكتاتورية رغم إقراره في الدستور الجديد بالتعددية الحزبية، وهذا ما عرض حكمه لسقوط من خلال الإطاحة به بانقلاب عسكري الثاني على التوالي في البلاد على يد الجنرال "أمدو تماني توري" وكان ذلك في 26 مارس 1991 ثم تخلى عن الحكم طواعية حين نظم أول انتخابات ديمقراطية في مالي، ليمهد الطريق ل«ألفا عمر كُناري»،والذي انتخب رئيسا للبلاد في 1992 وأعيد انتخابه من جديد في 1997[1] سار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد. وفي سنة 2002 عاد أمادو توماني توري إلى سدة الحكم من خلال انتخابه لعهدة رئاسية أخرى في 29 أفريل 2007. تميزت فترة ولايته على مالي بالإظطراب وعدم الاستقرار وكذا تفشي الفساد السياسي للنخبة الحاكمة وباستمرار هذه الأوضاع تعرض الرئيس أمادو توماني توري للانقلاب عسكري في 21 مارس 2012، حيث سيطرت مجموعة من العسكريين الماليين على السلطة، بعد استيلائهم على القصر الرئاسي في العاصمة باماكو، الانقلاب جاء بعد عدم استجابة الحكومة لمطالب الجيش، والتي تمثلت بتسليح رفاقهم الذين يعانون هزائم متكررة في شمال البلاد في حربهم ضد الطوارق وأنشطة مجموعات إسلامية مسلحة .[2] وهذا ما أدخل البلاد في أزمة أمنية وسياسية حادة سوف نتعرض إلى تفاصيلها أكثر لاحقا .

النظام السياسي لجمهورية مالي:

و كما أسلفنا الذكر أن جمهورية مالي كانت مستعمرة فرنسية فضلا عن انخراطها ضمن المجموعة الفرنسية الغربية ، وبهذا فقد تبنت بعض مميزات النظام الفرنسي،حيث استمدت مالي نظامها القانوني من النظام القانوني الفرنسي إلى جانب القانون العرفي التي تتميز به، فالقوانين تتم مراجعتها قضائيا من قبل المحكمة الدستورية التي تأسست رسميا في 9مارس 1994 .

السلطة التنفيذية : تتكون من:

*رئيس الدولة : ينتخب رئيس جمهورية مالي بالإقتراع الشعبي المباشر لمدة خمس سنوات له صلاحيات عديدة فهو الذي يعين رئيس الوزراء إلى جانب صلاحيات أخرى، و الحكومة : مجلس الوزراء يعينه رئيس الوزراء .

السلطة التشريعية: تتكون السلطة التشريعية من غرفة واحدة في البرلمان وهي الجمعية الوطنية ، وتتألف من 147 عضوا يجري انتخابهم بالاقتراع الشعبي المباشر، ومدة عضويتهم 5سنوات .

السلطة القضائية: فتشرف عليها المحكمة العليا للبلاد.[3]

- **القوى السياسية: والتي تتمثل في :**

[1] د. محمد سعيد باه ، "**التمرد في مالي ..... هل يقود إلى إقامة دولة "طوارقية" في غرب أفريقيا ؟**" مجلة المجتمع ،في : (2014/2/20) على الساعة 15.55 **http://magmj.com/index.jsp?inc=5&id=9049&pid=2324**

[2] موسوعة ويكيبديا ***مرجع سابق*** .

[3] محمود حسين ،" جمهورية مالي" ، **أفاق افريقية** ، ع. 26، (2007)، ص108.

الأحزاب السياسية: حيث بلغ عدد الأحزاب في مالي 91 حزبا منها 51 حزبا فاعلا ومؤهلا سياسيا تتلقى الدعم هذه الأخيرة من السلطات المالية ومن بين هذه الأحزاب نجد: [1]

- التحالف من اجل الديمقراطية في مالي Adema بزعامة إبراهيم بوبكو كيتا .
- كتلة البديل من اجل تجديد إفريقيا Bara بزعامة يورو دياكيتي
- حزب المؤتمر الديمقراطي الاشتراكيCDS مامادو بكري سانجير .bakary.
- الحركة من أجل الاستقلال والنهضة وتكامل إفريقيا Miria بزعامة محمد الأمين تراوري ومحمود ديكو .
- المؤتمر الوطني للمبادرة الديمقراطية CNID بزعامة مونتاجاتال .
- حزب الديمقراطية والتقدم PDF بزعامة إدريسا تراوري.
- حزبا التجديد الوطني PARENA بزعامة يورودياكيتي رئيس الحزب وتبلي دريم الامين العام .
- التجمع من اجل الديمقراطية والعمال RDT بزعامة علي جانجادو .
- التجمع من اجل الديمقراطية والتقدم RDP بزعامة ألمامي سيليا رئيس الحزب .
- الإتحاد السوداني / التجمع الديمقراطي الإفريقي بزعامة مامادو يوموتوري رئيس الحزب .
- إتحاد القوى الديمقراطية من أجل التقدم UFDP بزعامة يوسف توري الأمين العام .
- الإتحاد من اجل الديمقراطية والتنمية UDD بزعامة موسى بالا كوليبالي، الامل 2002.

المناطق والدوائر:

تنقسم دولة مالي إلى 8 مناطق تحمل كل واحدة منها اسم المدينة الرئيسية بها.

و المناطق بدورها تنقسم إلى 49 دائرة. وهذه المناطق هي :-

غاو Gao ، كايس kayes ، كيدالkidal ، كوليكوروkouylikoro ، تومبكتوtombouktou ، سيكاسوsikasso ،موبتيmopti ، سيغوsegou ، وتعتبر باماكو العاصمة الرسمية لمالي، أما عن نظام حكمها فهو حكم جمهوري .

[1] HISTOIRE – POLITIQUE- geographie – economie ,10 mars 2010,

الجدول رقم (01) : المناطق الثمانية في مالي والمساحة التي تحتلها كل منطقة .

اسم المنطقة régions	المساحة(km^2)
كايس	119,743
كوليكورو	95,848
باماكو العاصمة	252
سيكاسو	70,280
سيغو	64,821
موبتي	79,017
تومبكتو	496,611
غاو	170,572
كيدال	151,430

المصدر: موسوعة ويكيبديا الحرة .

الشكل رقم (02): الخريطة السياسية لمالي والمناطق الرئيسية بها.

Google Image

- **الطبيعة الاجتماعية لمالي :**

وكما سبق الذكر يبلغ عدد سكان جمهورية مالي نحو 14,533.511 مليون نسمة، من بين 126 مليون ساكن في منطقة الساحل الإفريقي سنة 2012، [1]

أما فيما يخص تعداد السكان المناطق الثمانية التي تضمها جمهورية مالي نجد أن العاصمة المالية باماكو يصل عدد سكانها نحو 1.628.000 ساكن أي ما يعادل 12 % من السكان حسب إحصاء (2005)، فحين بلغ عدد سكان العاصمة ذاتها حسب إحصاء سنة 2009 نحو 1,809,106 ساكن ، كما يتمركز معظم السكان في المدن الجنوبية الكبرى مثل سيكاسو 2,625,919 ساكن ، أما كوليكورو فقد بلغ عدد سكانها سنة 2009 نحو 2,418,305، سيغو 2,336,255 ساكن ، موبتي 2,037,330، كايس 01,996,812 ساكن.[2]

فحين يشهد الجزء الشمالي من البلاد عدد ضعيف من السكان وقلة الكثافة السكانية مقارنة بالجنوب وهذا يتضح من خلال أن عدد سكان مثلا في احد مناطق النصف الشمالي كتومبكتو وصل سنة 2009 نحو 681,691 أما في غاو فقد بلغ 544,120، فحين في كيدال قدر با 67,638 ساكن .[3]

وبالخصوص تمركز السكان فنجد أن 73% من سكان مالي يتمركزون في مناطق الريفية، في حين يسكن المدن 27% من السكان فقط، ونجد معظم السكان الأصليين يقطنون في قرى صغيرة في الجزء الجنوبي من البلاد.

---

[1] Statistiques mondiales ,**République du mali statistiques**, ,http://www.statistiques-mondiales.com/mali.htm (2014/02/17) 10.28

[2] http://ar.wikipedia.org/wiki.

[3] Ibid.

1- النمو الديمغرافي في مالي:

لا تختلف جمهورية مالي كثيرا عن الدول المكونة للساحل الإفريقي من حيث نسبة النمو الديمغرافي، فرغم الصراعات الدموية و الأزمات الغذائية والبيئية المتعاقبة التي تشهدها المنطقة على وجه العموم، ومالي على وجه الخصوص، ورغم تفاقم ظاهرة الهجرة إلى البلدان المجاورة، لم يؤثر هذا سلبا على مستويات النمو الديمغرافي، التي أخذت منحى متزايد عام تلو الأخر وحسب التقديرات فإن منطقة الساحل الإفريقي ستشهد ارتفاعا في عدد السكان والذي من المتوقع أن يبلغ في حدود 2050 ما يقارب 185.

ومالي ليست بعيدة عن كل هذا، فهي الاخري تشهد نمو ديمغرافي متزايدا .

أما بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية فقد وصل سنة 2007 نحو 0.371، فحين قدر في 2012 نحو(0.359). والذي هو اقل من نصف المعدل العالمي البالغ (0.620)، حيث يشير هذا الرقم إلى تدني مستوى التنمية البشرية. إضافة على هذا فقد عرفت مالي عام 2006 ما يقارب 60.2 في معدل الفقر.[1]

2- الصحة:

ومن مشكلات مالي أيضًا تَدنّي المستوى الصحي في البلاد حيث يقل متوسط العمر المتوقع فيها عن 50 سنة، وبهذا يحدد التركيب العمري للسكان كتالي:

- من 1 إلى 14 سنة تقدر النسبة المئوية حوالي 47.2% .
- من 15 إلى 64 سنة نحو 49.8%

ومن 64 سنة فما فوق نحو 3% وهذا وفقا لإحصائيات 2005.[2]

أما عن نسبة الوفيات فيموت نحو نصف الأطفال حديثي الولادة، حيث بلغ معدل الوفيات 19.21 حالة بين كل 1000 نسمة وهذا بفعل سوء الرعايا الصحية أو الّأمراض والأوبئة المنتشرة كالملا ريا التي تتسبب في أكبر نسبة للوفيات بين الأطفال .[3]

3- **التعليم**:

لا تختلف جمهورية مالي كثيرا عن باقي دول الساحل الإفريقي وعن مختلف لدول نامية حيث تعاني هي الأخرى مشكلات حادة من بينها تفاقم ظاهرة الأمية، إذ نجد أن معظم السكان فيها أميّون نحو 69% من الراشدين لا يعرفون القراءة والكتابة، في حين أن 27% فقط من الأطفال يلتحقون

[1] Statistiques mondiales, ibid.

[2] – موسوعة المقاتل، التركيب السكاني، **http ://www.moqetel.com)2014/03/28) 12.54**

[3]. المكان نفسه .

بالمدارس ويتلقون التعليم . كما أن نسبة المثقفين التي تزيد أعمارهم عن 15 سنة حوالي 46.4% من إجمالي السكان ، حيث أن نسبة الذكور أعلى والتي قدرت ب53.5 % أما الإناث 39.6.% . [1]

- **التنوع العرقي و الإثني في مالي:**

تتميز جمهورية مالي بتركيبة مجتمعية وأنتروبولوجية فريدة من نوعها، تعرف بالتنوع والثراء مشكلة بذلك فسيفساء خاصة في المنطقة ، حيث تعرف مالي تواجد عدة إثنيات و أعراق موزعة توزيعا جغرافيا محددا على البلاد ، فضلا أنها تعتبر خليط من القبائل المختلفة ، ومن بين هذه الأعراق نجد ان مالي تضم 23 عرقا موزعة على خمس مجموعات أساسية :البولزار، الفولتاييك، الماندينغ، الصحراويين والسوغاي.[2] حيث أنّ أكبر المجموعات الإثنية في مالي عددًا هي "الماندينغ" نحو النصف، كما تضمّ قبائل وإثنيات فرعية مثل("البامبارا" و"المالنكي" و"السنونكيين") والتي تحتكر السلطة السياسية منذ الاستقلال، وبعدها "الفولان"، وهناك عدد كبير آخر من الأعراق مثل "السونغاي" و"الونينكيين" و"البوبو" و"المينيوناكا" [3]، والبولس ، الكانوري إلى جانب هذا العرب و الطوارق.*

حيث تنقسم مالي إلى ثلاثة أجزاء كل جزء تحكمه أحد القبائل الثلاث إذ يبلغ عدد سكان مالي من العرب ملا يقل عن ثلاثمائة الف نسمة (300) بحكم قربها من الجزائر وموريتانيا ويبلغ عدد السكان من قبائل الطوارق الامازيغ حوالي ربع السكان ينتشرون بالقرب من الصحراء الكبرى ومناطقهم هي تمبكتو وكيدال وغاو، ويبلغ عدد سكان مالي من البامبارا ثلث عدد السكان ينتشرون في كل من باماكو وسيكاسو وسايغو وبقية المناطق الأخرى. [4]

وكما قلنا سابقا أن الخارطة الاجتماعية لمالي عبارة عن تشكيل فسيفسائي من الأقوام ، وهي كذلك مزيج من البيض أوالسكان ذوي البشرة الفاتحة المتمركزين في الجزء الشمالي للبلاد (العرب والطوارق)، وبين السود أو الزنوج المتواجدين في الجنوب .

---

[1] المكان نفسه .

[2] أمين أسبر، ***إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا***،(سوريا: دار دمشق، 1985)، ص159.

[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، في : **http://www.dohainstitute.org** (17/03/2014) على الساعة 20.45

* تشيع كتابة الاسم "طوارق" في عدد من الدول العربية، ويُكتب في أخرى "توارق"، وبالبحث في أصل الكلمة، تشير المراجع إلى أنها التسمية التي أطلقها العرب على شعب أمازيغ الصحراء الكبرى من دون أن تحدّد هذه المراجع مصدر التسمية بصورةٍ قطعيّة، إذ هناك روايتان منتشرتان؛ إحداهما تقول إنّ التسمية تحريف لعبارة "توارك" – أي المتروكون أو التاركون – باللغة العربية، والثانية تشير إلى ارتباط التسمية بمدينة "تارقة" (تعني باللغة الأمازيغية: الساقية) في منطقة "فزّان" في جنوب ليبيا التي يُعتقد أنّ الطوارق ينحدرون منها.. ويجدر هنا أن نذكر أنّ "الطوارق" يسمّون أنفسهم "كَلْ تاماشاك" (أو "من يتكلّمون "تماشاك" وهي النطق الطوارقي لاسم لغة "تمازيغت" أي الأمازيغية). نفس المرجع .

[4] موسوعة ويكيبديا الحرة ، ***مرجع سابق***

وفيما يلي تفصيل لأهم الأعراق المتمركزة في مالي:

- ✓ **العرب:**

و الذين يقدرون بحوالي 25 في المئة من السكان، بالإضافة كونهم يتحدثون العربية باللهجة الحسَّانية نسبة لقبائل بني حسان اليمنية التي ينحدرون منها، وأكثر ما يمارسون من أعمال هو تربية المواشي وخاصة الإبل والغنم، ولهم مواضع أبار خاصة بهم ينتقلون إليها **من الشمال** إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب حسب الفصول وأماكن الكلاء [1] ولهذه الآبار أسماء عربية.

كما يتفرع العرب على مجموعة كبيرة من القبائل من الغرب إلى الوسط إلى المنقطة الشرقية في إقليم أزواد شمال مالي أهمها: أولاد داوود ، أولاد أزعيم ، ايجومان ، ايديلبا ، ترمز، الوسرة رقان،أولاد الشيخ سيدي ناجي (النواجي) ، أهل آروان ،. ....ألخ [2]

- ✓ **الطوارق - الرجال الزرق:**

المكون الأساسي المعروف لبلاد أزواد في شمال مالي هو الطوارق أو «أمازيغ الصحراء»، ويلقبون أيضا بالرجال الزرق لطغيان اللون الأزرق على لباسهم. وهم شعب من الرحل والمستقرين، ومن المسلمين السنة المالكيين، شأن كل مكونات الشعب الأزوادي، يتحدثون الأمازيغية بثلاث لهجات، وهم بذلك ينتمون الى مجال لغوي ممتد من المغرب إلى مصر، ومن تونس والجزائر شمالا إلى النيجر وتشاد وبوركينا فاسو.أما نسبتهم إلى مجموع مكونات المجتمع الأزوادي فيصعب تحديدها » بحسب السيد محمد المولود رمضان، مسؤول العلاقات الخارجية للحركة العربية الأزوادية في موريتانيا يرجح أنهم يمثلون حوالي 35 في المئة من مجموع الأزواديين [3]

ينقسم الطوارق إداريا إلى مجموعتين، الأولى من طوارق الغرب ويسكنون في ولاية تمبكتو، والثانية تتشكل من قبائل طوارق الشمال ومنها قبائل «إموشق»التي تنتشر قرب الحدود مع الجزائر والنيجر، وقبائل «إفوقاس»(«الشرفاء».[4]

- ✓ **الزنوج:**

أهمهم «**الصونغاي**» الذين ينتمون الى قومية زنجية من أصول عربية مغربية، ولغتهم مزيج من البامبارا - لغة مالي والفِلانية، يسكنون في الأصل ما بين مدينة غاوا والنيجر ، يحتلون أراضي واسعة في اقليم أزواد، وخاصة في تومبكتو وغاوا. والنشاط الاقتصادي الأساسي لهم هو تجارة المواشي ونسبتهم الى مجموع سكان إقليم أزواد هي 30 في المئة .[5] ثم هناك «**الفِلان**» وهم يشكلون حوالي 15 في المئة من السكان، هم في الأصل قبائل زنجية مترحلة، أقدم موطن لهم هو حوض السنغال، ثم انتشروا في المنطقة بعد ذلك. يسكن أكثرهم في

---

[1]- عليا عباس، "تنوع هائل وتداخل لسكان بلاد الأزواد"، في: **http://arabi.assafir.com/article** على الساعة 20:28(21/2/2014)

[2] – ( ) ، "قبائل عرب ازواد في جمهورية مالي" في : **http://www.azawade.malware-site(21/02/2014)** على الساعة 20:33

[3] - عليا عباس، ***مرجع سابق***

[4].المكان نفسه.

[5].المكان نفسه

ولاية «موبتي». ويعيش جزء كبير منهم على الرعي وينتشرون في المناطق الزراعية ، يتحدثون باللغة البولارية. وينسب إليهم دور رائد في نشر اللغة العربية في أفريقيا.[1]

أما عن الديانة التي تعتنقها هذه الجماعات والأعراق نجد إنتشار الديانة الإسلامية والديانة المسيحية والوثنية وديانات محلية أخرى، حيث يدين حوالي 90 %الإسلام، كما تمثل نسبة الذين يدينون بالمسيحية نحو 5%، و5 % ديانات محلية أخرى. أما عن اللغة الرسمية في مالي فهي الفرنسية، لكن توجد أكثر من 40 لغة أفريقية تستخدم على نطاق واسع أيضا من قبل جماعات العرقية المختلفة، يستطيع حوالي 80٪ من سكان مالي التواصل بلغة البامبارا، وهي لغة التواصل المشترك ، كما يستخدم السكان لغة التكرور واللغة الفولانية، بجانب لغات محلية أخرى. ويتحدث العرب اللغة العربية، ولكن الطوارق يتحدثون لغة تماشك.[2]

إن هذا التنوع الإثني والعرقي والديني ألقى بظلاله على البناء الاجتماعي والإنتربولوجي في المنطقة، حيث تعتبر المنطقة الساحلية عامة ومالي بالتحديد فسيفساء إثنية ونقطة التقاء عدة أعراق تمثل كل فئة أنماطا معيشية مختلفة ومتميزة على الأخرى.[3]

و قد يشكل هذا التنوع والثراء الإثني والديني،العرقي والمجتمعي مصدر قوة وميزة خاصة لدولة مالي عن بقية الدول الساحل الإفريقي، فلطالما اعتبر تعدد وتنوع الثقافات، اللغات، الديانات والأعراق في مختلف المجتمعات مكسب حقيقي للدولة و للحضارة والثقافة التي ترتمي في أحضانها مدام يحسن توظيفها توظيفا إيجابيا يعود بالنفع على شعوب المنطقة، إلا انه وفي جمهورية مالي كان عكس ذلك ، حيث تم التعامل مع هذا التنوع بصورة سيئة من خلال توظفيه توظيفا سلبيا خلق العديد من النزاعات والحروب في الدولة المالية منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الراهن.

فهذه التوليفة الاجتماعية المفككة اثنيا وقبليا ودينيا جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة في مالي خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة [4] ، وغياب هوية مشتركة بين جميع أطياف الشعب المالي فضلا عن غياب الولاء الوطني الذي حل محله الولاء للعرق و الإثنية، فهذا كله كان سببا مباشرا في بروز أزمات داخلية حادة على كافة المستويات السياسية ،الاقتصادية والاجتماعية والتي جرت المنطقة إلى أزمات لا مخرج منها كانت أشدها الأزمة الأخيرة 2012 والتي أخذت بعدا دوليا كبيرا وصل إلى حد التدخل الأجنبي في المنطقة و سنفصل في هذا العنصر في المبحث الموالي من الدراسة.

---

[1] المكان نفسه .

[2] موسوعة وكيبديا الحرة ، مرجع سابق.

[3] علي عشوي ، **سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي** ، رسالة الماجستير غير منشورة ،(جامعة الجزائر، 1997) ص10.

[4] سمية قادري ، **سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي 2003-2012** ، رسالة الماستر ، (جامعة الجزائر 3 ، سبتمبر 2012).،ص38.

المبحث الثاني: واقع الأزمة في مالي

لدراسة أي نزاع سياسي في العلاقات الدولية يستوجب تحديد مجموعة من الخطوات والمراحل وتحليلها قصد رصد اتجاهاتها المستقبلية، ولتحليل ما يجري في شمال مالي يتطلب التحكم في الأبعاد التاريخية للنزاع، طبيعة وجوهر النزاع وأطرافه الداخلية والخارجية.[1]

ولقد اتسم الوضع الدولي قبل الحرب الباردة بانتشار واسع وكبير لظاهرة النزاعات الدولية خلال الحربين العالمتين الأولى والثانية حيث كان الصراع يدور حول السعي للريادة وحفاظ على توازن القوي و تحقيق المصالح ... واستمرت هذه الظاهرة طوال فترة الحرب الباردة .

و إذا كانت الصراعات الدولية أثناء الحرب الباردة ذات مصدر استراتيجي وقيمي، فإن تلاشي الصراع الأيديولوجي بانهيار المعسكر الشرقي،أحيا من جديد الهويات القومية و الإثنية و أعطى نفسا قويا لعودة الصراعات العرقية و الإثنية في العديد من مناطق العالم وخاصة في القارة السمراء،فقد راحت بعض الجماعات داخل بعض الدول تبحث عن هويتها القومية و خصوصيتها الذاتية الثقافية ما أدى إلى تفكك عدة دول (جنوب السودان) ، كما أن عدة كيانات وطنية على شفة حفرة من التفكك.[2]

فكان الانتقال من النزاعات الدولية التي طالما هيمنت على المشهد الدولي سابقا إلى نزاعات داخلية المتسمة بالحدة والعنف والتي تكون داخل الدولة الواحدة ، مهددة بذلك كيانها الوطني و أمن الدول المجاورة و حتى الأمن الجماعي ، وأبرز سمة الغالبة على هذه النزاعات نجدها ترتكز على عامل الإثنية والعرقية الذي طفا على سطح العلاقات الدولية وفي أغلب الدول الإفريقية خاصة بعد سقوط الإتحاد السوفيتي على رغم من أنها كونها متجذرة في أعماق التاريخ

.

[1] د.مصطفى صايج، **إدارة النزاع في شمال مالي: خيارات وسيناريوهات**، (لم نجد المصدر)

[2] إكرام بركان، **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية** ، رسالة الماجستير غير منشورة،(جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، 2009-2010)، ص 24.

الشكل رقم(03): أسباب ومصادر النزاعات الدولية والداخلية:

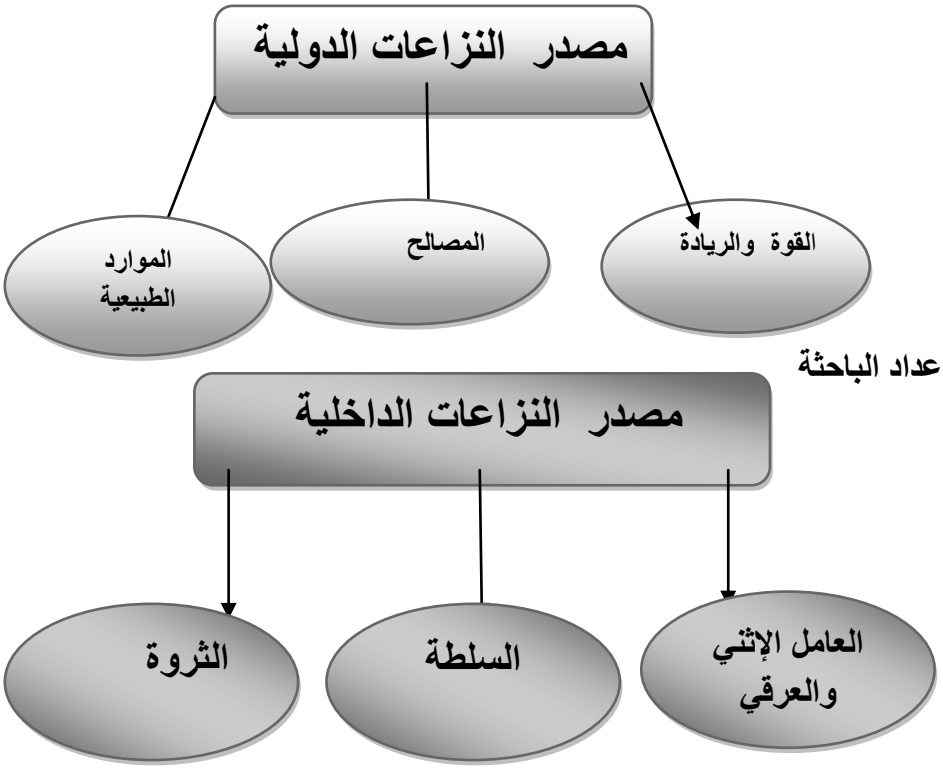

من إعداد الباحثة

ولعل هذا ما ينطبق على الوضع في جمهورية مالي حيث يصنف النزاع في دولة مالي على انه نزاع داخلي كبير ومتأصل، حاد وعنيف بحكم العديد من الاعتبارات وبحكم تداخل وتشابك مختلف العناصر والمتغيرات فيما بينها مشكلة شبكة معقدة من المصالح والتي تنخرط ضمنها أطراف داخلية وأخرى خارجية لها أهداف وأجندات محددة ومدروسة في المنطقة .

المطلب الأول : محركات الأزمة في مالي

تعاني جمهورية مالي من أزمات وتنامي إشكاليات معقدة على كافة المستويات سواء الأمنية والسياسية أو على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي وحتى البيئي نظرا للظروف الطبيعية والمناخية القاسية التي تتميز بها منطقة الساحل الإفريقي.

- **على المستوى السياسي:**

تتخبط جمهورية مالي بين ضعف الدولة وفشلها وبين هشاشة المؤسسات الضامنة للأمن الوطني ومشاكل أخرى سيأتي ذكرها في العناصر الموالية ،ومن بين الإشكاليات السياسية نذكر:

1)**إشكالية بناء الدولة (أزمة بناء الدولة القومية):**

يعرف "ماكس فيبر" "Max Weber" الدولة (***بأنها ذلك المجتمع الإنساني الذي يستطيع بنجاح احتكار الاستخدام الشرعي للقوة داخل إقليم معين***)[1].

وما يلاحظ أن دولة مالي تعاني من:

- الضعف البنيوي الذي خلق مشاكل وتهديدات أمنية معقدة.
- كما أنها تتصف دولة مالي بما يسمى الدولة الفاشلة، وهذا المصطلح تم إطلاقه من طرف الباحث والناقد الأمريكي نعوم تشو مسكي والذي عرفها بالنحو التالي:

وهذا ما يعكس الوضع في دولة مالي حيث أنها غير قادرة على تحكم في مجريات الأحداث الخطيرة والأوضاع الأمنية المعقدة من جهة ، وعجزها عن تامين الحماية لمواطنيها من جهة أخرى.

كما أنها تعاني من العجز الوظيفي على أداء الدور المنوط بها كالحفاظ على السيادة الوطنية وضمان الاستقرار ودرجة الكفاءة على مستوى الداخلي.[2]

فضلا عن كونها من الدول الهشة والضعيفة باعتبارها تتميز ببعض خصائص الدول الضعيفة التي هي كتالي :

أبعاد ومؤشرات الدالة على ضعف وهشاشة الدول حسب (بارى بوزان) من بينها :

1. الافتقار إلى مصادر الشرعية.
2. عدم قدرة الهياكل المؤسساتية على ضمان أداء جيد للوظائف لجميع فئات المجتمع دون استثناء.
3. العجز على مراقبة الإقليم الجغرافي.[3]

إضافة إلى هذا عرفت مالي عبر تاريخها السياسي نظم حكم ديكتاتورية وغياب شبه كلي للصور الديمقراطية، بالإضافة إلى أزمة العلاقات المدنية والعسكرية .

2) أزمة الشرعية:

- أزمة الشرعية السياسية: (political legitimacy crisis) والتي تتجسد عبر القضايا المتعلقة ببناء الدولة والتي تتمحور كذلك حول مشكلات التحول الديمقراطي وقضايا الديمقراطية ، حيث أن نظم الحكم السلطوية التي تعاقبت على مالي تفتقد إلى الشرعية السياسية بحكم أنها جاءت على ما يسمى بظهر الدبابة أو عن طريق الانقلاب العسكري،

[1] عبد العالي دبلة، ***الدولة رؤية سوسيولوجية***، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004)،ص62.

[2] عشور قشي، **أليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر 3، سبتمبر 2012) ، ص 49.

[3] المكان نفسه.

حيث عرفت مالي خمسة انقلابات عسكرية كان أخرها سنة 2012 وبهذا تفتقد إلى الشرعية السياسية مما يعمق الفجوة بين السلطة أو النظام السياسي والشعب.

- أزمة الشرعية الدولية: المستوى الثاني والمتمثل في أزمة الشرعية الدولية ما هو إلا نتاج للمستوى الأول بمعنى أخر أن مالي ونتيجة للازمة الشرعية السياسية في البلاد نتج عنها بضرورة فقدان الشرعية على مستوى الدولي.
- إضافة إلى هذا وجود هوة كبيرة وعدم اتساق بين وظائف المؤسسات السياسية للدولة وبين الوظائف المنصوص عليها في الدساتير كما أن مالي تعد من الدول التي تعاني من أنظمة الحكم والدساتير المستوردة .
- **على المستوى الأمني :**

لقد خلقت الإشكاليات السياسية التي تعاني منها المنطقة الساحلية على وجه العموم ومالي على الوجه الخصوص وعدم الاستقرار السياسي أرضية خصبة لتنامي مختلف التهديدات الأمنية المتمثلة في الظاهرة الإرهابية والتنظيمات الإجرامية .

وبما أن مالي تقع ضمن دائرة الساحل الإفريقي أو ما يطلق عليه " قوس الأزمات" أو "ساحل الأزماتي" والذي يشهد حالة غير مسبوقة من التردي الأمني نتيجة التهديدات الإرهابية والإجرامية فهي الأخرى تتخبط في نفس المشكل حيث تعرف انتشار للجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والتي سيأتي التفصيل فيها في العناصر الموالية باعتبارها كأحد أطراف الأزمة المالية. فضلا كونها تعتبر أحد محركات الأزموية في مالي. والتي عملت على تأجيج النزاع وتعقيده عبر التحالف مع حركة تحرير الازواد .

- **على المستوى الاقتصادي:**

أما بالخصوص الوضع الاقتصادي لجمهورية مالي فكان العامل الاقتصادي المؤثر في تفاقم الأزمة في مالي وتأجيجها، حيث تعرف هذه الأخيرة عدة إشكاليات على الصعيد الاقتصادي ، فرغم كونها تعتبر من اغني الدول في منطقة الساحل الإفريقي من حيث توفرها على الموارد الطبيعية ذات قيمة إستراتجية عالية، إلا أنها تتخبط في أزمات حادة ومن بين هذه المشكلات نذكر :

1- غياب العدالة التوزيعية في مالي :

حيث يتم توزيع موارد البلاد بصورة غير عادلة بين مختلف فئات المجتمع، أين يتم تفضيل سكان المنطقة الجنوبية على حساب المنطقة الشمالية، حيث لا يزال هناك فجوة عميقة وخط فاصلا بين المنطقتين فالجنوب يعرف نشاطا اقتصاديا كبيرا ومستويات عالية من التنمية مقارنة بالشمال والتي تمثله ثلاث أقاليم رئيسية: كيدال ، تمبوكتو، وغاو الذي يعاني من غياب كل صور التنمية بمختلف مستوياتها سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مع ازدياد معدلات الفقر في المنطقة إذ لا تساهم الحكومة المركزية إلا ب30% من احتياجات السكان [1] إلى جانب هذا يتصف الاقتصاد المالي على انه اقتصاد هش وضعيف بحكم عدة عوامل

[1] إبراهيم مادي ، " الأزمة السياسية في مالي" ، **مجلة أفاق إفريقية** ،مجلد 10،ع 36، (2012،) ص 109.

من بينها الظروف المناخية الصعبة(الجفاف، التصحر، قلة المطر نقص المياه، هشاشة الأرض، ضعف أو افتقار شبه كلي للآلية والتجهيزات اللازمة).

كذلك زيادة في نسبة التضخم والمديونية والعجز المسجل على مستوى الميزانية، انعدام الأمن الغذائي والمائي، كل هذه العوامل وغيرها ساهمت إلى حد كبير في توفير أرضية مواتية لتنامي مجمل التهديدات التي تعرفها المنطقة وافتعال الأزمات المتكررة أخرها أزمة 2012.

- **على مستوى الاجتماعي:**

أن الوضع الاجتماعي كان ولا يزال حاضرا بقوة في افتعال من فترة لأخرى الأزمات في المنطقة، وهذا بحكم الطبيعة الاجتماعية المفككة أثنيا، قبليا وعرقيا، مما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة [1] و هوية مشتركة الأمر الذي أنتج أزمات حادة والمتمثلة في أزمة الطوارق في مالي.

أزمة الهوية:

إن العنصر الطارقي أو الطوارق القاطنين في الشمال وجدوا أنفسهم غداة الاستقلال في وضع يتنافى ويتناقض مع طبيعة عيشهم ، حيث تم توزيعهم على خمسة دول ذات سيادة مختلفة (الجزائر ، ليبيا ، مالي ، النيجر ، بوركينافاسو) وهذا راجع إلى الإدارة الاستعمارية التي قامت برسم حدود سياسية و دولاتية في منطقة الساحل الإفريقي والتي لم تراعي فيها الطبيعة الانتروبولوجية للمجتمعات المحلية وخاصة لطوارق.

الأمر الذي عقد الوضع على سكان شمال مالي (الطوارق) كون نمط عيشهم يعتمد بالأساس على الترحال بين المناطق بحثا عن الماء والكلأ ، والذي بات من الصعب أو من المستحيل ممارسة نشاطاتهم اليومية بصورة التي كانت عليها في السابق، خاصة وان الحكومات المركزية للدول الساحل اتفقت على مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، والذي أدى بها إلى فرض إجراءات وقوانين صارمة على تنقل الأشخاص من دولة لأخرى ، هذا الأمر جعل القبائل الطارقية المتمركزة في شمال مالي تتذمر من الوضع الذي ألت إليه وليس هذا فحسب بل استمر تدهور ظروف الطوارق حتى بعد استقلال البلاد بحكم السياسات الجائرة التي كانت الحكومة المركزية تمارسها على سكان شمال مالي،

فقد اعتبر طوارق خروج الاستعمار الفرنسي من الأراضي المالية هو نهاية للظلم والاستبداد وزوال الفر وقات الجنسية واضمحلال السلوكات العرقية التي سبق وان غرسها المحتل خلال عقود من الزمن في المجتمع المالي ، لكن كانت الأمور تسير عكس تطلعات الأزواد بسبب التدابير التي تبنتها حكومة باماكو، حيث تم اعتبارها امتداد لسياسات الاستعمارية وحلقة أخرى من حلقات الظلم والاضطهاد ، كون السلطة والأموال والخدمات كانت لصالح الجنوب على حساب الشمال مما عمق

[1] د. امحند برقوق، منطق الامننة في ساحل الأزمات_، في: **http://politics-ar.com/ar2/?p=3003(12/03/2014)**على الساعة13.20

مظاهر التخلف واذكي بواعث الشعور بالظلم والتعسف في نفوس أزواد مالي والطوارق منهم على وجه الخصوص.[1]

وهذا ما أكده الأستاذ " قونتر بيشلر " " Gunther Baechler" من المعهد الفدرالي السويسري حول البيئة والنزاع (ENCOP) بوجود متغيرات سوسيولوجية وسيطة هي المسؤولة عن وجود صلة مباشرة بين ندرة الموارد وتفجير النزاعات والتي تتمثل حسبه في عنصرين هامين :

1-التهميش : حيث يتعرض شعب ازواد لتهميش والإقصاء في كل مجالات الحياة ، أين يتم تخصيص على سبيل المثال لا الحصر الموارد النادرة لمناطق معينة لا تشمل شمال مالي ، فيتم استغلال الثروات الطبيعية في شمال البلاد لتنمية الجنوب المالي وحرمان الشمال منها.

2-التمييز : ويكون ذلك في السماح لبعض الأفراد التمتع بالموارد النادرة دون غيرهم وفق الانتماء الإثني والديني واللغوي والإيديولوجي و القرابة [2]. وقد أطلق عليه "باللاتوازن الأفقي" من طرف الأستاذ "فرانسيس ستيوارت" والذي ينشأ حين يكون هناك وضعا متميزا لمجموعة معينة من الناحية الاقتصادية ، فهذا التقسيم يضاف إلى الاختلاف العرقي الموجود مسبقا، ويدفع هذا الخلل في التوازن الاقتصادي بين المجموعات والأطراف غير مستفيدة إلى اللجوء إلى طرق أخرى لتعبير عن هذا التهميش.[3] (وهذا ما حدث ويحدث بالفعل لسكان وشعب الأزواد حيث يتم حرمانهم من ابسط حقوقهم، التي كان من المفترض أن تلبيها له السلطات في باماكو). وعليه إن صور التهميش والإقصاء ساهم في توليد نزعة العنف والعدوان لدى سكان شمال مالي.

زيادة على هذا فقد قامت السلطات المالية بممارسة أبشع أنواع الظلم على سكان ازواد من خلال الإستلاء على ممتلكاتهم وحرمانهم من حقوقهم الطبيعية، كما أن حكومة باماكو مارست ***"الحرمان السياسي"*** على عليهم ،إذ ليس لهم أي تمثيل أو حضور سياسي في الدولة المالية ومؤسساتها لتعبير عن مطالبهم منها ، في حين سيطرت إثنية أخرى على السلطة منذ الاستقلال ، وهذا ما عزز لدى الطوارق والأقليات الإثنية المختلفة في الشمال الشعور بعدم الانتماء نتيجة لتهميش والإقصاء

[1] هناء قاسمي، عبد الرؤوف بن الشيهب، **المقترح الجزائري لإدارة أزمة مالي في ظل التطورات الراهنة** ، مذكرة الماستر غير منشورة(جامعة قسنطينة 3) ، ص11 .

[2] .المكان نفسه

[3] المرجع نفسه، ص12.

السياسي ، حيث أصبحت تنظر إلى الدولة ما هي إلا إثنية واحدة والمتمثلة في البمبارا المهيمنة والمسيطرة على مؤسسات الحكم و المتحكمة في باقي الإثنيات والقبائل المتمركزة في البلاد.[1]

وهذا الوضع ينتج ***الإحباط السياسي*** الذي من شأنه خلق حركيات التمرد والعنف السياسي وهذا مكان حاصلا بالفعل في الدولة المالية.

ولتأكيد ما سبق يمكن لنا عرض بعض **النظريات المفسرة لنزاعات** والتي يتضح من خلالها سبب الرئيسي لتمرد الطوارق على الحكومة المركزية في مالي ومن بين هذه النظريات نجد:

- ***نظرية الاحتياجات الأساسية:*** والتي تقوم على افتراض أن كل البشر بدون استثناء لهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها. وهذا ما لم تحققه سلطات باماكو لأقلية الطوارق في الشمال عكس ما كانت توفره لبقية أطياف الدولة في الجنوب.[2] بل أكثر من هذا زيادة على حرمانهم أساسيات العيش الكريم ،ولم تقم بإشباع حاجياتهم الضرورية، وهذا ما يفسر سبب لجوء الطوارق إلى النزعة العدوانية والعنف والتمرد على السلطات في الجنوب.
- ***نظرية الحرمان النسبي :*** هذه النظرية اقرب من النظرية الأولى فهي تطوير لنظرية الاحتياجات لبورتون Burton ، برزت في 1970 على يد Tud Gurr تيد غور والتي تقدم تفسير قائم على أن هناك تعارض بين السلطة وجماعات معينة داخل الدولة الواحدة تسعي هذه الأخيرة إلى تحقيق نجاح سياسي واقتصادي من خلال الحصول على مناصب سياسية في مؤسسات الحكم وتحقيق ثروات معينة.
- ***نظرية الإحباط***: إن عدم تلبية الاحتياجات الأساسية و عامل الحرمان يولد شعور لدى الجماعة بالإحباط الاجتماعي والسياسي، والذي بدوره يساعد على إحياء النزعة العدوانية والعنف لديها ضد جماعات أخرى أو ضد السلطة المركزية وهذا ما عمل على تأكيده جون دولار صاحب نظرية الإحباط ، حيث انطلق من فرضية أساسية مفادها أن :" حدوث ظاهرة العدوان يدل دائما على وجود الإحباط ، كما أن وجود الإحباط يؤدي دائما إلى العدوان"

والإحباط هو الاضطراب في السلوك الفرد أو الجماعة نتيجة عدم تحقيق استجابة لهدف معين يسعى إليه الفرد ، حيث إذا كان هناك عائقا بين الفرد ورغباته فإن ذلك الفرد يحاول أن يعبئ اكبر قدر من طاقاته ،فإذا استمرت هذه التعبئة دون أن يرافقها نجاح فإنها تميل الى التعبير عن نفسها بسلوك تدميري.

وهكذا فإن الإحباط يؤدي لإثارة عدد متباين من الاستجابات ربما يكون احدها العدوان .

وهذا ما ينطبق تماما على شعب الأزواد والقبائل المترامية داخل هذا الإقليم، حيث نتج عن الحرمان السياسي والاجتماعي والاقتصادي الراجع إلى ضعف وسوء العدالة التوزيعية ، وشعور بالإحباط الذي ولد هو الأخر العنف والعدوان وكان أسمى صوره سلسلة من التمردات التي عرفتها الدولة المالية منذ فجر الاستقلال إلى تاريخنا هذا .

---

[1] محمد الأمين بن عائشة ، **الدبلوماسية الجزائرية تجاه أزمة مالي 2012-2013**، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة الجزائر 3، جوان 2013)، ص. 97.

[2] قاسمي، بن الشهيب، ***مرجع سابق***، ص 12.

إن جل هذه العوامل التي سبق ذكرها سالفا كانت بمثابة الدوافع الحقيقية لشعب أزواد في قيامه بسلسلة من التمردات على السلطة المركزية في باماكو وتفجير النزاع في شمال مالي، وعليه سنخصص العنصر الموالي لدراسة تطورات الأزمة في مالي مع التركيز بالأخص على الأزمة الأخيرة 2012 .

المطلب الثاني: جذور وتطورات الأزمة في مالي

❖ **سلسلة التمردات الطارقية :**

سيتم في هذا العنصر استحضار النزاعات المسلحة التي دارت بين الطوارق في شمال مالي والسلطة المركزية في باماكو عبر محطات تاريخية دورية، فقد كان الصدام المسلح الأول في بداية الستينيات ثم تكرر بعد ثلاثة عقود في بداية التسعينيات من القرن العشرين ليتصاعد مرة أخرى في 2006 ويشتعل بأكثر حدة في نهاية 2011.[1]

1- تمرد الطوارق 1963:

شهدت جمهورية مالي غداة الاستقلال حركة تمرد مسلحة وبالتحديد سنة 1963 والتي قادتها قبائل الطوارق والعرب المتمركزين في شمال مالي ضد الحكومة المركزية في باماكو ، والتي اعتبروها امتداد لسياسة الاستعمارية الجائرة ، وكان ذلك التمرد كتعبير من الشعب الازوادي عن رفضه لممارسات الوحشية التي يتعرض لها من قبل النظام المركزي وكصورة من صور التذمر والاحتجاج على الأوضاع التي آل إليها، فضلا عن رغبته في استرجاع حقوقه المسلوبة ، الأمر الذي دفع الطوارق بشن حرب العصابات ضد الجيش المالي تمكن من خلالها السيطرة في الشمال على "أدرار، إيفوغاس، بكيدال .[2]

و انتهت هذه المواجهة المسلحة دون إحراز الطوارق نتيجة لصالحهم، ليكون الرد قاسيا من طرف الحكومة المالية على حركة التمرد والتي كانت الأولى في تاريخ السياسي لمالي، حيث عمدت السلطة المركزية بإبادة قطعان الماشية وتسميم الآبار[3] وكان ذلك كله في حكم الرئيس" موديبو كيتا" هذا الأخير الذي قام بإعدام اللاجئين الطوارق الذي تم تسليمهم من قبل الحكومة الجزائرية ووضع المنطقة تحت السيطرة العسكرية، ولم تتغير سياسة الحكومة المالية في عهد الرئيس الجديد موسى تراوري عن سابقتها بل سارت على نفس الطريق، حيث اعتبرت السلطة الجديدة في باماكو أن الشمال منطقة متمردة على النظام المركزي، الأمر الذي جعله هو الأخر يمارس سياسات وحشية ضد الطوارق من تسميم الآبار ومصادر الثروة الحيوانية وانتزاع الأراضي وتهميش المنطقة .[4] ومنذ ذلك الحين و ظروف الطوارق تسير للأسوأ ولعل ما زاد من تعقيد وضعيتهم الظروف المناخية القاسية والجفاف

[1] د. صايج ،مرجع سابق،ص 2.

[2] قاسمي ، بن الشيهب، مرجع سابق، ص 13.

[3] د. فريدوم أونوها ، **التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة** ، تقرير ، مركز الجزيرة للدراسات ،13 فيفري 2013.،ص 3.

[4]- لامية زرقاني ، **حركة الازواد في مالي وتاثيراتها على الأمن القومي الجزائري 1990 –2011** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، الجزائر ، ص19.

أو القحط الذي ضرب المنطقة سنوات السبعينيات (1970-1987) وما صاحبها من هلاك الماشية وغياب الموارد المالية وصعوبة العيش مما دفعهم إلى الهجرة للبلدان المجاورة (ليبيا – والجزائر) وقد أدى عدم حل هذه المظالم و عدم الاستجابة لمطالب الشعب الطارقي إلى إبقاء جذور الصراع متقدة و مشتعلة تندلع من حين لأخر .

2- تمرد 1990:

عاودت الثورة المسلحة من جديد في شمال مالي خلال فترة التسعينيات والتي تزامنت مع قيام نظام ديمقراطي بقيادة "ألفا عمر كوناري" وكان هذا بحكم تقاعس و تخاذل السلطة المالية في الجنوب على استجابة لمطالب الطوارق حيث عبرت هذه الصدامات المسلحة في اتجاهاتها الكبرى عن الهوية الترقية بسبب التهميش السياسي من حيث المشاركة في السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية التي كانت النواة الأساسية للحكم، وفي الوقت ذاته الحرمان التنموي وقلة الموارد التي جعلت سكان المنطقة يعشون باستقلالية عن السلطة المركزية، من خلال الرعي والتجارة مع الدول المجاورة بعيدا عن سلطة ورقابة الحكم المركزي. [1]

ولقد اندلعت العمليات الثورية المسلحة في 26 جوان 1990 و كان ذلك بالإستلاء على مدينة "ميناكا" كأول هدف إستراتيجي عسكري لتزود بالأسلحة، ثم الإستلاء على قاعدة " تايكاري" التي تقع على بعد 400 كلم ممن مدينة غاو وقد تم اتخاذ منها قاعدة عسكرية للحركة إلى جانب بناء قاعدتين عسكريتين إضافيتين الأولى في "بروسا" والتي تقع على بعد 250 كلم من مدينة كيدال والثانية قاعدة "بنغرغار" على بعد 200كلم من نفس المدينة [2]

وقد ألحقت الحركة أضرار معتبرة في صفوف الجيش المالي الذي لم يتمكن من السيطرة واحتواء العمليات العسكرية التي قادها إياد أغ غالي نظرا لمسافة الطويلة التي كانت بين القواعد العسكرية الثلاثة وكذلك بعد اتساع رقعة القتال، فبعد إن كانت تشمل قبائل أدرار، إيفوغاس ، بكيدال أصبحت تعني الآن كذلك باقي القبائل العربية والتا رقية الأخرى المتمركزة في الشمال في كل من تومبوكتو وغاو أهم المدن الأزوادية. ولقد لاقت هذه الهجومات المسلحة ردا عنيفا من قبل الحكومة المركزية التي مارست كل أساليب الوحشية من القمع والتنكيل فقد قام الجيش باستهداف المدنيين في الشمال والهجوم على مخيمات الأطفال والشيوخ والنساء انتقاما من المتمردين[3] وهذا مايؤكد نظرية المعضلة الأمنية المجتمعية لباري بوزان والتي تمتد من التنافس لاستنفاذ موارد نادرة (كموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية) إلى السعي لإزالة الطرف الأخر من الوجود عبر التصفية الإثنية وكون المدنيين والنساء والأطفال والشباب هم الذين يحملون بذور بقاء الأخر واستمراره، فإنهم يشكلون الهدف المفضل لأطراف المعضلات الأمنية المجتمعية.[4]

---

[1] صايج، ***مرجع سابق*** ،ص 2.

[2] .قاسمي، بن الشيهب، ***مرجع سابق***، ص16.

[3] المكان نفسه .

[4] د.عادل زقاغ ، "المعضلة الامنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة"، في :
http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=240:-zimbz-&catid=10:2010-12-
(26/04/2014) على الساعة 9:30

ولعل ما تنج عن كل هذا ارتفاع معدلات الهجرة السرية وعدد اللاجئين إلى البلدان المجاورة لاسيما ليبيا والجزائر، ورغم جهود الوساطة الجزائرية لحل مشكلة الازواد والعديد من اللقاءات وعمليات الوساطة التي عملت على إحتضانها والتي لنا تفصيل فيها في العناصر الموالية.

إلا أن عدم احترام الطرفين المالي و الطوارقي للاتفاقيات المبرمة بينهما كان يؤدي في كل مرة إلى الاضطراب واعلان عن بداية تمرد جديد كتمرد 2006. [1]

3- تمرد 2006:

شهدت مالي فصلا جديدا من الثورات المسلحة على غرار سلسلة الإنتفاظات السابقة، وكانت بدايتها حين أعلن العقيد في الجيش المالي "حسن فاغاغا" انسحابه من الجيش ليتجه نحو جبال أدغاغ إيفوغاس مصطحبا 100 عنصر مسلح من أفراد كتيبته ليحتل مدينة كيدال متهما الحكومة المالية بالتقاعس والمماطلة عن استجابة لمطالب الطوارق التي تضمنتها بنود الاتفاق التي تم بينها وبين متمردين ومن جهة أخرى تتهم الحكومة المالية المسلحين بعدم صدقهم ورجوعهم لحمل السلاح مرة أخرى.[2]

وبهذا وفي 23ماي 2006 بالتحديد اندلع الفصل الثالث من الصراع بعد أن أعلن كل من الزعيمين المتمردين إبراهيم أغ باهانغا والحسن فاغاغا الحرب من جديد على حكومة المالية بعد فشل وساطة غير معلنة قام بها زعيم طارقي أخر هو إياد أغ غالي وفشل فيها بإقناع الرئيس الحالي أمادو توماني توري بالمطالب التي قدمها زعيما التمرد في لقاء جمع الإثنيين في 22ماي .2006 [3] وهذا ماسرع القيام بالهجوم على ثكنتين عسكريتين في كل من كيدال ومناكا يوم 23 ماي من نفس السنة من قبل التحالف الديمقراطي للتغيير* . مخلفا مقتل جنود في صفوف الجيش المالي مع الإستلاء على أسلحة ومعدات وسيارات عسكرية [4]

وتم إنهاء هذا الصراع بعد توقيع اتفاقية السلام بالجزائر في جويلية 2006 والتي أنهت رسميا تمرد الطوارق ولكن وكما في المرات السابقة و مع عودة أعمال العنف التي تمثلت في هجوم قام به المتمردون الطوارق على مركز عسكري للجيش المالي والذي كان على بعد 150 كلم شمال كيدال كبرى من الشمال المالي وهو ما شكل خرقا صارخا لاتفاقية الجزائر[5]، اضطر الطرفان أيضا قبول الوساطة

---

[1] د. بوحنيه قوي ، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي**، **تقرير**، مركز الجزيرة للدراسات.

[2] أحمد عمرو، "طوارق مالي، سيناريوهات حل الأزمة"، موقع القراءات الإفريقية في: ***http://www.qiraatafican.com (23/4/2014) على الساعة 9.30***

[3] ولد إبراهيم الحاج ، **أزمة شمال مالي ...انفجار الداخل وتداعيات الإقليم** ، تقرير ، مركز الجزيرة للدراسات.

[4] زرقاني ، ***مرجع سابق***، ص24.

*تحالف 23 ماي الديمقراطي أو التحالف الديمقراطي من اجل التغيير التي تأسس سنة 2006 و هو المسؤول على قيام بهجومين ضد ثكنتين عسكريتين للقوات المالية في كيدال .

[5] ولد إبراهيم الحاج ، ***مرجع سابق***، ص 2-3.

الليبية والتي أسفرت عن ما يسمى ب"برتوكول تفاهم" وقع عليه الطرفان في 20 مارس 2008 في طرابلس بليبيا [1]

وبفضل هذا عاد الهدوء المؤقت والنسبي لشمال مالي مع بقاء أهم مدنه المتمثلة في كل من غاو وتومبوكتو وكيدال والمناطق المحيطة بها فقيرة ومهمشة و بعيدة كل البعد عن التنمية، ولم تمض سنة على اتفاقيات السلام في أكتوبر 2009 والتي كانت سبب في إنهاء تمرد 2006 ليعرف شمال مالي موجة حادة من الجفاف ، الأمر الذي دفع وكالات الإغاثة إلى دق ناقوس الخطر بكارثة ، مما جعل توري يقوم بتخصيص 69 مليار دولار للبرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في شمال مالي في أوت 2011 إلا أن قراره كان متأخرا و المبلغ المخصص قليلا.[2] وهذا مزاد من سخط الطوارق و عمل على إثارة غضبهم و تعميق الشعور باللإحتقان لدى القبائل المتمركزة في الشمال اتجاه الحكومة المركزية في باماكو، والذي كان دافعا لتصعيد النزاع وتفاقمه لاسيما مع الأوضاع السياسية المضطربة في المنطقة والثورة الليبية التي كانت من بين العوامل الرئيسية المساعدة على تأزم الوضع في شمال مالي فضلا عن تأسيس الحركة الوطنية لتحرير أزواد .

4- انفجار الأزمة الراهنة 2012:

كانت مطالب الطوارق تاريخيا تقتصر فقط على تحسين ظروف العيش وتشجيع التنمية في الشمال المالي ، هذا عدا مسألة الهوية والتمثيل في الحكومة والإدارات الحكومية ، إلا انه وبعد عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا بعد سقوط نظام العقيد الليبي الراحل معمر القذافي ارتفعت سقف مطالبهم عاليا وباتوا يطرحون مسألة تقرير المصير والاستقلال علنا ولأول مرة.[3]

حيث أن عدم التزام الحكومة المالية بالوعود التي قطعتها لسكان المحليين في شمال البلاد ، والاتفاقيات التي أبرمت بينها وبين الطوارق قصد تحقيق مطالبهم عجل بانفجار الأزمة وتصعيد النزاع ، فتحولت مطالب الطوارق من مطالب اقتصادية واجتماعية وسياسية المتمثلة بالإدماج بالمؤسسات الدولة المالية كما سبق الذكر إلى مطالب انفصالية تمخض عنها الإعلان عن تمرد جديد وعنيف في شمال مالي غذته جملة من التحولات والتغيرات الإستراتيجية الحاصلة في المنطقة المغاربية.

التمرد الطارقي 2012:

مثل تاريخ الثلاثاء 17 جانفي 2012 إعلانا رسميا عن بدء التمرد الطارقي في مالي ، حيث قام مسلحو " الحركة الوطنية لتحرير ازواد" (MNLA) بشن هجوم واسع على مدن تساليت وأغيلهوك وميناكا(*) شمال شرق البلاد قرب الحدود مع الجزائر مما اجبر عشرات ألاف المدنيين على النزوح

---

[1] المكان نفسه .

[2] أونوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة ، ***مرجع سابق***.

[3] ولد إبراهيم الحاج ، ***مرجع سابق***،5.

(*) مناكا الواقعة قرب الحدود مع النيجر، و«تساليت» على الحدود مع الجزائر، مدينة «أجيلهوك»؛ وهي مدن تقع في محافظتي «كيدالْ» و«غاوْ» كلها مدن تقع في شمال مالي.

.وكان هذا الهجوم إيذانا ببدء تمرد ثالث كبير في تاريخ الطوارق الماليين بعد (الأول 1962- الثاني 1990) .[1]

وقد طالبت «الحركة» في بيان صدر يوم الأربعاء 18 جانفي 2012، إثر هجماتها على تلك المدن، بتحرير المنطقة مما سمته بالهيمنة المالية، وبذلك قدمت نفسها على أنها حركة انفصالية تسعى إلى إقامة دولة خاصة بـ«الطوارق» في مناطق تمركزها، على خلاف أغلب الحركات التي سبق أن خاضت حرباً شرسة ضد الحكومة المالية خلال أكثر من عقدين من الزمن.[2]

وحسب البيان الذي صدر عن وزارة الدفاع المالية فإن أثر المعارك التي دارت بين الجانبين (الطوارق والجيش المالي) كانت كبيرة وترتبت عنها خسائر فادحة في كلا صفوف الطرفين إلى جانب هذا فقد أوردت بعض المصادر من الجيش المالي أن الجهات التي تقف وراء الانبعاث لأعمال الشغب والعنف ترجع إلى القائد الذي كان مسئولا عن هذه الهجمات «إمبام آغ موسى» (Mbam Ag Moussa) والذي كان ضابط في الجيش المالي وقد سبق له أن قام بقيادة هجمات مشابهة سنة 2006.[3]

ولعل أهم الأسباب ودوافع القيام بالتمرد على الحكومة المركزية ببماكو وتصاعد المطالب الانفصالية "الجديدة القديمة" لطوارق الازواد بهذه الحدة وفي هذا التوقيت بذات، جملة من العوامل و التغيرات الإستراتيجية الحاصلة سواء في البيئة الداخلية لمالي أو البيئة الخارجية لاسيما التحولات المتعلقة بالشق الشرقي للمنطقة المغاربية والمستجدة في إطار التغيرات المجتمعية والسياسية العنيفة التي تشهدها كثير من مناطق الوطن العربي منذ نهاية 2010 .[4]

الأسباب الرئيسية والكامنة لتمرد الطوارق في مالي 2012:

تعددت الأسباب التي تقف وراء تمرد سنة 2012 حيث تراوحت ما بين أسباب داخلية خاصة بالوضع المحلي لمالي وأسباب خارجية،إقليمية ودولية ويمكن إجمال أهم الدوافع فيما يلي:

- اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في مالي ، حيث اختارت الحركة الوطنية لتحرير أزواد هذا التوقيت بذات لتفجير الأوضاع ودفع الوضع إلى حافة الهاوية على خلفية الانتخابات الرئاسية التي كان من المنتظر إجرائها في شهر أفريل قصد إحراج أو إضعاف موقف الرئيس «آمدو تومانِي توری» الذي يميل بعض المراقبين إلى القول إنه رغم عدم إمكانية ترشحه مرة أخرى لأن الدستور لا يسمح إلا بفترتين، سيحاول التأثير على اختيار الرئيس القادم.[5] وهذا يعني تكريسا لنفس السياسة المعتمدة اتجاه الطوارق سابقا .

---

[1] ولد إبراهيم الحاج، ***مرجع سابق***، ص 5.

[2] د. محمد سعيد باه، "**التمرد في مالي.. هل يقود إلى إقامة دولة «طوارقية» في غرب أفريقيا؟**" **مرجع سابق**.

[3] المكان نفسه .

[4] **عبد الحق بن زيري ، جريدة الديار الجزائرية، في قراءة التحولات الجيوبولتيكية الأمنية الحالية في منطقة شمال مالي**:في: 1

http://www.adiyaronline.net/index.ph

[5] د. محمد سعيد باه، ***مرجع سابق***

- هناك من يعزو دوافع هذا التمرد إلى سوء إدارة الحكومة المالية لملف الطوارق في شمال وشرق البلاد، وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية التي كانت تطرح باستمرار، باعتبارها جزءاً من الحل، ويدعي بعض قيادات المتمردين بأن مبالغ طائلة كانت تصرف دون جدوى؛ حيث أنها كانت تعود لتستقر لدى المسؤولين في العاصمة على حساب المناطق التي يعتبرونها منسية في الخطط التنموية التي تنفذها الحكومة.[1]

وهذا راجع إلى الفساد الذي ينخر جسم النظام المالي في عهد الرئيس توري ،فقد قام الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملا ريا بتوقيف أو تعليق منحتين وإنهاء الثالثة في عام 2010 وهذا نظرا للفساد المتفشي ، حيث أكد هذا الصندوق أن أموال المنح التي قدمها لمالي انتهى بها المطاف في جيوب المسؤولين على حساب الشعب وقد أدت هذه الفضيحة إلى تحقيقات رسمية مع وزير الصحة، إبراهيم توريه عمر، وحوالي أربعة عشر موظفا آخر من موظفي الحكومة في العام 2011.[2]

- علاوة على هذا فقد اعتبرت «حركة تحرير أزواد» استعدادات الحكومة بأنها بمثابة إعلان للحرب؛ خاصة عمليات إعادة انتشار الجيش الحكومي في المناطق التي كان يتمركز فيها المقاتلون للحركة ؛ وبالتحديد في «تنزاوتين»(Tinzaouaten) وهي الخطوة التي نتج عنها تشتيت مقاتلي الحركة الذين كان قد تم تمركزهم في مناطق تقع قرب الحدود الجزائرية، وقد رأت فيها القيادة «الطوارقية» نوعاً من الاستفزاز غير المبرر من قبل الحكومة المالية، وتنصلاً من الاتفاقية الأخيرة التي كان قد تم التوقيع عليها.[3] وهذا ما دفعهم إلى الإعلان عن تمردهم ضد السلطة المركزية في باماكو.

إضافة على هذه العوامل نجد هناك عوامل أخرى متعلقة بالوضع الخارجي والإقليمي والمتمثلة في رياح التغيير التي عصفت بالدول المغاربية أو ما يسمي با"الربيع العربي" وفي هذا الإطار سيتم التركيز على الثورة الليبية لما لها من أهمية واثر على تفاقم الوضع في مالي .

- **الثورة الليبية وانفجار الوضع في مالي:**

تعد الثورة الليبية وما ترتب عليها من تداعيات خطيرة الأثر البالغ والعامل الأساسي في تفجير الأزمة في شمال مالي، فلقد أعطى سقوط نظام العقيد معمر القذافي نهاية عام 2011 فرصة مكنت آلاف المقاتلين الطوارق من العودة إلى شمال مالي مدججين بأسلحة وفيرة وذات نوعية، والذين كانوا مجندين بجيش القذافي ضد الثورة الليبية، .[4] كما آن هؤلاء المرتزقة من الطوارق حاربوا إلى جانب قوات الكتائب معمر القذافي ، وقد كانت عودتهم إلى الديار محملين بكمية كبيرة من العتاد العسكري

---

[1] المكان نفسه .

[2] فريدوم أونوها ،***مرجع سابق.***

[3] محمد سعيد باه، ***مرجع سابق.***

*الحركة الوطنية لتحرير الازواد Mouvement nationalpour lalibération de l'Azwad (MNLA) تاريخ تأسيسها 16 أكتوبر 2011 .

[4] أزنزار، _الطوارق في مالي: دولة أزواد ، من أين وإلى اين ، مقال بالمناضلة ، 6نوفمبر 2012،على الموقع : (30: 22: 2014/03/10) **http://www.almounadil-a.info/article2988.html**

الثقيل بمثابة تهديد فعلى وخطير لما تشكله هذه الأسلحة من تهديدات مباشرة على الأمن الوطني، وأكثر من هذا فقد كان عبور الأسلحة من المنطقة الشرقية إلى الساحل ووصولها للأراضي المالية سهلا ويسيرا وهذا بحكم أن الحكومة المالية لم تبادر باتخاذ الإجراءات اللازمة ولم تكن لديها الإمكانية من تجريدهم منها على غرار ما حاول فعله كل من بوركينافاسو والنيجر حين قامتا باتخاذ إجراءات صارمة لاستقبال واستيعاب مجموعات المحاربين العائدين من ليبيا.[1] كل هذا كان مشجعا ودافعا كبيرا لمقاتلين الطوارق الذين كانوا يحملون روح التحررية والثورية لإعلان عن رغبتهم في الانفصال وتأسيس دولة الازواد. وهو ما تمخض عنه التمرد الحاد والعنيف والذي تمكن من السيطرة على المواقع الحساسة في شمال مالي .

ومن الملاحظ في الأزمة المالية أن الأحداث متداخلة تداخلا كبيرا وتتفاعل فيما بينها ،وبهذا فقد تمخض عن عملية التمرد الذي شنتها الحركة الوطنية لتحرير ازواد زعزعة المؤسسة العسكرية التي أعلنت انقلاب عسكري على نظام الحكم في باماكو . والذي سنتناوله بالدراسة في العنصر الموالي .

✓ **الانقلاب العسكري في مالي:**

بداية يمكن القول إن هناك انحسارا كبير في ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا منذ مطلع الألفية الثالثة، مقارنة بالفترة التي تلت استقلال هذه الدول ، ووفق بعض الدراسات المعنية بهذه الظاهرة فقد بلغ عدد الانقلابات الناجحة في القارة خلال الفترة من الاستقلال وحتى أوائل عام 1996 قرابة 79 انقلابا ، لكن ومنذ أوائل الألفية الثالثة حدث تراجع في هذه الظاهرة على مستوى إفريقيا لتتقلص نسبة الانقلابات إلى الربع فقط " أي خمسة انقلابات فقط" خلال الألفية الثالثة، حيث لم تشهد دول القارة سوى ثلاثة انقلابات فقط خلال عامي 2008 و2009 في كل من موريتانيا ، وغينيا بيساو ، ومدغشقر [2]، فضلا عن انقلاب مالي الأخير الذي نحن بصدد التفصيل فيه .

إن تواصل الهجومات العسكرية التي شنتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد على المواقع العسكرية في الشمال أو ما يعرف بإقليم ازواد ، والخسائر الكبيرة والفادحة التي خلفتها في صفوف الجيش المالي، كان له وقعا كبيرا في البلاد فقد أثارت هذه التطورات استياء كبير في أوساط الشعب والمؤسسة العسكرية التي باتت غير قادرة على تصدي لأعمال العنف بسبب نقص في التمويل والمعدات ، كما قد عرفت العاصمة المالية باماكو مظاهرات عارمة و منددة بطريقة تعامل وتعاطي الحكومة المركزية مع الوضع الذي تشهده البلاد، وكنتيجة للوضع الأمني الهش الذي أصبحت تتسم به مالي وتنامي سلطة الطوارق في الشمال ، أعلنت طغمة عسكرية في 22 مارس 2012 عن إستلائها للسلطة في باماكو عن طريق انقلاب عسكري الذي أطاح بحكم الرئيس أمادو تومانى توري وكان ذلك

[1] محمد سعيد باه ***مرجع سابق***.

[2] د.بدر حسن الشافعي،" استثناء باماكو : هل يفتح انقلاب مالي الطريق أمام " الربيع الإفريقي" ؟ **مجلة السياسة الدولية** ، الأربعاء 28-03-2012 تاريخ التصفح 27 أكتوبر 2013، على الساعة .46: 22

قبيل أشهر قليلة من الاستحقاقات الرئاسية المقررة في أفريل 2012، وتحقق هذا بعد وقوع اشتباكات مع مواليين لتوري في القصر الرئاسي ، ولقد كانت هذه المجموعة المتمردة في الجيش المالي والتي أطلقت على نفسها " اللجنة الوطنية لتقويم الديمقراطية وإرساء الدولة" متكونة من ضباط ثانويين وضباط صف وجنود عاديين يرأسهم النقيب أمادو أيا سانوغو والتي بادرت بالإعلان عن حل لجميع المؤسسات وتعليق العمل بالدستور.[1]

وهذا بعد ما تمكن الإنقلابيون من السيطرة على مؤسسات الدولة بعد اقتحامهم للإذاعة والتلفزيون واعتقال مسؤوليين سياسيين والعديد من الوزراء من هم رئيس الوزراء " سيسي مريم كايداما سيد بيبي ووزير الخارجية " سوميلو بوباي مايغا ووزير الإدارة الإقليمية " كافوغونا كوني" .[2]

أسباب الانقلاب العسكري والإطاحة بالرئيس المالي أمادو تومانى توري:

تعددت التساؤلات حول أسباب التي دفعت الجيش المالي بالقيام بعملية الانقلاب العسكري على السلطة في باماكو ومن بين مجمل تلك الأسباب نذكر ما يلي :

1- جاء الانقلاب لأسباب عسكرية بالأساس تتمثل في معاناة الجيش المالي من عدم الاهتمام به والزج به في مواجهات ضد الطوارق في الشمال بتسليح محدود وقدرات عسكرية ومالية ضعيفة, حيث أعرب العديد من جنود الجيش عن ذلك رافضين موقف الحكومة في التعامل مع التمرد الذي يقوده الطوارق من حين إلي آخر وذلك لأنه أودي بحياة العشرات من المدنيين وأجبر نحو200 ألف منهم علي ترك ديارهم[3]. وفي نفس المنوال يرجع إلى شعور العسكريون بخذلان القيادة السياسية والعسكرية لهم في قتالهم لقوات حركة تحرير الازواد فضلا على أنها لم توفر حسبهم السلاح والدعم الكافيين إلى جانب فسادها وعجزها عن قيادات العمليات العسكرية.[4]

ولقد بررت اللجنة بما سمته سوء تسير الرئيس أمادو تومانى توري لملف تمرد الطوارق في شمال مالي وذلك من خلال بيان قصير بثته هيئة الإذاعة والتلفزيون المالية التي احتلها الجيش غداة الانقلاب.

---

[1] سيكوبا ساماكيه، **الإنقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية** ، ترجمة : محمد بابا ولد أشفغ، تقارير ، مركز الجزيرة للدراسات، ص2.

[2] شهيناز كزيز، **أزمة مالي وتداعياتها على الأمن الإقليمي من المساعي السلمية إلى التدخل العسكري (2011-2013)**،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،(جامعة الجزائر 3 ، جوان 2013)، ص 60-61.

[3] مروة سالم ، "**مالي بين استبداد السلطة والحفاظ على الاستقرار** "في : **http://www.ahram.org.eg.aspx** (20/03/2014 على الساعة 15.25

[4] مركز الجزيرة للدراسات، **أزمة مالي: متاهة الإنقلاب والإنفصال**، 9أفريل 2012. ص2.

2- شكاوى الرأي العام المتزايدة من "سلبية" الرئيس أمادو توماني توري عندما ترك مسلحين يتدفقون من ليبيا بعد سقوط القذافي إلى مالي دون أن تنزع منهم أسلحتهم كما جرى في النيجر المجاور.
3- وقوع هجوم يوم 24 جانفي 2012 على حامية عسكرية في الشمال وقضى فيه سبعون جنديا أو أكثر بعد أن باغتهم مسلحون بينهم عناصر من الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وجماعات تنتمي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كثيرا ما أطلق عليها في بعض التقارير "الجماعات الإرهابية"، وجهاديون من جماعة أنصار الدين التي يقودها إياد آغ غالي أحد وجوه تمرد التسعينيات[1].
4- تظاهرت أمهات وأرامل الجنود المقتولين أمام بوابة القصر الرئاسي حيث استقبلهم أمادو توماني توري "بالمتمرد" واتهامهم له بالتراخي وعدم الكشف عن حقيقة الأوضاع في شمال البلاد.
5- الفساد والزبونية والكسب الغير مشروع الذي ينخر الجسم المالي فقد تصاعدت الانتقادات الموجهة للرئيس أمادو توماني توري ولم تعد تقتصر على اتهامه بالتقصير في الجانب الأمني بل باتت تشمل تخاذله في مواجهة الفساد المستشري في البلاد ، وما يبرهن ذلك إعلان مكتب الرقابة العامة في 2010 وهو جهاز رقابة مستقل أنشأه الرئيس توريه نفسه عام 2004، عن اختفاء مبلغ 380 مليار فرنك إفريقي من أموال الدولة.[2]
6- انهيار الدولة وعجزها عن تأدية جميع وظائفها الحيوية هذا وإلى جانب العوامل السابقة قد هيأ الأرضية لهذا الانقلاب العسكري الذي ستنعكس تبعاته قبل كل شيء على الوضع الأمني في شمال البلاد

المواقف الإقليمية والدولية إثر الانقلاب العسكري في مالي:

لطالما كانت المجموعة الدولية تصنف مالي ضمن الدول الإفريقية جنوب الصحراء التي تعيش تجربة ديمقراطية ناجحة، وهو ما أشار إليه بيت الحرية الأمريكي السنوي عن الديمقراطية في العالم حيث وصف مالي بأنها واحدة من الدول القلائل التي تشهد حالة من النضج السياسي والتداول السلمي على السلطة ، خلال العقدين الأخيرين لما فاز " كوناري " بالحكم دورتين على التوالي تلاه أمادو توماني توري منذ 2002 [3]. ولكن الانقلاب الأخير على النظام امادو توماني توري شهر مارس 2012 كان بمثابة العاصفة التي أسقطت ديمقراطية لطالما امتدحت من قبل الهيئات الدولية المتخصصة في ترشيد الحكم ودمقرطة النظم ، وسقطت مع هذا الحدث العديد من المتغيرات فقد تلاشت الصورة المشكلة على مالي بأنها مثال يتقدى به على الصعيد القاري في تطور مؤشر الحكامة والإصلاح الكيفي للنظام السياسي.[4]

[1] سيكوبا ساماكيه، ***مرجع سابق***، ص 2
[2] المرجع نفسه ، ص ص. 2-3..
[3] الشافعي، ***مرجع سابق***.
[4] بن زيري ، **مرجع سابق** .

وبهذا قد حدث انهيار مفاجئ لمؤسسات الدولة خاصة المؤسسات الوسيطة للتعبير عن المعارضة المدنية وإشراك القواعد الجماهرية رغم التنوع والتعدد الثقافي الذي تعرفه البلاد فكان تاريخ 22مارس 2012 معلما تبددت فيه مكاسب التي حققتها الديمقراطية في مالي في ظرف عقدين من الزمن .[1]

ونتيجة لما ألت إليه مالي من انفلات امني وانفتاح أبواب اللاستقرار على إثر الانقلاب العسكري 2012 جاءت ردود الأفعال الإقليمية والدولية منددة بالعملية العسكرية التي طوقت الديمقراطية في البلاد ،

فقد رفضت القوى الدولية والإقليمية الانقلاب و أجمعت كافة الأطراف الدولية كالأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا " الإيكواس" والإتحاد الأوروبي وكافة دول الجوار على إدانة الانقلاب وأكدت على أهمية احترام السلطة الشرعية المنتخبة.

وكان أول رد فعل والذي عبر عن إدانته الكبيرة للانقلاب من "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" التي عبرت عن رفضها للانقلاب، حيث عمدت إلى تعليق عضوية مالي من خلال انعقاد اجتماع طارئ في ساحل العاج كما حذرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا قادة الانقلاب وقررت تعليق العلاقات الاقتصادية بين دولها ومالي، كما عقدت قمتين استثنائيتين في كل من ابيجان وداكار لبحث تطور الأوضاع في مالي خاصة بعد سيطرة الطوارق على المدن الشمالية الثلاث (تومبوكتو _ غاو _ كيدال) . فضلا عن هذا تم الإعلان عن قرار يقضي بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على الانقلابيين في مالي.[2]

وإلى جانب هذا قامت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بتشكيل لجنة الاتصال برئاسة الرئيس البوركينابي "بليز كومباوري" والتي أسندت إليها مهمة القيام بالواسطة للتوصل إلى حل توافقي ينهي الأزمة الدستورية والسياسية في الجنوب والذي من شأنه يعيد الاستقرار للبلاد وبعد جولات متكررة من المباحثات توصل الطرف البوركينابي إلى صيغة دستورية لحل الأزمة وكان ذلك من خلال:[3]

1- تطبيق حيثيات الدستور وتحجيم دور الانقلابيين.
2- تشكيل حكومة انتقالية تتولى تسير الأمور تمهيدا لإعادة ترتيب الأوراق الداخلية .
3- العمل على خلق الظروف المناسبة لاستعادة الشمال المالي.

وعلى إثر الضغوطات الدولية قام الانقلابين بتخلي على السلطة لتشكيل حكومة جديدة طبقا لدستور في أقل من 12 شهرا . ليتم تسليم الحكم للمدنيين حيث تم تعيين الرئيس الانتقالي" ديوكوندا تراوري" رئيسا مؤقتا لمالي و الشيخ "موديبو ديارا" وزيرا أولا هذا الأخير الذي أجبر على الاستقالة من قبل الانقلابيين العسكريين، ليتم تعيين الوزير الأول الجديد ديانغو سيسوكو ليقود مهمة إدارة التفاوض

[1] المكان نفسه

[2] كزيز ، **مرجع سابق**، ص61-62.

[3] قاسمي، بن الشيهب، ***مرجع سابق***، ص 21.

السياسي نحو بناء مؤسسات دستورية عن طريق إقامة انتخابات رئاسية شفافة ونزيهة، ومهمة تحرير الشمال من الحركات المسلحة وبسط سيادة السلطة المركزية بإعادة انتشار الجيش المالي الذي فقد كل قواعده.[1]

ولقد أحدث الانقلاب العسكري نتيجة عكسية للهدف الذي أعلنه منفذوه، فقد قضى على القيادة السياسية الشرعية كما سبق الذكر ، واحدث شرخا في الجيش المالي بين مؤيد للانقلاب ومعارض له، وقد توجه الانقلابين إلى تامين سلطتهم الجديدة مما اضعف القوات المالية المقاتلة في الشمال، فانتهزت حركة الازواد الفرصة وسيطرت على شمال مالي في مدة 3ايام دون قتال.[2]

- **الإعلان عن استقلال إقليم أزواد شمال مالي:**

كان الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكم الرئيس توري سنة 2012 والذي ادخل البلاد بدوره في حالة من اللاستقرار واللأمن بمثابة فرصة ذهبية للجماعات المسلحة بشمال مالي لتنفيذ مخططاتها الانفصالية ، حيث عملت هذه الأخيرة على انتهاز الأوضاع المضطربة في باماكو وتركيز الإنقلابيون في تثبيت سلطتهم الجديدة إلى التعجيل بالقيام بعمليات عسكرية متفرقة من شأنها تحقيق الهدف المنشود فقد قامت حركة أنصار الدين المسلحة بالاستيلاء على مدينة كيدال في 30 مارس 2012، تبعها الإستلاء على مدينة غاو ، في حين تمكنت الحركة الوطنية لتحرير ازواد من الإستلاء على مدينة تومبوكتو ، وقد تم الإستلاء على المدن الثلاث دون مقاومة تذكر من الجيش المالي ، بسبب تخوف قادة الانقلاب من الدخول في مواجهة على جبهتين في أن واحد الأولى جبهة الطوارق والأخرى جبهة أنصار الرئيس المخلوع" توماني"وبهذا قرر قادة الانقلاب الانسحاب من ساحة معركة مع الطوارق والتركيز على تامين العاصمة باماكو، وهو ما أتاح الفرصة لمسلحي الطوارق من السيطرة على المناطق الشمالية بسهولة.[3]

كما تم الإعلان عن اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين قنصل ومساعديه الستة بتاريخ 4 أفريل 2012 بالمدينة المالية "غاو" وكان ذلك من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي .[4]

وعقب ذلك أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد في 6أفريل 2012 إعلان انفصال أزواد كدولة مستقلة ودعت المجتمع الدولي إلى الاعتراف بهذه الدولة وحددت معالمها لتشمل مدينتي " كيدال وغاو" وتومبوكتو ، كما قد قدمت الحركة الوطنية لتحرير أزواد من خلال ما أسمته "بيان استقلال ازواد" الضمانات للمجتمع الدولي على أنها تعلن بصراحة اعترافها بحدود دول المجاورة واحترامها ، وتعهدت بالعمل على توفير الأمن [5] والشروع في بناء مؤسسات تتوج بدستور ديمقراطي لدولة ازواد.

---

[1] صايج، ***مرجع سابق***، ص ص5-6.

[2] مركز الجزيرة للدراسات ، أزمة مالي: متاهة الانقلاب والانفصال ، ***مرجع سابق*** .ص2.

[3] سامي صبري عبد القوي، **الطوارق ودولة "أزواد" عوامل الانفصال وتحديات الاعتراف**، ملف الأهرام الاستراتيجي، على الموقع http://www.ahram.org.eg

[4] Alexis Arieff, Algeria and the crisis in mali, ifri, 10/02/2014 at 11:35, p 3.

[5] بيان الحركة، على الموقع : (21/04/2014) على الساعة 17:38 **http://arabicmna.mnlamov.net**

ولقد سارع التحالف المتكون من الحركة الوطنية لتحرير أزواد والحركات المسلحة الأخرى كحركة التوحيد والجهاد وجماعة أنصار الدين وعناصر تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على الإعلان الرسمي من طرف واحد على تأسيس "الكيان الازوادي .

- **ردود الأفعال الإقليمية والدولية :**

قوبل إعلان انفصال أزواد برفض إقليمي ودولي واسعين ولم تعترف أي دولة بإقليم ازواد سوى بعض الدويلات الصغيرة ، فعلى الصعيد الإقليمي جاءت المواقف دول الجوار رافضة رفضا قاطعا للاستقلال إقليم ازواد نظرا لتخوفهم من انتشار فكرة الانفصال في مناطق أخرى التي تضم الطوارق ، ونتيجة لهذه التطورات في شمال مالي سارعت الجزائر إلى الاجتماع بقيادات الطوارق الجزائريين في تمنراست من بينهم زعيم الطوارق "***أمين العقال***" لتحصل على وعد منهم بالمساندة الدولة للحفاظ على استقرار المنطقة . ومن جانب أخر تم عقد اجتماع وزراء خارجية دول الميدان الذي يضم كل من الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا في نواكشوط 9 أفريل 2012 ليخرج هذا الاجتماع بموقف رافض للإعلان من جانب واحد انفصال ازواد.[1]

كما جاء موقف دول غرب إفريقيا أو الإيكواس أكثر حدة ، حيث قرروا إرسال قوات عسكرية لمالي لمساعدة الحكومة الانتقالية في قتالها ضد الطوارق، في حين أعلن الاتحاد الافريقي عن رفضه لإعلان الانفصال معتبرا إياه لا قيمة له وأكد على وحدة وسلامة أراضي مالي ، وقد جاءت مجمل المواقف الإقليمية داعمة للوحدة الترابية لمالي.[2]

أما على الصعيد الدولي فقد توالت المواقف المنددة بقيام دولة ازواد فقد عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن رفضها لإعلان الانفصال من طرف واحد داعية مالي بضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة ترابها الوطني نفس الأمر بالنسبة للإتحاد الأوروبي، أما فرنسا المستعمرة السابقة لمالي هي الأخرى عبرت عن رفضها التام لاستقلال ازواد لكنها نحت جانبا خيار التعامل العسكري ضد الطوارق .[3]

إلا إن التطورات الحاصلة في الشمال والمتمثلة في انشقاق التحالف الذي حقق انتصارات كبيرة و تراجع دور الطوارق الممثلين في الحركة الوطنية لتحرير ازواد لصالح الجماعات المسلحة شكل خطرا داهما على امن الدولة والدول المجاورة و الأمن الجماعي على حد سواء، ويعود سبب هذا الانشقاق لتناقض واختلاف في الرؤى والتوجهات لدى الطرفين، فقد سعت الحركة الوطنية لتحرير ازواد تحقيق استقلال إقليم ازواد فحين تمثل هدف الحركات المسلحة الأخرى إنشاء دولة الخلافة الإسلامية مع تطبيق الشريعة في دول غرب الساحل الإفريقي.

---

[1] القوي، ***مرجع سابق***.

[2] المكان نفسه .

[3] المكان نفسه .

وفي نفس الإطار وبعد أقل من ثلاثة أشهر على إعلان الاستقلال تعاظمت سلطة وسيطرة الحركات الجهادية من "حركة أنصار الدين " وحركة توحيد والجهاد "وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " على الجزء الشمالي للبلاد بعد تنفيذها لعمليات ومعارك واسعة تمكنت من خلالها من إضعاف قوة الطوارق في المنطقة .

وأكثر من ذلك فقد حشد ت هذه الجماعات قواتها لتبدأ الزحف نحو الجنوب وفي 9 جانفي 2013 شنت هجوما واسعا على مدينة كونا الواقعة على بعد 65 كلم من مدينة موبتي عاصمة الإقليم الأوسط والمجاورة لمدينة سيفاري حيث توجد القاعدة العسكرية والمطار الدولي والعسكري .[1]

وأمام تنامي خطر القاعدة والجماعات الإرهابية والرعب التي بثته في نفوس السكان المحليين سواء في الجزء الشمالي والجنوبي لمالي تسارعت مواقف دولية وإقليمية منددة بالتطورات الخطيرة التي تشهدها مالي ومطالبة باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الزحف الإرهابي المتصاعد من خلال تبني الخيار العسكري بعد استنفاذ كل الحلول السلمية وبهذا جاء طلب الرئيس المالي المؤقت "ديانكوندا تراوري في 10 جانفي 2013 من المجتمع الدولي بالضرورة التدخل قوى أجنبية لمساندة الجيش المالي في حربه ضد الإرهاب لمنع وقوع الدولة في شرك الانهيار والاندثار .

وبهذا جاء التدخل العسكري الفرنسي في مالي بتاريخ 11 جانفي 2013 استجابة لطلب رسمي من الرئيس المالي وأطراف إفريقية أخرى الإيكواس قصد التصدي لتهديدات الإرهابية والتي من شانها أن تجر البلاد إلى مستنقع لا مخرج منه.وهذا ما سيكون صلب دراستنا في المبحث الموالي .

المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في أزمة مالي:

تعددت أطراف الأزمة المالية بتعدد المصالح المرجوة من وراء النزاع في شمال مالي نظرا للأهمية التي تحتلها المنطقة في سياسات واستراتيجيات العديد من الدول في النظام الدولي، وبقدر ما تتعدد أطراف النزاع الداخلي وارتباطاتها الإقليمية والدولية بقدر ما تتعقد مسارات التسوية أو إيجاد حل نهائي للنزاع، وفي حالة النزاع في شمال مالي تبدو لنا بأن الأطراف الداخلية أكثر تعقيدا في حسم نهاية النزاع بسبب تعدد الأطراف في الشمال[2] في الوقت ذاته وعلى مستوى الإقليمي والدولي نجد أطراف خارجية متمثلة في (دول الجوار الإقليمي والقوى الكبرى فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية).

- *الأطراف الداخلية:*

تتمثل الأطراف الداخلية للنزاع في مالي في الحركات المسلحة والحكومة المالية حيث يعتبران أطراف أساسية ومباشرة في الأزمة التي انفجرت مطلع 2012 وعليه لنا تفصيل في كلا الطرفان.

أ- الحركات المسلحة:

[1] قاسمي ، بن الشيهب، ***مرجع سابق***، ص 22.

[2] صايج، ***مرجع سابق***.

منها ما هو علماني وأخر ينطوي ضمن التيار الجهادي أما عن الحركات العلمانية في مالي فهي كاتالي :

- الحركة الشعبية لتحرير ازواد : تأسست سنة 1990 في مالي ، توصف بأنها الأكثر اعتدالا من بين المجموعات الطارقية ، وقد ادى توقيعها على اتفاقية تمنراست بالجزائر سنة 1991 الى انشقاقات عديدة داخلها .
- الجبهة الاسلامية العربية لتحرير ازواد: تأسست في 27 جوان 1988 في موريطانيا.
- الجبهة الشعبية لتحرير ازواد: أنشئت سنة 1991 وهي منشقة عن الجبهة السابقة الجبهة الاسلامية العربية لتحرير ازواد. [1]
- الجيش الثوري لتحرير أزواد: أنشئ سنة 1991 الرافض لاتفاق تمنراست ودخل في مواجهات مع الحركات السابقة خاصة الحركة الشعبية لتحرير ازواد.
- الحركات والجبهات الموحدة الازواد: تضم الحركة الشعبية لتحرير الازواد، الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الازواد، الجيش الثوري لتحرير الازواد والتي تجمعت بمناسبة مفاوضات باماكو سنة 1992 ، لكن الصراع على النفوذ داخلها أضعف من موقفها التفاوضي مع حكومة مالي[2].
- حركة 23 ماي "أو" التحالف الديمقراطي من أجل التغيير :"تأسست سنة 2006 .
- المؤتمر الوطني لتحرير الازواد :أنشئ بدعم من طرف المغرب بعد الانفراج في قضية الطوارق الذي أفضت إليه اتفاقية الجزائر العاصمة سنة2006 .

هذا بالإضافة إلى عدة حركات مضادة من بينها:

- الجبهة الموحدة لتحرير الازواد :تأسست سنة 1994 تكونت من مختلف مجموعات الدفاع الذاتي وهي مناوئة للسكان الرحل من الطوارق والعرب؛

- الحركة الشعبية" غونداي كوس :"تأسست في 14 ماي 1994 وهي حركة مضادة للطوارق تحظى بدعم الجيش المالي وعدد من المنظمات السياسية والمالية هناك.[3]

تمثل الحركات المذكورة انفا الحركات العلمانية المطالبة باستقلال ازواد والذي من شأنه السماح للطوارق من إدارة شؤونهم بنفسهم بعيدا عن العاصمة باماكو، كما أنها مثلت أهم اللاعبين التقليديين في النزاع المالي . ولكن بتجدد مظاهر النزاع في شمال مالي برزت حركات جديدة إما منبثقة عن الحركات السالفة أو ببروز فواعل أخرى لم تعرفها مالي من قبل .

1- الحركة الوطنية لتحرير ازواد: (MNLA):

[1] حسام حمزة ، ***الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري*** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، (جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010-2011)، ص 90

[2] المكان نفسه

[3] المكان نفسه

تعتبر هذه الحركة واحدة من حركات العديدة التي سبق وّأن ذكرناها مثل الحركة الشعبية لتحرير ازواد حيث تسعي إلى تحرير أرض ازواد والحفاظ علي هوية الطوارق وقد تشكلت في نوفمبر 2010 كأكبر تنظيم يمثل الطوارق في شمال مالي وعاد ألاف الطوارق مدججين بالأسلحة من ليبيا بعد سقوط معمر القذافي ، ليتمكنوا من إعلان دولة الحركة الوطنية الازواد والحركة الطوارقية لشمال مالي ، ويصف الأمين العام للحركة أنها حركة ذات طابع علماني.
وقد دخلت حركة التوحيد والجهاد مع هذه الحركة في اقتتال داخلي لتحرير ازواد واستطاعت أن تسيطر على "غاو" وطرد الأمين العام للحركة الوطنية لتحرير ازواد.[1]

وترتكز الحركة الوطنية لتحرير أزواد على أربعة مكونات رئيسية تشكل القوة الضاربة عسكريا وهي :

1/ المجندون الماليون والنيجيريون من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي، وكانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 يقودها نجل الزعيم الليبي الراحل خميس القذافي. وكانت آخر مجموعة من هؤلاء المجندين الماليين قد عادت في الثالث من أكتوبر 2011 واضطرت السلطات الاقليمية في كيدال إلى استقبالهم لدمجهم في الجيش النظامي المالي[2].

2/ المجندون السابقون في تحالف 23 ماي 2006 الذي كان يرأسه إبراهيم أغ باهانغا قبل موته الغامض في 2011 وهم سواء الذين انضموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقات السلام وملحقاتها والذين هربوا منه عند اندلاع الأزمة الأخيرة أو من لم يدخلوا الجيش النظامي أصلا وتمسكوا بسلاحهم بعد اتفاقية الجزائر2006. وينحدر غالبية زعماء ومجندي هذه الحركات من قبيلة "أيفوغاس" وهي قبيلة طارقية قليلة العدد ولكن نفوذها السياسي في الشمال المالي واسع جدا[3].

إلى جانب حركة أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي سيأتي ذكرها في العنصر الموالي .

الحركات الجهادية السلفية :

1- **حركة أنصار الدين الأزوادية** : والتي يتزعمها إياد أغ غالي أقدم وأبرز زعيم للمتمردين الطوارق بعد رحيل أغ باهانغا ومقتل القائد بركة شيخ، العضو في التحالف الديمقراطي لـ23 ماي من أجل التغيير الذي يمثل تمرد الطوارق السابق، كما يعد ممثل قبيلة إفوغاس الطرقية، فهو ينتمي للأرستقراطية الترقية وقد حمل السلاح ضد السلطة المركزية في بداية التسعينيات وترأس الحركة الشعبية لتحرير الازواد كما قاتل ضد قوات النظام في سنة 2006 في مقاومة جديدة وبعدها أسند له وظيفة دبلوماسية في قنصلية مالي بالمملكة العربية السعودية ثم عاد بعد أزمة ليبيا ليؤسس حركة أنصار الدين، هذه الأخيرة التي تعتبر حركة انفصالية طوارقية ذات نهج ديني

[1] – عبد البديع ، أزمة شمال مالي، ***مرجع سابق***

[2] – المكان نفسه

[3] المكان نفسه .

سلفي.[1] و حركة "تبليغية" تسعى حسب بعض المصادر في أزواد إلى "ضرورة إظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الازوادي" وذلك بتطبيق الشريعة وإقامة حكم إسلامي في أزواد. وقد توحدت مع الحركات الطوارقية الأخرى التي ليس لها توجه ديني نتيجة لالتقاء مصالح الطرفين إضافة لكون عدوهما واحد وهو الحكومة المالية[2].

2- جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا :

هي إحدى الحركات الإسلامية المسلحة في شمال مالي وصاحبة نفوذ قوي هناك وهي منبثقة من تنظيم القاعدة وقد أسسها في أكتوبر 2011 " سلطان ولد بادي" وأمير تنظيم القاعدة السابق في منطقة الصحراء الموريتاني " حماد ولد محمد الخير" الملقب بأبو القعقاع وكان إعلان عن انبثاق هذه الحركة متزامنا مع تبنيها عملية اختطاف ثلاثة من عمال الإغاثة من أسبانيا وإيطاليا في أكتوبر 2011 في محافظة تندوف الجزائرية. ووصفت الجماعة نفسها بأنها فصيل منشق عن تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» [3] حيث انضم للحركة عشرات المقاتلين من أبناء القبائل العربية في شمال مالي ، لتصبح الحركة بذلك واجهة للتيار السلفي الجهادي في المجموعات العربية بآزواد ، مثلما تشكل حركة أنصار الدين الواجهة السلفية الجهادية داخل المجموعات والقبائل الطوارقية ،[4] وقد دخلت الحركة في اقتتال مع الحركة الوطنية لتحرير ازواد واستطاعت أن تسيطر علي مدينة " غاو" عاصمة ازواد وطردت منها بلال آخ شريف أمين عام الحركة .
وصارت الحركة بؤرة استقطاب للحركات الجهادية حيث أكد ولد يوسف أحد قادة الحركة وصول إسلاميين أجانب من كل مكان يأتون من الجزائر والسنغال ومن ساحل العاج والسودان. [5]

3- القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي :

نشأ وانبثق هذا التنظيم عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي قامت بتنفيذ عملية اختطاف 32 سائحا أوروبيا في صيف 2003 بالصحراء الجزائرية ، ونتيجة للتضييق الأمني المفروض عليها اتجهت لمنطقة الساحل الافريقي أين أعلنت إنظاممها للقاعدة حيث كان تاريخ 26 /1 /2007 الإعلان الرسمي عن تغير التنظيم من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي(AQMI) لتكسب بعدا إقليميا ودوليا واسعا، ويعد هذا التنظيم المسلح من أقدم التنظيمات في المنطقة من حيث الخبرة ، كما له نفوذ قوي وواسع في شمال مالي متخذا القواعد المتمركزة هناك خلفية لتنفيذ عملياته العسكرية ، كما له علاقات وثيقة بالحركات والتنظيمات النشطة في شمال مالي يظهر ذلك من خلال الدور الخفي الذي يلعبه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في توفير الدعم اللوجستي لبعض القيادات التي تنشط الآن في هذا الصراع ، رغم حرص كل القيادات والمتحدثين باسم الطوارق سواء في الداخل أو في الخارج على نفي أي صلة تربطهم بهذا

---

[1] صايج، ***مرجع سابق***.

[2] الحاج ولد إبراهيم ، **أزمة شمال مالي .. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم** ، ***مرجع سابق***، ص 4.

[3] أندرو ليبوفينتش، **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحلفاؤه في مالي** ، المرصد السياسي ،في : http://www.washingtoninstitute.org(15/04/2014) على الساعة 14:50

[4] عبد البديع، **مرجع سابق**.

[5] المكان نفسه .

التنظيم إلا إن هناك تقارير تؤكد مشاركة بعض قادة التنظيم المسلح في عمليات قتل استهدفت أفراد من الجيش المالي .[1]

- **الحكومة المالية :**

تعتبر الحكومة المالية في باماكو طرفا داخليا مباشرا وفاعلا في النزاع الذي يدور راحاه في البلاد ، فمنذ الاستقلال والعاصمة المالية تلعب أدوارا أساسية لإيقاف فتيل الأزمة التي تفجرها من حين لأخر الحركات الطوارقية بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها إقليم ازواد ، وسياسة التهميش والإقصاء المفروض عليها ، وكان رد فعل العاصمة المالية في كل مرة يتسم بالعنف و ممارسة مختلف الأساليب العدائية من قتل وتهجير وتحريض الحركات المناوئة للطوارق والوقوف ضد سلسلة من التمرد التي قادتها الطوارق في كل من 1991 -1995-1996-2006-2012 كما أنها طرفا في المفاوضات والمباحثات التي تسعى الجزائر من خلالها كونها تلعب دور الوساطة إلى فض النزاع والوصول إلى تسوية نهائية من خلال توقيعها على اتفاقية السلام بينها وبين المتمردون وحتى عندما تغير النظام نتيجة الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكم أمادو توماني توري لم تتغير السياسة المتبعة اتجاه مطالب الطوارق الساعية للانفصال ، وإنما بقيت السلطة الانتقالية تتصدى لكل ما يهدد وحدة وسلامة التراب الوطني المالي .

الأطراف الخارجية: (القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في أزمة مالي):

إلى جانب الأطراف الداخلية الفاعلة في الأزمة المالية نجد أن هناك أطراف خارجية غير مباشرة ترتبط بأجندة سياسية معينة من المصالح والأهداف ومن أبرز هذه الأطراف نجد:

القوى الإقليمية:

تلعب بعض الفواعل الإقليمية دورا بارزا في قضية الطوارق حيث تتنافس فيما بينها لكسب أطراف أساسية في النزاع خدمة لمصالحها و قصد كسب الريادة الإقليمية ومن ابرز هذه الدول :

1- **المغرب:** لطالما كانت المملكة المغربية تسعى للريادة الإقليمية في المنطقة ، وقد عملت هذه الأخيرة على توظيف ملف الطوارق لإدارة علاقتها التنافسية مع الجزائر ، حيث تستخدمه كورقة من أجل إحراج وإضعاف الجزائر وتسبب لها بمشاكل داخلية ، وجاء تصريح الملك المغربي الراحل "الحسن الثاني " تأكيدا على سياسة المغرب اتجاه قضية الطارقية حين قال:{ إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية فلا أرى مانعا من دعم الطوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم}.[2]

[1] الحاج ولد ابراهيم ، ***مرجع سابق*** ، ص4.

[2] قاسمي، بن الشيهب، ***مرجع سابق***، ص 33.

وكانت المغرب توجه اتهامات للجزائر كونها هي سبب في جعل الطوارق ينخرطون في صفوف القوات المسلحة لجبهة التحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب "[1] .

و رغم أن المغرب ليست من الدول الساحل الإفريقي إلا أنها و في الآونة الأخيرة أصبحت تلقي اهتماما واسعا بهذه المنطقة وبالتطورات الأزمة المالية فقد سجل حضور المغرب بشكل ملحوظ في اجتماعات القادة الأفارقة لدراسة مختلف الملفات من بينها الأزمة في مالي وإلى جانب هذا كانت هناك تحركات للمغرب في دول الساحل الافريقي تمثلت في الزيارات الرسمية ، حيث قام الملك المغربي شخصيا بجولة لمالي وكان ذلك خلال تنصيب الرئيس الجمهورية الجديد وإن دل هذا على الشئ إنما يدل على عودة اهتمام المغرب بمنطقة الصحراء الكبرى خدمة لأهدافها و أجندتها السياسية.(قضية الصحراء الغربية)

2- **ليبيا:** اهتمت ليبيا بالمسالة الطارقية اهتماما كبيرا في دول الساحل الإفريقي وبالأخص في مالي والنيجر والجزائر وكان لها دورا بارزا فيها ، إذ تمثلت طروحات القائد معمر القذافي في رغبته في لم شمل الطوارق في دولة واحدة حيث كان يبحث عن التوجه جنوبا بالاندماج الصحراوي في إفريقيا كامتداد طبيعي رآه الأنسب للدولة الليبية، فقد كان يسعى للاتجاه عموديا أكثر من رغبته في السير على نحو أفقي من خلال طرحه فكرة " الولايات المتحدة للصحراء" التي تتحفظ بشأنها الجزائر لتعارضها مع مفهوم ومقومات الوحدة الوطنية بقيامها على تقوية اطر اجتماعية تقليدية مبنية على الولاء للقبيلة والانتماء العشائري للطوارق بدلا من الولاء للدولة الوطنية[2] . وهذا ما يشكل تهديدا مباشرا للوحدة الترابية للجزائر.

ويعود الاستاذ الباحث "شريف ادريس" لتأكيد على مساعي والمناورات الليبية بشأن مسألة الطوارق إلى سنة 1980 أين طرح العقيد الليبي المشروع الذي لقى رفض من الجزائر خاصة أنه تزامن مع الخلاف الجزائري المغربي .[3]

وفي نفس السياق ولتحقيق هدف ليبيا بإعادة بعث مشروع توحيد مطالب الطوارق الصحراء وتأسيس وطن قومي لهم قائم على الولاء للقبائل الصحراوية ذات الأصول الطارقية عملت هذه الأخيرة على إطلاق وتمويل مشاريع تنموية في كل من مالي والنيجر قصد استمالة العنصر الطارقي ودفعه للانفصال فكان القذافي يستخدم الطوارق كأداة لتطويع الأنظمة المجاورة (مالي والنيجر والجزائر) ورغم هذا لم يتحقق المقصد والمتمثل بإعلان دولة ازواد إلا بعد رحيله حين اشتعلت فتيل الأزمة في ليبيا و انتشرت لدولة مالي بعودة نحو 7000 من المقاتلين المدججين بالأسلحة ليعلنوا استقلال أزواد وتشكيل دولة طارقية .

---

[1] المكان نفسه .

[2] منصور لخضاري، "**الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر**" ، **مجلة شؤون الأوسط** : فصيلة متخصصة محكمة تعني بالإستراتيجيات الإقليمية ، ع 143 ، (خريف 2012)، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية ، ص14.

[3] منصور لخضاري، **الساحل الافريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائر**، محاضرات الثقافة العامة ، مديرية الإتصال والاعلام والتوجيه، الجزائر،2012، ص14.

القوى الدولية الكبرى الفاعلة في أزمة مالي:

1- فرنسا :

يمثل الساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا نقطة تقاطع مع جزء من امتدادات "المنظمة الدولية للفرنكوفونية" فبالمنطقة مستعمراتها السابقة ومالي من بين هذه المستعمرات التقليدية، فالوجود القديم في المنطقة أكسبها حقا طبيعيا لمواصلة نفوذها.[1] الأمر الذي جعلها طرفا فاعلا غير مباشرا في الأزمة المالية ، حيث تعود بوادر اهتمام فرنسا بالمنطقة إلى سنة 1946 أين تبنت مشروع إنشاء الاتحاد الفرنسي والذي كان بالتحديد في 27 أكتوبر 1946 والذي بموجبه تم ضم كل الأقاليم الفرنسية المحتلة في شمال إفريقيا وغربها وشرقها تابعة لما سمي بالتنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية ، بحيث تهدف إلى بسط نفوذها عن طريق "مشروع التنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية". [2]

واستمر اهتمام فرنسا بمالي حتى بعد استقلالها، حيث كان لها حضور قوي سواء على مستوى السياسي أو الاقتصادي ، أما فيما يخص المسالة الطارقية فقد كان لفرنسا عديد من المشاركات لحل النزاع الذي ينشب بين الحين و الأخر بين العاصمة المالية باماكو والطوارق كونها طرفا غير مباشر في الأزمة حيث قامت بالعديد من المبادرات للتوسط من اجل إنهاء النزاع متبنية أساليب مختلفة للاحتواء منها :[3]

- الحملة الإعلامية من اجل إبراز معاناة الطوارق .
- مساعدة الطوارق ماديا تحت شعارات إنسانية .
- معارضة الوساطة الجزائرية في النزاع خاصة اتفاقية تمنراست وهذا ما من اجل إيجاد مناخ ملائم لتجسيد فكرة "الدولة الطارقية".

و لقد برز دور فرنسا كطرف فاعل في الأزمة المالية خاصة في الآونة الأخيرة أين تبنت العملية العسكرية في شمال مالي لمساعدة الجيش المالي والحكومة المالية لمجابهة تنامي خطر القاعدة والجماعات المسلحة ووقف زحفها إلى الجنوب .

2- الولايات المتحدة الأمريكية :

تأخر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا والساحل الإفريقي على وجه العموم وبدولة مالي على وجه الخصوص بسبب ما اعتبرته بأنه منطقة نفوذ تقليدية لفرنسا. إلا إنها راجعت سياستها الخاصة

---

[1] لخضاري، ***مرجع سابق*** ، ص 5.

[2] أعمر عمورة، **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي –مقاربة جيو امنية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2011.ص 131.

[3] قاسمي، بن الشيهب، ***مرجع سابق***، 35.

بالمنطقة في السنوات الأولى ما بعد الحرب الباردة بسبب ما أفرزته هذه الأخيرة من أزمات الناتجة عن الفقر والتخلف و لاستقرار سياسي...[1]

وترجع أهمية إفريقيا والساحل الافريقي في الحسابات الأمنية الأمريكية لعوامل تتعلق بالعقيدة الأمنية الأمريكية متعددة الأبعاد من جهة ، كما ترجع لعوامل أخرى متعلقة بالقارة الإفريقية ذاتها (العوامل الاقتصادية) ، إضافة الى عوامل متعلقة بتجاذبات القوى الكبرى وأقطاب النظام الدولي .[2]

أما بالنسبة لدولة مالي فلقد بدأ الاهتمام الأمريكي بها بعد الزيارة التي قام بها الرئيس المالي" موسى تراوري" إلى واشنطن سنة 1990، ونظرا لاعتبارات الأمنية الأمريكية في المنطقة سعت هذه الأخيرة إلى إيجاد حليف لها خدمة لأجندتها السياسية والاقتصادية، حيث عملت في البداية على إنشاء علاقات مع الطوارق كحلفاء لها من اجل إضعاف النفوذ الجزائري في الساحل الافريقي، إلا أنها سرعان ما اتجهت لتتحالف مع النظام المالي الذي وفر لها أرضية لبسط نفوذها في المنطقة.[3]

وفي نفس السياق كان موقف أمريكا من أزمة مالي الأخيرة مترددا و غير واضح المعالم إزاء التطورات الخطيرة التي تشهده المنطقة ، حيث دعت إلى حل النزاع المالي بالطرق السلمية وتشجيع خيار الحوار والمشاورات السياسية لتوصل لتسوية نهائية للأزمة ، مستبعدة ورافضة العنف ، إلا إنها ومع تنامي خطر الإرهاب في المنطقة أصبحت تفضل الحل العسكري لإنهاء الأزمة مشجعة بذلك التدخل الفرنسي في مالي.

المنظمات الإقليمية والدولية الفاعلة في أزمة مالي:

-1 المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس):

تعد المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا هي الأخرى طرفا أساسيا في الأزمة المالية كونها تضم مالي كعضو من بين الدول الأعضاء. وما يجري في احد دول المجموعة سيمس بالضرورة كل المجموعة ، ولقد اهتمت الإيكواس بالتطورات الحاصلة في شمال مالي وكان لها مبادرات عديدة من اجل تسوية النزاع المالي وحله وفق مقاربة محددة.

فلقد قرر رؤساء دول الجماعة الاقتصادية التي تضم خمس عشرة دولة في القمة الاستثنائية التي عقدوها في أبيدجان يوم 27 مارس 2012 حول الأزمة في مالي بعد الانقلاب الذي قاده الجيش ضد حكم أمادو توماني توري و تدهور الأوضاع الأمنية في الشمال نتيجة لتمرد الطوارق انه " في حال عدم انصياع حركات التمرد فإن المؤتمر سيتخذ جميع الإجراءات اللازمة ، بما فيها استخدام القوة لوضع حد نهائي للتمرد والحفاظ على وحدة مالي الترابية " منددة باستغلال حركات التمرد المسلحة للوضع السياسي المتأزم وسيطرتها على شمال البلاد، كما جاء في ختام القمة تأكيد المجموعة على استعدادها

[1] لخضاري، ***مرجع سابق***، ص 6.

[2] أعمر عمورة، ***مرجع سابق*** ، ص119.

[3] قاسمي ، بن الشيهب، ***مرجع سابق***، ص 35.

باتخاذ جميع التدابير و الإجراءات اللازمة لدعم الحكومة المالية في حربها ضد الإرهاب من اجل صيانة الوحدة الترابية لمالي .[1]

وعلى إثر تنامي التهديدات الأمنية في شمال مالي و تنامي خطر الحركات الإسلامية طالبت الحكومة المؤقتة في مالي في سبتمبر 2012 المساعدة من قبل المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الاكواس) قصد التصدي لهذه الحركات وقمع التمرد الذي تشهده البلاد، ووفق هذا فقد اعتمدت المنظمة لتلبية الطلب المالي مقاربة من شقين لحل الأزمة، [2] تمثلت المقاربة الأولى في تبني خيار المفاوضات والحل السلمي من اجل تسوية النزاع في شمال مالي، أما الشق الثاني من المقاربة كان يتمحور حول اللجوء للحل العسكري وتدعيم التدخل العسكري في مالي عن طريق تمرير طلب الحكومة المؤقتة المالية في مجلس الأمن. وهذا ما سنفصل فيه في المحور المتعلق بالتدخل العسكري في مالي والأطراف الداعمة لهذا الخيار .

3- منظمة الأمم المتحدة:

لطالما اتسم موقف الأمم المتحدة اتجاه الأزمة في مالي بالدعوة إلى الاستقرار والحفاظ على الوحدة الترابية للبلاد من خلال التنديد بالتمرد الطوارق مع إدانة الانقلاب العسكري الذي نفذه الجيش ضد الرئيس أمادو توماني توري، وفي هذا الشأن دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في بيان أصدره عقب الأحداث التي شهدتها العاصمة باماكو إلى ضرورة احترام المعايير الديمقراطية والالتزام بالهدوء وحل الخلافات بالطرق السلمية بدون اللجوء لتصعيد في الأزمة كما أكد على انه يتابع بقلق عميق تطورات الوضع في شمال مالي. وقد أصدر مجلس الأمن ثلاث قرارات بشأن الوضع في مالي، من اجل وضع حد للتهديدات الأمنية التي تعرفها البلاد.

4- الإتحاد الإفريقي:

أما فيما **يخص موقف الاتحاد الإفريقي** من الأزمة في شمال مالي فإنه قائم على مجموعة من المبادئ، بداية من تجريم الانقلاب العسكري وتجميد عضوية مالي في مؤسسات الاتحاد، وبعد تفاقم ا لأزمة في شمال مالي طالبت بضرورة احترام الوحدة الترابية المالية، ودعت حركة الأزواد بالتخلي عن المطالب الانفصالية عندما أعلنت عن استقلال إقليم الأزواد وإقامة دولة مستقلة، مع المطالبة بتسريع الحوار السياسي الداخلي وإجراء انتخابات من أجل عودة المؤسسات الدستورية مع الخيار العسكري تجاه الجماعات الإرهابية[3]، وهو الموقف الذي عبرت عنه رئيسة المفوضية الإفريقية، نيكوسازانا دلاميني زوما، بقولها:" أن الوضع في مالي معقد جدا، سلامة البلاد الترابية أصبحت مهددة بعد الانقلاب العسكري وينبغي تنظيم انتخابات حتى يتاح للحكومة بسط سلطتها وشرعيتها الضروريتين..اقترح الاتحاد

---

[1] مادي إبراهيم أنتي، **الأزمة السياسية في مالي**، دراسات أفاق إفريقية، ص7. في : (3/04/2014) على الساعة 12:50 www.sis.gov/newvr/africanperspective/ar/afrper36/12.pdf .

[2] د. فريدوم أونوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة ، ***مرجع سابق***، ص 6.

[3] صايج ، ***مرجع سابق***.

الإفريقي خارطة طريق تفيد بوضوح بضرورة إتباع طريقين في نفس الوقت: الخيار العسكري والمفاوضات. ينبغي بذل كل الجهود لدفع الجماعات المسلحة المالية إلى الابتعاد عن قطاع الطرق، ومقاتلي القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، ينبغي على هذه الجماعات أن تتخلى عن فكرة الانفصال، وأن تقبل بأن يكون مالي جمهورية[1]

المبحث الثالث: حقيقة التدخل العسكري الفرنسي في مالي

المطلب الأول: القرار الأممي والعملية العسكرية الفرنسية في مالي

لقد أدى تنامي التهديدات الأمنية في شمال مالي إلى إثارة قلق المجتمع الدولي وجميع الوحدات السياسية المشكلة له ، حيث شهدت مالي عقب تمرد الطوارق وإعلانهم استقلال إقليم أزواد بروز جماعات مسلحة من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد وحركة أنصار الدين السلفية والذين كان لهم ارتباط مع حركة الوطنية لتحرير ازواد العلمانية التي تم تهميشها بعد الإنتصارت التي حققتها، فسرعان ما فقدت هذه الحركة السيطرة السياسية والعسكرية في المنطقة ، لتنتقل إلى الجماعات الإسلامية الذين لا يأبهون لتطلعاتها بإقامة وطن مستقل في إقليم "أزواد"، بل يتمثل شغلهم الشاغل في تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية بصرامة، فبعد هزيمة MNLA في معارك بتمبكتو، وكيدال، وغاو، وأماكن أخرى، أعلن أنصار الدين وحلفاؤهم في 28 يونيو 2012 سيطرتهم على كل الشمال المالي. [2]

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل عمدت هذه الحركات الإسلامية على شن هجومات شملت مدن مثل "ليري" و"ميناكا"، لتمتد الهجومات لمدن أخرى تحت حملة عسكرية اعتبرت الأخطر منذ بداية جانفي 2013 ، والتي تمكنت من خلالها إحراز تقدم في منطقة موبتي الواقعة في وسط مالي في محاولة للسيطرة على بلدتي "كونا" « konna » ،" سافاري"« Sevaré » .,[3]

إن توغل الإسلاميين في موبتي دق ناقوس الخطر في الدوائر الحكومية في باماكو وباريس, ورأت فرنسا - في تقدم الإسلاميين نحو مدينة كونا Konna التي لا تبعد سوى 70 كيلومترا إلى الشمال من معقل الحكومة في سافاري -Sevare تهديدا واضحا للعاصمة باماكو, وتفاقمت المخاوف الحقيقية بأن الجيش المالي المنهزم نفسيا سينهار ببساطة أمام هجمات المقاتلين الإسلاميين المتزايدة, وبعد الهجوم المشترك من قبل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وأنصار الدين وجماعة التوحيد والجهاد على بلدة Konna في 10 جانفي 2013، ناشد الرئيس المالي المؤقت ديونكوندا تراوري فرنسا الإسراع بنجدة مالي[4].

[1] المكان نفسه .

[2] أونوها ، ، ***مرجع سابق***.

[3] المكان نفسه

[4] المكان نفسه

وبناء على طلب الرئيس المالي المؤقت في 10 جانفي 2013 بالضرورة تقديم المساندة الدولية لمالي وخاصة من قبل فرنسا لمنع الزحف الإرهابي نحو الجنوب، سارعت فرنسا باتخاذ الإجراءات اللازمة استعداد للعملية العسكرية معلنة بداية التدخل العسكري في 11 جانفي 2013، وكان خلف التدخل العسكري الفرنسي في مالي مجموعة من المبادرات و المجهودات الإقليمية والدولية التي شكلت ارضية مواتية ومشجعة للتدخل الفرنسي في مالي ، وفي هذا الإطار كان علينا قبل التطرق للعملية العسكرية الفرنسية في مالي دراسة مجموعة من العوامل المساعدة والمدعمة لجهود فرنسا في المنطقة والتي تتمثل بالأساس في قرارات منظمة الاقتصادية لغرب إفريقيا والأمم المتحدة والطلب الرسمي المالي .

الأرضية المساهمة في التدخل العسكري الفرنسي في مالي :

- **الحكومة المالية :** سارعت الحكومة المالية في باماكو إلى الاستنجاد بمساعدة خارجية في ظل عجز وحدات الجيش المالي على التصدي لهجومات الحركات المسلحة المسيطرة على شمال مالي فقد طالبت الحكومة المؤقتة في سبتمبر 2012 مساعدة المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" الإيكواس" وكان هذا إعلان عن بداية لتدخلات خارجية في الشأن المالي .

- **جهود المنظمة الاقتصادية لغرب إفريقيا**:

لقد حاولت المنظمة الاقتصادية لغرب إفريقيا إيجاد تسوية وحل للأزمة المالية عن طريق جملة من المبادرات والقرارات والتي تمثلت في البداية الدعوة لإجراء مفاوضات وحوار سياسي بين جميع الأطراف المعنية في مالي إلى الاقتناع في أخر المطاف بعدم جدوى الحلول السلمية والذي بات يطرح خيار التدخل العسكري لوقف أعمال الحركات الإسلامية ، وهذا ما تأكده مقاربة المجموعة التي تضم شقين لحل الأزمة :

1- :كلفت الرئيس البوركينابي بليز كومباوري بالتفاوض مع ممثلي أنصار الدين على أمل إقناع هذه الجماعة بقطع علاقاتها مع القاعدة بالمغرب الإسلامي والقبول باتفاق سلام مع الحكومة المالية وقد تعهد أنصار الدين - بعد محادثات السلام في منتصف نوفمبر 2012 في واغادوغو مع الرئيس كومباوري - بنبذ التطرف والإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والدخول في حوار مع جميع الأطراف لحل الأزمة بمالي، وتلا ذلك مفاوضات أخرى مع وفد آخر من أنصار الدين في الجزائر في محاولة لإنهاء الأزمة .

2- :ضغط الإيكواس - دبلوماسيا - من أجل تدخل عسكري في حال فشل المفاوضات، وفي هذا الإطار، أحالت المنظمة إلى مجلس الأمن الدولي طلب الحكومة المؤقتة في مالي لمساعدتها في قمع التمرد[1].

[1] أونوها، ***مرجع سابق***.

إن فشل المفاوضات والحوار السياسي في تسوية الوضع في مالي دعا بالمنظمة إلى تفضيل الحل العسكري حيث وافقت الإيكواس خلال القمة الاستثنائية التي تم انعقادها في أبوجا 11 نوفمبر 2012 على إرسال قوات عسكرية تابعة لها إلى مالي قوامها 3300 لاستعادة شمال مالي من المتمردين الإسلاميين، وأحيل قرار المجموعة إلى الاتحاد الافريقي، وأيد مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الأفريقي بدوره الخطة المقترحة من قبل هذه المجموعة، وأكد مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن رمضان العمامرة، - في مؤتمر صحفي في أديس أبابا، بإثيوبيا يوم 13 نوفمبر 2012- أنه قد "تقرر في هذا اليوم في ضوء جميع العوامل ذات الصلة بإقرار العمليات المنسقة لخطة نشر قوات "أفيسما" AFISMAلدعم مالي"، وقدمت الخطة العسكرية في وقت لاحق إلى مجلس الأمن بموجب تفويض القرار 2071 . [1]

وكانت خطة الإيكواس الداعية لتدخل مرتكزة على ثلاث مراحل : أولا إرسال قوات إلى العاصمة باماكو من أجل دعم الحكومة الانتقالية ، تليها مرحلة المساعدة لإعادة تنظيم صفوف الجيش الوطني المالي، وأخيرا إرسال قوات هجومية لاستعادة الشمال.

وفي ظل التحرك المجموعة لتنفيذ خطة التدخل جاء تقرير الأمين العام للأمم المتحدة تفضيل الحل السلمي على العسكري ودعوة جميع الأطراف بالضرورة الحوار السياسي وهذا راجع لعدم جاهزية المجموعة لهذه العملية وخاصة فيما يتعلق الجانب المالي، حيث رفض الطلب الإفريقي بتحميل المجموعة تكاليف التدخل ، والتي قدرت ب 350 مليون دولار، مشيرا إلى ضرورة أن تتم العملية سواء بإسهامات طوعية أو ثنائية ، وهو أمر لا تقدر عليه الإيكواس ولا الإتحاد الإفريقي .[2]

جهود الأمم المتحدة لحل وتسوية الأزمة المالية:

تم تدويل الأزمة في شمال مالي بعد صدور القرارين 2056 و2071 الصادرين عن مجلس الأمن، وقرار 2085 الذي يعد قرار حاسما للازمة المالية .والذي سنفصل فيه لاحقا.

1- قرار رقم 2056:

نص القرار الأممي 2056 الذي أعد نصه وقدمته فرنسا لمجلس الأمن، على رفض استقلال إقليم الازواد في شمال مالي والحفاظ على الوحدة الترابية لمالي، ودعا لحل السلطة العسكرية الانتقالية (المجلس الوطني لاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة) التي قامت بالانقلاب على الرئيس أمادو توماني توري، كما دعا لدعم جهود دول الإيكواس والاتحاد الإفريقي، معبر مجلس الأمن عن قلقه البالغ من التهديد الإرهابي المتصاعد في شمال مالي بسبب تواجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب

[1] أونوها، **مرجع سابق**.

[2] كزيز، ***مرجع سابق***، ص 69.

الإسلامي.[1] ومن الناحية السياسية طالب القرار السلطة الانتقالية في باماكو بإعداد خريطة طريق لبناء المؤسسات الدستورية، خاصة إعادة تنظيم القوات المالية وبسط سلطة الدولة في كل التراب المالي مع إجراء انتخابات رئاسية في آجال 12 شهرا ابتداء من التوقيع على الاتفاق الإطار لإعادة النظام الدستوري (تم التوقيع على الاتفاق الإطار في 6 أبريل 2012). ونص القرار في بنده الثامن على ضرورة إشراك السلطة الانتقالية في إعداد ورقة الطريق كل القوى السياسية والمجتمع المدني والممثلين الشرعيين في شمال مالي.[2]

كما دعا القرار الأممي كل الأطراف المعنية بأزمة مالي بالمشاركة الفعالة في الوساطة، سواء بدعم وسيط دول الإيكواس، رئيس بوركينافاسو بلاس كومباوري، أو ممثل الأمين العام لغرب إفريقيا، الجزائري سعيد جنيت.

وفي هذا الشأن تقدمت السلطة الانتقالية المالية في 18 سبتمبر 2012 بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة تلتمس فيه إذنا بنشر قوة عسكرية دولية، عن طريق إصدار قرار من مجلس الأمن، من أجل مساعدة القوات المسلحة المالية، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لاستعادة المناطق المحتلة في شمال مالي. وفي نفس السياق أرسلت دول الإيكواس رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 28 سبتمبر 2012 تطلب فيها إصدار قرار من مجلس الأمن يأذن بنشر قوة لتحقيق الاستقرار في مالي بموجب ولاية ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[3] ونظرا لهذه الاعتبارات والإلحاح المستمر من طرف الحكومة المالية والمجموعة الإقتصادية لغرب إفريقيا عمدت الأمم المتحدة على إصدار قرار أخر رقم 2071.

2- قرار رقم 2071:

جاء قرار رقم 2071 في 12 أكتوبر2012 ردا على مطالب المنظمة الإقليمية الإيكواس والحكومة المالية الداعية بالضرورة التدخل العسكري ونشر قوات دولية في مالي لوقف الزحف الإرهابي إلى العاصمة المالية باماكو، وقد منح هذا القرار المنظمات الإقليمية الأفريقية والأمم المتحدة مهلة 45 يوماً لتقديم مخطط للتدخل العسكري الذي يرمي إلي استعادة شمال مالي ، وكان ذلك من خلال طلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا خطيا عن تنفيذ هذا القرار، والذي يتضمن توصيات مفصلة وقابلة للتنفيذ لتلبية طلب السلطات الانتقالية في مالي المتعلق بنشر قوة عسكرية دولية، بما في ذلك وسائل وطرائق النشر المتوخى، ولاسيما مفهوم العمليات، والتكاليف المالية لدعمها كما دعا مجلس الأمن الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية إلى توفير التدريب العسكري والمعدات لمكافحة الإرهاب. [4]

[1] صايج، ***مرجع سابق*** .

[2] المكان نفسه .

[3] المكان نفسه

[4] المكان نفسه

كما دعا مختلف الأطراف في مالي إلي الشروع في مسار للتفاوض بهدف الوصول إلي حل سياسي دائم ، ودعوة جماعات التمرد المالية إلي قطع كل علاقة لها بالمنظمات الإرهابية ، ومن بينها القاعدة في المغرب الإسلامي والجماعات المرتبطة بها .[1]

وضرورة الإسراع في بناء المؤسسات الدستورية الشرعية، طالبا من السلطات الانتقالية تقديم خريطة طريق مفصلة تتضمن خطوات انتقالية ملموسة وأطر زمنية، وإجراء انتخابات سلمية التوقيت وسلمية وذات مصداقية بحلول نهاية المرحلة الانتقالية.[2]

وعلى إثر هذا القرار عقد خبراء عسكريون من أفريقيا والأمم المتحدة وأوروبا اجتماعا في باماكو لمدة أسبوع كامل ، وضعوا خلاله خطة أولية لنشر ما بين 3000 و4000 جندي لاستعادة شمال مالي من جماعات المتمردين المرتبطة بتنظيم القاعدة وكانت هذه القوة مدعومة من الأمم المتحدة والدول الغربية .

لينعقد اجتماعا آخر من طرف الإيكواس يوم 11 نوفمبر 2012 في أبوجا، القاضي بتشكيل قوة تدخل قوامها 3300 عنصرا لاستعادة السيطرة على شمال مالي.[3]

3- قرار رقم 2085:

سمح مجلس الأمن الدولي - في القرار 2085 الذي اعتمد في 20 ديسمبر 2012- بنشر AFISMA في مالي لفترة أولية مدتها سنة واحدة، وحث القرار أيضا السلطات الانتقالية في مالي على وضع إطار عمل –دون تأخير- للتفاوض مع جميع الأطراف في شمال مالي ممن قطعوا كل علاقاتهم بالمنظمات الإرهابية, وقد كانت التوقعات تشير إلى أن الانتشار الفعلي لهذه القوة لن يكون قابلا للتنفيذ إلا بحلول سبتمبر أو أكتوبرمن العام 2013. نظرا لتحديات المتعلقة بالتمويل والتدريب والمسائل اللوجستية.[4]

إن مجمل هذه القرارات كانت بمثابة أرضية مهدت وهيأت الفرصة لفرنسا الشروع في التدخل و تنفيذ العملية العسكرية في مالي .

فلطالما كانت فرنسا طرفا ولاعبا محوريا في الأزمة المالية بحكم اعتقادها أن لها حق تاريخي في المنطقة راجع إلى الحقبة الاستعمارية ولمجموعة من المعاهدات العسكرية التي تربطها بمالي، فمنذ اندلاع الأزمة في شمال مالي والدوائر الرسمية و غير الرسمية في فرنسا تعرف انغماسا وإشغالا كبير بالتطورات الحاصلة، حيث كان لهذه الأخيرة دورا بارزا في تدويل الأزمة وإخراجها من نطاقها الوطني والإقليمي إلى الدولي لتناقش على طاولة الأمم المتحدة عن طريق حشد الدعم الإقليمي والدولي

[1] عبد البديع، ***مرجع سابق***.

[2] صايج، ***مرجع سابق***.

[3] فريدوم أونوها ، ***مرجع سابق***.

[4] المكان نفسه

لمساندة الحكومة المركزية في مالي، إضافةً إلى اعتمادها على الجهد العسكري لبلدان غرب أفريقيا مع دعمها لوجستيًّا، وماليًّا، واستشاريًّا.[1]

فقد تمكنت فرنسا من خلال تحركاتها الدبلوماسية من استصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة ، وكان الجهد السياسي الفرنسي العامل المحرّك لقيام المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إكواس" بإرسال قوّات إلى مالي في مهمّة الحفاظ على وحدة التراب المالي.[2] بإعتبار ان فرنسا رأت أنه من الضروري اللجوء للخيار العسكري كحل نهائي وحاسم لإنقاذ الوحدة الترابية لمالي من الانقسام والانهيار أمام تنامي خطر القاعدة ، وبعد استنفاذ جميع الحلول السلمية التي لم تطفأ لهيب الأزمة .

- **إنطلاق العملية العسكرية الفرنسية في مالي:**

جاء التدخّل العسكري المباشر لفرنسا فى ظل اتخاذ الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، قراره ببدء التدخل العسكري في أعقاب إعلان حالة الطوارئ في مالي وبناءً على طلبٍ رسمي من الحكومة الماليّة في 10 جانفي 2013 ؛ وكذلك بموجب القرار الاممي رقم 2085 الذي أعطى الضوء الأخضر لبدء العمليات العسكرية في مالي ، والخطة الفرنسية والدولية للتدخل مرتكزة على ثلاث مراحل :-
المرحلة الاولي: تهدف إلي تقوية دعائم الاستقرار في جنوب مالي وحماية العاصمة بامكو من آية هجمات محتملة من الشمال
المرحلة الثانية: استكمال تشكيل قوات التدخل الإفريقية في شمال مالي لتكون جاهزة للعمليات العسكرية .
المرحلة الثالثة: تستهدف بدء التدخل العسكري الفعلي لاستعادة شمال مالي.[3]

وبهذا عملت فرنسا على نشر بعض قواتها ضمن ما اطلقت عليه اسم " **عملية سيرفال** أو **"القط المتوحش"** في 11 جانفي 2013، لوقف تقدم الإسلاميين الذين سعوا لغزو باماكو، حيث شنت الطائرات الفرنسية ميراج ورافال المقاتلة ضربات جوية طالت حزاما واسعا من معاقل الإسلاميين، يمتد من غاو ويمر بكيدال في شمال شرق البلاد، بالقرب من الحدود مع الجزائر، ويصل بلدة ليري في الغرب بالقرب من الحدود مع موريتانيا.[4]

وحسب معلومات وزارة الدفاع الفرنسية فقد بلغ عدد القوات الفرنسية نحو4600 جندي منخرطون في العملية ، بينهم 3500 موجودون على الأراضي المالية. ومن الجانب الإفريقي، وصل ما يقل قليلاً عن 3000 جندي، بينهم 1900 من القوة الإفريقية- الدولية، والآخرون من تشاد، ويفترض أن يصل عدد القوة

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أزمة مالي والتدخل الخارجي، ***مرجع سابق***.
[2] المكان نفسه
[3] عمرو عبد البديع، ***مرجع سابق***.
[4] فريدوم أونوها ، ***مرجع سابق***.

الإفريقية إلى 7000 جندي،[1] وكل هذه القوات عملت على شن هجومات عسكرية متفرقة في البلاد من اجل بلوغ هدف الذي أعلنه الرئيس الفرنسي فرانسوا هولند عند بدأ الحملة العسكرية في مالي والمتمثلة في :

أ – وقف الاعتداء وتامين العاصمة باماكو .

ب-الحفاظ على وحدة الترابية لمالي .

ولتنفيذ هذين الهدفين أفادت بعض التقارير أن التدخل الفرنسي في مالي قائم على ثلاثة محاور أساسية:

أولا: الضربات الجوية التي تستهدف قوافل سيارات الدفع الرباعي المسلحة ومراكز تجمعها خصوصا على الخط الفاصل بين شمال مالي والجنوب.

ثانيا: تعزيز وحدات القوات الفرنسية الخاصة التي نقلت إلى المعارك في مالي من قواعد العسكرية المتواجدة في بوركينافاسو،

ثالثا: تعزيز القوة الفرنسية المرابطة في العاصمة " باماكو " بعناصر إضافية من الوحدات الفرنسية المرابطة في الدول الإفريقية المجاورة، خصوصا ساحل العاج ، تشاد، بغرض توفير الحماية المواطنين الفرنسيين والاوروبين والمصالح الفرنسية .[2]

وقد استهدفت الغارات الجوية التي شنتها فرنسا مناطق متفرقة من مالي شملت كل من تومبوكتو وغاو وكونا وليره ومناطق أخرى وكانت أبرز هذه المناطق محل تواجد وتمركز القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا والخريطة التالية تبين مجمل الغارات الجوية التي نفذتها فرنسا على مناطق تمركز الحركات المسلحة المنتشرة في مالي .

[1] إيمان احمد عبد الحليم ، "سيناريو الأفغنة : مألات العملية العسكرية الفرنسية في شمال مالي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ( ) ، 5مارس 2013.

[2] قاسمي، بن الشيهب، ***مرجع سابق***، ص ص 71-72.

الشكل رقم (04): خريطة للغارات الجوية الفرنسية على مناطق انتشار الجماعات المسلحة في مالي.

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات .www.studies.aljazeera.net

المواقف الإقليمية والدولية اتجاه التدخل الفرنسي في مالي:

قوبل قرار التدخل الفرنسي في مالي وتنفيذ العملية العسكرية بالثناء والإشادة من قبل الماليين والزعماء الإقليميين لغرب أفريقيا, كما رحب المجتمع الدولي بذلك وتجلى ترحيبه في التعهدات الاقتصادية، التي وعدت بها دول مانحة سلطة باماكو لمساعدتها على دحر المتمردين الإسلاميين، حيث تعهد الاتحاد الافريقي بالمساهمة بمبلغ 50 مليون دولارا، واليابان بـــ 120 مليون دولار كما

تعهدت ألمانيا بتقديم 20 مليون دولار، والهند والصين بمليون دولار لكل منهما، والولايات المتحدة بـ 96مليون دولار[1]

أما فيما يخص دول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا فقد رحبت بقرار الاممي الداعي لنشر قوات عسكرية لمحاربة الإرهاب في المنطقة والتدخل العسكري الفرنسي وهذا راجع للمخاوف التي باتت تهدد هذه الدول خاصة أنها تشترك في نفس المميزات وتعاني من نفس التحديات والتهديدات، و إن سقوط أو إنهيار المؤسسات في مالي من شأنه أن يعمل على نقل نفس الظاهرة في كل دول غرب إفريقيا وهذا وفق لعبة الدومينو .

لهذا سارعت قوات غرب أفريقيا من بنين وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا وتوغو، والسنغال، تتقاطر للانضمام للقوات الفرنسية ومساعدتها في الزحف نحو المناطق التي تقع تحت سيطرة الإسلاميين في شمال مالي, كما تعهدت أكثر من عشر دول إفريقية أخرى من بينها تشاد وتنزانيا وجنوب أفريقيا ورواندا بالمساهمة بقوات في هذا الجهد، ومن المتوقع أن يصل عديد هذه القوات في نهاية المطاف قرابة 8000 جندي أفريقي[2].

وتجدر الإشارة هنا - بشكل خاص - إلى مساهمة نيجيريا في حل هذه الأزمة إذ خصصت هذه الدولة حتى الآن 34 مليون دولار تقريبا لهذه المهمة ونشرت 900 جندي مقاتل في مالي و300 من أفراد القوات الجوية .[3]

وبهذا فقد حظي التدخل العسكري الفرنسي السريع قبولا كبيرا لدى أوساط سياسية واسعة نظرا لاكتساب فرنسا شرعية التدخل عن طريق القرار الأممي الذي رخص لها القيام بهذه العملية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف كاسترجاع السيطرة على شمال مالي والقضاء على العناصر الإرهابية التي تهدد الدولة المالية والمنطقة الساحلية على حد سواء، وإلى جانب هذه الأهداف ترتبط فرنسا بأجندة سياسية تسعى من خلالها بلوغ غايات محددة وهي التي كانت خلف القرار القاضي بالتدخل الفرنسي في مالي .

المطلب الثاني: التدخل العسكري الفرنسي في مالي: بين الدوافع المعلنة والخفية

تعددت التفسيرات واختلفت حول الدوافع و الأسباب الرئيسية التي دفعت فرنسا إلى اتخاذ قرار التدخل العسكري الفرنسي في مالي .

- مبررات فرنسا لتدخل العسكري الفرنسي في مالي :

أرجع صناع القرار في فرنسا أسباب ودوافع التدخل الفرنسي في شمال مالي إلى مجموعة من العوامل الأساسية من بينها :

[1] فريدوم أونوها ، ***مرجع سابق***.

[2] . المكان نفسه

[3] . المكان نفسه

1- الطلب الرسمي والمباشر من الحكومة المالية التي تربطها علاقات سياسية وعسكرية وثيقة مع فرنسا، بالضرورة التدخل قوا ت عسكرية تابعة لفرنسا لحسم الوضع في مالي والذي بات يشهد تطورات خطيرة تهدد مالي ومنطقة الساحل الإفريقي ككل ، ففي 10 جانفي 2013 وجه الرئيس المالي طلبه للمجتمع الدولي ولأمم المتحدة بالإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة ، وفي هذا الشأن عبرت فرنسا على أن تدخلها في مالي يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة وليس انتقاصًا من سيادتها.

2- تنامي التهديدات الأمنية في شمال مالي وخاصة سيطرة الجماعات الإرهابية من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و حركة أنصار الدين وحركة توحيد والجهاد على الجزء الشمالي من البلاد وإعلان عن رغبتهم في التوسع والزحف نحو الجنوب كان دافعا رئيسيا للتدخل الفرنسي - حسب المصادر الفرنسية- لمنع تحقق هذا المسعى ويبرز هذا جليا من خلال الأهداف التي أقرتها في بداية الحملة العسكرية ، حيث أقرت فرنسا أن من بين أهدافها في مالي:

- أولا : تحرير الشمال من سيطرة الفصائل الجهادية ،
- ثانيا: الوقوف في وجه تقدم مسلحي حركة أنصار الدين التي يتزعمها إياد غالي الذين هم على مقربة من العاصمة المالية باماكو جانفي 2013.[1]

أي أنّ حرب فرنسا أصبحت تقع ضمن "الحرب على الإرهاب". وهذا ما كده وزير الخارجية الفرنسي، لوران فابيوس. فضلا عن الأهداف السابقة فقد أضاف أن التدخل جاء لمساعدة الجيش المالي الذي يعاني من ضعف وعجز في التصدي للمتمردين الإسلاميين الذين عزموا الإستلاء على كل المناطق المالية .

3- إلى جانب الطلب الرسمي المالي فقد كانت هناك ضغوط و مطالب إقليمية و دولية ممارسة على صانع القرار الفرنسي المنادية بالضرورة التدخل العسكري لإنقاذ الدولة المالية ، ففيما يتعلق بالمطالب الإقليمية قد ناشدت العديد من الدول الإفريقية خاصة تلك المتحدثة بالفرنسية (دول غرب إفريقيا) ، المساعدة من القوات الفرنسية ، أما الضغوط الدولية فكانت متمثلة بالأساس في القرار الاممي رقم 2085 الذي أصدره مجلس الأمن والداعي إلى الإسراع في نشر القوات العسكرية لوقف تقدم المسلحين الإسلاميين للعاصمة باماكو .

4- المعاهدات العسكرية الدفاعية بين مالي وفرنسا : إن انتهاء فترة الإستعمار الفرنسي في مالي وأخذ هذه الأخيرة استقلالها في الستينيات لم ينهي التواجد العسكري الفرنسي في المنطقة، بل عكس ذلك، فقد قامت فرنسا عقب استقلال دول الساحل الإفريقي إلى إتباع سياسية أمنية تبقي على تواجدها في بعض الدول الإفريقية وكان ذلك عن طريق إقامة معاهدات عسكرية ثنائية (معاهدات التعاون والدفاع مشترك) ، وفي هذا الإطار فقد ارتبطت مالي وفرنسا بمعاهدة عسكرية للتعاون والدفاع المشترك والتي كانت في 4 أكتوبر 1977، والتي تقضي بالتزام فرنسا بمد يد العون والدعم اللوجستي والعسكري لمالي في حالة تعرضها لتهديد يمس

[1] لخضر رزاوي، اعتبر تحرير الشمال من سيطرة "الجهاديين" مجرد وهم ..مركز أمريكي يكشف: هذه" الأسباب الخفية" للتدخل الفرنسي في مالي.
1في : (12/04/2014) على الساعة 20.56 ***http://www.echoroukonline.com/ara/articles/176948.html***

مؤسسات الحكم واستقرار الدولة وأن تتدخل عسكريا إن لزم الأمر وهذا الذي حدث فعلا، ففرنسا تعتبر أن تدخلها العسكري في مالي هو التزام منها وفق المعاهدة المبرمة بين الطرفين، وقد سبق لفرنسا وان قادت عملية عسكرية تحمل اسم Turquoise التي نتج عنها إبادة جماعية في رواندا ، وقد طرح فكرة الانسحاب العسكري الفرنسي من المنطقة بسبب مساندتها لنظام Juvunel Habyariman أو ما سمي Hutu Power.[1]

وبعيدا عن هذه الأسباب التي قدمتها فرنسا كمبررات لتدخلها العسكري في مالي أرجع بعض المحللين السياسيين والمختصين في الشأن الإفريقي أن قرار التدخل العسكري الفرنسي في مالي مرتبط بالأساس بدوافع جوهرية متعلقة بفرنسا في حد ذاتها حيث أن لها أهداف و غايات ومصالح في المنطقة تسعى للحفاظ عليها وتعزيزها وهذا ما سنحاول التعرف عليه والتفصيل فيه .

- **دوافع الخفية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي:**

المتتبع لقرار التدخل العسكري الفرنسي في مالي يلاحظ أنه جاء سريعا بعد يوم واحد ا فقط من القرار الأممي 10 جانفي 2013 والذي من خلاله أقرت فرنسا أن الهدف الأساسي للتدخل هو خوض الحرب ضد الإرهاب و مساعدة الحكومة المالية وتلبية طلبها وهذا ما هو ظاهر للعيان، لكن الأمور أبعد من ذلك إذ أن التدخل الفرنسي راجع لأسباب ودوافع لا تتعلق فقط بالإرهاب ولكن مرتبطة بمصالح الإستراتيجية لفرنسا في منطقة الساحل الإفريقي على وجه العموم ومالي على وجه الخصوص، و بعيدًا عمّا تروّجه فرنسا من أسبابٍ لتدخّلها العسكري، هنالك مجموعة من العوامل تفسّر مجتمعةً هذا الانغماس الفرنسي في الشأن المالي بصفةٍ عامّة، على رأس هذه العوامل نذكر مايلي :

1- أنّ فرنسا لم تكن على الإطلاق بلدًا غائبًا عن المشهد السياسي في منطقة غرب أفريقيا بصفةٍ عامّة وعن المشهد السياسي في مالي بصفةٍ خاصّة. فعلى صعيد مالي، كانت فرنسا لاعبًا أساسيًّا وطوال العقود الماضية في دعم أنظمة سياسية هنالك أحيانًا، وفي دعم معارضيها في أحيانٍ أخرى. وغنيّ عن القول إنّ فرنسا تنظر إلى منطقة غرب أفريقيا كمنطقة نفوذٍ جيوسياسي تمارس التأثير فيها من خلال العلاقات مع أنظمة تلك البلدان أو مع حركاتٍ سياسية محدّدة فيها، وذلك في إطار ما اصطلح البعض على تسميته سياسة "فرنسا-أفريقيا" *Françafrique*.[2] فتدخّل فرنسا العسكري في مالي ليس أوّل تدخّل لها في أفريقيا، فمنذ عام 1960 تدخّلت أكثر من أربعين مرّة في نزاعاتٍ أفريقية وأزماتٍ داخلية في بلدانٍ أفريقية كانت مستعمرات لها. وتشير مراجعة سريعة لمسوّغات تدخّلات فرنسا العسكرية إلى أنّه لا يمكن إجمال هذه المسوغات في إطارٍ واحد، فأحيانًا كانت تتدخّل لفائدة أنظمةٍ سلطويّة أو ديكتاتورية، وأحيانًا أخرى لفائدة تحوّلات ديمقراطية، ومرّات لمساندة جانبٍ سياسي على

[1] Richard Banegas et Roland M archal et Julien Meimon , «la fin du pacte colonial ? la politique africaine de la France sous jaques chirac et apres , **politique africaine**, no.105 mars 2007, pp 7-27.

[2] أونوها ، ***مرجع سابق.***

حساب آخر. وكانت مصالح فرنسا دائمًا الدافع الثابت لتدخّلاتها العسكرية في أفريقيا بمسوغات متغيّرة.[1]

2- لحماية وصون المصالح القومية الحيوية لفرنسا في المنطقة والتي أضحت عرضة للخطر في مالي على وجه الخصوص، ومنطقة الصحراء والساحل بشكل عام، وبالتالي فإن التدخل الفرنسي ما هو إلا خطوة لضمان السيطرة الفعلية على منطقة تعتبرها باريس تقليديا مركز نفوذ خاص بها لكونها جزء من مستعمراتها السابقة، غير أن هذه المنطقة غدت اليوم وعلى نحو متزايد, بؤرة توتر لدرجة جعلتها تمثل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي والعالمي .[2]

وهذا أكده أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر الدكتور سليم قلالة بأن هدف التدخل العسكري الفرنسي في مالي هو حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية. مصرحا للجزيرة نت إن فرنسا كقوة استعمارية سابقة في أفريقيا، لم تقبل أن تفقد مناطق نفوذها السابقة لصالح قوى أخرى بدأت تتغلغل إليها كالصين وإيران، لذلك رأت أن الوقت والظروف مناسبان لتدخل يحقق لها هذه الأهداف. [3]

زيادة على هذا فإن فرنسا والدول الغربية بشكل عام تسعى لإيجاد موطئ قدم لها في منطقة الساحل الأفريقي الذي تأكد وجود احتياطي نفطي كبير فيه، ربما لتعويض أي نقص قد ينتج عن إقدام إيران على إغلاق مضيق هرمز الإستراتيجي الذي يمر عبره جزء كبير من بترول الخليج العربي إلى الخارج.[4]

وبهذا يُفهم التدخّل في مالي في سياق سياسة هجومية في أفريقيا تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة في إطار تنافسها مع الدول الكبرى على النفوذ هناك؛ فالنفوذ الفرنسي كان عرضةً لخطر الانحسار خلال سنوات إدارة "بوش" 2000 - 2008 التي انتهجت سياسة تدخّلية أميركية واسعة المدى ومتعدّدة الأهداف في أفريقيا، منها السعي لتنويع مصادر الطاقة للاقتصاد الأميركي، وحماية خطوط نقل الطاقة التي تمرّ عبر الممرّات البحرية المجاورة لقارّة أفريقيا ولتعزيز نفوذها السياسي والعسكري. وتعدّدت الوسائل الأميركية لتنفيذ هذه السياسة، فبعضها كان من خلال مساعدات اقتصادية أو تنسيق أمني، وبعضها كان من خلال مشاريع إقامة قواعد عسكرية.[5]

وفي ظل سياسة إدارة أوباما الأقلّ توسعيّة في أفريقيا والأقرب للانكماشية، تبنّت فرنسا سياسة هجوميّة ذات طبيعة عسكريّة من أجل تثبيت نفوذها ومراكز قوّتها في القارّة. ويتّخذ هذا التنافس الأمني أهمّية قصوى في ضوء حقيقة أنّ التنافس بين القوى الكبرى على النفوذ اقتصاديًّا راح يُحسَم وبصورةٍ جليّة لفائدة الصين التي أصبحت منذ عام 2009 الشريك التجاري الأكبر لأفريقيا.[6] فالتدخل الفرنسي في مالي

---

[1]. أونوها ، ***مرجع سابق.***

[2] المكان نفسه

[3] الجزيرة نت، **أبعاد وتداعيات التدخل الفرنسي في مالي** ، ، في : (15/04/2014) على الساعة 20:56**http://www.islamstory.com**

[4] المكان نفسه

[5] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات،" أزمة مالي والتدخل الخارجي" ، ***مرجع سابق.***

[6] المكان نفسه

يدخل ضمن منطق التنافس الدولي على القارة الإفريقية و منطقة الساحل الافريقي على وجه الخصوص على جميع الأصعدة سياسيا وامنيا واقتصاديا .

ومن بين الدوافع الحقيقية للتدخل الفرنسي كذلك وجود ثروات طبيعية في شمال مالي , وخصوصا الغاز والثروة المعدنية، التي تقع على مقربة من حقول النفط الجزائرية والتي تمثل أهمية إستراتيجية لفرنسا كما أنها على مسافة قريبة من مواقع موريتانية أظهر التنقيب فيها مؤشرات إيجابية. علاوة على هذا توفر المنطقة على مصادر أخرى للطاقة وهذا مأكدته الخبيرة الألمانية كاثرين سولد أن "لفرنسا، على المدى البعيد، مصلحة في الثروات الطبيعية لمنطقة الساحل، خصوصا البترول واليورانيوم، الذي تعمل شركة "آريفا على استخراجه " أيضا في النيجر البلد الجار لمالي منذ عشرات السنين ." [1]

وفي نفس الإطار تنتج فرنسا ما يقدر بنحو 20% من كهربائها من الطاقة النووية التي تعتمد على اليورانيوم المستورد من مصادر من منطقة الساحل، وخصوصا من مناجم النيجر، وتفسر هذه العوامل نشر فرنسا – بسرعة منذ بداية تدخله - قواتها الخاصة والمعدات العسكرية الثقيلة للمساعدة في حماية المواقع المملوكة لشركة أريفا الفرنسية التي تنتج اليورانيوم في أرليت وإيمورارين في النيجر[2].

إضافة إلى هذا كان التدخل الفرنسي من اجل حماية المواطنين والرهائن الفرنسيين المتواجدين في مالي حيث يوجد حوالي 6000 من المواطنين الفرنسيين الذين يعيشون في مالي، ناهيك عن كون تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به العاملة في منطقة الصحراء والساحل يعتبر الفرنسيين من بين الغربيين الآخرين هدفا أوليا للخطف[3]. وقد تم في هذا الصدد تنفيذ عدة عمليات خطف واحتجاز الرهائن الفرنسيين العاملين في الشركات الفرنسية سواء في دولة مالي أو الدول المجاورة لها من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حيث قامت هذه الأخيرة بعملية خطف بدولة النيجر في سبتمبر 2010 أربعة موظفين من مجموعة أريفا النووية الفرنسية، واحتجاز في نوفمبر 2011 إثنيين من الفرنسيين اعتقلوا في شمال مالي ، وخطف فرنسي في 20 نوفمبر في غرب مالي من قبل حركة التوحيد والجهاد.[4]

كذلك خوف انتقال خطر الإرهاب إلى فرنسا ، حيث كشفت بعض التقارير الإستخباراتية عن وجود خطط معدة لتنفيذ عمليات إرهابية داخل المدن الفرنسية عن طريق تدريب جهاديين أوربيين في شمال مالي، وحسب مركز ميليتاري نيوز أونور الأمريكي للأبحاث الذي بين أن هناك تقارير استخباراتية أمريكية تشير أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي شرع خلال الأعوام الماضية في الترتيب

[1] – ( ) ، **ماذا وراء التدخل الفرنسي في مالي؟** في (15/04/2014)على الساعة 20.12 : :
http://www.alalam.ir/news/1442115

[2] فريدوم أونوها، ***مرجع سابق***.

[3] المكان نفسه

[4] قاسمي، بن الشيهب، **مرجع سابق**، ص ص75–76.

لإقامة معسكرات تدريب لفرنسيين ورعايا غربيين في مالي ذلك تحسبا لتنفيذ عمليات فوق الأراضي الأوروبية هذا الأمر الذي دفع فرنسا إلى تبني خطة إستباقية واخذ قرار عاجل بالتدخل العسكري .[1]

إضافة إلى هذا الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها فرنسا وما أنجر عنها من مشاكل وضغوطات اقتصادية و سياسية حادة فقد حاول الرئيس الفرنسي عن طريق اتخاذ قرار التدخل العسكري في مالي إلهاء الرأي العام الفرنسي بالمشاكل الداخلية وما تعاني منه البلاد . وتحويله للانشغال بما يحصل في الخارج وهذا لتخفيف الضغط الممارس على الحكومة الفرنسية.

ويتضح في الأخير ومن جل هذه الدوافع أن قرار التدخل ما هو إلا دلالة على مشروع فرنسي لإعادة مكانة فرنسا في المنطقة التي حظيت بها خلال ستينات القرن الماضي، فهي مسألة نفوذ في المنطقة، وفرنسا أرادت إعادة بسط السيطرة على المنطقة ككل، ولكن هذه المرة من خلال الجنوب.

المطلب الثالث: نتائج التدخل الفرنسي في مالي:

تعكس التدخّلات العسكرية الفرنسيّة المباشرة في أفريقيا وتدخّلها الأخير في مالي - بغضّ النظر عن تبريرات فرنسا وحججها - اعتماد فرنسا على ثلاث إستراتيجيات متداخلة ومركّبة في إطار حفاظها على نفوذها في أفريقيا وتنافسها مع دولٍ كبرى أخرى، أولاها العلاقات التاريخية البنيوية بين فرنسا وبعض الأنظمة والحركات السياسية وبعض النخب الاقتصادية والثقافية في تلك البلدان، وثانيتها استثمار العلاقات الاقتصادية القائمة أصلًا وتوسيعها وتعميقها، وثالثتها الإستراتيجية العسكرية والأمنية التي قد تتطوّر في حال الأزمات إلى تدخّلٍ عسكري مباشر[2] وهذا الذي حدث فعلا في شمال مالي .

ولاشك أن التدخل العسكري الفرنسي في مالي الذي كان في 11 جانفي 2013 بمشاركة القوات الإفريقية (الجيش المالي وقوات الدول الإفريقية) تمخض عنه نتائج وإنجازات ملموسة في الميدان، وفي هذا الصدد يمكننا أن نتساءل إلى أي مدي تمكنت فرنسا عبر عمليتها العسكرية في مالي من تحقيق أهدافها في المنطقة وهل كانت لتدخل الفرنسي في مالي تداعيات وانعكاسات على المنطقة هذا ما سنحاول التعرف عليه ودراسته.

نتائج العملية العسكرية الفرنسية في مالي:

أن التدخل العسكري للقوات الفرنسية وقوات دول غرب أفريقيا في شمال مالي غيّر مسار الأزمة في هذه المنطقة, فقد مكّن هذا الهجوم القوات المتحالفة من التقدم بخطوات متسارعة على الأرض وأجبر الجماعات الإسلامية على الانسحاب من المناطق التي كانت تحتلها وتسعى لإقامة دولة إسلامية فيها في

[1] رزاوي، ***مرجع سابق***.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أزمة مالي والتدخل الخارجي، ***مرجع سابق***.

الشمال المالي، فقد تمكن القصف الجوى الفرنسي من تدمير الأسلحة المتطورة التي كانت بحوزة الجماعات الإسلامية.[1]

كما مكنت ضربات فرنسا الجوية وهجماتها البرية على معاقل المتمردين من استعادة كونا ودونتزا, وغاو وتومبوكتو وكيدال، و عجلت التقدم لاستعادة المزيد من الأراضي من سلطة الإسلاميين.، كما استهدفت الطائرات الحربية الفرنسية - التي انطلقت من فرنسا وتشاد - مناطق في العمق المالي وغطت مسافة هذه العمليات الميدانية ما يقرب من 2000 كيلومتر من الشرق إلى الغرب، وتخطط فرنسا لزيادة عدد قواتها البرية لتصل حوالي 3700، حيث تواجه مقاتلين إسلاميين متمرسين على العمليات القتالية ومسلحين تسليحا جيدا.[2]

وبهذا تكون فرنسا والقوات الإفريقية المشاركة في العملية قد خلصت الحكومة الانتقالية الضعيفة في باماكو من براثن غزو المتمردين الإسلاميين, وسيطرتهم على جنوب البلاد.

وفي نفس السياق فقد جاء إعلان وزير الدفاع الفرنسي أثناء مؤتمر صحفي في 12 جانفي 2013 مؤكدا على نتائج التي حققتها العملية الفرنسية في مالي ، حيث اعتبر أن القوات الفرنسية حققت ما كان يرجى منها تحقيقه ، فقد تمكنت الغارات الجوية الفرنسية التي استهدفت معاقل الإرهابيين من تدمير مجموعة كبيرة من المركبات والمعدات والوسائل الإرهابية في مدينة كونا ، كما أطرد لوران فابيوس في 13 جانفي 2013 قائلا أن القوات الفرنسية تمكنت من وقف زحف الجماعات الإسلامية نحو الجنوب واستعادة السيطرة على قواعد الإرهابية .

وبعد انقضاء اثنين وعشرين يومًا على بداية التدخّل العسكري الفرنسيّ في مالي، حلّ الرئيس الفرنسيّ فرانسوا هولاند في مدينة تومبكتو في شمال مالي في 2 فيفري 2013، في إعلانٍ واضح عن نجاح القوّات الفرنسية مدعومة بقوّات الجيش الماليّ وقوّات من دول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا في تحقيق الهدف الرئيسي لما أطلقت عليه فرنسا تسمية "عملية الهرّ الوحشي"، وهو استعادة السيطرة على المدن الرئيسة التي وقعت في قبضة المجموعات الإسلامية المتطرّفة المتحالفة مع المتمرّدين الطوارق. لكن الرئيس الفرنسيّ أكّد في تصريحاته من باماكو التي أنهى فيها زيارته، أنّ القوّات الفرنسيّة باقية في مالي طالما كانت هناك حاجة إلى ذلك، وأنّ الحرب لم تنته بطرد المجموعات الإسلامية المتطرّفة خارج مدن شمال مالي[3]، ودعا بضرورة تأسيس لديمقراطية قوية في الانتخابات المقبلة.

وعلى الرغم من تصريحات الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند بنجاح المهمة الفرنسية وبأنّ فرنسا لن تغرق في "مستنقعٍ" جديد في مالي، بعد أن سحبت قوّاتها من المستنقع الأفغاني، نظرًا لأنّها تحظى بدعم الشعب المالي والاتّحاد الأوروبي والمجتمع الدولي، فنجاح القوّات الفرنسيّة والأفريقيّة في إعادة الاستقرار في مالي يتوقّف على عاملين أساسيين :

[1] فريدوم أونوها ، ***مرجع سابق***

[2] . المكان نفسه

[3] مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أزمة مالي والتدخل الخارجي، مرجع سابق.

- أوّلهما : مصير التحالف بين هذه المجموعات والحركات الطوارقية المتمرّدة.

- ثانيهما : فهو إيجاد حلٍّ شامل وعادل لمطالب الطوارق، من خلال عملية سياسية شاملة في مالي، تسمح ببناء نظامٍ ديمقراطي يستوعب جميع أطياف المجتمع الماليّ وخاصّةً الطوارق الذين يعانون من التهميش والإقصاء.[1]

فنلاحظ فيما يخصّ العامل الأوّل، أنّ "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" الطوارقية سارعت إلى اقتراح تقديم خدماتها للقوّات الفرنسية والأفريقية من أجل ملاحقة أعضاء الجماعات الإسلاميّة المتطرّفة. ولقد ألقت القبض بالفعل، مؤخّرًا على عنصرين بارزين من "حركة أنصار الدين" الطوارقية السلفية و"حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" المرتبطة بالقاعدة، قرب الحدود مع الجزائر وسلّمتهما للقوّات الفرنسية. كما انشقّ عدد كبير من قيادات "حركة أنصار الدين" الذين شجبوا تحالف الحركة مع المنظّمات المتطرّفة المرتبطة بالقاعدة، وأسّسوا تنظيمًا جديدًا تحت اسم "حركة أزواد الإسلامية"، في محاولة لتبرئة أنفسهم من كلّ ما هو مرتبط بالقاعدة.[2]

أمّا فيما يخصّ العامل الثاني، فإنّه من المبكر الحكم على نوايا الحكومة الماليّة وعلى قدرتها على بناء علاقة جديدة مع الطوارق، ولكن فشل جميع المحاولات السابقة لإيجاد حلٍّ سياسي عادل لهذه المعضلة منذ استقلال مالي عن فرنسا في الستينيات من القرن الماضي إلى حدّ الآن، لا يبشّر بالخير، وخاصّةً في ضوء الممارسات الانتقامية والتجاوزات التي يتعرّض لها الطوارق والعرب على أيدي القوّات الماليّة في عملياتها العسكرية لإعادة السيطرة على شمال البلاد. والجدير بالذكر أنّ الحركة الوطنية لتحرير أزواد انتهزت فرصة التدخّل العسكري الفرنسي من أجل العودة إلى الميدان بقوّة في منطقة كيدال التي تعدّ معقلها التقليدي، وفرض وجودها كقوّة فعلية في شمال شرقيّ مالي، بعد أن طردتها الحركات الإسلاميّة المتطرّفة. ولا يبدو أنّ الحركة الوطنية لتحرير أزواد قد تخلّت عن مطلبها بالاستقلال، وعبّرت عن هذا التوجّه من خلال رفضها دخول قوّات ماليّة إلى مدينة كيدال إلى جانب القوّات الفرنسيّة والأفريقية. ولهذه الأسباب، لا تدلّ المؤشّرات الأوّلية على العلاقة ما بين الحكومة المركزية في بماكو ومجموعات الطوارق في الشمال الشرقي للبلاد، على نهاية الصراع بينهما.[3] إذ لا تزال الفجوة كبيرة وانعدام الثقة متجذّرًا بين الطرفين. وعليه، فإنّه من غير المستبعد أن ينفجر الوضع في المستقبل ويفتح جبهات جديدة في دول الجوار، علمًا أنّ المسألة الطوارقية ليست محصورة في مالي فقط، فمناطق انتشار الطوارق تتوزّع بين النيجر وليبيا والجزائر. وتبقى مسألة تحالف الطوارق مع المجموعات المسلّحة المتطرّفة أو غيرها من أطرافٍ وقوًى خارجية مفتوحة لحسابات المراحل القادمة.

قد تنجح العملية العسكرية التي تقودها فرنسا، على المدى القصير، في طرد المجموعات الإسلامية المتطرّفة بشكل نهائي وملاحقتها نظرًا لطابعها وعدم تمتّعها بقاعدة شعبية محلّية في مالي، ولكن وعلى

[1] مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أزمة مالي والتدخل الخارجي، مرجع سابق.

[2] المكان نفسه

[3] المكان نفسه

المدى البعيد، فإنّ عودة الاستقرار إلى مالي ومنطقة الساحل تتوقّف على مدى جدّية العملية السياسيّة وشموليتها ووضع الأسس لسياسة تنمويّة شاملة بدعمٍ إقليمي ودولي.[1]

مع كل هذا نستطيع القول أن التدخّل العسكري الفرنسيّ في مالي قد حقق على الأقلّ اثنين من أهدافه المعلنة، وهما: وقف تقدّم المجموعات الإسلامية المتطرّفة نحو جنوب البلاد وتهديد العاصمة بماكو، وتحرير معظم المدن الرئيسة في الشمال ممّا دفع هذه المجموعات إلى اللجوء إلى مناطقَ جبلية وعرة في الشمال الشرقيّ لمالي على الحدود الجزائرية.[2]

إلا أن التدخل العسكري الفرنسي كانت له انعكاسات وتداعيات خطيرة على مالي وعلى دول المنطقة بأسرها فقد

زاد من تعقيد الوضع في مالي ورفع مستويات الأزمة إلى اعلي درجة، واتضح هذا جليا من خلال بروز مشاكل وتهديدات أمنية مستعصية ، كما انه أدى إلى زيادة التشابك بين الجماعات المختلفة المتواجدة في مالي وبين الجيوش المالية والإفريقية الأمر الذي صبغها بطابع الضبابية والغموض خاصة بين جماعات الإرهابية والمقاومة الذي أصبح من الصعب التمييز بينهم .

فضلا عن كل هذا فقد خلق التدخل العسكري الفرنسي في مالي إشكالية التمييز بين ما هو إرهابي وغير إرهابي فقد أصبح الخط الفاصل والمميز بينهما منعدما، كما أصبح من الصعب الفصل بين أنصار الدين والجماعات الأخرى، كما أعطى التدخل العسكري الفرنسي في مالي الشرعية لجماعات المسلحة في زيادة عملياتها الإرهابية والإجرامية والتجنيد العسكري بدعوة الدفاع عن النفس، وهذا مزاد من تفاقم الوضع في المنطقة وجرها إلى مستنقع لا مخرج منه.

إضافة إلى هذا توافد عدد كبير من العناصر الإرهابية من مختلف الدول للمنطقة لنصرة ومساندة التنظيمات الموجودة في مالي ضد القوات الفرنسية والإفريقية خاصة وان سبل العبور ميسر أمام الانفلات الأمني الذي تشهده الجهة الشرقية لمالي (ليبيا) وعجز الوظيفي للجيش المالي في مراقبة الحدود هذه الأخيرة التي تشهد انكشاف كبير الأمر الذي جعل العناصر الإرهابية تتنقل بحرية تامة في المنطقة وتعيد رسم إستراتيجية جديدة تمكنها من إعادة الانتشار والتزوع في دول منطقة الساحل الافريقي .

كما يمكننا إجمال بعض التداعيات و الآثار الأخرى الذي خلفه التدخل في المنطقة والذي من شانه أن يعمل على تغيير المشهد الأمني داخل أفريقيا بل وخارجها, واعتمادا على ما سبق يمكن الوصول إلى الاستقراءات التالية.

- **اعتماد تكتيكات صارمة لمكافحة الإرهاب داخل مالي:**

[1] المكان نفسه

[2] مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أزمة مالي والتدخل الخارجي، ***مرجع سابق.***

لا بد أن يوضع في الحسبان – وفي نفس في الوقت الذي تتقدم فيه القوات الإفريقية في شمال مالي وتسترد فيه المزيد من الأراضي التي كان المتشددون الإسلاميون قد سيطروا عليها - أن الجماعات الإسلامية قد تتبنى منهج حرب عصابات المدن، كما قد تزيد من استخدام تكتيكات إرهابية ما فتئ عناصرها يطبقونها منذ احتلالهم لشمال مالي، وسوف تشمل التكتيكات المحتملة مستقبليا إطلاق النار من السيارات المسرعة والاغتيال المستهدف والعمليات البشعة من قبيل قطع رؤوس من يقبضون عليهم من القوات المالية أو قوات التحالف، إضافة إلى استخدام العبوات الناسفة والتفجيرات الانتحارية ضد أهداف متعددة مثل البنية التحتية الحيوية، والقوات المالية والأجنبية، والمسؤولين الحكوميين، وما إلى ذلك وسيلعب المقاتلون الإسلاميون من ذوي الخبرة في أفغانستان والعراق دورا رئيسيا في تشكيل هذا المشهد الأمني الجديد[1].

- **هجمات تشنها مجموعات محلية مرتبطة بهذه الجماعات أو متعاطفة معها:**

من الوارد جدا تزايد الهجمات الجهادية من مجموعات محلية مرتبطة بالجماعات الإسلامية في مالي أو متعاطفة معها وخصوصا داخل البلدان التي تساهم بقوات في البعثة العسكرية في مالي، ومن المتوقع أن تشمل تلك الهجمات أهدافا مدنية وعسكرية في الدول المذكورة.

وقد شهدت نيجيريا بالفعل هجمات قامت بها جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان تضامنا مع الإسلاميين في مالي، فقد اخْتطِف - في 19 ديسمبر 2012، -فرانسيس كولومب، وهو مواطن فرنسي يعمل في ولاية كاتسينا لحساب شركة فيرغنت الفرنسية، وتبنت تلك العملية جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان، مبررة فعلتها بقرب التدخل العسكري الفرنسي في مالي، إضافة إلى رفضها مساهمة القوات النيجيرية في بعثة مالي،[2] كما نصبت جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان كمينا في 19جانفي 2012 استهدف شاحنة تقل جنودا نيجيريين في ولاية كوجى حين كانوا في طريقهم للانضمام للبعثة في مالي، وقد أسفر الكمين عن مقتل جنديين وإصابة آخرين. وثمة مخاوف من أن تكثف كل من بوكو حرام وجماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان هجماتها على الأراضي النيجيرية، بحيث تركز جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان على الأهداف الأجنبية, فيما تتولى جماعة بوكو حرام الهجمات على أهداف محلية، وهذه بعض الإجراءات الممكنة التي من المحتمل أن تلجأ لها الجماعات الجهادية المحلية، والمتعاطفون مع المتمردين الإسلاميين في مالي وبعض دول المنطقة في الأيام أو الأشهر المقبلة[3].

- <u>هجمات للإثارة وجس النبض:</u>

إحدى التداعيات الأخرى المحتملة لهذا التدخل العسكري ستكون عبر شن هجمات "مدوية" أو هجمات لـ"جس النبض" تستهدف المصالح الفرنسية والغربية، وستتم هذه الهجمات المذهلة داخل الدول الإفريقية، ومن المرجح أن تنجح هذا - نظرا لضعف أجهزة الأمن القومي لهذه الدول, وغياب البنى التحتية

[1] فريدوم أونوها ، ***مرجع سابق*** .

[2]. المكان نفسه

[3] المكان نفسه .

الضرورية لجمع المعلومات في أغلب الدول الإفريقية - ويمكن اعتبار الهجوم الأخير الذي شنته هذه الجماعات على محطة ضخ الغاز في عين آمناس في الجزائر مثالا جليا على هذا الأمر.[1]

وانطلاقا من كل هذا نتوصل إلى أن التدخل العسكري الفرنسي في مالي كانت له عواقب وخيمة على دولة مالي بحد ذاتها وعلى كل الدول الجوار من بينها الجزائر، حيث تشكل منطقة الساحل الافريقي العمق الاستراتيجي للأمن الوطني الجزائري واحد أهم امتداداتها الجيوسياسية وما يمس دول المنطقة من تهديدات أمنية قادرة على أن تنتقل مباشرة للجزائر وعليه كان لتدخل العسكري الفرنسي في مالي تداعيات على الأمن الوطني الجزائري على جميع المستويات سواء على المستوى الأمني العسكري أو الاقتصادي والاجتماعي. وهذا ما سيكون محور دراستنا في الفصل الموالي .

[1] المكان نفسه .

الفصل الثاني:

تداعيات الأزمة المالية

على الأمن الوطني الجزائري

إن التحولات والتغيرات العميقة التي طرأت على النظام الدولي عقب الحرب الباردة كانت بمثابة ثورة حقيقية على كل المفاهيم والظواهر و المقاربات أو النظريات المفسرة لها والتي لطالما هيمنت على المشهد العالمي لفترات طويلة من الزمن (القرن العشرين) ، و مفهوم الأمن الوطني من بين أكثر المفاهيم أهمية ومحورية في العلاقات الدولية فقد شهد هو الأخر كثير من التطورات تماشيا مع المستجدات والديناميكية التي عرفتها العلاقات الدولية، فلم يعد يقتصر على مفهومه التقليدي الضيق بل انتقل إلى مفهوم واسع النطاق ليشمل عدة أبعاد ومستويات لم تعهدها الوحدات السياسية من قبل ولا الدراسات الأمنية سابقا ، ليكتسب بهذا خاصية التعقيد كونه مفهوما نسبي ومتغير ومركب في الوقت نفسه ،فهو مفهوم واسع وضيق في إن واحد .ضيق لما نحصره في الجوانب العسكرية فقط وواسع عندما نعني به قضايا تتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ببعديها الداخلي والخارجي .

وبما أنه حدث تطور شامل في مستويات الأمن الوطني كذلك هو الأمر بالنسبة لتهديدات والتحديات الأمنية التي تواجه الأمن الوطني عرفت تحولا كبيرا، فمن التحديات و التهديدات الصلبة أو ما عرف بالأمن في سياقه التقليدي أي القوة العسكرية ، إلى التحديات اللينة أو التهديدات غير تقليدية للأمن العابرة للحدود والمتعلقة بالجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي وأخرى تتعلق بالبيئة وغيرها من التهديدات الجديدة.

وقد تأثرت الجزائر على غرار دول العالم ب التحولات التي عرفتها المنظومة الأمنية مما أدى إلى اتساع مضامينه وأبعاده ومستوياته الأمن الوطني الجزائري ليشمل كافة القطاعات ففضلا عن بعده العسكري بات يشمل باقي الأبعاد الأخرى وعليه فإن التهديدات الأمن الوطني الجزائري لا تقتصر فقط على البعد العسكري بل تتجاوزه ببروز تهديدات أمنية جديدة عابرة للحدود لا تمس امن الدولة وفقط بل أمن الدولة والفرد والمجتمع على حد سواء .(أمن الدولة – أمن الفرد –امن الإنساني والمجتمعي).

وقد أفرزت الأزمة في مالي وأشكال الفوضى و العنف بها أثار و انعكاسات حادة على الأمن الوطني الجزائري الذي بات مهددا بمختلف التهديدات الأمنية اللاتماثلية المعقدة من اتساع رقعة الإرهاب وانتشار شبكات الجريمة المنظمة والعلاقة العضوية بينهما ، فضلا عن الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات والأسلحة ومشكلة اللاجئين ....

وتسعى هذه الدراسة وخاصة في هذا الجزء بالتحديد إلى إبراز مجمل التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجه الأمن الوطني الجزائري في كافة مستوياته وأبعاده سواء تعلق الأمر بالجانب الأمني ، السياسي أو الاقتصادي والاجتماعي والتي كانت من بين تداعيات الخطيرة للوضع المتأزم في شمال مالي .

المبحث الأول: على المستوى العسكري والأمني

إن ارتباط الأمن الوطني الجزائري بالقضايا اللينة والتهديدات غير تقليدية في ظل تفاقم الوضع في شمال مالي وتداعياته المختلفة ، لا ينفي أبدا بقاء واستمرار العديد من التهديدات ذات الطبيعة الصلبة ، أي التهديدات العسكرية سواء في الوقت الراهن أو حتى في المستقبل. والمتعلقة بالأخص بالحدود الجزائرية الجنوبية الغير مؤمنة بشكل كامل، إذ لازالت حركة التمرد الطوارق تستعمل الأراضي الجزائرية كملاذ أمن لاتقاء هجمات القوات المالية ضدها[1]، وهذا ما يشكل تهديدا مباشرا للأمن الوطني الجزائري و الوحدة الترابية واستقلال وسلامة الدولة الجزائرية على حد سواء.

إلى جانب التهديدات الصلبة سالفة الذكر فقد أصبحت الجزائر تعاني من التحديات الأمنية غير تقليدية والتي تفوق خطورة وتعقيدا من التهديدات التقليدية المباشرة والتي ألقت بظلالها على الأمن الوطني الجزائري بشكل كبير على إثر الأزمة المالية وعليه سنتناول بالبحث في هذا العنصر جل التهديدات التقليدية أو غير التقليدية التي تمس الأمن الوطني الجزائري في بعده العسكري.

المطلب الأول: التهديد الإرهابي .

1- انتشار ظاهرة الإرهاب وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري :

يعد الإرهاب تهديدا خطيرا للغاية على الجزائر بحكم ارتباطه بكل من الأمن الوطني في شكله الصلب أو اللين، وقبل التطرق لهذه الظاهرة التي عانت منها الجزائر لسنوات طوال في تسعينيات القرن العشرين وما سمى (بالعشرية السوداء) وكيف يمكن لها أن تشكل تهديدا مباشرا للأمن واستقرار البلاد خاصة و أنها من ارتدادات الأزمة المالية التي أدت إلى تفاقمها والسماح لها بالعودة للواجهة السياسية بعد تراجعها وانحسارها في السنوات الأخيرة ، كان علينا أولا التذكير بمفهوم الإرهاب، أسبابه المختلفة ومن ثم العودة للتجربة الجزائرية في ظل تنامي هذه الظاهرة و التي عملت على تهديد كيان الدولة ، لنقوم بعدها بالتركيز على تداعيات الإرهاب على الأمن الوطني الجزائري في الفترة الراهنة .

أ- تعريف الإرهاب:

يعتبر مفهوم الإرهاب من المفاهيم الشائعة بشكل كبير في المجالات الأكاديمية والنظرية وبرغم شيوعه إلا إن الجدال لا يزال محتدما حول تعريفه بشكل يرضي جميع المهتمين بهذه الظاهرة ، إذ انه ولحد الآن لم يحظى بإجماع في الوسط الأكاديمي ، وذلك بحكم تعقد الظاهرة وتعدد مستوياتها وتباين

[1]- د.صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة" ***مرجع سابق،*** ص ص. 292،293.

وجهات النظر بشأنها سواء بالنسبة للأشخاص أو القوى السياسية أو الدول التي تواجهها، [1] ورغم الصعوبة في العثور على تعريف دقيق يضمن توافق جميع الأطراف المشاركة في النقاش السياسي حوله، كانت هناك بعض الاجتهادات والمحاولات من قبل الدارسين والمختصين من اجل التوصل إلى تعريف محدد لمفهومه ، وبهذا تم رصد أكثر من 900 تعريفا من بينها اثنتى عشرة اتفاقية دولية حول الإرهاب[2]، إلى جانب مختلف المؤتمرات واللجان المنعقدة بخصوص هذا الشأن وعليه وفي هذا السياق يمكننا استعراض بعض التعريفات لمفهوم الإرهاب:

1/ الإرهاب حسب الموسوعات:

- تعرف موسوعة الإلكترونية Encarta الإرهاب بأنه: "استعمال العنف أو التهديد باستعماله من اجل إحداث جو من الذعر بين أناس معينين يستهدف مجموعات عرقية أو دينية أو حكومات أو أحزابا سياسية أو غيرها".[3]
- وكما جاء في موسوعة البريطانية إن الإرهاب هو" الاستخدام المنظم للرعب أو العنف ضد الحكومات والجمهور و الأشخاص لتحقيق هدف سياسي.[4]
- أما الموسوعة السياسية فقد جاء بها تعريف الإرهاب على انه "استخدام العنف –غير القانوني- أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو مال وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية".[5]

2/ الإرهاب حسب الاتفاقيات والمنظمات الدولية :

- جرى تعريف هذا المفهوم حسب اتفاقية منع الإرهاب التي نظمت أيام عصبة الأمم المتحدة عام 1937 بأنه " أفعال إجرامية موجهة ضد دولة من الدول ، ويقصد بها أو يراد منها خلق حالة من الرهبة في أذهان أشخاص معينين ،أو مجموعة من الأشخاص أو الجمهور العام".
- كما قد عرفته لجنة الإرهاب الدولي التابعة لجمعية القانون الدولي سنة 1980 في مادتها الأولى من هذه الاتفاقية بأنه "عمل عنف خطير أو التهديد به، يصدر من فرد سواء كان يعمل بمفرده ، أو بالاشتراك مع أفراد آخرين ، ويوجه ضد الأشخاص أو المنظمات أو الأمكنة أو النقل أو أفراد الجمهور العام بهدف تقويض علا قات الصداقة بين الدول أو المواطنين ، كما أن التأمر أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك أو التحريض على ارتكاب الجرائم السابقة يشكل جريمة إرهاب دولي.[6]

---

[1] . هارون فرغلي ، **الارهاب العولمي .. وإنهيار الإمبراطورية الامريكية !!** مراجعة وتقديم : سامي فريد (القاهرة : دار الوفى للنشر ، ديسمبر 2006) ،ص 14.

[2] . المرجع نفسه، ص ص. 18- 21.

[3] .المرجع نفسه،ص. 23 .

[4] .وائل محمود الكلوب ، **دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر (2001-2009)**، دراسة مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، ماي 2011.)، ص. 27.

[5] . ***الموسوعة السياسية***، عبد الوهاب الكيالي واخرون ،(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1985)، ص. 153.

[6] – يوسف حسن يوسف، ***الجريمة الدولية المنظمة في القانون الدولي*** ، (القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2011)، ص.135

- وقد عرفت المادة 2 من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الجريمة الإرهابية: على أنها أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة أو رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي، ، كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية التالية عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها: [1]
- اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ 1963/9/14.
- اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ 1970/12/16.
- اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في 1971/9/23 والبرتوكول الملحق بتا والموقع في مونتريال 1984/5/10.
- اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيين والموقعة في 1973/12/14.
- اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في 17/ 1979/12.
- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1983 وما تعلق منها بالقرصنة البحرية.[2]

وحسب هذه الاتفاقيات فإن تنفيذ هذه الأعمال المذكورة سالفا تدخل ضمن الأعمال الإرهابية.

- كما تعرف ***لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي لمجلس الشورى المصري*** الإرهاب بأنه: استعمال العنف – بأشكاله المادية وغير المادية- للتأثير على الأفراد أو المجموعات أو الحكومات، وخلق مناخ من الاضطراب وعدم الأمن، بغية تحقيق هدف معين ، يرتبط بتوجهات الجماعات الإرهابية، لكنه- بصفة عامة -يتضمن تأثيرا على المعتقدات أو القيم أو الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية السائدة ، التي تم التوافق عليها في الدولة والتي تمثل مصلحة قومية عليا للوطن". [3]

- وعرفت ***الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب*** الصادرة بالقاهرة سنة 1998 الإرهاب : "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه وأغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بإحدى المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة ، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".[4]

---

[1]– أ.د.ذياب بن موسى البداينة ، ***الندوة العلمية أهمية قواعد البيانات الخاصة بمكافحة الإرهاب: قاعدة مكافحة إرهاب عربية*** (القصيم، مركز الدراسات والبحوث،2009) ص12.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 12،13.

[3] فرغلي، **مرجع سابق**، ص.24 .

[4]– أحمد محمود خليل، ***الجريمة المنظمة ،الإرهاب وغسيل الأموال*** (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2008)، ص ص.75،76.

- تعريف ***جامعة الدول العربية للإرهاب***: توصلت جامعة الدول العربية عام 1989 إلى تعريف الإرهاب بأنه :"***كل فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد به، يسبب رعبا أو فزعا من خلال أعمال القتل أو الاغتيال أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات ..... أو غيرها من الأفعال التي تخلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب لأهداف سياسية*** "[1]
- أما وزارة الخارجية الأمريكية فقد عرفته سنة 1988 على النحو التالي**:** "عنف ذو باعث سياسي يرتكب عن سابق تصور وتصميم وضد أهداف غير حربية من قبل مجموعات وطنية فرعية أو عملاء دولة سريين ، ويقصد به عادة التأثير على جمهور ما."

- أما فيما يخص ***وزارة الدفاع الأمريكية*** فقد جاء تعريفها عام 1986: الاستعمال أو التهديد غير المشروع للقوة ضد الأشخاص أو الأموال، غالبا لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو عقائدية "[2].

- في حين اعتبرت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) عام 1980 انه : "التهديد الناشئ عن عنف من قبل أفراد أو جماعات".[3]

3/الإرهاب حسب فقهاء القانون والسياسيون :

- يعرف ريمون أرون خبير العلوم السياسية الإرهاب "***بأنه عمل من أعمال العنف ترجح فيه كفة التأثير النفسي على كفة النتائج المادية" .*** [4]
- تعريف ثورنتون: الإرهاب فعل رمزي يراد منه التأثير في السلوك السياسي عن طريق وسائل غير عادية تنطوي على استخدام التهديد بالعنف".
- تعريف كرينشاو: "الاستعمال المنظم للعنف السياسي غير التقليدي بواسطة مجموعات تآمرية صغيرة بهدف التأثير في الاتجاهات السياسية".[5]
- أما الفقيه سوتيل يعرف الإرهاب بأنه : العمل الإجرامي المقترف عن طريق الرعب أو العنف او الفزع الشديد من اجل تحقيق هدف محدد".
- ويرى الفقيه الفرنسي جورج لافاسير أن الإرهاب :" هو الاستخدام العمدي والمنظم لوسائل من شأنها إثارة الرعب بقصد تحقيق بعض الأهداف".[6]

إن هذا الاتجاه المنطلق من الرعب كعنصر أساسي في تحديد مفهوم الإرهاب ظهر واضحا في دورة كوبنهاغن للمؤتمر الدولي لتوحيد القانون الجنائي، وتبناه عدة فقهاء رأوا في الإرهاب "منهجا لتطويع الجماهير وشل حركة زعمائها بواسطة الإكراه السيكولوجي والترهيب الإجرامي". [7]

---

[1].الكلوب، ***مرجع سابق***، ص ص. 9، 10.

[2].فرغلي، ***مرجع سابق***، ص . 25.

[3] . المكان نفسه

[4] الكلوب، ***مرجع سابق***، ص .27.

[5] فرغلي، ***مرجع سابق***، ص. 23.

[6] عصام مفلح ،" مفهوم الإرهاب والموقف الدولي إرهاب الدولة وإرهاب المنظمات "، **مجلة الفكر السياسي** ، ع. 17 ، (2002) ، ص . 1.

[7] . المكان نفسه

وعليه ورغم تعدد التعريفات وتنوعها فهي تتفق جلها على أن الإرهاب عنف منظم يهدف إلى خلق حالة من الرعب والتهديد الموجه لدولة والأفراد حيث ترتكبه منظمة قصد تحقيق أهداف سياسية ويتضمن تأثيرا على المعتقدات أو القيم أو الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية السائدة في البلاد.

إلا إن السؤال المطروح هنا ما هي الأسباب والدوافع الكامنة وراء نشوء و بروز هذه الظاهرة المهددة للأمن الوطني والأمن المجتمعي والدولي ؟

- ***أسباب الإرهاب ودوافعه:***

تعددت الأسباب والدوافع المولدة لظاهرة الإرهاب من مجتمع إلى مجتمع أخر ومن وحدة سياسية إلى أخرى واختلف تأثيرها وأثارها باختلاف الفترات الزمنية إلا أنه وبشكل عام تكمن الأسباب الحقيقية المساعدة على بروز هذه الظاهرة إلى أسباب سياسية، اقتصادية ،اجتماعية ثقافية وبعبارة أخرى أكثر دقة ترجع هذه الظاهرة إلى الفقر ، تردي الأحوال الاقتصادية ، وسيادة ظواهر الاستغلال الطبقي ، وانتشار الفساد والبطالة، هذه من بين الأسباب المولدة للعنف وللإرهاب والتي تتحمل الدولة مسؤوليتها.[1]

هناك من يرجع نشوء ظاهرة الإرهاب إلى عوامل سياسية مختلفة منها :

* استبداد النظام السياسي و ممارسته لأساليب القمع والقهر ضد الشعب من التصفية الجسدية والتعذيب.

* غياب الشرعية السياسية لنظام الحكم .

*غياب الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة

* الحرمان السياسي (التمثيل السياسي، أو المعارضة السياسية).

أما بالنسبة للأسباب الاقتصادية فهي قائمة على فرضية أساسية أنه كلما زاد الحرمان في المجتمع تولد العنف والإجرام ومن هذا المنطلق عوامل المولدة للإرهاب تتمثل في العناصر التالية: ازدياد معدلات الفقر والبطالة، سوء توزيع الثروة والموارد، غياب التنمية الاقتصادية ، تهميش وإقصاء فئة من البرامج و المشاريع الاقتصادية لحساب فئات أخرى من المجتمع ، فضلا عن:

* استمرار النظام الاقتصادي الدولي الجار وغير المنصف.

*الاستغلال الأجنبي لموارد البلد الطبيعية.

*قيام دولة أجنبية بالتدمير المنظم للهياكل البشرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لبلد آخر.

[1] يسين السيد، "العقل الإرهابي والتطرف الإيديلوجي : تحليل ثقافي"،**كراسات إستراتيجية** ، ع. 216، (2010)، ص. 10.

*عرقلة التنمية المستقلة للبلدان النامية.

*الظلم الاجتماعي والاستغلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي.[1]

وفي نفس السياق قد أكدت اللجنة الخاصة للإرهاب الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 1979/11/29 على إن ظاهرة الإرهاب ترجع لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية تتلخص في : سيطرة دولة على دولة أخرى ، استخدام القوة ضد الدول الضعيفة ، ممارسة القمع والعنف والتهجير ، عدم التوازن في النظام الاقتصادي العالمي ، والاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية للدول النامية ، انتهاك حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتعذيب أو السجن أو الانتقام ، والجوع والحرمان

والبؤس والجهل ، وتجاهل معاناة شعب ما يتعرض للاضطهاد ، وتدمير البيئة.[2]

ويرى الدكتور مصطفى الفقى إن الأوضاع الاقتصادية وتدني مستويات المعيشة وتدهور نوعية الحياة تقف خلف أسباب العنف والصدام وينسحب ذلك بدرجة كبيرة على الإرهاب، فأغلب المنخرطين في العمليات الإرهابية من أبناء الطبقات الفقيرة، كما إن الظروف الدولية والمشكلات الإقليمية القائمة تعد من أهم مسببات الإرهاب، وأيضا الفهم الخاص للعقيدة لدى فئة معينة ، و أخيرا المسافة الشاسعة بين ما تؤمن به الشعوب وما تمارسه الدول والحكومات مما أدى إلى ظهور فجوة كبيرة تجعلنا ندرك أن الإرهاب ابن الشرعي للفقر المختلط بالظلم .[3]

بعد استعراضنا لتأصيل النظري لظاهرة الإرهاب من خلال تقديم مختلف التعاريف واهم الأسباب المولدة لها ، يمكننا دراسة وتحليل عودة التهديد الإرهابي للأمن الوطني الجزائري والذي يعتبر في الآونة الأخيرة من بين أثار وارتدادات الأزمة في مالي ، حيث عملت الأزمة المالية على إعادة انتشار وتنامي خطر الإرهاب في المنطقة ما يشكل تهديدا صارخا للأمن الوطني الجزائري بكافة مستوياته سواء الأمن العسكري، الاقتصادي أو المجتمعي والسياسي، إلا أنه وفي هذا الإطار لا يمكن إغفال أن الجزائر سبق لها أن عرفت وعايشت الظاهرة الإرهابية لفترة استمرت طيلة عشرية كاملة على رغم من اختلاف طبيعتها ونمطها على ما هو عليه الآن. وقبل تحليل التهديد الإرهابي الجديد للأمن الوطني الذي كان من بين انعكاسات أزمة مالي لا بأس أن نقوم باستعراض واستجلاء السياق العام لظاهرة الإرهاب في الجزائر بصورة وجيزة .

- ***ظاهرة الإرهاب في الجزائر:***

لقد عانت وتضررت الجزائر وبصورة كبيرة من الظاهرة الإرهابية بمختلف أبعادها و أشكالها التخريبية و التدميرية التي استهدفت الدولة والمجتمع لفترة استمرت طيلة عشرية كاملة، والتي كانت راجعة لعوامل شتى سياسية واقتصادية واجتماعية ....

[1] .مفلح، ***مرجع سابق*** . ص.2.

[2] . فرغلي، ***مرجع سابق***، ص.36.

[3] .المكان نفسه .

لقد دخل النظام السياسي الجزائري في حقبة جديدة تمثلت في بداية الانفتاح والتعددية السياسية وفتح الباب أمام الديمقراطية حيث تكرس من خلال الدستور 1989 ، وكان نتاج تصويت الشعب الجزائري بالأغلبية (% 73,43) في 23 فيفري 1988 على مراجعة دستور 22 نوفمبر 1976 الذي يعلن عن ميلاد جمهورية جديدة بالانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية ، وبهذا قد ظهرت العديد من الأحزاب السياسية ذات التوجهات الإيديولوجية المختلفة. من بينها الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقد أجريت الانتخابات المحلية في 12 جوان1990 أين حققت هذه الجبهة الفوز بالأغلبية في 32 ولاية من مجمل 48 ، مما قد أقلب المظهر السياسي في الجزائر ككل، فتحصل هذا الأخير على57,75 .[1]

كما قد نظمت أول انتخابات تشريعية تعددية في تاريخ الجزائر يوم 26 ديسمبر 1991 (الدور الأولل) التي قد حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) الفوز بالأغلبية الساحقة بالمقارنة مع نتائج الأصوات التي تحصلت عليها بقية الأحزاب. حيث تحصلت الجبهة على أغلبية المقاعد نحو 188 مقعد في البرلمان في الدور الأول ، مما يسهل عليه الفوز بالدور الثاني أي وصولة إلى سدة الحكم الأمر الذي رفضته أطراف معينة، وعملت على توقيف المسار الانتخابي بإلغاء الدور الثاني في جانفي 1992 ليحل بعد ذلك (الفيس) في مارس 1992 .[2]

لتدخل الجزائر في دوامة من الإظطرابات السياسية والعنف المسلح و تصاعد بذلك أعمال التخريب وجملة من المشاكل السياسية الاقتصادية و الأمنية باندلاع ما اختلف في تسميته بالإرهاب والحرب الأهلية ....الخ .

فلقد عملت الجماعات الإرهابية على إراقة دماء الجزائريين وإثارة في نفوسهم الرعب والفزع والترهيب، و راح ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى والجرحى و حسب الإحصاءات الرسمية فقد تضاعف عدد قتلى الإرهاب ليصل إلى حوالي 31934 قتيلا، في حين بلغ عدد الجرحى حوالي 25957 جريحا في الفترة الممتدة من سنة 1993 إلى سنة 2000 25 ونحو ألف مسلح التحقوا بالجماعة المسلحة من 92-95.[3]

إن حجم الظاهرة يبرز من خلال عرض الأرقام التالية:

---

[1] منيرة بلعيد، ***السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992-2002***، رسالة غير منشورة الماجستير ، (جامعة منتوري قسنطينة: 2005)، ص57..

[2] المرجع نفسه، ص ص، 57،58.

[3] – سيف الإسلام شويه، "الإرهاب في الجزائر : الأسس التاريخية و الاجتماعية و الاقتصادية"،في: .

http://www.droit-dz.com/forum/showthread.php?t=4300 (15/03/2014)على الساعة 15.45

جدول رقم (02) : حصيلة القتلى و الجرحى لفترة مابين 1993-2000.

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القتلى	744	7473	6524	4475	7244	3042	1475	957
الجرحى	432	3172	5665	5241	4496	3759	1981	1211

المصدر : جريدة الخبر الجزائرية ، يوم (27 / 10 / 4،2002).

ولقد كانت أبرز الجماعات أو التنظيمات المسلحة التي رسمت معالم الحركة الإرهابية في الجزائر و المنفذة لهذه العمليات تتمثل في كل من الحركة الإسلامية المسلحة ، الجماعة الإسلامية المسلحة ، الجيش الإسلامي للإنقاذ، الجماعة السلفية للدعوة والقتال (1998) ، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (2006).[1]

فقد عملت هذه الجماعات المسلحة على زعزعة الأمن و الاستقرار الوطني من خلال تبني أساليب الترويع والتخويف والتخريب كما عمت إلى القتل الجماعي للنساء والأطفال والشيوخ في القرى والأرياف فضلا عن تخريب المنشات الاقتصادية والمدارس والجامعات، والهجوم على قوات الأمن ، كانت الأعمال الإرهابية والإجرامية أكثر بشاعة و وحشية ما أدى إلى وصف هذه الفترة فترة التسعينيات "بالعشرية السوداء" أين ذاق فيها الشعب الجزائري الويل بعد بشاعة المستعمر . حيث شكل الإرهاب تهديدا للأمن الوطني امن الأفراد والجماعات كما كان تهديدا للأمن الاقتصادي .... ولولا المصالحة الوطنية التي أطلقها الرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة والتي أدت على تراجع الخطر الإرهابي نسبيا والوئام المدني لكانت الجزائر في خبر كان .

عرفت الظاهرة الإرهابية في الجزائر تراجعا ملحوظا وانحسارا خلال السنوات الأخيرة مع عودة واستتباب الأمن والإسقرار في البلاد وهذا بفعل جملة من آليات والإجراءات المتخذة التي ساهمت في القضاء على العوامل والأسباب المساعدة على انتشار الظاهرة الإرهابية.

إلا أن الإستراتيجية المتبعة من قبل الجزائر لمعالجة مشكلة الإرهاب الداخلي والتضييق الأمني على الجماعات المسلحة و مطاردتهم أدى إلى زحفهم إلى الفناء الجنوبي للجزائر (منطقة الساحل الصحراوي) ليعدو ترتيب أمورهم ومناطق انتشارهم و تموقعهم. خاصة وان دول الساحل تمثل أرضية خصبة لاستقطاب الجماعات الإرهابية نظرا لطبيعة وهشاشة الدول الساحلية والانفلات الأمني بها، فقد تحولت المنطقة إلى بؤرة للتطرف الجهادي والعنف، أين تصاعدت وتيرة الأعمال الإرهابية وأخذت أنماطا وأبعاد جديدة، لم تعهدها الدول الإفريقية من قبل، والتي تشكل خطرا حاذقا على أمنها وسلامة أراضيها وأكثر من ذلك فقد عبر السيد مستشار رئيس الجمهورية "عبد الرزاق بارة" أن الإرهاب وخاصة منذ أحداث 11سبتمبر 2001 أصبح يصنف في خطاب الأمم المتحدة كعنصر من عناصر تهديد السلم والأمن الدوليين.[2]

---

[1] – سليم بوسكين ، ***التهديدات غير التقليدية للأمن الوطني الجزائري*** ، رسالة الماستر غير منشورة ، (جامعة الجزائر 3: سبتمبر 2012،) ص. 71.

[2] – د. عبد الرزاق بارة، ***الحركات الأزماتية في دول الساحل*** ، يوم دراسي الأول في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، مارس 2013.

والجزائر ليست ببعيدة عن دائرة التهديد الإرهابي، فهي الأخرى معنية بخطر الجماعات الإرهابية المتنامية في المنطقة، سواء قبل اندلاع الأزمة المالية الراهنة والتدخل العسكري الفرنسي بها أو وبعدها.

كان لتزايد وتيرة النشاط الإرهابي بمنطقة الساحل الإفريقي ارتدادا استراتيجيا وأثرا مباشرا على الجزائر، فقد مثلت عملية اختطاف 32 سائحا ألمانيا بالجنوب الجزائري شهر فيفري 2003 من طرف الجماعة السلفية للدعوة والقتال فصلا جديدا من فصول العمل الإرهابي بالساحل الصحراوي خاصة وان العملية لم تكن إلا بداية لسلسلة متلاحقة ومتواصلة من عمليات اختطاف الأجانب[1]

ومثلما توضح الخريطة التالية:

الخريطة رقم (05): اختطاف الأجانب بالساحل الإفريقي منذ 2003-2010.

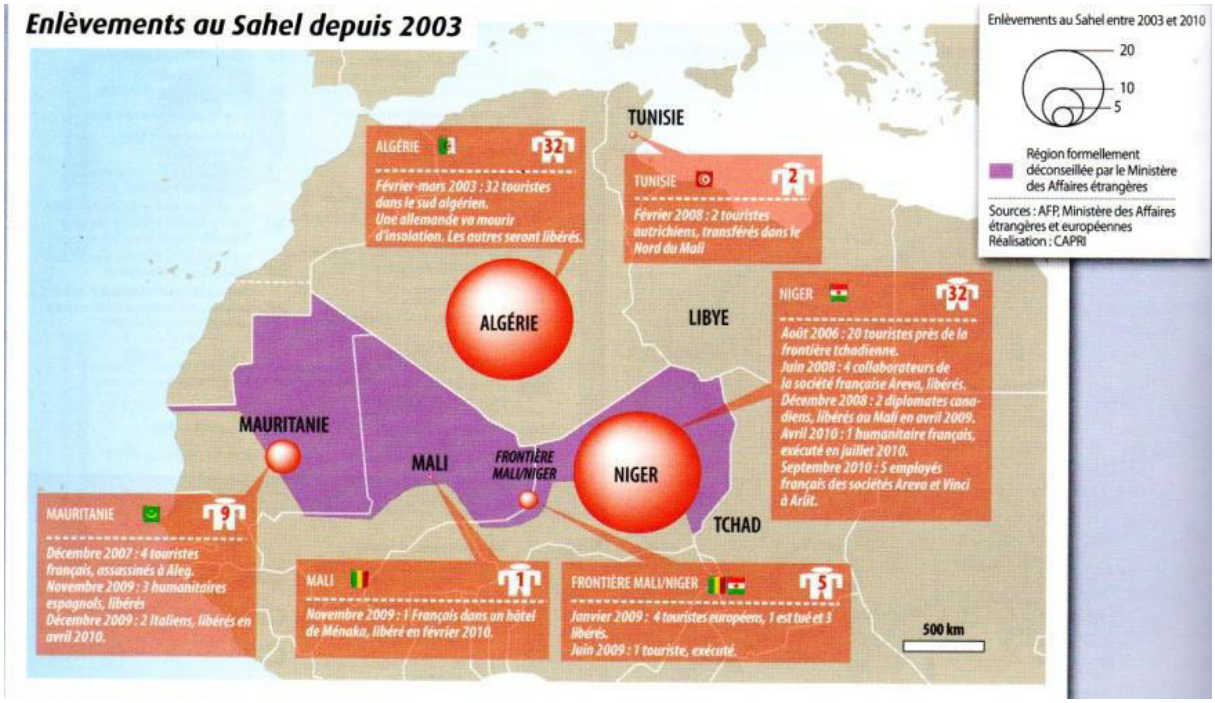

المصدر: منصور لخضاري، **"الساحل الإفريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائر"**، محاضرات الثقافة العامة 2012 (الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار ، 2012) .ص 15.

وكانت عملية اختطاف الأجانب منهم الأوروبيين خاصة متبوعة بطلب الفدية ابتداء من 2003 وهنا تشير التقديرات إلى أن الجماعات الإرهابية جنت 150مليون دولار من خلال هذه العمليات[2] ، والتي تعد مصدر تمويل مهم بالنسبة لهم فضلا عن هذا نجد أن جماعة مختار بلمختار والذي كان عنصرا

[1] . لخضاري، ***مرجع سابق*** ، ص15..

[2] د.عبد الرزاق بارة ، مرجع سابق .

سابقا في الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية قد تحصلت على وقع العملية التي قامت بتنفيذها في الجنوب الجزائري على 5 ملايين أورو لتتمكن من خلالها من التزود بالأسلحة و السيارات المعدات الضرورية. إضافة إلى الصفقات المبرمة لإطلاق سراح الرهائن، فقد تم في هذا الإطار إجراء صفقة سرية بين الرئيس المالي السابق أمادو توماني توري مع جماعة أبو زيد الإسلامية والتي تمخض عنها إطلاق سراح قدماء الأفغان الجزائريين المعتقلين في مالي، مقابل إطلاق سراح الرهائن الأجانب المحتجزين (من كندا وألمانيا)، وهذه العملية أثارت استياء كبير لدى الطرف الجزائري بحكم أنها تهدد أمنها واستقرارها[1].

إلى جانب اختطاف متطوعي الصليب الأحمر الدولي في مخيمات اللاجئين بتند وف العام الماضي، إن عملية حجز الرهائن واختطاف الأجانب في المنطقة من شانه أن يرفع درجات التهديد للأمن الوطني الجزائري وهذا من خلال توفير أرضية للتدخل الأجنبي في المنطقة لحماية الرهائن و إنقاذهم ، كما أن الفدية التي تطالب بها الجماعات الإرهابية لإطلاق سراح الرهائن لا تخدم مصالح الجزائرية كونها تعد من بين مصادر التمويل الأساسية للعناصر الإرهابية التي تتمكن من خلالها بتجميع قواها و تعزيز قدراتها القتالية ومن ثم تقوم بتصعيد عملياتها الإجرامية وتتمكن من استهداف المصالح الجزائرية و الضغط على السلطة. وحتى الصفقات التي تدار من اجل إطلاق سراح المحتجزين لا تخدم الجزائر سواء من خلال تقديم الفدية أو من خلال إطلاق سراح العناصر الإرهابية الخطيرة [2]. وخاصة إذا علمنا أن الجزائر خاضت جهود كبيرة من اجل تجريم الفدية على المستوى الدولي .

وفي منتصف 2005 تعرضت قاعدة عسكرية موريتانية بين الحدود الجزائرية والمالية لهجوم عسكري من الجماعات الإرهابية التي زاد نشاطها في المنطقة والتي تعتبر مصادر استخباراتية أن لها علاقة بالتنظيم الجزائري المتشدد، وقد جاء هذا الهجوم يوما واحد قبل بداية تدريبات عسكرية في المنطقة تحت إشراف القوات الأمريكية باسم " فلينتوك 2005" FLINTOCK"[3]

إلى جانب العناصر سابقة الذكر فقد تصاعدت العمليات الإجرامية أكثر في السنوات الأخيرة مما يعرض امن الدولة الجزائرية وامن أفرادها لخطر كبير وداهم ويتضح هذا جليا خاصة بانضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال تحت مظلة ما يعرف ": بالتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، و الشروع في قيام بعمليات ضد ثكنات وجنود ومناطق عسكرية .....[4]

فقد زاد هذا التقارب الذي وصل لحد الارتباط بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال وتنظيم القاعدة كما أسلفنا و الذي أنتج بتاريخ 24 جانفي 2007 ما بات يعرف ب: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI" من حدة خطورة الوضع الأمني بالساحل الإفريقي . وأضفى هذا التنظيم الجديد خصوصية وحساسية على الفعل الإرهابي في المنطقة لارتباطه واعتباره فرعا لتنظيم القاعدة الطريدة الأولى للحرب العالمية على الإرهاب، ما جعل من الساحل الافريقي ساحة حرب فتحت ثغرة أمنية حقيقية للجزائر لانفتاحها عليه جغرافيا وارتباط التنظيم الإرهابي الناشئ بقادة ومنتسبين جزائريين عضويا.

[1] . قاسمي، بن الشيهب، ***مرجع سابق*** ، ص. 42.

[2] المرجع نفسه ، ص ص. 41.42.

[3] شاكر، ***مرجع سابق***،ص. 96.

[4] بارة ، ***مرجع سابق***.

ولكون المنطقة باتت مسرحا لعديد السياسات والاستراتيجيات الأمنية الأجنبية عن المنطقة من جهة أخرى.[1]

وما يلاحظ أن عمليات الجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة أخذت في التطور سواء من حيث النوع أو الكم لتلفت الأنظار إليها من قبل الدول والقوى الكبرى، فمن خلال النوع تنوعت أعمالها وتعددت من الاختطاف إلى القيام بعمليات انتحارية غير مسبوقة (الأسلحة الناسفة ...) الدعاية الإعلامية المتطورة...و أما بخصوص الجانب الكمي فقد ارتفعت عدد العمليات الإرهابية المسجلة بالمغرب العربي(الجزائر) والساحل من 21 فعل إرهابي في 2001 إلى 204 سنة 2009 بنسبة زيادة تقدر ب 87%[2].

والجدول التالي(03) : يوضح تطور عمليات الإرهابية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي مابين سبتمبر 2001-2009.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد العمليات الإرهابية	21	55	31	44	104	153	161	152	204

المصدر: تم استوحاء الجدول بناءا على الخريطة الواردة في مقال الأستاذ: منصور لخضاري، الساحل الإفريقي **وبناء الأمن الوطني في الجزائر، مرجع سابق، ص 16.**

عرفت منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي انتشار واسعا للجماعات الإرهابية التي طورت ورفعت من عملياتها الإجرامية في المنطقة فمن 21 عملية إرهابية في 2001 إلى 204 في سنة 2009 وكانت الفترة مابين 2005 إلى 2009 الأكثر تصعيدا للعمل الإرهابي، فقد تم تسجيل في عام 2005 نحو 104 عملية إرهابية ، لتشهد تصاعدا ملحوظا في عام 2006 ب153، في حين تنامت بحوالي 8 عمليات لتصل إلى 161 سنة 2007 . أما بخصوص المناطق التي شهدت أكثر العمليات في المنطقة تمثلت في الجزائر أين تم حصد حوالي 77 عملية إرهابية تليها التشاد ب57عملية ، ثم مالي 37عملية ، فنيجر 32 هجوم إرهابي أما موريتانيا فقد حصدت نحو 18 هجوم لتأتي كل من مغرب وتونس وليبيا في المقام الأخير بنحو 7، 3، 1 عمل إرهابي على التوالي.[3]

عملت الحركة القديمة الجديدة "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " على استعراض عضلاتها في دول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي من خلال تنفيذها لمجموعة من العمليات الخطيرة ، فعلى

[1] . لخضاري، الساحل الإفريقي وبناء الامن الوطني في الجزائر ، ***مرجع سابق***، ص14-15.

[2].المرجع نفسه ، ص.16.

[3] – تعليق بناءا على خريطة الواردة في مقال لمنصور لخضاري.

المستوى العملياتي قام التنظيم بمزاوجة بين مختلف التكتيكات ، ففي 2006 نفذ هذا التنظيم أول هجوم عسكري على المصالح الأمريكية ضد مجمع "هاليبرتون" Haliburton" [1] .

وفي 8 أفريل 2007 وقع هجوم إرهابي على دورية للجيش الجزائري ليخلف 9 قتلى عسكريين بعد ثلاثة أيام فقط نفذ هجوم على العاصمة الجزائرية حصد وراءه 33 قتيلا أغلبهم مدنيين[2]، وكان ذلك باستهداف رموز سيادية (مقر رئاسة الحكومة _ والمجلس الدستوري).

كما كشفت مصادر جزائرية عن وقوع اعتداء مسلح على ثكنة للدرك الوطني في نهاية جوان 2010 بتين زاوتين بمدينة تمنراست الجزائرية ، والذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري وحسب التحريات الجزائرية كشفت تورط تنظيم القاعدة في هذه العملية، [3] لتنسحب إلى قواعدها في شمال مالي ، وكان هذا الهجوم على وقع إنشاء قيادة عسكرية موحدة بين النيجر ومالي، وموريتانيا في 21 ماي 2010.[4]

إلى جانب الاعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في ولاية بشار، تم تنفيذ عملية عسكرية أخرى في غاية الخطورة من قبل حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا المنشقة عن "تنظيم القاعدة" وكان ذلك في 5أفريل عام 2012 ، استهدفت من خلالها القنصلية الجزائرية بمدينة غاو المالية وتم اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين السبعة من مقر القنصلية وإعدام نائب القنصل " الطاهر تواتي" بعد رفض الجزائر التفاوض مع الخاطفين وتسليمهم أسرى تنظيم القاعدة الثلاث الذين ألقى القبض عليهم بمدينة الوادي.[5]

حملت تطورات الأحداث في مالي خاصة مع بداية الحرب تداعيات خطيرة كان من أهمها تزايد حضور الجماعات المتشددة وتصدرها مشهد الصراع، وما تشكله هذه الحالة من تهديدات للاستقرار وكانت الجزائر من بين الدول الأكثر تضررا وتعرضا لتهديد كونها من دول الطوق (النيجر – موريتانيا- الجزائر) فضلا أنها تشترك مع مالي في حدود طولها 1400 كلم[6]. ومن بين انعكاسات الأزمة المالية الراهنة والتطورات الأمنية بالمنطقة على الأمن الوطني الجزائري حادثة الاعتداء على المجمع الغازي بتقنتورين بالجزائر.

---

[1].شاكر، ***مرجع سابق***، ص 96.

[2] المرجع نفسه، ص 97.

[3].قوي ، ***مرجع سابق***، ص.5

[4].زرقاني، ***مرجع سابق***، ص.47.

[5]– يحي زبير، **الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب**، تقرير: مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012.

[6]– أميرة محمد عبد الحليم، ما بعد التدخل: التداعيات الداخلية والإقليمية للحرب في مالي، **السياسة الدولية**، ع. 192، (أفريل 2013)، ص ص117، 118.

- **حادثة تقنتورين:**

لم تستطع الجزائر ، على الرغم من رفضها للعمليات العسكرية في مالي ، أن تنأى بأراضيها بعيدا عن تأثيرات هذه الحرب ، حتى بعد أن أغلقت الحدود بينها وبين مالي[1].

فكانت الضربات الجوية الفرنسية على تومبوكتو وغاو الأثر الكبير على امن الجزائر حيث فرت مجموعات كبيرة من المتمردين والمسلحين إلى السلاسل الجبلية حول كيدال قرب الحدود الجزائرية مأ ثار مخاوف وقلق الجزائر خاصة أن هذه الجماعات الإرهابية مزودة بكم هائل من الأسلحة التي تدفقت من خلال الأزمة الليبية والتي كانت فرنسا وحلف الناتو من بين المساهمين في تسليح المعارضة الليبية بها ضد نظام القذافي .[2]

و قد تجلت ارتدادات الأزمة المالية الراهنة في حادثة تقنتورين حيث شنت مجموعة إرهابية في الساعات الأولى من يوم 16 جانفي 2013 هجوما على مركب الغاز بتقنتورين الواقع على بعد 40 كلم من مدينة إن اميناس بولاية إليزي (1600كلم جنوب شرق الجزائر العاصمة).ولقد كانت هذه المجموعة الإرهابية التي خططت لهذه العملية منذ شهرين ، قد سلكت طول الحدود الجزائرية- المالية والجزائرية – النيجرية ، قبل التسلل إلى التراب الوطني عبر ليبيا على متن عدة سيارات رباعية الدفع مكونة من 32 مجرما من بينهم 3 جزائريين ومختصين في المتفجرات وباقي المجرمين يحملون جنسيات مختلفة[3].

وقد نفذت هذه العملية من قبل كتيبة منشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تطلق على نفسها "ب الموقعون بالدم أو" الموقعون بالدماء"، وقد خلفت العديد من الضحايا سواء من الجزائريين أو الأجانب فضلا عن مئات العمال كالرهائن والمحتجزين [4].

وجرى هذا الهجوم الإرهابي الذي استهدف المجمع الغازي بعد خمسة أيام فقط من قيام القوات الفرنسية بالتدخل العسكري في شمالي مالي في إطار عملية القط المتوحش أو "سيرفال" على خلفية إيقاف زحف الإرهابيين نحو العاصمة المالية باماكو . ويرجع الكثير من المحللين والمهتمين بالتطورات الأمنية في المنطقة أن الاعتداء الإرهابي جاء أولا على خلفية التدخل العسكري الفرنسي في مالي من خلال قيامه باستهداف مصالح الأجنبية الحيوية بالجنوب الجزائري خاصة الفرنسية ، وهذا مأ كده مختار بلمختار في إحدى القنوات الموريتانية أن هذه العملية جاءت ردا على التدخل العسكري في مالي وتوعد فرنسا ورعاياها في الإقليم[5]، فضلا عن هذا جاء انتقاما من السلطات الجزائرية على وقع

---

[1] .عبد الحليم ، ***مرجع سابق***، ص118.

[2] – عبد الرزاق قاجي، **التدخل العسكري الفرنسي في مالي وتداعياته على الاستقرار الإقليمي** : الفترة الزمنية جانفي 2012–جوان 2013، رسالة ماستار غير منشورة، (جامعة الجزائر3: 2012–2013)، ص133.

[3] الهجوم الإرهابي على مركب الغاز بتقنتورين بولاية إليزي : الجزائر تصر على مكافحة الإرهاب بكل حزم"لا تفاوض مع الإرهابيين، **مجلة الجيش**"ع.594،(جانفي 2013)، ص. 14.

[4]– آن وولف، "الاستقرار مهما كان الثمن"، في: **http://carnegieendowment.org/sada/2013/04/16** /86/fzr1/ (10/ 04 /2014 على الساعة 11:11)

[5].عبد الحليم، ***مرجع سابق***، ص118.

القرار القاضي بفتح المجال الجوي الجزائري أمام الطائرات الفرنسية لتنفيذ العملية العسكرية في شمال مالي والذي أثار العديد من الجدال والنقاشات في الأوساط الجزائرية وتضارب الرؤى ووجهات النظر خاصة وانه يتنافى مع مبدأ من المبادئ الراسخة في السياسة الخارجية الجزائرية والمتمثل في :عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، هذا المبدأ الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 وهو ما نصت عليه العديد من المواثيق المنظمات الإقليمية (جامعة الدول العربية- ومنظمة الوحدة الإفريقية سابقا) وتعتبر الجزائر في هذا الإطار من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها[1].

فلطالما كانت الجزائر من بين الدول التي تدافع على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكذلك رفض التدخل الأجنبي والحل العسكري إلا أن الحرب في مالي وتفاقم الأوضاع الأمنية في المنطقة. وإصدار مجلس الأمن قرار الذي تبعه تحرك الجماعات المسلحة للسيطرة على مدن جديدة وزحفها نحو باماكو ، قضى على كل هذه الجهود، واضطرت الجزائر إلى الموافقة على فتح أجوائها للطائرات الفرنسية في طريقها إلى مالي مما أثار انتقادات داخلية حادة.[2] والذي كان من تداعياته العملية الإرهابية الخطيرة على مجمع الغاز بالجنوب الجزائري.

وقد ضمت العملية المنفذة من 3 عنصرا إرهابيا انقسموا على ثلاث مجموعات :

1- المجموعة الأولى مكونة من 12 مسلحا وتمثلت مهامها في اقتحام المنشأة الغازية.
2- المجموعة الثانية تضم 12 عنصرا إرهابيا كانت مكلفة بنصب كمين لقافلة تقل 19أجنبيا يعملون لحساب مجمع سونا طراك وبريتيش بتر وليوم ستاتويل اتجاه مطار عين أميناس مرفوقين بعناصر الدرك الوطني[3].
3- المجموعة الثالثة متكونة من 8 مسلحين من مهامها مساندة المجموعتين في حال استدعى الأمر ذلك،

وقد كان الهدف من نصب الكمين من أجل إشغال قوات الجيش الجزائري المكلف بحماية المجمع الغازي لتتمكن المجموعة الأولى من اقتحامه بسهولة .عن طريق إستعانها بسيارات مشابهة لسيارات أمن الشركة النفطية سونا طراك.[4]

وقد أسفر الهجوم على مركب تكرير الغاز الذي وصف بالدقة والتكتيك المحكم وكان قرابة أربعة أيام عن احتجاز مئات العمال من بينهم أجانب كرهائن ينتمون إلى إحدى عشر دولة :النرويج ، فرنسا، الولايات المتحدة، بريطانيا ،رومانيا ، تايلاند ،الفلبين، ايرلندا، اليابان وألمانيا.[5] حيث بلغ عدد المحتجزين أكثر من 750 رهينة جزائريين وأجانب، وعلى إثر هذا تدخلت وحدات الجيش الوطني الشعبي بأمر من القيادات العليا لتنفيذ هجوم دقيق ومركز ضد المجرمين مرتكبي الاعتداء ولإطلاق سراح الرهائن و لتجنب من وقوع كارثة حقيقية بكل المقاييس تمثلت في تدمير المركب خاصة وان الجماعة المسلحة كانت

[1]– سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**، رسالة الماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر: باتنة، 2010-2011)، ص. 34.

[2].عبد الحليم، ***مرجع سابق***، ص118.

[3] .قاجي، ***مرجع سابق***، ص.134.

[4].المكان نفسه .

[5]. قاسمي، بن الشيهب، ***مرجع سابق***، ص.42.

بحوزتها القنابل والأحزمة الناسفة. وكانت من نتائج هذه العملية خسائر بشرية فادحة حيث لقي 37 رهينة من 8 جنسيات مختلفة حتفهم ، إلى جانب جزائري واحد و7 قتلى آخرين لم يتم تحديد هوياتهم.فضلا عن 5عمال أجانب مفقودين.[1]

في حين تمكنت وحدات الجيش من القضاء على 29 إرهابيا والقبض على ثلاث آخرين ، يحمل هؤلاء الإرهابيون 8 جنسيات : جزائرية ، تونسية ،مصرية ،مالية ،نيجرية ،موريتانية و كندية.[2] و استعادة المحتجزين والذي بلغ عددهم نحو 685 عامل جزائري و107 عامل أجنبي من اصل 132 من الأجانب العاملين في المصنع[3].

كما تمكن التدخل السريع لأفراد الجيش الوطني الشعبي من استرجاع كمية معتبرة من الأسلحة والتي هي عبارة عن ستة (06) بنادق رشاشة FMPK ، واحد وعشرون (21) مسدس رشاش PMAK، بندقيتين (02) من نوع FAL، مدفعين (02) هاون 60 ملم مع قذائفها. ستة (06) صواريخ من نوع C5 60 ملم مع قاعدة الإطلاق . واثنين (02) قاذف صواريخRPG7 مع ثمانية (08) قذائف، وعشرة (10) أحزمة ناسفة من القنابل اليدوية ، ثلاثة (03) صناديق ذخيرة للرشاش FMPK ، قنابل وألغام ومتفجرات متنوعة، هاتفين (02) من نوع ثريا ، بدلات عسكرية أجنبية ، مع تدمير ست عربات .4*4 .[4]

[1] −El-Djeich ,**Avec détermination et bravoure : L'ANP évite un véritable désastre**, 594 ,(janvier 2013).p 15.

[2] -Ibid.

[3] .أونوها ، ***مرجع سابق***.

[4] −El-Djeich, **Avec détermination et bravoure : L'ANP évite un véritable désastre , op.cit ,p15.**

والشكل التالي (06) يوضح: موقع تنفيذ العملية الإرهابية (إن أميناس) بإليزي.

ومنذ حادثة تقنتورين والجزائر تعرف تصاعد للعمليات الإرهابية التي تنفذ في مناطق مختلفة من الوطن أخرها الاعتداء الإرهابي بتيزي وزو والذي تزامن مع الإستحقات الرئاسية ، فحسب بيان صادر من وزارة الدفاع الوطني فقد وقع الهجوم الإرهابي ليلة 19 أفريل من هذه السنة وذلك في حدود الساعة التاسعة والربع ليلا، إثر عودة مفرزة للجيش الوطني الشعبي بالقطاع العملياتي لتيزي وزو التابعة للناحية العسكرية الأولى من مهمة تأمين الانتخابات الرئاسية، أين تعرضت إلى طلقات نارية من قبل مجموعة إرهابية على بعد حوالي 14كيلومترا، على الطريق الواقعة بين بلديتي ايبوذرارن وبني يني جنوب شرق تيزي وزو.[1]

وقد خلف هذا الاعتداء الإرهابي عن استشهاد 11 عسكريا وجرح آخرين بجروح متفاوتة الخطورة، وقد تمكنت عناصر الجيش الوطني الشعبي من القضاء على 3 إرهابيين واسترجاع

[1]– نوارة باشوش، ورانية مختاري، "أدوا مهمة تأمين الانتخابات الرئاسية : اغتيال 11عسكريا وإصابة 5 آخرين في اعتداء إرهابي بتيزي وزو" ، ***الشروق***، ع. 4353، 21 أفريل 2014، ص. 3.

بندقيتين آليتين من نوع كلاشينكوف، وقد نفذت هذه العملية مجموعة لا تقل عن 40 إرهابيا نصبوا كمينا مباغتا في منطقة ايبوذرارن.

ليبقى محور بومرداس –تيزي وزو – البويرة من بين أكثر المناطق تعرضا للهجومات الإرهابية في التراب الوطني، التي ينفذها جماعات محسوبون على النواة الصلبة للتنظيم الإرهابي المسمى " القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي." و بالتحديد التنظيم المسلح الذي يقوده المدعو " عبد المالك دروكدال" .

وللإشارة فإن العديد من الخبراء الأمنيون يؤكدون أن العملية الإرهابية الأخيرة ما هي إلا وسيلة للفت الانتباه والسعي إلى التشويش على الرأي العام، وهو مجرد عملية معزولة لا أقل ولا أكثر[1].

وكل ما تم ذكره سالفا سواء من تهديدات داخلية و خارجية مترتبة على تطورات الأمنية في شمال مالي من شأنه المساس بالأمن الوطني و بسلامة المواطنين و الإساءة إلى اقتصاد الوطن.

المطلب الثاني: انتشار الجريمة المنظمة

و على منوال المطلب السابق يتم في هذا العنصر تناول الجريمة المنظمة من حيث تعريفها وعناصرها للانتقال إلى التهديد الذي يمكن أن تشكله بالنسبة للأمن الوطني الجزائري.

1- تعريف الجريمة المنظمة:

عرف النظام الدولي وخاصة مع التطور العلمي وتقدم عجلة النمو بروز جرائم لم تكن معهودة في السابق ، الأمر الذي شغل تفكير علماء الإجرام على الصعيدين المحلي والدولي، وفي كيفية التعامل مع هذه الجرائم الجديدة والسبل الكفيلة لردعها وهذا الاهتمام اخذ صداه في أوساط صناع القرار السياسي خاصة وان الجرائم تجاوزت نطاقها التقليدي لتصبح ترتكب بحرفية فائقة ولم تعد ترتكب داخل الحدود وإنما أضحت عابرة للحدود[2]،

ومن بين هذه الظواهر الجديدة وغير مألوفة نجد الجريمة المنظمة والتي جرت عدة محاولات لتعريفها حيث دار جدال ونقاش طويل حول مفهومها على مستويات عدة سواء الوطنية – الإقليمية – الدولية وقد استقرت الآراء بالاتفاق على مفهوم عام للجريمة المنظمة عبر الوطنية وبيان بعض ملامحها الذي مكن من اعتماد اتفاقية دولية لمواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وفيما يلي نورد أهم التعاريف التي تظهر بيان مفهومها[3]:

- تعريف الفقه للجريمة المنظمة : "***ممارسة جماعة منظمة نشاط إجرامي بقصد تحقيق كسب المادي"***.

---

[1]– جمال لعلامي، بعيدا عن التهويل والتأويل: فلول الإرهاب تنتقم من " وليدات الشعب" !، ***الشروق***، ع. 4353، 21أفريل 2014، ص3.

[2]– رائد سليمان الفقير، خصائص وأركان الجريمة الدولية، **الحوار المتمدن**، ع. 1756، (12/6/ 2006) في:
http://www.ahewar.org (12/03/2014) على الساعة 10.09

[3]– د.محمد الامين البشري، ***الفساد والجريمة المنظمة***، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2007)، ص79.

- أما العرف الموسع ***:"جماعة مهما كان عدد أشخاصها منظمة ومدروسة مبنية على ارتباطات السرية وتنطوي على هيكلة داخل الدولة أو غير الدولة أساسها ارتكاب الجرائم الخطيرة مستعملة في ذلك وسائل غير مشروعة، هدفها الكسب غير مشروع ومساس بإستراتيجية الأمن العام للدولة أو عدد من الدول" [1].***
- تعريف اللجنة المشكلة من قبل الرئيس الأمريكي في شان الجريمة المنظمة والتي أصدرت تقريرها في 31 مارس 1988 والتي تنص على إن الجريمة المنظمة :" ***جماعة مستترة من الأشخاص الذين يستخدمون الإجرام والعنف والإرادة المعتمدة للإفساد والحصول على منافع مادية والاحتفاظ بالنفوذ..[2]."***

كما يعرفها Conklin على أنها " ***نشاط إجرامي تقوم به منظمة ...تكرس جهدها في المقام الاول للكسب بوسائل غير مشروعة ".***

أما Reckless " الجريمة المنظمة مرادفة لأعمال اقتصادية تقوم على أنشطة غير قانونية وفي حالة قيام تلك الأنشطة بالطرق القانونية ينبغي تكملتها بوسائل غير مشروعة".

أو هي عبارة عن مزاولة عمل تجاري غير مشروع مع العلم بعدم مشروعة ذلك العمل[3].

وحسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فإن الجريمة أو ما وصفته بالجماعة الإجرامية هي عبارة عن :" ***جماعة محددة البنية أي غير مشكلة عشوائيا ومؤلفة من 3 أشخاص أو أكثر وتعمل لفترة من الزمن تهدف ارتكاب واحد أو أكثر من جرائم الخطيرة "***[4].

كما تعتبر: "أنها منظمة غير إيديولوجية تضم عددا من الأشخاص في حراك اجتماعي مغلق ومنظم هرميا تشتغل نشاطات شرعية وغير شرعية لأجل بسط القوة بغية الحصول على مكاسب مادية في الغالب".[5]

وعليه وبشكل عام يمكن اعتبار الجريمة المنظمة على أنها ذلك النشاط الإجرامي التي تقوم به جماعة معينة من الأفراد تضم 3 أشخاص أو أكثر ذات احترافية وخبرة عالية . ويتصف العمل الإجرامي بكثير من الدقة والتخطيط والتعقيد والذي يهدف إلى الكسب السريع وغير المشروع سواء بالطرق المشروعة او غير المشروعة ، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيات المتطورة من اجل بلوغ الهدف .

خصائص الجريمة المنظمة:

تتمثل خصائص الجريمة المنظمة في عدة نقاط ، فقد رصد الإتحاد الأوروبي 11 خاصية نذكرها كتالي:

---

[1]– أحمد بقيرات ،الجريمة الدولية، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستار، باالمدرسة الوطنية العليا للعوم السياسية لسنة الجامعية 2012-2013.

[2].البشري، ***مرجع سابق***، ص.79.

[3] المرجع نفسه، ص ص. 18-81.

[4] المرجع نفسه، ص.81.

[5]–شاكر ***مرجع سابق***، ص89.

1/ اتحاد شخصيين أو أكثر

2/ كل شخص له مهام محددة .

3/ الاستمرارية: فالجريمة المنظمة لا تتوقف بالتوقف أعضائها بل هي تستمر لفترة طويلة غير محددة.

4/ الإنظباط والتحكم.

5/ممارسة أعمال خطيرة.

6/ النشاط الممارس يكون على نطاق واسع (دولي-وطني)

7/استعمال العنف ووسائل الترهيب.

8استخدام كيانات شبيهة بالتنظيم التجاري (خاص- عام)

9/ تورط في أعمال غسيل الاموال.

10/ امتداد نفوذهم لجميع مجالات الحياة (السياسية- الإعلام –إدارة العامة)

11/ هدف حصول على ربح وحيازة السلطة ومكانة اجتماعية.[1]

وقد اعتبر الإتحاد الأوربي أن توفر 5 خصائص الأولى زيادة على هدف الربح كافي لاعتبار أن هذه هي الجريمة المنظمة ،ولا داعي للاعتبارات الأخرى.

وكما جاء في كتاب أحمد فاروق زاهر أن خصائص الأساسية للجريمة المنظمة تتمثل فيما يلي:

-التنظيم والبنيان الهيكلي المتدرج.

-الاستمرارية.

-الربحية.

- تقسيم العمل.

-السرية.

-المزج بين الأنشطة المشروعة وغير المشروعة.

[1] بقيرات، ***مرجع سابق***.

-استخدام العنف والرشوة.

-اللجؤ إلى غسل الأموال[1].

أسباب ارتكاب الجريمة المنظمة:

تعددت التفاسير حول أسباب اللجوء للأعمال الإجرامية من منظر لأخر ومن هيئة مختصة لأخرى وحسب بعض المفكرين ذهب وان أسباب الجريمة المنظمة ترجع على عدة عوامل: الجهل، الفقر،اضطراب الغدد ، الاضطرابات النفسية، سوء الحالة الأسرية، القدوة السيئة، الإعلام السئ [2]، تردي الأوضاع المعيشية ، اختلال القيم والمبادئ الأخلاقية، ضعف الوازع الديني، الإنغماس في الحياة المادية[3]،.....

ولقد تعددت أنواع وصور الجريمة المنظمة عبر الوطنية لتشمل كل من : غسيل الأموال، تجارة بالمخدرات، جرائم الإلكترونية، تجارة الأسلحة ،الاتجار بالبشر، والأعضاء البشرية...الخ من الإعمال الإجرامية التي تهدد استقرار الدولة والمجتمع وتلحق أضرار جسيمة بالأفراد.

وقدرت العائدات السنوية للجرائم المنظمة العابرة للحدود ب500 مليون دولار وهي في معظمها ناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، غسيل الأموال ، الاتجار بالأشخاص، والاتجار غير المشروع بالأسلحة وكل هذا مرتبط بظاهرة الفساد حسب دراسة أعدها المركز المعني باستقلال القضاء والمحامين في 48 دولة، والتي تستخدم عائداتها لتمويل ولدعم الإرهاب الدولي .[4]

---

[1]– أحمد فاروق زاهر، ***العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، دراسة حول الجريمة المنظمة: ماهيتها، خصائصها، أركانها***"، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2007)،ص.13.

[2].الفقير، ***مرجع سابق***.

[3]. البشري***مرجع سابق ص.13***..

[4]. المكان نفسه.

الشكل التالي رقم (07): توضيح لمختلف صور وأشكال الجريمة المنظمة.

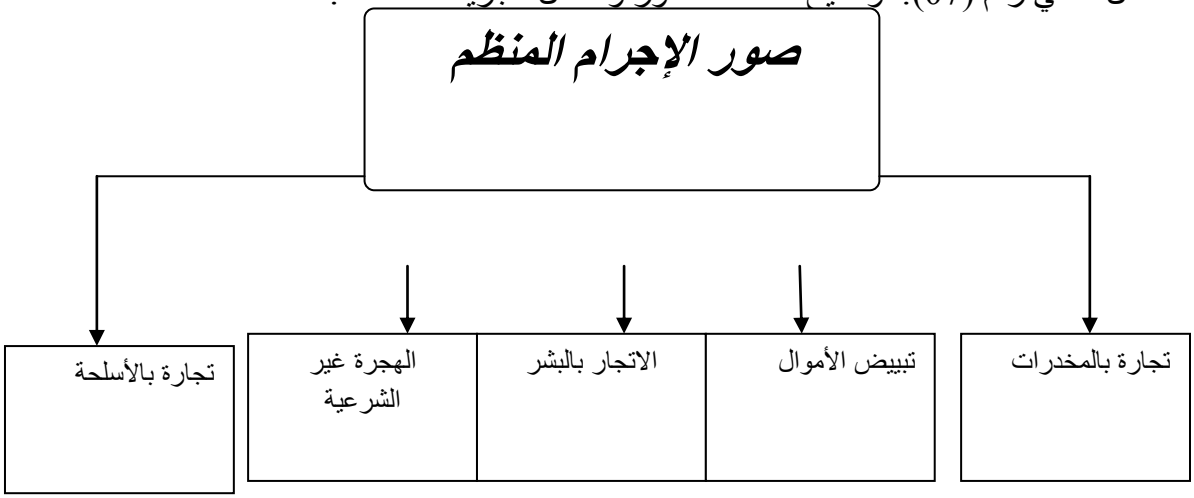

وعليه لنا تفصيل في بعض صور ومظاهر الإجرام المنظم من خلال تقديم تعريف بسيط لها وبعض النشاطات الممارسة المسجلة في السنوات الأخيرة والتي من شانها أن تمس الاقتصاد الوطني .

1- **تجارة الأسلحة وتهريبها:** تعد الأسلحة من بين المواد المعرضة للتهريب ، والتهريب هنا هو كل عملية غير قانونية يرتكبها الفرد من اجل إشباع حاجاته، وبهذا تندرج جرائم التهريب ضمن الجرائم الاقتصادية التي لها أثار سلبية على الاقتصاد الوطني[1] .

وبهذا تعرف منطقة الساحل الإفريقي انتشار رهيب للأسلحة وخاصة الخفيفة منها و التي تنتقل بسهولة وبشكل ميسر من دولة إلى أخرى، وتعتبر النزاعات الإفريقية وبؤر التوتر و الحروب من بين العوامل المغذية للمتاجرة بها،إذ أن تفاقم واضطراب الوضع الأمني في المنطقة و تزايد حدة الحروب مابين الإثنيات المختلفة ومابين الإثنيات والدول يؤدي إلى ارتفاع طلب هذه الإثنيات والقبائل على الأسلحة. زيادة على هذا ترتفع بفضل الطلب المستمر من قبل الجماعات الإرهابية لشرائها ويتم هذا من خلال المداخيل المالية المتحصل عليها من دفع الفدية مقابل إطلاق سراح الرهائن [2]، كما أن الانفلات الأمني و عجز الوظيفي لدول الساحل في تامين حدودها مع غياب الرقابة الأمنية عليها أدى إلى انتشار هذه الظاهرة بشكل كبير في المنطقة .

وما يؤكد توسع وانتشار الهائل للأسلحة في الساحل الصحراوي هو مختلف الدراسات والتقارير المعدة في هذا الشأن، فتقارير الأمم المتحدة تعتبر أن منطقة الساحل عبارة عن ثاني أكبر أسواق

[1]. قادري، ***مرجع سابق***، ص 54.

[2]. المرجع نفسه، ص. 55.

الأسلحة الخفيفة ، كما أشار ت تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير سابق لها أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية ، كما آن هناك 80 بالمئة من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر[1].

وحسب بعض التقديرات السنوية لقيمة التجارة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة فهي تشير إلى أنها بين 7 و10ملايير دولار والتي تجري الاتجار بها عبر قنوات السوق السوداء في إفريقيا خاصة في الساحل .[2]

كما قد أكد مستشار رئيس الجمهورية الدكتور كمال عبد الرزاق: من انه تم إيجاد "حوالي مليون قطعة سلاح تباع وتشترى دون رقيب في الساحل الإفريقي "[3].

ولعل أهم الطرق الرئيسية لتهريب وتمرير الأسلحة من دولة إلى أخرى في منطقة الساحل الإفريقي تكون عبر حدود الدول التالية :

- من النيجر نحو مالي ثم الجزائر أو مباشرة نحو ليبيا والجزائر.
- من غينيا نحو ليبيريا ثم سيراليون .
- من القرن الإفريقي نحو التشاد ومن التشاد نحو المناطق الأخرى.[4]

وتعتبر تجارة بالأسلحة من بين التهديدات الجديدة التي باتت تهدد الأمن الوطني الجزائري لاسيما بعد التطورات الأمنية الحاصلة في ليبيا وشمال مالي، حيث أدت الأزمة الليبية إلى انتشار ملايين قطع السلاح الخفيف والثقيل على الحدود الجزائر - فإفريقيا الغربية وحدها تستحوذ على 8ملايين قطعة - . فضلا عن عودة الآلاف المقاتلين الطوارق مدججين بكمية معتبرة من الأسلحة إلى أوطانهم ، جعل الجزائر محاصرة من كل النواحي الشرقية والجنوبية فضلا الغربية(المغرب) بهذه الظاهرة التي ما باتت تنتشر وتتفاقم خاصة مع الانكشاف الأمني وغياب الرقابة الذي تشهده دولة مالي. الأمر الذي يطرح على الجزائر مشكل حقيقي لتأمين حدودها ومواجهة هذا التهديد المباشر لأمنها الوطني .

فعلى الصعيد العملياتي شهدت الجزائر وخاصة جنوب التراب الوطني في الفترة الأخيرة عمليات تهريب للأسلحة والتي تفاقمت مع انهيار الجماهيرية الليبية وسيطرة المليشيات على المنطقة واستباحة مخازن الأسلحة وانتشارها، فقد أشارت مصادر أمنية عن عملية توقيف أكثر من 200 متهم بتهريب السلاح في الحدود الجنوبية الشرقية خلال عام 2011 وتفكيك 10 عصابات متخصصة في تهريب السلاح إلى الجزائر ، وعن حجز 1500 قطعة سلاح وكميات كبيرة من الذخائر وقد تغيرت أنواع الأسلحة المهربة إلى الجزائر فبعد اقتصارها على الأسلحة الخفيفة (المسدسات) أصبحت الآن إلى جانب المسدسات هناك الرشاشات من مختل الأنواع واهم مصادر تهريب الأسلحة إلى الجزائر كان

---

[1].قوي، ***مرجع سابق***.

[2]–سليم بوسكين، ***التهديدات غير التقليدية للأمن الوطني الجزائري***، رسالة الماستر غير منشورة(جامعة الجزائر3: سبتمبر 2012،) ص .84.

[3]– د. كمال عبد الرزاق بارة ، ***الحركات الازماتية في دول الساحل***، يوم دراسي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، السنة الجامعية 2012-2013.

[4].قادري، ***مرجع سابق***، ص. 56.

السودان وتشاد ثم ليبيا بعد التطورات الأمنية فيها والآن صارت دولة مالي من بين أهم المصادر الرئيسية لتهريب الأسلحة إلى الجزائر[1].

ويبقى التخوف قائما من وصول الأسلحة سواء الخفيفة أو الثقيلة في أيدي الجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة ولجماعات الإجرام المنظم التي تهدد استقرار الوطني كما أن حيازة الجماعات الطارقية للأسلحة يمكن أن تشكل تهديدا للأمن الجزائري في حالة بروز النزعة الانفصالية في الجنوب . وفي هذا الصدد قد كشفت قوات الأمن استحواذ العناصر الإرهابية المشكلة من مختلف الجنسيات التي داهمت المجمع الغازي تقنتورين بإليزي عن كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر التي وقعت في حوزتهم ومكنتهم من تنفيذ العملية الإجرامية ومن بين هذه الأسلحة نذكر (21 مسدس رشاش، مدفعين هاون ،6 صواريخ من نوع 60c5 ملم من قاعدة الإطلاق، .....).

كما قد وقعت مجموعة من الأسلحة في أيدي العناصر الإرهابية المتكونة من 5 مجرمين كانوا على متن سيارة رباعية الدفع متسللة عبر الحدود الجنوبية الشرقية باتجاه التراب الوطني وكان ذلك يوم 14 جانفي 2013 ومن بين هذه الأسلحة (5 رشاشات آلية من نوع كلاشينكوف وسيارة رباعية الدفع مجهزة بسلاح ناري عيار 12.7ملم بعد إن اعترضتهم وحدة تابعة للجيش الوطني الشعبي في منطقة ماسكلين 300 كلم جنوب شرق مدينة جانت بالقرب من المنطقة الحدودية بين الجزائر، النيجر وليبيا[2].

وهذا وإن دل على شي إنما يدل على وجود ترابط وتحالف عضوي وعملياتي بين الجماعات الإرهابية و شبكات الجريمة المنظمة اللذان يشكلان تهديد حقيقي للأمن الوطني الجزائري لاسيما إذا وقعت الأسلحة في حوزتهم ، فإن هذا من شأنه أن يعزز قدرات العسكرية والقتالية للجماعات الإرهابية ويمكنهم من إرتكاب المزيد من العمليات الإرهابية في المنطقة بفاعلية كبيرة ومن استهداف المناطق الحساسة ، وعليه فإن وقوع الأسلحة في حوزة الإرهابيين له من الآثار الخطيرة على أمن الجزائر وسلامة ترابها الوطني .

أما بالخصوص حركة التمرد في شمال مالي التي تلعب دور بارز في نقل وانتشار الأسلحة على الحدود الجزائرية في إطار نزاعها مع الحكومة باماكو ، حيث يسعى المتمردون التزود بالأسلحة والأموال اللازمة من جهة ، ويسعى السكان الحصول عليه من اجل حماية أنفسهم وممتلكاتهم من قطاع الطرق والعصابات من جهة أخرى ، لكن هذا يمكن أن يعرض أمن الوطني الجزائري إلى تهديد وخاصة إذا كانت هناك بوادر مستقبلية تشير إلى رغبة الطوارق الجزائريين في الانفصال و تكوين دولة مستقلة.

ويتصاعد ويزداد تهديد تجارة الأسلحة للأمن الوطني الجزائري خاصة عند عودة المجندين الطوارق في صفوف كتائب" القذافي" إلى مالي ابتداء من 15 أكتوبر 2011، حيث وصلت نحو 80 آلية تقل 400 مسلح من أصل مالي إلى الصحراء شمال مالي، إضافة إلى حيازتهم على أسلحة ثقيلة وصواريخ وقوافل تضم مئات الآليات تنتقل بحرية في شمال مالي.[3]

---

[1]. بوسكين، **مرجع سابق**، ص ص 85-86.

[2]- مجلة الجيش، **إحباط محاولة تسلل إلى التراب الوطني** ، ع .594، (جانفي 2013)، ص .16.

[3].قاسمي، بن الشيهب ، ***مرجع سابق***، ص 44.

وهو ما أكده أحد المقاتلين الطوارق من خلال حوار صحفي أجراه بعد عودته من ليبيا ، حيث قال بأن : أسلحة ثقيلة من بينها صواريخ "سام 7" و"سام 5" وصواريخ "إس أي 9" المضادة للطائرات ، وصورايخ "ستنغر" و"غراد" بالإضافة إلى راجمات الصواريخ و"الآر بي جي" والقنابل والمتفجرات، وملايين من قطع سلاح "الكلاشنكوف" و"البي كا" و"الدوشكا" وغيرها من أنواع الأسلحة. كما تنتشر مجموعات تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة المتمردين الطوارق، وكذلك حركة أبناء الصحراء للعدالة التي تقاتل ضد النظام الجزائري.[1]

كل هذا من شانه أن يعرض سيادة الدولة الجزائرية و سلامة التراب الوطني الجزائري إلى خطر مباشر يعمل على زعزعة الاستقرار والأمن في البلاد خاصة إذا علمنا أن هذه الجماعات الطوارقية لها ارتباطات مع جماعات الطوارق في الجزائر وأنها اتخذت الجنوب الجزائري كمنطقة اتقاء الهجمات المالية وكملاذ أمن بالنسبة لهم.وهذا ما يجعل من ظاهرة الأسلحة تتوسع وتأخذ في الانتشار في كامل التراب الوطني الجزائري.

2- تجارة بالمخدرات:

تعد تجارة المخدرات من بين اخطر التهديدات والتحديات التي تواجهها الدول في الوقت الحالي، وهذا لما لها من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني والوضع الاجتماعي ، والجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه الظاهرة نظرا لتواجدها وتوسطها فضاء إقليمي يشكل مرتع للتجارة بالمخدرات ومنطقة ملاذ امن لهذه الجريمة والتهديد الأمني اللاتماثلي.

فالمغرب الأقصى من بين أكبر المصادر للمخدرات في العالم وحسب الإحصائيات 2008 فإنه ينتج حوالي 877 ألف طن من القنب الهندي، وحسب تقديرات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات سنة 2009 فإن كمية المخدرات التي ينتجها المغرب توجه للاستهلاك الإقليمي خاصة دول شمال إفريقيا [2] ومن بينها الجزائر .

فضلا عن المنطقة الغربية للجزائر التي تعتبر من بين أحد مصادر المخدرات ، فإن المنطقة الجنوبية أو ما يطلق عليها بالصحراء الكبرى هي الأخرى مصدرا رئيسيا لمتاجرة وتهريب المخدرات، حيث تعرف انتشار واسعا لهذه الظاهرة وخاصة في الآونة الأخيرة نظرا للانفلات الأمني وعدم الإسقرار السياسي في منطقة الساحل الإفريقي .

لقد تحولت المنطقة الساحلية إلى قطب كبير للمتاجرة بالمخدرات وعلى نطاق واسع ، وهذا ما أكدته تقارير الأمم المتحدة التي أحصت نسبة من 30 بالمائة إلى 40 بالمائة من المخدرات الصلبة التي تمر عبر المنطقة [3].

وتتمثل الطرق الرئيسية لتمرير هذه المادة كتالي : من أمريكا الجنوبية إلى إفريقيا الغربية ومنها نحو شمال إفريقيا باتجاه أوروبا ونحو الشرق الأوسط وإسرائيل عبر الجزائر ثم ليبيا ومصر وتستغل الجماعات المهربة للمخدرات نقص الرقابة في الحدود وليس ضعفها فقط بل من الاستحالة مراقبة

---

[1]. قاسمي، بن الشيهب، ***مرجع سابق*** ، ص 44.

[2]. بوسكين، ***مرجع سابق***، ص 86.

[3]. قوي، **مرجع سابق**.

الشريط الحدودي لبلد مثل الجزائر نظرا لشساعته، وغالبا ما تكون الانطلاقة لطرق هذه المخدرات من غينيا بيساو، حيث تم حجز شحنة معتبرة من المخدرات والتي قدرت بقيمة 33 طن كانت موجهة للقارة الأوروبية مابين 2005 -2007. [1]

ومن جهة أخرى وحسب مستشار رئيس الجمهورية عبد الرزاق بارة فإن هناك 3 طرق جعلت المنطقة ملاذ امن لتجارة بالمخدرات :

- طريق الأول : طريق الحشيش (المغرب).

- طريق الثاني : طريق الكوكايين من (أمريكا اللاتينية). المقدر بحوالي 60طن.

- طريق الثالث: من (نيجريا).[2]

وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن العائدات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات تقدر سنويا مابين 300 و500 مليار دولار[3].

واعتمادا على بيانات الحجز فنسبة المخدرات التي تم مصادرتها في أوروبا والتي كان مصدرها القارة الإفريقية ما يقدر بنسبة 27بالمئة (حوالي 40 طن) بقيمة مالية تصل إلى 1.8 مليار دولار، ويرجع السبب في ذلك إلى تنامي دور المنظمات التهريب التي استغلت الانفلات الأمني في الساحل وغياب الرقابة لتمرير كميات الكوكايين نحو شمال القارة وجزء لأوروبا والشرق الأوسط.[4]

وتعتبر الجزائر من مناطق عبور الكوكايين والهروبين التي تأتي من أمريكا اللاتينية ما جعلها تعاني من هذه الظاهرة التي هي تتفاقم بشكل تصاعدي وبشكل لافت خصوصا في السنوات الأخيرة.

فقد سجلت الإحصائيات الأمنية الجزائرية سنة 2007 في قضايا المتعلقة بالمتاجرة بالمخدرات و الأقراص المهلوسة 4093 قضية ، تورط فيها 5767 شخص وحجز 20.677 كلغ من الكوكايين وكذا 104491 قرص مهلوس ، و8371.828 كلغ من القنب الهندي ، أما سنة في 2009 فقد أشارت الإحصائيات الأمنية الجزائرية عن كميات المحتجزة والمتمثلة في: القنب الهندي والتي قدرت بحوالي 5274.524كلغ أما عن الهروبين 682.99 غرام، الكوكايين 984.91 و 42438 قرص مهلوس.[5]

أما في سنة 2011 فقد تم حجز كميات معتبرة من المخدرات و هي على النحو التالي :

القنب الهندي نحو 241.178كلغ، هروين 781.730 غرام ، كوكايين 5 غرام ، أقر اص 34209 قرص. وحسب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها فإنه هناك أكثر من 300 ألف شخص مستهلك للمخدرات في الجزائر .[6]

---

[1]– شاكر، ***مرجع سابق***، ص. 98.

[2]بارة، **مرجع سابق**.

[3]. بوسكين ، ***مرجع سابق***، ص87.

[4]– شاكر ، ***مرجع سابق***،ص. 99.

[5]. بوسكين، ***مرجع سابق***،ص. 89.

[6].المكان نفسه.

ويعتبر تطور إنتاج و تهريب المخدرات مرتبط بشكل كبير بتدهور الاقتصاد الوطني الرسمي حيث انخفاض أسعار المواد الأولية وسياسة تحرير المنتجات التي مست القطاع الزراعي دفع لثقافة بديلة فتضرر المنتجون للمواد الزراعية شجعهم على بحث عن زراعة بديلة سريعة الربح من جنوب الجزائر (أدرار- بشار- تيميمون) مما جعل هذه الظاهرة تأخذ في الانتشار بشكل ملحوظ سواء تجارة أو زراعة[1].

وقد عمقت الظروف الأمنية المتأزمة في منطقة الحدود الجنوبية للجزائر وبالتحديد الأزمة في شمال مالي من هذه الظاهرة وساعدت على تفاقمها وتصاعد التهديد المتأتي منها بالنسبة للأمن والاقتصاد الوطني الجزائري ، وهذا لأن المنطقة تعد أماكن خصبة لانتشارها وتهريبها إلى داخل الأراضي الجزائرية وهذا راجع لجملة من العوامل المساعدة من بينها ضعف أو استحالة فرض الرقابة على كل الحدود الجنوبية الجزائرية نظرا لشساعة الصحراء، فضلا عن عدم وجود التغطية السكانية منح الغطاء الكامل للجماعات الإجرامية للقيام بعمليات نقل المخدرات بمختلف أصنافها.

وعليه وحسب نفس المصدر السابق(ديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها) فإنه تم خلال الثلاثي الأول من 2012 حجز:

26649.820 كلغ من القنب.

26046.110 غ من الكوكايين.

5138.84غ من الهروبين.

71757 قرص من المؤثرات العقلية بمختلف أنواعها.[2]

كما قد أشارت إحصائيات مصالح الدرك الجزائرية خلال الأشهر العشر الأولى لسنة 2012 وبالتحديد من جانفي إلى أكتوبر عن حجز مالا يقل عن 31 طن من القنب الهندي ،أي ارتفاع الكميات المحجوزة ب30 طن من القنب الهندي مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية ، وحسب إحصائيات الدرك الوطني ليوم 18 نوفمبر 2012، فإنه لم تتجاوز الكمية المحجوزة خلال الفترة نفسها من 2011 الطن الواحد ، لتقفز إلى واحد وثلاثين طنا في 2012، وهو إحدى نتائج تداعيات تدهور الوضع الأمني على مستوى الحدود الجنوبية ، الذي شجع تجار المخدرات على تكثيف نشاطهم، [3] وإن كانت إحصائيات رسمية تشير إلى أن عشرة بالمائة فقط من مجموع المخدرات المهربة يتم حجزها بينما ينجح 90 بالمائة الباقية من الوصول إلى الأسواق، كما قد حجزت المصالح نصف كلغ من الهروبين و8 كلغ من الكوكايين وهي مخدرات صلبة مصدرها الأساسي إفريقيا ما وراء الصحراء مرورا بمالي لتصل إلى الجزائر ومنه العبور إلى أوروبا ، في حين حجزت المصالح نفسها 19 طنا أخر خلال شهر ديسمبر 2012 ، بمجموع 50 طنا خلال السنة الجارية[4].

---

[1]- شاكر، ***مرجع سابق***، ص .101.

[2]- بوسكين، ***مرجع سابق***. ص90.

[3]- إحصائيات الدرك الوطني شهري نوفمبر – ديسمبر 2012.

[4].المكان نفسه.

وفي إطار المؤتمر الصحفي الذي نظمته قيادة الدرك الوطني يوم 27 فيفري 2013 تم عرض الحصيلة السنوية لنشاطات وحدات الدرك الوطني لسنة 2012 حيث أكد العقيد محمد الطاهر بن النعمان مسؤول الأمن العمومي بالدرك الوطني في حديثه عن الجريمة بكل أنواعها أن " الخطر لا يزال حاضرا في الجنوب وبالحدود، وان الجزائر تواجه تهديدات متعددة على حدودنا وان الشريط الحدودي يعاني من الجريمة المنظمة التي تعرف تناميا في السنوات الأخيرة ..... ومن بين الآفات: المخدرات، المتاجرة بالأسلحة ، التهريب ، الهجرة غير الشرعية....الخ"[1]

كما أشار المقدم شعياني أن القضايا المعالجة بالنسبة للجريمة المنظمة تبلغ 12407 قضية والتي تتمثل نسبة 16.86 بالمائة من الإجرام العام حيث سجل ارتفاع قدره 4.10بالمائة مقارنة بالنسبة 2011، وقد كشفت الإحصائيات أن كل من الأتي ذكرها سجلت نسبا متفاوتة كما تعد الأكثر تضررا من الجريمة بجميع أشكالها : ولاية الجزائر بنسبة 5.26% ، تلمسان 5.09%، وهران 5.36 % ، سطيف 4.06% ، باتنة 3.90% وميلة 3.51[2] %.

كما تم معالجة 120 قضية أخرى متعلقة بالمساس بالاقتصاد الوطني ز343 قضية متعلقة بتزوير السيارات تورط فيها 476 شخص وحجز 234 سيارة ، وتسجيل 3.147 قضية متعلقة بالمتاجرة بالمخدرات ، حيث سجلت زيادة تقدر بنسبة 12.84 % مقارنة مع سنة 2011 تورط فيها 4.951 شخص من بينهم 64.15 %دون سن الثلاثين وتم إحصاء 4.506 قضية تهريب ضمت 1.731 شخص متورط كما تم معالجة 1.032 قضية تزوير[3] .

الشكل رقم (08): تقييم نشاط الشرطة القضائية للدرك الوطني ونسبة الجرائم(الجريمة المنظمة)

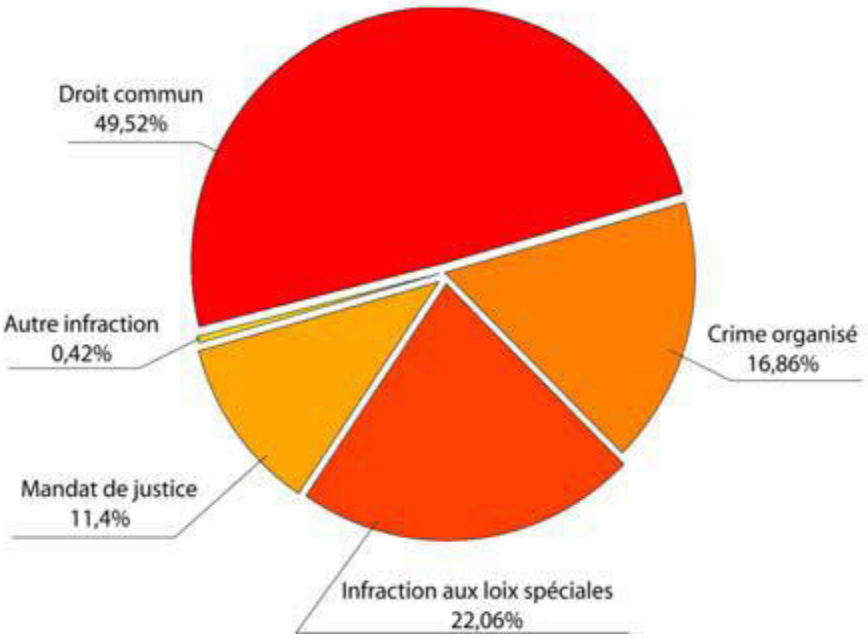

Evaluationde l'activité de la police judiciaire

[1] -Hamida Adjaj, 2012 Bilan annuel de la Gendarmerie nationale, Combattre la crime sous toutes ses forme,El-**Djeich**,596 , mars2013,p 49.
[2] - Ibid.p50.
[3] -Ibid.

des unités de la GN en 2012

sourc : Hmida Adjaj ,op.cit.

كما قد تمكنت وحدة تابعة للجيش الوطني الشعبي في جانفي 2013 من إحباط عملية نقل وتهريب كمية كبيرة من الكيف المعالج قدرت بثلاثة أطنان كانت مخبأة بإحكام في شاحنة لنقل المواد الغذائية وكانت هذه العملية عقب نصب الوحدة العسكرية المذكورة لحاجز على الطريق الوطني بين ولايتي الأغواط و غرداية وتحديدا في منطقة بوزبير التابعة لإقليم الناحية العسكرية الرابعة[1].

و مما سبق يمكن القول أن تفاقم ظاهرة المتاجرة بالمخدرات التي كانت من بين انعكاسات الوضع الأمني على الحدود الجنوبية للجزائر تمثل تهديدا كبيرا للاقتصاد الوطني ناهيك عن التأثيرات الاجتماعية والأمنية الخطيرة التي تنجم عنها ، حيث أن الكسب غير المشروع يضر الاقتصاد الوطني الجزائري من خلال أن المتاجرة بالمخدرات تدفع إلى جرائم أخرى لتغطية هذا النشاط خاصة الجريمة تبييض الأموال لإخفاء مصادر الدخل غير المشروع .[2]

ولا تتوقف الآثار السلبية للمخدرات على الاقتصاد الوطني بل تمس الجوانب الاجتماعية والاستقرار وأمن المجتمع والأفراد على حد سواء ، بحيث تعمل على زيادة حدة الفقر والبطالة وانتشار الأمراض خاصة مرض الايدز كما تساهم في نشر الجرائم بمختلف أشكالها والتطرف داخل المجتمع، وهما يهدد كيان الدولة من الداخل.[3]

إلى جانب المتاجرة بالمخدرات و العمل على تهريبه مما يشكل تهديدا للأمن الوطني بمختلف مستوياته (الاقتصادي والمجتمعي..) هناك مواد أخرى تشملها عمليات التهريب هي الأخرى تضر بالاقتصاد الوطني فتهريب المواد الأساسية والسجائر والبنزين والوقود عبر الحدود الجنوبية للجزائر هي بمثابة نزيف حاد للاقتصاد الوطني.[4]

غسيل الأموال: "***هو كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو تصرف فيها و إدارتها أو حفظها أو استبدالها ،أو إيداعها، أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو تلاعب في قيمتها .....***".[5]

كذلك: "***وإذا كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تعبير عن حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك ... من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال*** " يعتبر جريمة غسيل الأموال.[6]

---

[1] - El-Djeich, **Une tentative de trafic de drogue déjouée**,594,janvier 2013, p 16.

[2] بوسكين، ***مرجع سابق***، ص88.

[3] المرجع نفسه، ص.90.

[4] – منصور لخضاري، **الأمن المجتمعي...مقاصد وآليات**، حصة فضاء الجمعة ، قناة الجزائر الأرضية على الساعة 14.20 تاريخ 4أفريل 2014.

[5] –أحمد محمود خليل، ***الجريمة المنظمة، الإرهاب ، غسيل الأموال***، (مكتب جامعي الحديث، 2009)، ص. 266.

[6] المرجع نفسه، ص366.

وقد عرفها المشرع الجزائري على أنها: "***تحويل الممتلكات أو نقلها مع علم الفاعل بأنها عائدات إجرامية بغرض إخفاء وتمويه المصدر الغير المشروع لتلك الممتلكات*** ..."[1]

وقد أصبح موضوع غسيل الأموال موضوع خطير على للاقتصاد الوطني بحيث يتم توظيف هذه الأموال في مشاريع واستثمارات لدفع الشبهات عن مصادر دخلهم غير المشروع ومراوغة السلطات الحكومية والأجهزة الأمنية .فإن ظاهرة غسيل الأموال تضعف من قدرة الدولة على تنفيذ برنامجها المالي والأموال المغسولة تؤثر سلبا على أسواق المال وأسعار الصرف.[2]

الشكل رقم (09):

العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة

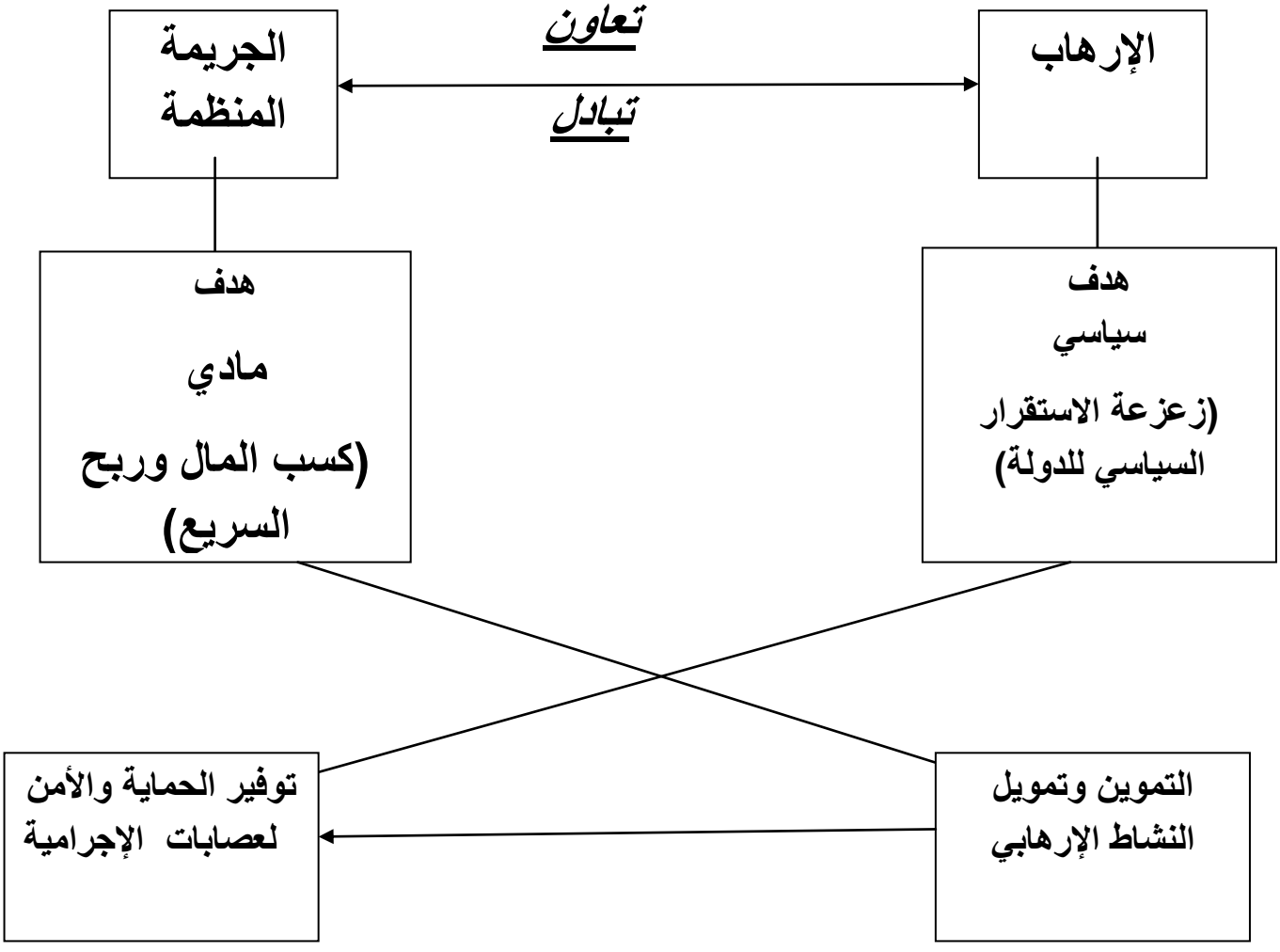

المصدر: من اجتهاد الباحثة

[1]. بوسكين، ***مرجع سابق*** ، ص 92.

[2] المكان نفسه.

ومن خلال هذا نستنتج أن هناك علاقة وطيدة بين الجماعات الإرهابية وعصابات الإجرام المنظم والمتمثلة في علاقة تبادل ، تعاون وتحالف وهذا من اجل خدمة مصالحهما المشتركة، حيث تعمل الجماعات الإرهابية من جهة على توفير الأمن والحماية لعناصر الجريمة المنظمة أثناء قيامها بعمليات تهريب الأسلحة وتجارة بالمخدرات والاتجار بالبشر وغيرها من العمليات ، وهذا من خلال تأمين طريق نقلها وتمريرها عبر الحدود، ولتفادي الحجز الجمركي عليها ، ومقابل هذه الخدمات التي تقدمها لعناصر الجريمة المنظمة يحصل الإرهاب على التموين والتمويل مما يمكنه من إعادة ترتيب أوراقه والتزود بالتجهيزات والمعدات اللازمة للقيام بعملياته العسكرية، حيث يقوم تجار المخدرات والأسلحة بالتقديم أموال من اجل الحصول على غطاء امني للعمليات المنفذة، وقصد التهرب من المراقبة الجمركية على الحدود، وفضلا عن المصدر الأول والأساسي لتمويل الإرهاب والمتمثل في طلب الفدية مقابل تحرير الرهائن يعتبر التعاون مع أفراد الجريمة المنظمة المصدر الثاني والثانوي للتمويل . إذن العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة علاقة عضوية تمنت أكثر فأكثر في الآونة الأخيرة نظرا لتقاطع المصالح والأهداف لكلاهما .

الشكل رقم (10) : العلاقة الوظيفية بين الإرهاب والجريمة المنظمة

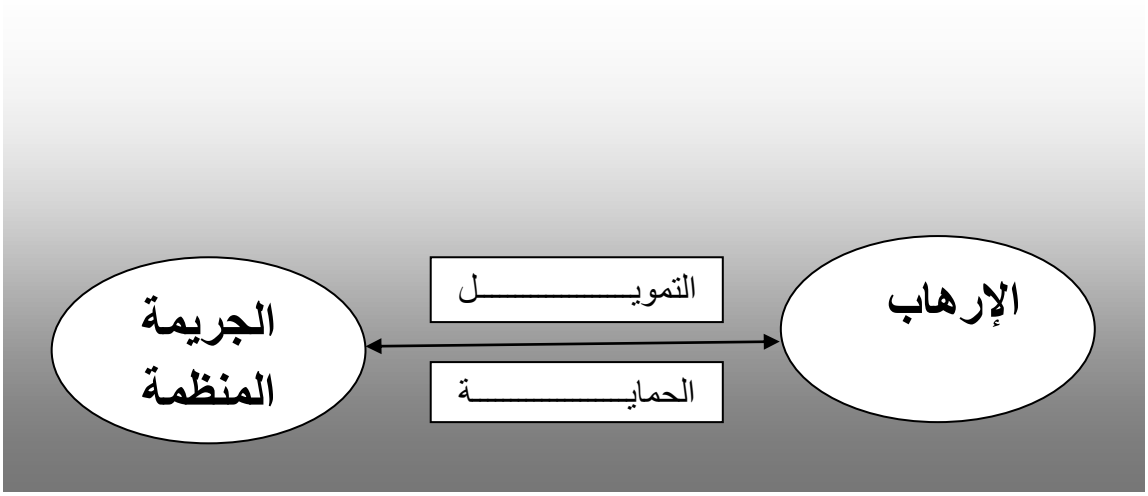

العلاقة والارتباط العضوي والعملياتي بين الإرهاب والجريمة المنظمة .

المطلب الثالث: تأجيج المطالب الانفصالية: مشكل الطوارق

تشترك كل من الجزائر ومالي في قواسم مشتركة تتمثل في التركيبة البشرية وبالتحديد العنصر الطارقي الذي يتمركز في كل من شمال مالي وجنوب الجزائر، ولطالما كانت قضية الطوارق تشكل قلق أمني حاد بالنسبة للجزائر وخاصة ما تعرفه هذه الأخيرة على حدودها الجنوبية من تصعيد للنزاع الذي ما يلبث إلا أن ينفجر مرة أخرى بأكثر حدة، إذ يعتبر من بين النزاعات الممتدة والمتأصلة والمتجذرة في المنطقة، فمنذ سنة 1990 والمنطقة تشهد مظاهر نزاع مسلح، وبناء على ما سبق فإن هذه الأوضاع تشكل تهديدا مباشرا للأمن الجزائري ولاسيما بعد عودة الطوارق مدججين بالأسلحة من ليبيا إلى مالي وبروز الحركة الانفصالية بها ومن هذا المنطلق فإن التهديد يكمن في شقين أساسيين:

1- **انتقال النزاع للأراضي الجزائرية**: كما أسلفنا الذكر إن منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، ومن اعقد الأزمات والتحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل يعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى.[1]
2- فإن تصعيد النزاع المالي بين الحكومة المالية والطوارق ، وقيام الجيش المالي بمطاردة ومهاجمة الجماعات الطارقية في الشمال يدفع بهذه الأخيرة إلى اللجوء إلى الجنوب الجزائري كملاذ أمن وكمنطقة انكفاء واتقاء الهجمات المالية المتكررة على المتمردين، وهذا الوضع يشكل تهديدا فعليا للأمن الوطني الجزائري كونه يمس بالسيادة الوطنية ويعرض سلامة ترابها الوطني لخطر حقيقي كانت الجزائر في غنى عنه، ولا تستبعد بعض التقارير أن تكون العمليات

[1]- قوي، ***مرجع سابق*** .

المسلحة التي قاموا بها المتمردين ضد مالي وبتحديد ضد ثكنتين عسكريتين للجيش المالي في كيدال انطلقت من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع التسعينيات القرن المنصرم أو حتى سنة 2006. وقد قادت العمليات إلى توتر إقليمي بين الجزائر ومالي كادت إن تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني هناك وإلى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر[1].

فالمتمردين الطوارق يستخدمون جنوب الجزائر مراكز لضرب الجيش المالي ، ففي مارس 2007 قامت مجموعة منشقة تابعة لإبراهيم أغ باهنغا بشن هجوم على موقع تنزا وتين مما دفع بعناصر الجيش المالي بتتبع فلول هذه المجموعة داخل الحدود الجزائرية[2].

وعليه فإن انتقال النزاع الطوارق إلى التراب الوطني الجزائري يشكل خطرا داهما للاستقرار الأمني وتهديدا لسيادة الجزائرية خاصة ما يتبعه من تهديدات أمنية مختلفة (العمليات العسكرية، كافة أشكال الجريمة المنظمة...)

3- نشر النزعة الانفصالية في صفوف الطوارق الجزائريين:

إن بروز حركة الانفصالية في شمال مالي والإعلان عن تأسيس دولة أزواد بمثابة عامل محفز ومشجع لطوارق الجزائريين عن الإعلان عن رغبتهم في السير على نحو طوارق مالي وتحقيق الاستقلال ، مما يمكنهم من إلغاء التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا التي كان اكبر جزء من الصحراء تابعا لها ، وإسبانيا وإيطاليا والتي تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراع الحدود الأنتروبولوجية (العرقية- الدينية)، للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية المتواجدة بالساحل[3].

ويمكن أن يتحقق هذا من خلال قيام الجماعات الانفصالية في شمال مالي بالعمل على تحريض طوارق الجزائر على الانفصال والتأثير على نفسيتهم ومشاعرهم وتحفيزهم على الانضمام إلى إخوانهم في شمال مالي [4]. خاصة إذا علمنا أن الطوارق ينقسمون الى موقفين: موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى، وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإرادة الذاتية.[5]

وفي هذا الإطار الجزائر متخوفة أشد التخوف من امتداد هذه النزعة الانفصالية داخل التراب الوطني الجزائري وفق نظرية الدومينو ، حيث أن الانفصال في شمال مالي يمكن أن يثير ويوقظ شعور الهوية لدى باقي الأقليات في المنطقة فتتوالى الجماعات الطارقية في النزوع للانفصال واحدة تلو الأخرى، لتشهد المنطقة سلسلة من الإنفصلات يمكن أن تشمل التركيبة البشرية في جنوب الجزائري كما يحدث مع أحجار الدومينو بسقوط الحجر الأول تليه بقية الأحجار. وهذا ما سيعطي بعدا دوليا لمشكل الحدود ويهدد الساحل الإفريقي ككل. وقد يجعل هذا الجنوب الجزائري في خطر حقيقي و تكون هذه الأوضاع فرصة ذهبية للقوى الكبرى لاستهداف الجزائر بسبب ما تزخر به من ثروات طبيعية أهمها

---

[1]. المكان نفسه.

[2]. زرقاني، ***مرجع سابق ،ص.*** 44.

[3].قوي، ***مرجع سابق*** .

[4]. قاسمي، بن الشيهب ، ***مرجع سابق***، 41.

[5]– قوي، مرجع سابق .

البترول. لهذا فالجزائر غير قادرة على الصمود إذا فتحت جبهة قتالية داخلية جديدة فضلا عن تلك التهديدات الإقليمية التي تعاني منها.[1]

سيفتح استقلال اقليم أزواد –لو تم فعلا- الباب واسعا أمام سيناريوهات عديدة بالنسبة لدول المنطقة ابتداء من مالي مرورا بموريتانيا و الجزائر... فمسألة الهوية والأقليات الإثنية والدينية تشكل خطرا داهما على وحدة واستقرار جميع الدول الساحل وشمال إفريقيا بما فيها امن واستقرار الجزائر[2] .

لهذا كانت الجزائر من بين الدول الرافضة للإعلان انفصال ازواد، نظرا لتخوفها من إعادة إنتاج فكرة الانفصال في مناطق الطوارق لديها ،وفي هذا الصدد بذلت جهود كبيرة من اجل تفادي وقوع هذا السيناريو في ترابها الوطني ، فكانت تحركات الجزائر على جبهتين، الجبهة الداخلية بتشاور والتنسيق مع قيادات الطوارق الجزائريين، والجبهة الإقليمية من خلال عقد اجتماعات متتالية لوزراء الخارجية دول الميدان التي تضم كل من الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر وهذا للبحث في المسائل المشتركة التي من شانها تهدد أمن واستقرار المنطقة[3]. وسيكون لنا تفصيل في هذا الموضوع في العناصر اللاحقة.

المبحث الثاني: على المستوى السياسي و الاجتماعي

إلى جانب الآثار والانعكاسات العسكرية والأمنية للأزمة في مالي على الأمن الوطني الجزائري والمتمثلة في انتشار للإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والعلاقة العضوية بينهما ومشكل الطوارق الذي من الممكن أن يشكل تهديدا مباشرا على الأمن الجزائري، كانت من بين إفرازات الأزمة في مالي بروز أو تفاقم تهديدات سواء قديمة وجديدة مست كلا من القطاع السياسي والاجتماعي . وهذا ما سيكون صلب دراستنا في هذا العنصر.

المطلب الأول : معضلة الدولة الفاشلة على الحدود الجزائرية

سبق لنا في العناصر السالفة التطرق لمفهوم الدولة الفاشلة وخصائصها واهم ما يميزها، فالدولة الفاشلة حسب العديد من المنظرين من أمثال باري بوزان هي الدولة التي تشمل على 3أبعاد التالية:

- الافتقار إلى مصادر الشرعية .
- طبيعة الهياكل المؤسساتية وقدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لجميع فئات المجتمع دون إستثناء.

---

[1]– قاسمي، بن الشيهب، ***مرجع سابق***،ص. 44.

[2]– الحاج أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم، ***مرجع سابق*** ، ص8.

[3]– القوى ، **مرجع سابق**.

- العجز عن مراقبة الإقليم الجغرافي.[1]

وحسب تقرير الذي تم إعداده من قبل الخبراء فإن الدولة الفاشلة هي الدولة التي لا يمكنها السيطرة على أراضيها وعادة ما تلجأ للقوة وتفشل حكومتها في اتخاذ القرارات المؤثرة ، وعدم قدرتها على توفير الخدمات لأبناء شعبها فضلا عن فشلها في التعامل بفاعلية مع المجتمع الدولي، وعادة ما تشهد معدلات فساد وجريمة مرتفعة.

كما أن التدخل الخارجي في شؤون الدول يمكن أن يضرب استقرارها وأمنها ويدخلها ضمن قائمة الدول الفاشلة باعتبار انه يعمل على هز أسس دستورها وتشريعاتها وقوانينها ويبطل فاعليتها.[2]

إلى جانب هذا فقد تحددت عوامل فشل وضعف الدول في بعض النقاط وهي كتالي :

1- انتماءات متعددة ومتضاربة وصراعات داخلية .
2- أنظمة وحكومة غير مناسبة و عدم وجود قوانين ملائمة يلتزم بها الجميع.
3- أرض وموارد غير كافية.
4- ظروف طبيعية وغير مناسبة وأعداء أقوياء من الخارج. [3]

إن تفاقم الوضع في مالي في الفترة الأخيرة والتطورات الأمنية الخطيرة التي عرفتها المنطقة من شأنها أن تخلق كيان دولة فاشلة على الحدود الجنوبية للجزائر، حيث تشير الدراسات الاستراتيجية الأولية إلى أن الجزائر ستجد نفسها أمام دولة فاشلة تجسدها "الحالة المالية" وذلك بعد الانقلاب 2012 والذي أدى لاحقا إلى إعلان "كيان ازوادي" أشبه بالحالة الازموية الفاشلة" والتي تجمع في خصائصها الفشل الدولتي لكل من الصومال وأفغانستان ...[4]. بحكم ما تعرفه هذه الدول من حالة ألاستقرار والفوضى التي تسود منطقة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001.

وفي نفس الإطار نجد أن دولة مالي تتصف ببعض ملامح الدول الفاشلة أو المنهارة، وخاصة بعد الأزمة الأخيرة التي عقدت الوضع أكثر مما كان عليه سابقا وهذا نظرا لجملة من الخصائص والمؤشرات الدالة على الفشل الدولاتي لمالي .

من بين هذه المؤشرات والخصائص نجد أن مالي من الدول التي تفتقد الشرعية السياسية والدولية بما أنها عرفت انتقال السلطة بطرق غير ديمقراطية من خلال حدوث خمسة انقلابات عسكرية في تاريخها السياسي، كان أخرها الانقلاب العسكري الذي قاده "أمادو سانجو"، إلى جانب مؤشرات أخرى يمكن قياس بها الفشل الدولاتي من عدمه.

إلى جانب هذا تقترب دولة مالي من أن تصنف ضمن قائمة الدول الفاشلة بحكم عجزها الوظيفي وعدم قدرتها على تأمين إقليمها الجغرافي،والذي أدى إلى انفلات الأمني ساعد الجماعات المسلحة في بسط سيطرتها على الجزء الشمالي لمالي - ثلث منطقة الشمالية لأزواد- واتخاذه مسرحا للنشاط الإرهابي

---

[1]– شاكر، ***مرجع سابق***، ص 82.

[2]– نبيل حاجي نائف، **الدولة الناجحة والدولة الفاشلة : أسرار وعوامل القوة والضعف** ، ***العرب الأسبوعي***، السبت 2008/9/6.

[3] .المكان نفسه.

[4]قوي، ***مرجع سابق***.

والإجرام المنظم. و هذا راجع للحكومة المالية التي فقدت سلطتها في أجزاء واسعة من البلاد. هي الآن في قبضة مجموعات إرهابية. ويحذر بعض المراقبين من تحول مالي إلى دولة فاشلة.

كذلك تفشي ظاهرة الفساد السياسي للنخبة الحاكمة وهو ما تم التأكيد عليه في عهد الرئيس السابق لمالي (موسى تراوري) في تورطه في عمليات الفساد والرشوة .

فضلا عن الضعف الهيكلي نظرا لطبيعة المؤسسات و الهياكل الهشة وعدم قدرتها على أداء مهامها ووظائفها بأكمل وجه إزاء جميع أفراد المجتمع . حيث أنها عاجزة عن تأمين الاحتياجات الأساسية **أو** الخدمات الضرورية لمواطنيها، إلى جانب عدم وجود أنظمة قانونية صارمة و ذات مصداقية.[1]

كذلك من بين المؤشرات الدالة على فشل الدولاتي لمالي وقوع هذه الأخيرة في براثين الفوضى والعنف، فقد أوضح السيد" الشيخ عمر ديارا" السفير المالي السابق في واشنطن خلال الندوة الفكرية التي نشطها بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية يوم 15 أفريل 2013 أن الوضعية الفوضوية التي تشهدها مالي هي نتيجة لغياب سلطة قادرة على استيعاب التحديات الجيوسياسية والإستراتيجية للقارة الإفريقية، وهي نتيجة أيضا لغياب حكم جيد للبلاد على امتداد العشرية الأخيرة فضلا عن المؤسسات الغير شرعية التي جرت البلاد إلى مستنقع الفوضى[2] إضافة إلى العملية العسكرية التي شنتها فرنسا في مالي للحد من تزايد نفوذ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، فقد تحولت مالي إلى احد مراكز الحرب العالمية على الإرهاب وأصبحت تنتظر مصير يشبه إلى حد كبير مصير أفغانستان.[3]

ففور اندلاع الحرب في مالي أشار الكثيرون إلى ان مالي تنتظر مصير يشبه الحالة الأفغانية ، نظرا لتشابه الدولتين في بعض الخصائص، كحالة الفقر الشديد الذي يعانيه مواطنوها ووعورة التضاريس التي تميزها[4].

وحسب العديد من الملاحظين والمتتبعين للوضعية في إفريقيا الغربية ، فإن مالي تعتبر من الدول الفاشلة نظرا للفساد الذي ينخر جسد الدولة حتى النخاع، و الانهيار الوشيك والمتوقع.

وعلى رغم من تصنيف مالي في الدول الفاشلة بنبأ بعكس ذلك، فحسب الصندوق من اجل السلام/ السياسة الخارجية وحسب مؤشر الدول الفاشلة لعام 2012 فإن مالي إحتلت المرتبة 79 من أصل 177 مقارنة بالسنة 2008، إذ كانت مالي في رتبة 52 من أصل 141 حسب ما أفاد به مؤشر بروكينغر حول ضعف الدولة في العالم النامي[5].

---

[1]– ماجد أحمد الزاملي، ***الدولة الفاشلة***، **الحوار المتمدن** ، ع. 4049، في :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=352388 (2014/5/08) على الساعة 9.30:

[2]–السيد عمر ديارا، **الأزمة في مالي ...محل نقاش** ، ندوة فكرية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 15 أفريل 2013.

[3]– أميرة محمد عبد الحليم، **الحرب في مالي إلى اين؟** الأهرام اليومي، في :

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1165896&eid=122 (2014/5/8) على الساعة 9.45

[4]– أميرة محمد عبد الحليم، **ما بعد التدخل: التداعيات الداخلية والإقليمية للحرب في مالي** ، ***مرجع سابق*** ص118.

[5] -Alex DeWaal ,Is Mali a failed state? World Peace foundation, December 27,2012, 8/5/2014 : 10.05 , ***https://sites.tufts.edu/reinventingpeace/2012/12/27/is-mali-a-failed-state/***

في حين تدنت مرتبة مالي من ضمن تصنيف الدول الفاشلة سنة 2012 وفقا لمؤشر مؤسسة مو إبراهيم للحكم الإفريقي لتحتل المرتبة 20 من أصل 53 بلدا .[1]

وسواء أكان التناقض و التضارب في معدلات تصنيف مالي حول قياس نسبة الفشل الدولاتي بها بين المراكز والدراسات الدولية فإنه لا يمكننا أن ننكر أن مالي تحمل من الملامح والمعالم التي تنبأ باقترابها نحو الفشل والانهيار المؤسساتي ودخولها ضمن خانة الدول الفاشلة .

و تحقق هذا الأمر على أرض الواقع وقيام كيان دولة فاشلة (مالي) على الحدود الخلفية للجزائر سيكون بمثابة تهديدا حقيقيا للأمن الوطني الجزائري ، إذ آن تفكك دولة مالي ليس حدث داخلي بالكامل وإنما يحمل معه انعكاسات اقيلمية وأحيانا دولية، وبالنسبة للجزائر فإن فشل الدولاتي بمالي سيجر معه أزمات ترتبط مفصليا بنشر وتوسع رقعة التهديدات الأمنية الصلبة والناعمة والمتمثلة في انتشار تجارة السلاح ، والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وهي تهديدات تضعها الجزائر وتتعامل معها بحذر ودقة لما لها من أثار ستكون تداعياتها واضحة على الصعيد الوحدة الترابية للجزائر نتيجة للروابط الاثنية والتاريخية بين المكون الأمازيغي الطارقي الموجود في مالي والدول المغاربية [2].

فوقوع الدولة في براثين الفوضى من شأنه أن يؤدي إلى تدفق كبير للاجئين الماليين للجزائر وارتفاع معدلات الهجرة السرية هربا من العنف والحرب الدائرة هناك مما يجعل الجزائر في مأزق حقيقي أمام هذه التهديدات والمعضلات التي لها أثار خطيرة على الأمن الوطني على كافة مستوياته وأبعاده.

وفي هذا الإطار سيكون لنا تفصيل في قضية اللاجئين والهجرة غير الشرعية والتي كانت من بين تداعيات الأزمة في مالي.

المطلب الثاني: مشكلة اللاجئين والهجرة غير الشرعية

تعد مشكلة اللاجئين و الهجرة غير الشرعية من بين احد ارتدادات الوضع الأمني والاقتصادي في مالي، حيث عرفت الفترة الأخيرة تنامي موجات اللاجئين وتفاقم أعداد المهاجرين غير الشرعيين لدول الجوار وكانت الجزائر الوجهة من بين أهم الوجهات الأساسية لهذه الحركة البشرية التي لها أسبابها ودوافعها وأثارها على الأمن الجزائري سواء اقتصاديا أو اجتماعيا.

1- مشكلة اللاجئين:

وقبل التطرق لمشكلة اللاجئين وانعكاساتها على الجزائر على مختلف المستويات ، فمن الضروري دراسة بعض الأمور المتعلقة بالظاهرة بحد ذاتها من خلال التطرق إلى التعريف ، الأسباب المولدة للظاهرة و الآثار المترتبة عليها.

1تعريف اللاجئ و اللاجئين :

[1] -ibid.

[2] – قوي، ***مرجع سابق***.

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعرف اللاجئ بأنه " كل إنسان تتعرض حياته وسلامته البدنية أو حريته (للخطر) بسبب الدين أو الجنس أو آرائه السياسية ، يكون له الحق في طلب الملجأ لدى الدولة التي يختارها لنفسه ، كما يجب ألا يكره على العودة إلى الإقليم الذي رحل عنه.أما إذا كان الشخص إرهابيا أو مجرما ماديا فيحق للدولة المضيفة أن تعيده إلى دولته.[1]

ومن هذا المنطلق نقصد باللاجئين: مجموعة من البشر اضطرت نتيجة عدوان، أو اجتياح خارجي، أو احتلال أجنبي، أو أحداث داخلية خطيرة أخلت بالأمن في جزء من أراضي وطنها الأصلي أو مجمل أراضي هذا الوطن، إلى مغادرة مقر إقامتها المعهود بسبب الاضطهاد أو الخوف من الاضطهاد، وإلى البحث عن ملجأ لها خارج وطنها[2].

ويجب في هذا الإطار التفريق والتمييز بين اللجوء السياسي و(الذي يقضي بإعطاء الشخص الذي يتعرض للاضطهاد بسبب أرائه السياسية أو معتقداته الدينية في بلده الأصلي، والتي قد تكون محمية من قبل سلطة أخرى ذات سيادة أو بلد أجنبي الفرصة له للتعبير عن أراءه و أفكاره المحظورة في بلده الأم) وبين قانون اللاجئين والذي يتعامل مع التدفق الهائل من السكان إلى البلدان الأخرى.

كما يجب التفريق بين اللاجئ والنازح ، إذ أن النازح هو من ينتقل إلى مكان أخر في ظل ظروف قد تكون نفس ظروف اللاجئ لكن داخل حدود دولته، ويظل متمتعا بحمايتها ورعايتها. بينما اللاجئ هو من ينتقل إلى مكان أخر خارج دولة إقامته بسبب التخوف من التعرض للاضطهاد و تكون حماية اللاجئ مسؤولية دولة الملجأ والمجتمع الدولي[3] .

ونفس الأمر متعلق بالمهاجر حيث أنه ذلك الشخص الذي يترك دولته بحثا عن فرص أفضل ويملك قرار العودة إليها بخلاف اللاجئ الذي يترك دولته خوفا على أمنه وسلامته، ولا يستطيع العودة إلى دولته طالما استمرت بها حالة عدم الاستقرار او مصدر الاظطهاد.[4]

وعموما ، فإن جميع التعريفات المقدمة للاجئ تجمع وتتفق على النقاط و المحاور التالية :

- فرار وهروب الأشخاص وبحثهم عن ملجأ أمن، بفعل الحرب أو العدوان الخارجي.
- اضطرار ترك دولته بالجنسية ، بالإقامة المعتادة ، بسبب خوف أو خطر محدق.
- كل شخص تنقصه الحماية الدولية ، وليس مجرد الحماية الدبلوماسية.
- الخوف من الاضطهاد بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي.
- الفقر والمجاعات والأمراض والكوارث.
- الجفاف.

وعليه يمكننا حصر الدوافع والأسباب الرئيسة للجوء في النقاط التالية:

---

[1]. المخادمي، ***مرجع سابق***، ص ص، 70-73.

[2]. ***الموسوعة السياسية***، عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الج 5، ط2، 1990)، ص372.

[3]- شاكر ، ***مرجع سابق***، ص 70.

[4]. المرجع نفسه، ص 71.

غالبا ما تكون أسباب اللجوء وهجرة عدد هائل من السكان من أوطانهم الأصلية قسرا إلى مناطق أخرى متمثلة في العوامل التالية :

1- النزاعات المحلية والحروب الأهلية(الاقتتال الداخلي) التي ترغم مجموعات بشرية ضخمة على التيه والتنقل من بلد إلى أخر بحثا عن الأمن.

2- الاضطهاد الممارس والذي استفحل شره على هذه الجماعات دفعهم نحو الهجرة.
3- قيام الديكتاتوريات الدموية والقمع التي تمارسه.
4- الصراع الدموي على السلطة.
5- الجفاف والحياة القاسية التي تعيشها هذه الجماعات أدى إلى هجرات واسعة.
6- الفقر والمجاعة وتدني مستويات المعيشة.
7- البحث عن العمل والحياة الكريمة مع القصد البقاء.
8- السعي وراء تحسين الوضع الاجتماعي كان دافعا لأقوام شتى إلى سلوك دروب الهجرة.[1]

كما هناك أسباب ودوافع أخرى لا يسعنا في هذا المقام ذكرها جلها و التي تختلف من حالة لأخرى نظرا لظروف كل وحدة سياسية في المنتظم الدولي.

وبالنظر لمعدلات اللاجئين نجد أنها في ارتفاع وتزايد مستمر وبنسب رهيبة نظرا للصراعات الدموية والحروب الأهلية والأزمات الإقليمية المستفحلة والتي كان لها تداعيات خطيرة على الأمن الإقليمي والجماعي على حد سواء ، فعدد اللاجئين المسجلين رسميا في سجلات وكالات الأمم المتحدة قدرت في جانفي 1984 باثني عشر مليونا وسبعمائة ألف لاجئ.

و تعد مشكلة اللاجئين في إفريقيا أحد مشاكل القارة الرئيسية وقاسما مشتركا بين معظم الدول الإفريقية وهي تضيف لازمات الهوية والشرعية مشكلات أخرى من مشاكل النظم السياسية الإفريقية ، كما أن لها تأثيرات إقليمية تتجاوز حدود كل دولة افريقية ورغم أن سكان إفريقيا لا يمثلون سوى حوالي 12 بالمائة من سكان العالم إلا أنهم يمثلون حوالي 32بالمئة من لاجئي العالم البالغ عددهم حوالي 9.7 مليون لاجئ.[2]

وتشهد هذه الظاهرة (اللاجئين) انتشارا واسعا بحكم بؤر التوتر والنزاعات الدموية التي تدور راحها في إفريقيا و خاصة في منطقة الساحل الإفريقي (قوس الأزمات)، حيث سجلت نسبة اللاجئين الفارين إلى الدول المجاورة تفاقما وارتفاعا رهيبا من سنة إلى سنة أخرى.

وكانت الأزمة في شمال مالي ولاسيما التطورات الأمنية التي عرفتها المنطقة في الآونة الأخيرة من بين الأسباب المولدة والعاملة على تفاقم هذه الظاهرة واستفحالها سواء في الفضاء الإقليمي للجزائر أو بالتراب الوطني في حد ذاته ، حيث عمد سكان الأصليين بمالي منذ بداية

[1]. الكيالي، مرجع سابق، ص

[2]– شاكر ، **مرجع سابق**، ص 69.

تأجيج النزاع في المنطقة بالفرار نحو الدول المجاورة بحثا عن الأمن والحياة الكريمة وكانت الجزائر من بين الوجهات المستقبلة لهذه التركيبة البشرية الطارقية ، فقد أفادت في هذا الشأن مصادر رسمية من وزارة الشؤون الخارجية أن عدد اللاجئين الماليين الذين تم استقبالهم بالجزائر سنة 2012 قدر بحوالي 2094 لاجئ من شمال مالي، و على اثر ذلك عملت الحكومة الجزائرية على فتح ثلاث مخيمات للاجئين الماليين في التراب الوطني الجزائري والمتمثلة في (مخيم بتين زاوتين بتمنراست – مخيم تيمياوين وبرج باجي مختار بأدرار) ويتكفل الهلال الأحمر الجزائري بتسيير هذه المخيمات بالتنسيق مع السلطات المحلية .[1]

فقد أدت الأزمة المالية إلى تدفق كبير للاجئين الطوارق للتراب الوطني، وهذا لوجود عدة أسباب دفعت هؤلاء للزحف نحو الجنوب الجزائري حيث تتنوع بين العوامل الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية، والبيئية ويمكن إيجاز هذه الأسباب خصوصا لفئة الطوارق كما يلي:[2]

- إحساس طبقات واسعة داخل الدول جنوب الصحراء الكبرى بالتهميش والحرمان ما يحفزهم على اللجوء والهجرة.
- الظروف المناخية والتدهور البيئي الذي شهدته المنطقة الساحلية الصحراوية دفع بأعداد كبيرة للتوجه للمناطق التي تتوفر على شروط الحياة الكريمة.
- رسم الحدود في المنطقة الذي يتناقض مع البناء العرقي والتركيبة السكانية للمجتمعات الإفريقية بصفة عامة .
- عدم احترام الطوارق للحدود الفاصلة بين الدول في عموم الصحراء الكبرى لتأثير العامل التاريخي في صياغة هذه الأفكار من الحقبة الاستعمارية بل وقبلها.

ومن نافل القول أن البلد (الجزائر) الذي يجد نفسه مضطرا إلى استضافة عشرات اللالاف بل مئات الآلاف من اللاجئين دفعة واحدة يكتشف انه قد رزح تحت عبء ثقيل قلما يكون قادرا على تحمله، خاصة وأن مشكلة اللاجئين تتسبب في العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، سواء في دول المنشأ أوفي دول الملجأ.

ويتضح على هذا الأساس مدى خطورة مشكلة اللاجئين نظرا لتداعيات والانعكاسات الكبيرة المترتبة عليه والتي لها أثار جد خطيرة على الأمن الوطني و كيان الدولة الجزائرية ذاتها .

*** فمن الناحية السياسية**:

تؤدي ظاهرة تدفق آلاف اللاجئين والمتشردين جراء الحروب والمجاعات التي ضربت في مالي ومن جراء الأزمة الأخيرة في المنطقة إلى التأثير سلبا على الوعاء السكاني للأطراف المتصارعة وإلى تفاقم أزمة الاندماج الوطني في دول المنشأ.

[1] – des données sur :**les réfugiés maliens en Algérie** par **le ministère algérien des Affaires étrangères**.(11/05/2014).

[2] – شاكر ***مرجع سابق***، ص ص 72–73.

أما بخصوص دول الملجأ (الجزائر) فإن الجماعات اللاجئين القادمين من مالي قد يثيرون و يتسببون في حدوث اختلال في التوازن الإثني داخل الدولة الجزائرية .[1]

***ومن حيث الأبعاد الأمنية للمشكلة :**

فإن ظاهرة اللاجئين تتسبب في الكثير من الحالات في نشوب مشكلات أمنية للدول المضيفة (كالجزائر) حيث يمكن أن يكون اللاجئون سببا في انتقال وانتشار الحروب الأهلية عبر الدول المجاورة ، كما أن التعقيدات العديدة المحيطة بأوضاع اللاجئين يمكن أن تؤدي إلى نشوء توترات أو صراعات بينهم وبين نظم الحكم في الدول المضيفة أو بينهم وبين الجماعات الإثنية أو السياسية[2] الموجودة في الجزائر.

كما تتمثل المشكلات الأمنية التي يمكن أن تنجم عن هذه الموجة المجتمعية في (تهريب ، تجارة المخدرات ، اعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها) التي كانت من بين إفرازات تدفق اللاجئين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم لها كمناطق انكفاء استراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرق القوات النظامية .[3]

*** الآثار الاقتصادية:**

فإن مشكلة اللاجئين تؤدي في الأغلب إلى حدوث أضرار كبيرة في دول الملجأ، حيث يشكل اللاجئون الماليون عبئا كبيرا على الدولة الجزائرية من خلال الخدمات الاجتماعية والموارد الاقتصادية، فالجزائر وعوض تخصيص كل الموارد المالية المتاحة لديها لتنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع التنموية فهي وبفعل مشكل اللاجئين الماليين تعمد على تقليص من نسبة المبالغ الموجهة للتنمية في صالح التكفل باللاجئين ما يسبب إختلالات واظطربات في التنمية الاقتصادية.

إلى جانب هذا يتسبب اللاجئين في ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر بفعل منافسة اليد العاملة المحلية .

فقد أرهقت مشكلة اللاجئين خزينة الدولة الجزائرية وذلك من خلال أنهم يحملون أمراض معدية ويبحثون عن حياة أفضل ، مما يتطلب التكفل بحاجياتهم الضرورية حتى أن عملية إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية مكلفة جدا وتواجدهم يزيد من مخاطر الاتجار بالمخدرات وأضرار التهريب وغيرها من التحديات التي تعيق التحديات التي تعيق عملية تنمية البلاد[4]

***الآثار الاجتماعية لمشكلة اللاجئين:**

فإن هذه الأخيرة قد تؤدي إلى تهديد التجانس الاجتماعي الداخلي وتقويض العديد من القيم المجتمعية المحلية من خلال تغيير التركيب الإثني والثقافي والديني واللغوي في الدول المضيفة (الجزائر) وهي اخطر نتيجة ما يجعل الدول في كثير من الأحيان تسارع إلى إقامة تجمعات خاصة باللاجئين وحتى

[1]– المرجع نفسه، 71.

[2]–شاكر، ***مرجع سابق***، ص. 71.

[3]. قوي، ***مرجع سابق***.

[4].بن بتقة ، ***مرجع سابق***، ص.103.

إغلاق الحدود البرية منذ الوهلة الأولى لانفجار الحرب.[1] كما ينجم عن تدفق اللاجئين الماليين انتشار أفكار دخيلة على المجتمع الجزائري مما قد يتسبب في ضرب أصوله في العمق، و يخل بالتوازن الاجتماعي.

2- الهجرة غير الشرعية:

قبل التطرق لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي وخاصة في مالي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، كان لابد الرجوع للإطار المفهومي لهذه الظاهرة من خلال دراسة مفهومها وأسبابها واهم الطرق التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون (دول المصدرة- دول المعبر - الدول المستقبلة)..

أ- تعريف الهجرة غير الشرعية:

يقصد بالهجرة بصفة عامة على أنها : " عملية انتقال الإنسان لأسباب متعددة من مسقط رأسه للعيش في مكان أخر، بمعنى حدوث هجرة خارجية طوعية أو قصرية. "[2]

وللهجرة نوعان :

***الهجرة داخلية (محلية):** والتي نعني بها انتقال الأشخاص من منطقة لأخرى ويكون ذلك داخل الإقليم أو الدولة الواحدة سواء مؤقتة أو دائمة .

***الهجرة الخارجية (دولية):** وهي انتقال الأشخاص خارج حدودهم الجغرافية إلى مناطق ودول أخرى بصفة مؤقتة أو دائمة و لأسباب ودوافع مختلفة سواء سياسية أو اقتصادية أو غيرها.

إن الهجرة ظاهرة تاريخية ساهمت في إعمار الأرض، وهي تلعب دورا مهما في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات وفي بناء حضارة إنسانية مشتركة[3]. غير أن المفهوم تحول من ظاهرة طبيعية عادية إلى ظاهرة تهدد الإستقرار والأمن وأصبحت تمثل تحديا حقيقيا مطروحا أمام المجموعة الدولية وتهديدا كبيرا للدول نتيجة للمخاطر الناجمة عنها وهذا باعتبار أنها اتخذت أشكالا وأنماط أخرى و هو ما بات يعرف بالهجرة غير الشرعية.

فالهجرة غير الشرعية أو السرية نعني بها :"أولئك المهاجرون الذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدول التي يهاجرون إليها، والمهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممرا للوصول إلى دولة أخرى".[4]

---

[1]–شاكر، ***مرجع سابق***، ص71.

[2]– سهام حروري، الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي، ***مجلة المفكر***، ع 5، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص345.

[3]– د.نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ***مجلة السياسية الدولية***، ع 183(جانفي 2011)، ص24.

[4] حروري، ***مرجع سابق*** ،ص 346.

كما نقصد بالهجرة السرية (الحرقة) : "هي مغادرة البلاد بدون وثائق سفر رسمية وبطريقة سرية وملتوية باستعمال وسائل وطرق مختلفة سواء كانت برية ، بحرية ، أو جوية .[1]

وقد عرفها القانون الجزائري حسب الأمر رقم 211/66 المؤرخ في 21 جويلية 1966 بأنها: " دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل"[2]

فالهجرة غير الشرعية تعني كذلك" المهاجرين الذين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة ." وتعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية وخاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل.[3]

وعليه ورغم مختلف التسميات التي تم إطلاقها على هذه الظاهرة من الهجرة غير الشرعية ، الهجرة السرية، و غير القانونية ، أو غير النظامية فهي جلها تعبر عن الأشخاص أو الأفراد الذين ينتقلون من وطنهم الأم متسللين إلى دول أخرى بطرق غير قانونية (بدون تأشيرة ورخصة للدخول ، وبدون إذن وثائق مزورة أو برخصة وتأشيرة قانونية لا يحترمون مدة صلاحياتها ...) قصد الإقامة أو العمل .

ويلجأ المهاجرون السريون إلى أساليب عديدة لبلوغ اهدافهم:

1- التعاقد مع شركات التهريب .
2- التسلل من خلال الحدود.
3- الزواج المؤقت أو الشكلي للحصول على الإقامة.
4- استخدام الوثائق والجوازات المزورة .
5- بطاقات عبور الحدود.
6- السواح والطلبة الذين لا يعودون لأوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة يجعل إقامتهم غير مشروعة.[4]

ب- أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية :

إن الهجرة تتنوع بحسب الدافع الذي يؤدي إليها، فهناك الهجرة السكانية الناتجة عن أسباب ديمغرافية ، الهجرة السياسية لأسباب سياسية وهجرة العمال نتيجة ضغوط الاقتصادية.

و تتنوع الأسباب المؤدية إلى انتقال الأفراد من مسقط رأسهم إلى مكان أخر للإقامة بشكل دائم أو مؤقت ولعل اهمها يعود إلى التباين الكبير في المستوى الإقتصادي بين الدول المصدرة للمهاجرين والتي تفتقر

---

[1]– المقدم رابح والي، **مقاربة حول تهريب المهاجرين باعتبارها جريمة منظمة عابرة للوطن**، محاضرة بمدرسة العليا للدرك الوطني ببيسر ، الجزائر ، 2010/05/18، ص16.

[2]. بوسكين ***مرجع سابق***، 98.

[3]– د.عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** ، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2008)، ص 17.

[4]. المرجع نفسه، ص ص 17،18.

إلى عمليات التنمية – والدول المستقبلة لهم ذات المستوى المعيشي المرتفع والحاجة إلى الأيدي العاملة ويمكن تحديد دوافع الهجرة فيما يلي:[1]

1/ قلة فرص العمل وانخفاض مستويات المعيشة ، نتيجة لانخفاض الدخول بشكل كبير لدى غالبية السكان ، بحيث ان تجميع متوسط دخل الفرد للدول المتخلفة في المتوسط يكون أقل من 1/20 من متوسط الفرد في الدول الغنية .

إن عدم المساواة في توزيع الدخل تؤدي إلى انتشار الفقر وزيادة الأمية ونقص الرعاية الصحية وانخفاض مستويات الإنتاجية (عنصر العمل) [2]

2/ المعدلات المرتفعة للنمو السكاني، وما يصاحبه من أعباء الإعالة الاجتماعية ، وبتالي ارتفاع عدد الأشخاص غير المنتجين في المجتمع ، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة .
3/ عدم الاستقرار السياسي نتيجة لحالات العنف التي تشهدها دول جنوب، وضعف مستوى المشاركة الشعبية وعدم فعاليتها.[3]
حيث تلعب العوامل السياسية دور مهم في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية فعدم الإستقرار السياسي والأمني وشيوع ظاهرة الفساد وغياب المشاركة السياسية وسوء التسيير و التوزيع للموارد وكذلك الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة ، الكوارث الطبيعية والظروف المناخية .....كلها تعتبر من بين أهم الأسباب والدوافع الرئيسية للهجرة غير الشرعية.[4]
كل هذه الأسباب مجتمعة تؤدي إلى الشعور باليأس والإحباط والبحث على أماكن أخرى أين تتوفر إمكانية الحصول على منصب عمل وعلى الحياة الكريمة .
ويتخذ المهاجرين السريين طرق مختلفة للهجرة نذكر منها:
1- المرور عبر الطرق البرية والنقاط الغير محروسة.
2- الركوب السري بالبواخر الراسية بالموانئ.
3- امتطاء القوارب والإبحار السري.
4- العبور عبر الحدود الجوية وهي قليلة جدا نظرا للمراقبة والحراسة الشديدة.[5]

ج - واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

تعرف ظاهرة الهجرة غير الشرعية تناميا كبيرا في الجزائر خاصة في الفترة الأخيرة نظرا للأزمات و عدم الإستقرار السياسي والأمني التي تعرفه دول الجنوب ولاسيما الأزمة في شمال مالي و التطورات الأمنية الخطيرة التي شهدتها المنطقة، مما دفع بالسكان الهجرة إلى مناطق أكثر أمنا واستقرار وبحثا عن ظروف معيشية أفضل وكانت الوجهة الدولة الجزائرية.

إن الجزائر منطقة عبور للمهاجرين السريين الأفارقة القادمين من دول الساحل خاصة والمتجهين نحو شمال المتوسط متخذين الجزائر معبرا أساسيا سواء إلى أوروبا أو الشرق الأوسط، و تعتبر

---

[1]. حروري، ***مرجع سابق***، ص346.

[2]. المكان نفسه.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 346–347.

[4]– بوسكين، **مرجع سابق**، ص99.

[5]. والي ، ***مرجع سابق***، ص16.

الجزائر حاليا دولة مستقر لهؤلاء المهاجرين ، حيث يفضل البعض منهم الإستقرار بها والأخر يضطر لذلك نظرا للانسداد الأمني و لسياسات والإجراءات الصارمة المتخذة من قبل الإتحاد الأوروبي.

فقد استغل الشباب الإفريقي فرصة تواجد العديد من اللاجئين الطوارق في الجزائر حتى يتغلغلوا معهم ليهاجروا بطريقة غير شرعية للمكان الذين يودون التوجه له ، فمدينة تمنراست الجزائرية تحوي 156000 نسمة 40بالمئة منهم أجانب، فمن جانفي إلى مارس 1999 تم اقتياد 1150 عابر غير شرعي للحدود. [1]

ونتيجة لشساعة الحدود تعاني الجزائر من ضعف الرقابة عليها، حيث نجد حوالي 45000 مهاجر غير شرعي يعبرون تمنراست عبر الحدود البرية من النيجر ومالي (1200كم). فحسب الإحصائيات كان عدد سكان تمنراست في 1996 حوالي 3000فرد وفي سنة 1998 أصبح 65000 منهم 49000من جنسيات إفريقية والباقي جزائري. [2]

وتشهد ولاية تمنراست تدفقا كبيرا للمهاجرين غير الشرعيين فهي من جهة قبلة للطوارق لأنها الممر الذي يتم عبره التوجه إلى ليبيا التي تجذب إهتمام الشباب المالي بسبب ثروتها من عائدات النفظ، ومن جهة اخرى تجذب الأفارقة الذين يودون التوجه إلى أوروبا، حيث يكون هدفهم الإقامة المؤقتة لكن الانسداد في التوجه إلى الوجهة التي يرغبونها يجعلها إقامة دائمة، مما يولد تذمر لدى شباب المنطقة الذين يعتبرون المهاجرون الأفارقة كمنافسين لهم على مصادر الرزق وفرص العمل، كما أنشأ هؤلاء احياء خاصة بهم يسودها الفقر انتشار الجريمة لدرجة تخوف سكان المنطقة من الاحتكاك بهم.[3]

ولو نلقي نظرة على المعدلات السنوية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر وبالتحديد ما يكون مصدرها من الجنوب نجد أنها في ارتفاع مستمر ورهيب سنة تلو الأخرى خاصة في الفترة الأخيرة ، فحسب إحصائيات الدرك الوطني تظهر جليا تصاعد سريع لهذه الظاهرة التي تسارعت خلال العشر سنوات الأخيرة.[4]

وبهذا فقد أوقفت المصالح الأمنية سنة 2008 أزيد من 12ألف مهاجر غير شرعي ، وأصدرت قرارات بترحيل أزيد من 11 الف منهم ، وتشير تقارير الدرك الوطني أن مجموع المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين خلال عام 2008 من قبل هذا الجهاز بلغ 7838 أجنبيا ، اغلبهم افارقة ، في حين شهدت سنة 2007 توقيف 6988بزيادة تقدر نسبتها ب 12بالمئة ، مايعني ان الظاهرة تزيد حدتها كل سنة، وقد قدر عدد القضايا المعالجة ب1755 قضية ، بارتفاع 13 بالمئة بالمقارنة مع السنة التي سبقت والتي بلغ خلالها عدد القضايا ب1550قضية هجرة غير شرعية.[5]

---

[1]. قاسمي ، بن الشيهيب، ***مرجع سابق***، ص.47.

[2]. المكان نفسه.

[3] . قاسمي، بن الشيهب، ***مرجع سابق***، ص.47.

[4]. والي، ***مرجع سابق*** ، ص 18.

[5]– بوسكين، ***مرجع سابق***، ص ص102–103.

الجدول رقم (04): إحصائيات حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر من الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008.

الهجرة إلى الداخل	2000	2008
القضايا المعالجة	740	1755
الأشخاص الموقوفين	2806	7824

المصدر : المقدم رابح والي، مقاربة حول تهريب المهاجرين باعتبارها جريمة منظمة عابرة للوطن، محاضرة بمدرسة العليا للدرك الوطني بيسر ، الجزائر ، 2010/05/18، ص 18.

وقد سجلت المصادر الأمنية 2056 حالة للهجرة السرية في الجزائر في الثلاثي الثالث لسنة 2010 في حين قدرت الهجرة السرية من نفس السنة وبالتحديد في السداسي الأول ب4855.[1]

فالجزائر بعدما كانت تبذل جهودا جسيمة من أجل محاربة هذه الظاهرة والتقليص منها ومن أثارها والحد من هجرة مواطنيها نحو الضفة الجنوبية في إطار ما يسمى "بالحراقة " فإنها صارت تواجه مشكلا أخر مع تدهور الأوضاع في حدودها الجنوبية، وهي مشكلة المهاجرين غير الشرعيين المتدفقين من إفريقيا وخاصة دول الأتية الذكر (النيجر بنسبة 33% ونيجريا 10%...).[2]

فحين كانت نسبة مالي حوالي 12% وهذا مايوضحه الشكل التالي :

[1]. بوسكين، **مرجع سابق**، ص103.

[2]– أحمد إسماعيل ،" قراءات افريقية في ظاهرة الهجرة غير الشرعية" ، اكتوبر 2012، في:**wwww.qiraatafrican.com** (21/03/2014) على الساعة 18.17

الشكل رقم (11): الهجرة غير الشرعية حسب الجنسيات 2008 (مالي):

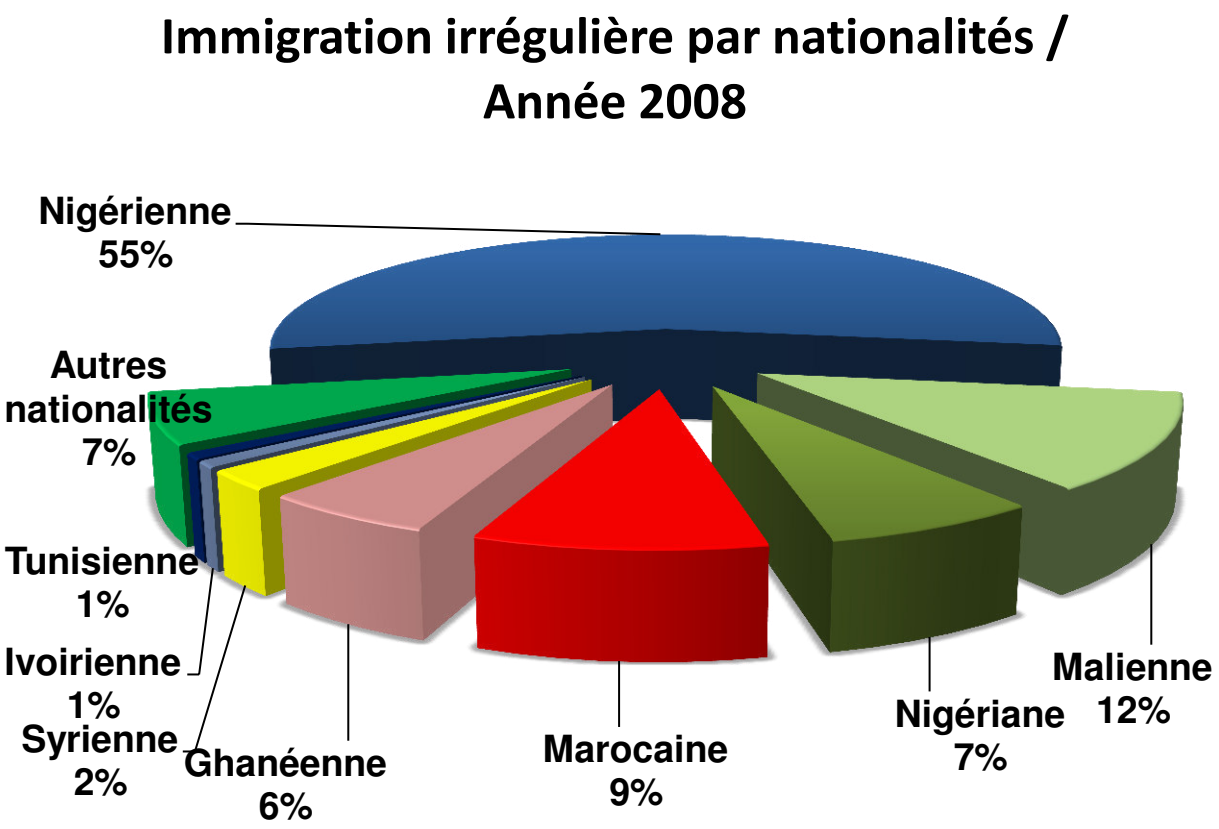

المصدر: والي ، ***مرجع سابق***، ص19.

ولعل أهم المدن التي يتسلل منها المهاجرين غير الشرعيين الماليين تمثل كل من (أدرار ، إليزي وتمنراست) والتي تعتبر أولى نقاط العبور. مثل ما يبينه الشكل الموالي .

الشكل رقم (12): محاور عبور المهاجرون غير الشرعيين

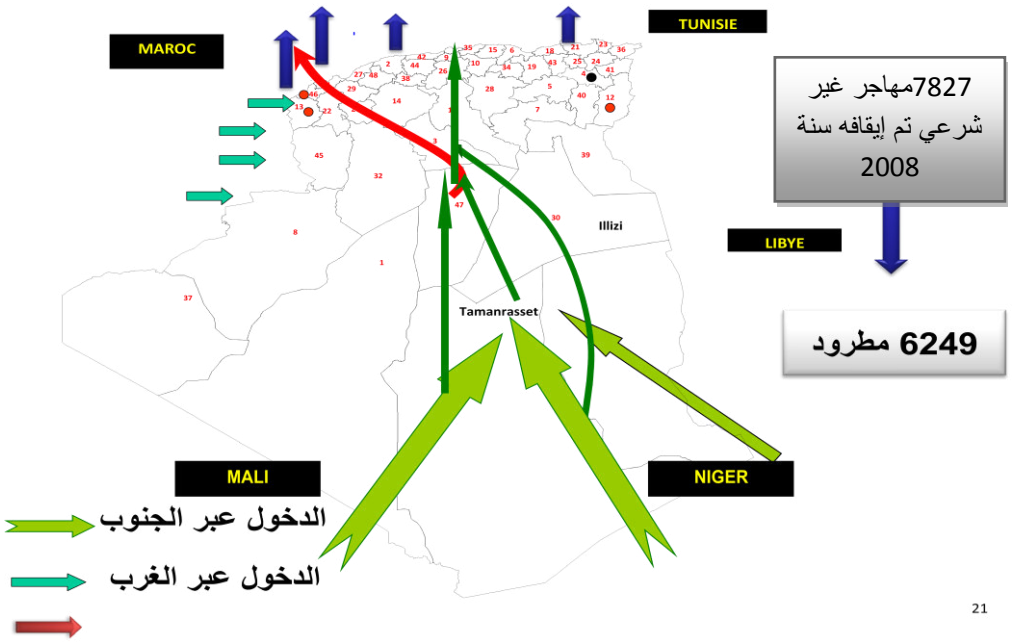

المصدر: المقدم رابح والي ، مرجع سابق، ص21.

كان لتنامي الهجرة غير الشرعية وخاصة ارتفاع معدلات المهاجرين غير الشرعيين من مالي أثارا و ارتدادات كبيرة على الأمن الوطني الجزائري على مختلف مستوياته.

فمن الناحية السياسية والأمنية : تشكل الهجرة السرية (الهجرة الماليين للجزائر) تهديدا حقيقيا على الأمن الوطني بما أنها تعمل على زعزعة الاستقرار وتقويض الأمن، من خلال ارتباطها بعصابات الجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة والمخدرات وأشكال مختلفة من الجريمة العابرة للحدود وهذا ما يشكل إحساسا باللاأمن، فضلا عن ارتباطها بالجماعات الإرهابية التي غالبا ما تستغل وتعتمد على المهاجرين السريين لتمرير خلاياها وتنفيذ مخططاتها ونشاطاتها.

فالتهريب البشر يعد خطرا على الأمن الوطني والسياسي، حيث يتم في أغلب الأوقات زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين ، ما أدى إلى ظهور خلايا إرهابية لإحداث قلاقل ونزاعات في الدول المستقبلة ، وقد تساعد الهجرة غير المشروعة على دخول أسلحة ومتفجرات وذخائر لزعزعة أمن الدول[1]، وعليه تشكل الهجرة السرية من شمال مالي إلى الجزائر سواء للعبور ماوراء البحار أو الإقامة فيها خطرا على الجزائر نظرا لما تتسببه من تهديدات تضرب الاستقرار الوطني .

[1]. محمد نور ، المبارك، ***مرجع سابقص،ص.*** 81.

كما أن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين الذين لا يحملون هويات إثبات شخصية ، قد يقدمون على ارتكاب جرائم [1] متنوعة وخطيرة (السرقة النصب والاحتيال، الكسب غير المشروع ، تجارة المخدرات...) وهذا ما يمس بالأمن الوطني وامن الأفراد والاستقرار الدولة الجزائرية.

فالهجرة السرية من شمال مالي إلى التراب الوطني الجزائري بمثابة خطرا حقيقي للأمن الوطني، خاصة إذ ثبتت الفرضية التي تشير على أن هناك ارتباط وثيق بين عناصر الهجرة السرية والعناصر الإرهابية ، حيث تعمل هذه الأخيرة (جماعات الإرهابية: القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حركة التوحيد والجهاد ....) على استغلال قوافل المهاجرين غير الشرعيين من مالي وانتحال صفتهم لتسلل للأراضي الجزائرية وهذا من اجل تنفيذ مخططاتها الإرهابية في الجزائر ، والعمل على زعزعة الاستقرار الوطني وإثارة البلبلة السياسية كانتقام من الدولة الجزائرية التي عملت على تضييق الأمني على العناصر الإرهابية مما إظطر بها اللجوء للفناء الخلفي للجزائر والاندماج تحت غطاء القاعدة.

كما يمكن أن تؤدي الهجرة غير الشرعية للماليين للجزائر انتشار أفكار إيديولوجية و قيمية قد تكون معادية لسياسة الدولة الجزائرية مما يشكل تهديدا صريحا للأمن الوطني الجزائري.

أما من الناحية الاقتصادية والتنموية:

تعمل الهجرة السرية على الإخلال بآليات سوق العمل وخلق عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة إضافة إلى هذا تؤدي إلى انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة إلى جانب ظهور سوق موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وبشروط عمل قاسية، مما يرفع نسبة البطالة ، كما يؤدي إلى الضغط على المرافق العامة و الخدمات الأساسية ، فضلا عن انتشار المشاريع الوهمية وتزايد جرائم غسل الأموال.[2]

ومن هذا المنظور فإن المهاجرين غير قانونيين الماليين يهددون قطاع الإقتصادي للدولة الجزائرية ويخلون بالتنمية ، وقد يظهر هذا جليا من خلال اختلال التوازن بين عرض والطلب عن العمل ، بحيث يكون الطلب على مناصب الشغل أعلى بكثير من العروض المتوفرة ، وارتفاع معدلات المهاجرين الماليين في الجزائر وامتهانهم للعمل بأجور زهيدة قد يقلص من فرص العمل و يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة نظرا للمزاحمة اليد العاملة الأجنبية الرخيصة المتسللة من مالي لليد العاملة الوطنية.

أما من الناحية الاجتماعية والصحية :

إلى جانب الآثار والانعكاسات السياسية، الأمنية والاقتصادية لظاهرة الهجرة السرية فإن هذه الأخيرة كذلك لها انعكاسات على المستوى الاجتماعي ، حيث تعمل الهجرة غير الشرعية على الإخلال بالتوازن الديمغرافي خاصة في ولايات الجنوب مهددة بذلك مواطني المنطقة. [3]

---

[1]– د.عبد النور ناجي، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط : ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي ، قسم العلوم السياسية ، جامعة عنابة، الجزائر.

[2]. محمد نور، المبارك، ***مرجع سابق***، ص 82.

[3]. والي ، ***مرجع سابق***، ص 24.

كما تؤدي إلى ظهور الأحياء العشوائية (بيوت الصفيح) ، أين تتدنى الخدمات الضرورية وتتدهور الصحة وتنتشر الأمراض الاجتماعية كالسرقة والمخدرات والدعارة...الخ [1]

فقد أدى هذا التواجد الأجنبي (المهاجرين الماليين) في المنطقة إلى انتشار الأمراض المعدية بسبب الأعمال غير الشرعية والدعارة ، وهو ما أدى إلى انتشار مرض "الإيدز" بشكل كبير في المنطقة.[2]

إلى جانب بروز مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصلية لأبناء الدولة مع ترسيخ قيم دونية للعمل اليدوي لدى أبناء الدولة المستقبلة للمهاجرين (الجزائر) ، إضافة إلى هذا قد تؤدي هذه الظاهرة إلى دخول أفكار وعادات غريبة على المجتمع وظهور قيم غير سليمة وثقافات دخيلة مثل التسول والتسكع والبطالة.[3]

وهذا ما يحدث بالفعل في الجزائر حيث أن تسلل المهاجرين من مالي أدي إلى تفشي ظاهرة التسول فهناك عائلات مالية سواء كانت لاجئة أو مقيمة بصفة أخرى شرعية أو غير شرعية تجوب شوارع ومدن العاصمة الجزائرية للتسول، وهذا بعدما كان وجودهم مقتصر فقط في الجنوب ليمتد في الفترة الحالية لقب الجزائر وكل هذا وما تحمله هذه الظاهرة من مخلفات سلبية على كافة المستويات تشكل تهديدا حقيقيا وتحديا كبيرا للأمن الوطني الجزائري وأمن الدولة والأفراد على حد سواء.

المطلب الثالث: تراجع الدور السياسي الإقليمي للجزائر

لطالما كان للجزائر دورا إقليميا بارزا في القارة الإفريقية و لاسيما في منطقة الساحل الإفريقي بالنظر إلى المكانة الجيوستراتيجية والإمكانيات التي تتوفر عليها مما يؤهلها أن تضطلع بدور الريادي و الفعال وحضور سياسي ودبلوماسي مميز في مختلف المنابر الإقليمية والقارية وحتى الدولية.

ولعل أبرز ما يؤكد هذا الحضور القوي للجزائر تلك المواقف المسجلة من قبل الدبلوماسية الجزائرية في مختلف المناسبات القارية والمتعلقة بالقضايا المصيرية للقارة السوداء ومختلف النزاعات الإفريقية والنزاع المالي والذي يعتبر من بين النزاعات الممتدة والعنيفة خير دليل على ما تبذله الجزائر لتكريس السلم والأمن في المنطقة.

فقد بذلت الجزائر جهود كبيرة لحل وتسوية النزاع المالي منذ نشوبه في سنة 1963 ، فلطالما كانت تعلن الوساطة لجمع شمل الفر قاء والأطراف المتنازعة وإخماد فتيل الأزمة في المنطقة من خلال دفع الطوارق والحكومة المالية لتوقيع على اتفاقيات كاتفاقية تمنراست (جنوب الجزائر) المؤلفة من 13 مادة في جانفي 1991 والتي نصت على عبارة "وضع خاص" لأقاليم الشمال والتي تقضي بالاعتراف

[1]. محمد نور، المبارك، ***مرجع سابق***، ص 83.

[2]. قاسمي، بن الشيهب،***مرجع سابق***،ص 47.

[3].محمد نور، المبارك، ***مرجع سابق***، ص 83.

بتخلف مناطق الأزواديين وتأمين الدعم المالي لتنمية الإقليم ، مع التشديد على وضع الازواديين لسلاحهم. والتي تم تدعيمها بالميثاق الوطني في أفريل 1992 نظرا لوقوع خروقات في الاتفاقية.[1]

إلى جانب اتفاقية 2006 و اتفاقية 21 ديسمبر 2012 ، التي سعت الجزائر من خلالهما وضع حد للنزاع الدائر بين الطوارق والحكومة المالية وإيجاد حل للأزمة في مالي. إلى جانب إشراف الجزائر على مختلف الاجتماعات واللقاءات و التي كان الهدف منها البحث في المسائل الأمنية والسياسية ذات أهمية للجانبين المالي والجزائري)وقصد تقريب وجهات النظر في المسائل المشتركة.

وقد كان للجزائر موقفا محددا وواضحا إزاء الأزمة في شمال مالي والتطورات الأمنية الخطيرة الحاصلة في المنطقة و المستمد من الثوابت والمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، فالجزائر وفي إطار إدارتها للنزاع المالي ارتكزت على محاور أساسية تشكل لب السياسة الخارجية الجزائرية والتي تتمثل في:

1- مبدأ حسن الجوار الإيجابي : من خلال إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة الدول المعنية والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص.
2- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة: والذي يتم من خلال بعث التعاون الثنائي عبر الحدود و عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار.
3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة والذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 والجزائر من بين الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ،وهذا المبدأ هو ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار[2].

إلى جانب هذا دعت الجزائر في ظل التطورات الأمنية التي تعيشها منطقة شمال مالي اللجوء إلى الطرق السلمية وفقا للمبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية وإلى الحوار والمشاورات السياسية إلى جانب رفض الحل العسكري ورفض التدخل الأجنبي في المنطقة و إعطاء أولوية للحل الداخلي ، فضلا عن تفضيل الخيار الدبلوماسي وتبني المقاربة التنموية جنبا إلى جنب المقاربة الأمنية للتوصل إلى حل نهائي للأزمة في مالي.

فقد اعتبرت الجزائر أن أي تدخل أجنبي يعد تهديدا للأمن ولاستقرارها الوطني وبهذا قد قامت الإستراتيجية الجزائرية على مبدأ الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة وهو ما جسدته الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية ثم وزير خارجيته للجزائر، والاستقبال غير المعلن لوفد من "حركة أنصار الدين" إحدى الجماعات المسلحة في شمال مالي ، إضافة إلى مجموعة من وفود رسمية إفريقية لدول الجوار وهو ما يبرهن على فاعلية الجزائر في حل أزمة مالي.[3]

---

[1]– سيدي أحمد ولد سالم، الأزواد وتاريخ من الصراع في مالي ،مركز الجزيرة للدراسات، في : 2014/04/07 على الساعة 15:09: **http://www.aljazeera.net/news/pages/e1a4c505-2f5f-4cf6-a363-bc67a330b96d**

[2]– سليم العايب، ***الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي*** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر 2010–2011 ، ص ص27–34.

[3]– قاسمي، بن الشيهب، ***مرجع سابق***، ص79.

حيث حاولت الجزائر التفاوض لإيجاد حل سياسي للصراع قبل التدخل العسكري الفرنسي المفاجئ في مالي وذلك من خلال الإيعاز بذلك إلى الجهات الفاعلة المسلحة التي لديها اتصالات معها. حيث ركزت الجزائر على جماعة أنصار الدين الساعية لتطبيق الشريعة وهذا من خلال الضغط على زعيمها " إياد اغ غالي " من اجل تقليص علاقتها بالتنظيم القاعدة ، والقبول عقد اتفاق السلام مع باماكو ، غير أن الانسحاب لزعيم الحركة من المفاوضات مع باماكو في 7جانفي 2013 وضع حدا لجهود الجزائر لضمان التوصل إلى حل دبلوماسي للازمة.[1] مما يدل على فشل الجزائر في الوصول إلى تسوية سياسية في إطارها الداخلي الإقليمي للوضع في شمال مالي للحيلولة دون وقوع التدخل العسكري الفرنسي في المنطقة .

فكان التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي إرباكا كبيرا للسياسة الجزائرية (باعتبارها ترفض رفضا قاطعا التدخل الأجنبي) إلا أنها تحولت لتكون أكثر لينا ناحية التدخلات الأجنبية [2]

فكانت أزمة مالي والتدخل الفرنسي بالمنطقة عاملا لتقويض الأمن داخل بعض الدول في شمال إفريقيا، عبر إحداث تشويش في الاستراتيجيات الوطنية وزيادة التشنجات الداخلية، وبالنسبة للجزائر لقد أجهضت الأزمة مقاربة تعتمدها الحكومة منذ وقت طويل للإشراف على الشؤون الأمنية في بلدان الساحل. فبعدما سعت الجزائر جاهدة طوال سنوات لتفادي الوجود الغربي المباشر عند حدودها الجنوبية، وأشرفت على مختلف أشكال التعاون الإقليمي وعملت على إقصاء منافسيها في شمال إفريقيا ومنعهم من التدخل، تسير الأمور الآن في الاتجاه المعاكس[3]، فبسبب الأزمة في مالي حلقت الطائرات الفرنسية فوق الأراضي الجزائرية وتتمركز القوات الفرنسية على مقربة من الحدود. كما أن بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة افريقية ، والتي تشكلت بمجهود إقليمي، أدت إلى تهميش الجزائر التي تتبنى سياسة عدم التدخل ، ومبادرتها الأمنية الإقليمية المتعددة .وفي حين طال البعض في المجتمع الدولي الجزائر ببذل مزيد من الجهود، لمحوا علنا إلى انه من شأن دول اخرى في شمال إفريقيا أن تتسلم زمام الأمور في المنطقة.

وهذا ما يشير على أن الجزائر أصبحت -على الأقل في تلك الفترة بداية العملية العسكرية الفرنسية - على هامش الأحداث الجارية في المنطقة وان دورها السياسي والدبلوماسي تراجع نوعا ما لصالح أطراف اخرى نظرا لأن التدخل الفرنسي في مالي أجهض كل مبادرات السلمية والمقاربات التي تبنتها لإيجاد حل للازمة. وأفشل جميع جهود ومساعي الجزائر الداعية لإعطاء أولوية للخيار السياسي وتفادي الخيار العسكري.

فجل المبادئ و الثوابت الراسخة في السياسة الخارجية الجزائرية والتي لطالما كانت الجزائر تسعى لتكريسها والتي حكمت موقفها السياسي ، المتمثل في الدعوة إلى إيجاد حل للازمة المالية والذي لا يكون إلا سياسيا بقرار من الماليين أنفسهم، بما يخدم مصالحهم كدولة ذات سيادة وهو ما جاء على لسنا الفريق أحمد قايد صالح رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، فضلا هذا فقد عبر عن موقف الجيش الوطني الشعبي بصفته مؤسسة جمهورية للدولة الجزائرية فهو يندرج تماما ضمن مسار المواقف الثابتة

[1]– المكان نفسه.

[2] المكان نفسه .

[3]– بنجامين نيكلز، "مالي والتداعيات الإقليمية"، صدى مؤسسة كارينيغي للسلام الدولي، في:
.http://carnegieendowment.org/sada/2013%A9/g8sr 22:53 على الساعة (2014/05/09)

والصريحة المتخذة في أعلى مستوى للسلطة السياسية ، كما عبر القايد صالح أن القرارات المتخذة قد كرست بوضوح تمسك بلدان المنطقة ، التكفل بهذه الأزمة في إطارها الجهوي.[1]

إلا انه ومن الملاحظ أن الجزائر كانت متناقضة تناقضا كبيرا مع مبادئها الراسخة في السياسة الخارجية الجزائرية وبالأخص عند فتحها للمجال الجوي والسماح بالطائرات الفرنسية التحليق على ترابها الوطني، وفي هذا الشأن فقد اعتبر أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية " علي ربيج " أن الدور السياسي للجزائر قد تراجع و صار مهمشا إزاء الأزمة في مالي وهذا لمجموعة من الأسباب أولا: نظرا لمرور الطائرات الفرنسية على أجواء الجزائرية والذي يعتبر انتهاك صريحا للسيادة الجزائر.

ثانيا : لأن القرار الفرنسي القاضي بالتدخل اتخذ بعيدا عن طاولة المشاورات الفرنسية الجزائرية، حيث أن فرنسا لم تستشار الجزائر حول العملية الفرنسية في شمال مالي. وهذا دليل على تهميش الدور الجزائري .

ثالثا: لطالما كانت الجماعات الإرهابية (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حركة أزواد MNLA ، جماعة التوحيد والجهاد ..) تتبنى موقف توافقي إزاء الجزائر حيث تعتبرها طرفا محايدا ، إلا السلوك الجزائري الأخير (فتح الأجواء الجزائرية للطائرات الفرنسية) جعلها تفقد حياديتها ، وتصنف من قبل الجماعات المسلحة على أنها عدو خارجي يجب الحذر منه.[2]

وبهذا فقد فقدت الجزائر جزء من مصداقيتها ودورها الريادي وتراجع دورها السياسي الإقليمي لصالح أطراف خارجية (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية) في المنطقة وصار دورها مهمشا ومع هذا الجزائر حاليا هي في محاولة تقليص وتقاسم الأعباء مع فرنسا.

إلى جانب هذا تم عقد اجتماع بنواكشوط العاصمة الموريتانية أين أنشأت جماعة 5 " G5" والتي تضم كل من (مالي، النيجر، التشاد ، بوركينافاسو وموريطانيا) و أما الجزائر فهي مقصاة من هذه المجموعة مما يدل على تراجع الدور السياسي الإقليمي للجزائر في المنطقة و الذي كان من بين تداعيات التدخل العسكري الفرنسي .

المبحث الثالث: على المستوى الإقتصادي.

يعد الاقتصاد احد مستويات والأبعاد الحيوية للأمن الوطني ، فلأمن الإقتصادي هو قدرة الدولة على توفير حاجات المجتمع سواء محليا أو من الخارج وبأيسر السبل وتجنب فرض القيود أو التهديدات من الخارج الدولة ، علاوة على قدرتها الاقتصادية لدعم القدرة العسكرية والسياسية للدولة[3]. مما يؤهلها أن تضطلع بدور فعال على المستوى الإقليمي والدولي.

---

[1]– أمين شاوش، "الازمة المالية أفرزت تداعيات سلبية على الامن في المنطقة"، في:
(2014/5/9) على الساعة 23:16 http://www.ennaharonline.com.

[2]– علي ربيج، انعكاسات الأزمة المالية على الأمن الوطني الجزائري، حوار مع الأستاذ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، يوم 2014/05/15 على الساعة 9:30.

[3]– د. محمد جمال مظلوم ، **الأمن غير التقليدي** ،(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2012)،ص28.

وهو ما راح إليه روبرت ماكنمارا Robert Mcnamara وزير الدفاع الأمريكي الأسبق واحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه " جوهر الأمن" أن " **الأمن يعني التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونه** " [1]

وقد اطرد وزير الدفاع السابق للولايات المتحدة الأمريكية بأن الأمن " ***هو مقدرة المحافظة على الأمة وعلى كرامتها وأراضيها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية ودستورها من أي اعتداء خارجي*** " [2]

وبناء على ما سبق يتضح جليا أن العلاقة بين الأمن والتنمية علاقة متلازمة فإن أي تهديد للاقتصاد (التنمية) هو تهديدا مباشرا للأمن الوطني للدولة . وعليه فإن الأزمة في شمال مالي قد شكلت تهديدا للأمن الوطني الجزائري نظرا لما ترتب عنها من أثار وانعكاسات اقتصادية حادة كادت أن تضرب الاقتصاد الجزائري القائم على قطاع المحروقات بالدرجة الأولي، ولعل أهم ارتدادات الأزمة في شمال مالي على القطاع الإقتصادي في الجزائر تمثل في عنصرين مهمين سيأتي ذكرهما في العناصر الموالية وهما : عرقلة المشاريع الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة من جهة وتدهور القطاع السياحي من جهة اخرى.

المطلب الأول: عرقلة المشاريع الاقتصادية و ارتفاع معدلات البطالة

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، حيث تعتمد الجزائر في أكثر من 95% من صادراتها على المحروقات، والتي تستخرج من الصحراء الجزائرية ، هذه الأخيرة المتاخمة لبؤر التوتر والنزاع في منطقة الساحل والتي تفتقد للحماية بشكل لازم. وقد تأثرت الجزائر بشكل كبير جراء انفجار الأزمة في شمال مالي المحاذية لجنوبها، فكان الاعتداء على مجمع الغاز بتقنتورين"عين أميناس" اكبر تهديد للاقتصاد الوطني. [3] حيث كاد أن يكون ذلك الاعتداء الإرهابي ضربة قاتلة وقاسية للاقتصاد الجزائري الذي جل عائداته السنوية من الطاقة لولا المعالجة الأمنية السريعة وفي الوقت المناسب من قبل الجيش الوطني الشعبي الذي كان فطنا لخطورة الوضع. ورغم تمكن هذا الأخير من تفادي كارثة حقيقية بكل المقاييس والتي كادت أن تضرب الاقتصاد الجزائري في العمق، إلا آن هناك أثار اقتصادية من وراء هذا الهجوم الإرهابي تمثلت في تضرر الاقتصاد من خلال تراجع معدلات إنتاج الطاقة مقارنة بالسنوات السابقة.[4]

وأبرز دليل على هذا قيام شركة سونا طراك بتقليص نسبة تموينها لأوروبا بالغاز ، حين أعلنت شركات أجنبية في مقدمتها المؤسسات البريطانية واليابانية ترحيل عمالها من الجزائر. وفي نفس السياق تم تجميد مشاريع بتكلفة 14 مليار دولار إلى غاية نهاية الحرب في مالي ، كما قامت شركة سونا طراك بتقليص حصة إيطاليا من الغاز ب13مليون م3 بسبب حادثة عين أميناس. ونتيجة لذلك شهدت أسعار النفط ارتفاعا ب1دولار بعد خفض مستوى الإنتاج في الجزائر. [5]

---

[1]. مظلوم، مرجع سابق، ص 5.

[2]. المرجع نفسه، ص15.

[3]. قاسمي، بن الشيهب ، ***مرجع سابق***، ص49.

[4]– علي ربيج، مرجع سابق.

[5]. قاسمي، بن الشيهب، ***مرجع سابق***، ص49.

كما أدى الاعتداء الأخير إلى رحيل بعض الشركات متعددة الجنسيات مثل(شركة توتال، ألفا، BB،برتيش بتروليوم..) ورفضها للعودة إلا إذا قدمت الجزائر لها ضمانات بتوفير الأمن، حيث طالبت هذه الشركات الحكومة الجزائرية بشروط تعجيزية من بينها خصخصة الأمن والذي تعتبره الجزائر انتهاك للسيادة الوطنية ، فكان رحيل هذه الشركات وامتناعها عن العمل إلا بتحقيق مطالبها عاملا في تراجع وتعطل المشاريع التنموية والاقتصادية المسطرة[1]، وتعطل المشاريع يؤدي إلى تراجع وتيرة التنمية الاقتصادية في البلاد ما ينتج بالضرورة ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر.

كما أن الجزائر مجبرة على الالتزام بالعقود المبرمة بينها وبين الدول الزبونة من اجل تموينها بحصصها في الغاز الطبيعي، وأي تخلف من قبل الجزائر في التموين أو تقليص فيه بدون سبب سيجعلها تتابع قضائيا في المحاكم الدولية، وقد يترتب عليها دفع تعويضات مالية كبيرة.[2] وهذا قد يجعل الجزائر تقع في مأزق اقتصادي يؤدي إلى تراجع مستويات التنمية الاقتصادية وتدهور القطاع الإقتصادي.

كما قد تشهد التنمية تدهورا وتراجعا لاسيما في الآونة الأخيرة بفعل توجه الجزائر إلى إعطاء أولوية للإنفاق العسكري و التركيز على تعزيز المؤسسة العسكرية للحفاظ على الأمن والاستقرار الوطني نظرا للتهديدات الخطيرة التي تواجهها الدولة الجزائرية والتي من شأنها زعزعة الاستقرار و تهديد كيان الجزائر.

المطلب الثاني: تدهور القطاع السياحي.

تعد الصحراء الجزائرية قبلة سياحية مميزة نظرا لما تزخر به من مناظر طبيعية جذابة و أهمية تاريخية وأثرية فريدة ، مما جعلها تستقطب أنظار السياح الأجانب أو المحليين الراغبين في اكتشاف المنطقة واستطلاع على المواقع الأثرية والاستمتاع بالمناظر الصحراوية الخلابة التي تجسدها كل من "الاهقار "والطاسيلي".

فالتوافد الكبير للسياح ومن كل المناطق ودول العالم للمنطقة الصحراوية على الحدود في شمال مالي ينعش القطاع السياحي ويدر على الجزائر أموالا ودخلا هاما وبالعملة الصعبة من شانها أن تساهم في تعزيز القطاع الإقتصادي ودفع بالعجلة التنمية في البلاد.

إلا أن الأحداث والتطورات الأمنية الخطيرة التي شهدتها المنطقة في شمال مالي على الحدود الجزائرية والنزاع والاشتباكات الدائرة بين القوات الفرنسية والجماعات المتمردة فضلا عن انتشار الجماعات الإرهابية وسيطرتها على جل المدن الشمالية لمالي وتنامي تهديدها للأمن الدول والأفراد، أدى إلى عزوف السياح وتراجع توافدهم و إقبالهم على السياحة في المنطقة الصحراوية الجزائرية ، وفي هذا

[1].ربيج، ***مرجع سابق.***

[2]. المكان نفسه.

الصدد قد كشفت مصادر مطلعة بوزارة السياحة والصناعة التقليدية عن وضع خمسة ولايات من الجنوب تصنف في خانة المناطق المحرمة على "السياح".[1]

وخاصة ما شهدته المنطقة من عمليات اختطاف والتي كانت تستهدف السياح الأجانب الوافدين من فرنسا وألمانيا وبريطانيا ، كعملية الاختطاف 32 سائحا ألمانيا بالجنوب الجزائري في فيفري سنة 2003 من طرف الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وان هذه العملية لم تكن إلا بداية لسلسلة متلاحقة ومتواصلة من عمليات اختطاف الأجانب، لتستمر سلسلة الاختطافات حيث نفذت حركة التوحيد والجهاد عملية اخرى في 5أفريل 2012 تمكنت من خلالها باختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين وإعدام نائب القنصل "طاهر تواتي"[2] وهذا الوضع الأمني الخطير يثير مخاوف السياح مما يدفعهم للامتناع عن القيام بجولات سياحية في المنطقة خشية تعريض حياتهم للخطر.

ولعل الولاية الأولى التي ستكون في الواجهة وقريبة من التهديد هي تمنراست لاسيما منطقة إليزي في أقصى الجنوب بالإضافة إلى منطقة الاهقار، على أن الخطر سيصل في مراحل لاحقة إلى ولايات اخرى على غرار "أدرار" ، "تندوف" وورقلة التي ستكون أيضا موصدة في وجه الزوار الاجانب والجزائريين خوفا على سلامتهم.[3]

وعلى هذا الأساس فإن عدد السياح الوافدين لم يتعد 643 سائحا منذ بداية السنة ، أي بنسبة انخفاض بلغت 60%مقارنة مع عام 2011، وبتالي فقد يضطر حوالي 80 مكتبا وشركة سياحية إلى إغلاق أبوابها نتيجة ذلك، صرح رئيس جمعية وكالات السياحة والسفر في ولاية تمنراست، عزي عدي أحمد على انه:" *يأتي هذا الوضع نتيجة التراجع الكبير في عدد السياح الأجانب خلال العشر سنوات الأخيرة بسبب الظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر، كما أنها نتيجة تزايد تردي الوضع في منطقة الساحل.*"[4]

---

[1]. قاسمي، بن الشيهب، ***مرجع سابق***، ص48.

[2]. زبير، ***مرجع سابق*** ،ص2.

[3]. قاسمي، بن الشيهب، ***مرجع سابق***، ص ص 48-49.

[4]. المرجع نفسه، ص49.

الفصل الثالث

الجهود الجزائرية للتعامل مع الأزمة المالية والتهديدات الناشئة عنها

ككل دولة أو وحدة سياسية في المنتظم الدولي تسعى لتامين ترابها الوطني وجعله في منأى عن مختلف التهديدات والتحديات الوطنية، الإقليمية والدولية، إلا أن هذا لا يتحقق إلا من خلال تبني مقاربات محددة و استراتيجيات سواء على المستوى القريب أو البعيد تماشيا مع التحولات التي تشهدها العلاقات الدولية.

و بما أن الجزائر لها روابط جيوسياسية بالدائرة الأمنية الإفريقية (الساحل الإفريقي) ذات خصوصية معينة، فقد أدت بها أن تكون في غير مأمن عن التهديدات والمخاطر التي تعصف بالأمن الوطني، لاسيما مع الفراغ الأمني و الانكشاف الحدودي وتدهور الوضع على كافة المستويات خاصة الأمنية في المنطقة، والذي تعقد أكثر منذ (انفجار الأزمة في شمال مالي) .

وكما هو معلوم انه لا يتحقق أمن أي دولة بمجرد تأمين إقليمها الداخلي خاصة في زمن العولمة أين تتشابك وتتداخل المتغيرات والمعطيات ببعضها البعض، وتداخل الاتصالات والتدفقات مختلفة الصور والأشكال، أين أصبح امن الدول يتأثر بما حوله في الفضاءات الجيوسياسية القريبة منها ، تأثر اشتدت حدته أكثر بفعل تعدد أبعاد الامن(مجتمعية ، بيئية، اقتصادية، سياسية، وثقافية) وتنامي دور الفواعل غير الدولتية في الحر كيات الأمنية، حيث أصبح من المتعذر الحديث عن امن قومي بالنسبة للدول دون ضمان حد ادنى من الاستقرار والتوازن الجيوسياسي في الأقاليم والدول المجاورة لها، يضمن على الأقل عدم وصول التهديدات إلى داخل الدولة.

وبناءا على هذه الحقيقة تبنت الجزائر مقاربة شاملة لحماية أمنها الوطني من مختلف التهديدات التي أفرزتها الأزمة في شمال مالي، كما تبنت مجموعة من الآليات والإستراتيجيات لحماية المصالح الحيوية للدولة وقيمها الأساسية من التهديدات الخارجية. كون هذا الأخير لا يتأتى إلا بالحفاظ على الامن الإقليمي ، حيث أن معالجة المشاكل والتهديدات بعقر دارها وفي منبعها الأصلي سينعكس أليا على الأمن الجزائري باعتبار أن هذا الأخير مرهون بأمن منطقة الساحل الإفريقي (الجوار الجيوسياسي للجزائر).

وعليه فيما تتمثل المقاربة الجزائرية لمواجهة الأزمة في مالي و التهديدات الناشئة عنها ؟ و ما هي أهم الإستراتيجيات والسياسات المتبناة من قبل الجزائر لتحييد المخاطر التي تشكل تهديدا لأمنها الوطني؟

المبحث الأول: الآليات الدبلوماسية و السياسية

تعتمد الجزائر في تعاملها مع التهديدات الآتية من الدائرة الجيوسياسية الإفريقية لأمنها الوطني (الساحل الإفريقي) على إستراتيجية مزدوجة: داخليا بالاعتماد على سياسة أمنية تهدف إلى تغطية أمنية اكبر للإقليم الصحراوي ومراقبة وحراسة أوسع للحدود البرية عبر مجموعة من الآليات الأمنية والعسكرية ، وخارجيا بلإعتماد على إستراتيجية إقليمية تسعى لحشد الوسائل والآليات الضرورية للمواجهة الجماعية للتهديدات المشتركة الآتية من الصحراء والساحل ، وذلك بتوزيع الأعباء بين دول المنطقة وإنشاء أطر عملياتية مشتركة لتغطية العجز المسجل في مراقبة المنطقة الساحلية – الصحراوية والحدود المشتركة بين دولها[1].

ولعل المقاربة الجزائرية المعتمدة اتجاه التطورات الأمنية لاسيما في الساحل الإفريقي وبالأخص الأزمة المالية تستمد أسسها و مرتكزاتها من المبادى والثوابت الراسخة في السياسة الخارجية الجزائرية فضلا عن العقيدة الامنية الجزائرية التي تعكس تصور الجزائر للأمن بصفة عامة والأمن الساحلي بصفة خاصة .

المطلب الأول: الدعوة للحوار السياسي المنتج للحوار السلمي

1- ***مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية :***

بنت الجزائر مقاربة سياسية لمواجهة التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي وبالتحديد إتجاه أزمة شمال مالي من خلال الأسس والمرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية التي تحدد طبيعة علاقتها وتعاملها وتوجهها في محيطها القريب منها أو البعيد.

فكانت المبادئ والثوابت السياسة الخارجية المنطلق والمحرك الأساسي لسياسة الجزائرية اتجاه الأزمة في شمال مالي منذ الاستقلال إلى غاية انفجار الأزمة الأخيرة :

وفي هذا الإطار تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، والذي نص عليها الدستور الجزائري الحالي في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93.[2]

وهي المبادئ التي تضمنتها ***قاعدة حسن الجوار***، حيث تقوم السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه الدول المجاورة على قاعدة حسن الجوار والتي تشمل وبالأساس (***ضبط وترسيم الحدود ،و احترام الحدود الموروثة عن الإستعمار، عدم التدخل في الشؤون الداخلية،عدم الدخول في تحالفات ضد الدول المجاورة***) إن هذا المبدأ قد أقرته العديد من المنظمات الدولية و الإقليمية.

---

[1]– حمزة، ***مرجع سابق***،ص. 105.

[2]–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 2008، (الجزائر: دار الحديث للكتاب، 2008.)

إلا إن الجزائر قد أعطت لهذه القاعدة مضمونا خاصا يعكس تصورها لعلاقتها مع الأقطار المحيطة بها، فإن الجزائر عند تبنيها لهذا المبدأ لم تقتصر على احترام الحدود بمفهومه القانوني فقط ، بل قد ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث أطلقت عليها بتسمية أو مصطلح **علاقات حسن الجوار الإيجابي**[1].

وقد جاء هذا الوصف في أواخر سنة 1981 حيث ورد في خطاب الأمة الذي وجهه رئيس الجمهورية "الشاذلي بن جديد" لنواب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 1981/12/20" أنه على المستوى الجهوي فإن الجزائر التي تعتبر جزءا من المغرب العربي وتنتمي كذلك لمجموعة الدول الصحراوية ،فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي، إن حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق ولابد من أن نعطيه التفسير الإيجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية،والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما أن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر،والجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن و دون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الافريقة المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال.[2]

وبهذه الايجابية التي أصبغت على مبادئ حسن الجوار يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي، لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة وألا تعتدي على إقليمها ،لكنها يمكن أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها وأن تقيم تعزيزات عسكرية بالقرب من حدود الدولة المجاورة."[3]

وعليه لنا تفصيل في هذه المبادئ:

<u>أولا: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الإستعمار:</u>

إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، لذلك سعت الجزائر إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال ،ووفق إتفاقية إيفران 1969/01/15،وإتفاقية تلمسان 1970/05/27 ،ثم معاهدة الرباط 1972/06/15.

بهذه الاتفاقيات عالجت مشكل الحدود بينها وبين المغرب ،وقد إلتفتت إلى جيرانها من أجل ترسيم الحدود معهم، وكان التوقيع مع مالي يوم 1983/05/08.[4]

---

[1]– محمد قجالي ***ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية*** ،رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر : ،1990)،ص.299.

[2].المكان نفسه.

[3]. المكان نفسه.

[4]. العايب، ***مرجع سابق***، ص. 29.

هذا المسعى الحثيث للجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع الجيران، يهدف ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام و وصيانة وقداسة الحدود، وحسب فاتيل فإن"***أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدوانا وظلما، ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد عن كل مسألة سوء تفاهم، فإنه يجب ترسيم بوضوح ودقة الحدود الإقليمية***" وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها[1] ، حيث لا يمكن تحقيق التعاون وبلوغ هذا المسعى إلا بتشجيع علاقات حسن الجوار القائمة بالأساس على ضبط الحدود الموروثة عن الاستعمار والمبادئ الأخرى.

وفي هذا الصدد صرح الرئيس المالي موديبو كايتا قائلا: " ***... يجب علينا أن نمتنع عن أي مطلب إنفصالي إقليمي ...بمعنى الإبقاء على الحدود الحالية لدولنا*** ."

ومنذ تاريخ ترسيم الحدود بين الدولتين الجزائر و جمهورية مالي 1983/05/08 الذي تلى اتفاقية حسن الجوار سنة 1963 ، والجزائر قد قضت نهائيا على مشكل الحدود كمصدر لتهديد أمنها القومي.

وبناء على هذا حرصت الجزائر أن تكون دبلوماسيتها قائمة على مبدأ احترام الوحدة الترابية لدول الجوار (مالي)، حيث لا يزال هذا المبدأ راسخا ومقدسا في نظر الجزائر.[2] وعلى أساسه يكون توجه والتعامل مع جمهورية مالي سواء في الظروف العادية أو في الظروف الاستثنائية وبالتحديد الأزمة المالية الأخيرة .

ثانيا : مبدأ التعاون بين الدول المجاورة

هذا المبدأ تم إعطاؤه أهمية إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد" تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول.[3]

وبهذا قد عملت الجزائر على توقيع على اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ماعدا (المغرب)، والاهتمام بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة وتعزيز الروابط في مختلف المجالات بينهما يعطي مضمونا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق التصور الجزائري.[4]

ثالثا: مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة

---

[1]. المكان نفسه.

[2]. قاسمي ، بن الشيبهب، ***مرجع سابق***،ص. 53.

[3]. العايب، ***مرجع سابق***، ص. 30.

[4]. المرجع نفسه ، ص ص. 30- 31.

مثلما نصت عليه المواثيق الأممية فقد جاء هذا المبدأ في ميثاق الأمم المتحدة كمبدأ أول الداعي إلى ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقتها الدولية، أما المبدأ الثاني والذي ينص على ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات ، التحقيق ، الوساطة..... من أجل الحفاظ على السلم والأمن .

وحسب المبدأ القاضي بامتناع الدول عن استعمال العنف والقوة ، فإن كثافة العلاقات والاتصالات والتدفقات التي تحدث بين الدول المجاورة من الطبيعي أنها تخلق مشاكل ونزاعات فيما بينها، فعلاقات حسن الجوار لا تعني خلو العلاقات من النزاعات، ووجودها لا يعني انتهاء علاقات حسن الجوار، لكن استعمال القوة لحل المشاكل أو التهديد باستعمالها يدل على أن النزاع عميق بين الدولتين المتجاورتين وإرادة الطرفين في حل النزاعات بالطرق السلمية منعدمة ،

وعليه لا يمكن القول ان علاقتهما يحكمها منطق حسن الجوار لأنه يتنافى واستعمال القوة أو التهديد بها، فقاعدة حسن الجوار لها دور في تجميد النزاعات بين دول الجوار وتحول دون تحول النزاعات وصدمات مسلحة فيما بينها ، فكلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدوث نزاع بين هذه الدول يوجب الاحتكام إلى الطرق السلمية لتسويته.

فمبدأ حل النزاعات بين الدول الجوار بالطرق السلمية يعد شرطا جوهريا لعلاقات حسن الجوار ، والجزائر من بين الدول الداعية للتعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية ودون اللجوء للقوة أو التهديد بها ، وفي هذا الإطار قد ساهمت الجزائر عن طريق دبلوماسيتها الحديثة ، في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية ، وبالطرق الدبلوماسية والسلمية عن طريق الوساطة (النزاع الإثيوبي الإيرتيري، الوساطة في النزاع المالي بين الحكومة المالية والطوارق...). فالجزائر لطالما شجعت الحل السلمي للنزاعات ، وتبني خيار الحلول الذاتية لتسوية مشاكل الإقليم وترفض رفضا قاطعا التدخل الأجنبي في المنطقة وتحت أي مبرر، حيث تعتبر أن التدخل الأجنبي سيزيد من زعزعة الاستقرار وتفجير المتأزمة. وهو الموقف الذي تبنته حيال الأزمة في مالي على إثر التدخل الفرنسي بالمنطقة.[1]

كما يعكس هذا المبدأ(رفض التدخل الأجنبي) تخوف الجزائر من أن يؤدي التدخل سواء في مالي أو في دول الجوار إلى نتيجة عكسية قد تعزز الفكر الجهادي للحركات الإسلامية وتوحيد المشاعر الانفصالية فضلا عن هذا قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة المضطربة على الحدود الجنوبية للجزائر.[2]

لهذا دعت الجزائر إلى إيجاد حل سياسي للأزمة من شأنه أن يضمن فصل كل من جماعات الطوارق ممثلين في الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة أنصار الدين من جهة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد من جهة ثانية. وأن هذا الفصل سيمكّن دول المنطقة من ضرب عصفورين بحجر واحد فمن جهة سيمكّن من معالجة المطالب المشروعة للطوارق ومن جهة أخرى سيمكّن من ضرب الحركات الإرهابية بمساعدة ممكنة من الحركات الطارقية.[3]

---

[1]– زوبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب، ***مرجع سابق***.

[2] المكان نفسه .

[3] .المكان نفسه.

رابعا: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو المبدأ الذي نصت عليه العديد من المواثيق المنظمات الإقليمية (الجامعة العربية – منظمة الوحدة الإفريقية)حيث تعتبر الجزائر من بين الدول الداعمة لمبادئ الأمم المتحدة ولمختلف المنظمات الإقليمية المنتمية إليها ، وانطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة[1]، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار. وفي حالة عدم احترام هذا المبدأ سوف يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي كما من شأنه أن يخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس. [2]

وعليه فإن مبدأ احترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه، الأولى هي الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة المجاورة ، لأن عدم وجود هذه الضمانة يؤدي بالدولة المجاورة إلى صيانة حقها في السيادة والاستقلال من خلال الدفاع الشرعي عن النفس ، حيث تقوم بحشد تعزيزات أمنية على الحدود مما يؤدي إلى إثارة شكوك لدى الدولة المجاورة. [3]

وبتالي تخلق حالة من التوتر لا يمكن الحديث في ظلها عن علاقات حسن الجوار، أما الضمانة الثانية فهي الاعتراف بالدولة المجاورة لان الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كيان الدولة المعترف بها ودون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار.[4]

وإنطلاقا من هذه المبادئ الراسخة في السياسة الخارجية الجزائرية تتحدد مواقف وسلوكات الجزائر اتجاه العالم الخارجي وقد حددت هذه الثوابت للجزائر كيفية تعاملها وتعاطيها مع الأزمة المالية وإفرازاتها الخطيرة على الامن الوطني الجزائري.

فلطالما تمثل موقف الجزائر من الأزمة في مالي سواء في التسعينيات أو في الوقت الراهن مع التدخل الفرنسي في المنطقة ، انعكاسا للمبادئ التي تتبناها ، حيث دعت في كل المناسبات والمحافل الدولية بالضرورة حل الأزمة بالطرق السلمية من خلال الحوار السياسي والمشاورات والتنسيق بين مختلف الفر قاء، إلى جانب هذا فقد تمسكت الجزائر بمبدأ رفض التدخل الأجنبي في الأزمة المالية والذي من شأنه أن يعمق المشاكل ويعقد الوضع الأمني في المنطقة حسبها، عوض عن ذلك فقد فضلت الخيار السياسي وتسوية الأزمة في الإطارها الداخلي وهذا نفصل في العنصر الموالي..

2- الحوار السياسي المنتج للحل السلمي:

[1].العايب، ***مرجع سابق***، ص ص 34، 35.

[2]. المكان نفسه

[3]– المكان نفسه..

[4].المكان نفسه

الجزائر وبحكم موقعها ومكانتها على المستوى الاقليمي والقاري ، ونظرا لحدودها الشاسعة مع عدد من الدول التي تشهد تدهور امني خطيرا(الأزمة في شمال مالي)، والذي كان له تداعيات على امن المنطقة والأمن الوطني الجزائري، ولإدراكها بهذه التهديدات جعلها تقوم بصياغة وتأسيس إستراتيجية اتجاه التطورات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي عامة و اتجاه أزمة مالي على وجه الخصوص، من اجل استرجاع الامن والاستقرار في المنطقة وما سينعكس بالضرورة على امن الجزائر .

وبناء على هذا فقد ركزت الجزائر في مسعاها الرامي لاستقرار ولبناء الامن في المنطقة لاسيما في شمال مالي من خلال :

المحور الدبلوماسي القائم على ضرورة الحوار السياسي وتشجيع الحل السلمي كأهم مبادئها ، نظرا لكون المؤشرات البنيوية لا تحل إلا بشكل سياسي ، فصعوبة بناء الدولة والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والضعف الأداء المؤسساتي في جمهورية مالي لا حل لها سوى الحوار السياسي والسلمي من خلال مبدأ احترام الشرعية الدستورية.[1]

- ترى الجزائر أن الحل الشامل لأزمة مالي يجب أن يكون قائم على أساس الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي ومع العودة إلى الشرعية الدستورية، فضلا عن هذا تعتبر أن التدخل العسكري والذي من شانه وقف الهجومات الإرهابية بالعاصمة المالية باماكو لن يكون حلا نهائيا، والحل الوحيد والأنسب هو الحل السياسي الذي يضمن السلام المستمر والدائم في المنطقة .[2]

لهذا كانت دائما تشجع وتدعو وفي مختلف المنظمات الدولية والإقليمية واللقاءات على تكريس هذا الخيار كأفضل حل للأزمة .

وفي هذا الشأن أشار وزير الخارجية الجزائرية السابق **"مراد مدلسي"** بان الأزمة في شمال مالي لا يمكن أن تحل إلا بطريقة دبلوماسية وسياسية كون التدخل العسكري تحت منطق قمع الإرهاب دون اخذ بعين الاعتبار المطالب الأساسية للجماعات المتنازعة سيزيد من تأزيم الوضع الأمني ".[3]

- بالإضافة إلى هذا اعتبرت الجزائر أن المشاكل السياسية وجب تسويتها وحلها بين الماليين انفسهم ، وفي إطار حوار سلمي مع مشاركة كل الفواعل المالية المؤهلة والتي تحترم الوحدة الترابية للمالي ، ورفض العنف والإرهاب .[4]

ومن هذا المنطلق تتمسك الجزائر بالحل السياسي والذي يجب حسبها إعلاءه على الخيار العسكري والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لمالي، وفي هذا الشأن أكد الدكتور**"سالم برقوق"** أن حل وتسوية الأزمة في مالي يجب أن يستند إلى مقاربة قائمة على مرتكزات سياسية تنطلق من الحوار الشامل بين الأطراف المتصارعة والتي تمثل أنجع وسيلة لإعادة الامن والاستقرار باستعمال الذكاء في التعامل مع

---

[1]– سمير قلاع الضروس، ***المقاربة الجزائرية لبناء الامن في منطقة الساحل الإفريقي***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 3: 2012–2013) ، ص ص175، 176.

[2] -Abedlekeder Tefar **,Eléments de la position de l'Algérie sur la question du sahel** : Situation spécifique au Mali , conférence au Ecole Nationale de sciences politiques, 2013-2014.

[3].قلاع الضروس، ***مرجع سابق***، ص . 176.

[4] – Abedlekeder Tefar ,Op.cit.

الأزمة كما سماها ***"بمقاربة الامن الذكي"*** **Intelligence Security** بمقابل ***" الامن الصلب"*** **Hard Security**.[1]

وبهذا تعد الرؤية الجزائرية للخروج من الأزمة في مالي أكثر نجاعة من خلال التأكيد على أن يكون الشعب المالي هو الأول من له الحق في البحث عن مشاكلهم ، وقضاياهم العالقة و كما كانت الأطروحة الجزائرية قوية من حيث المحتوى والمبدأ ومتوافقة مع الشرعية الدولية التي تهدف لتحقيق الاستقرار من خلال الالتزام بالقرارات الأممية الصريحة كمبدأ حفظ الأمن والسلم الدوليين. وفي هذا الإطار وفي مداخلة ممثل الجزائر **"عبد القادر مساهل"** المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في لقاء خاص بالأزمة المالية، قد أكد أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى للبحث عن مخرج للأزمة في منطقة الساحل و بالأخص في مالي ، أن ***" ... الجزائر تطمح بأن يكون البحث عن مخرج لهذه الأزمة محاطا بأفضل الفرص للنجاح..."***.[2]

كما لخص الممثل الجزائر عبد القادر مساهل شروط نجاح التسوية السياسية للأزمة المالية في ثلاثة مبادئ أساسية :

أولا: أن الماليين هم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم وقضاياهم العالقة بمشاركة كافة الفواعل السياسية والمجتمعية، وما على الدول سوى مساعدتهم ودعم وتعزيز إمكاناتهم الوطنية.

ثانيا: اتفاق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على أجندة واحدة ومسار أوحد، يأخذ بعين الاعتبار إرادة الماليين وصلاحيات المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا(الإيكواس) وكذا مصالح الأمن الوطني لدول الميدان المجاورة لمالي وهي كل من الجزائر ، النيجر،موريتانيا.

ثالثا: الشرط الثالث والمتعلق بإنجاح إدارة النزاع في شمال مالي، والذي يقضي بضرورة التوصل إلى حل سياسي تفاوضي في أقرب الآجال الممكنة لتجنب أي تحالفات بين الجماعات في شمال مالي التي تنبذ الإرهاب والجريمة المنظمة والمساس بالوحدة الترابية لمالي مع الجماعات الإرهابية العابرة للحدود خصوصا بعد تزايد حدتها بسبب الكميات الكبيرة والنوعية من الأسلحة المهربة من ليبيا.[3]

كما كان للجزائر جهود دبلوماسية كثيفة من اجل إبعاد الخيار العسكري الخارجي كأولوية، حيث قدمت في هذا الشأن عدة تبريرات أهمها: أن التفاوض مع الجماعات الطارقية ذات المطالب الاجتماعية، السياسية و التنموية ، هي مطالب متجذرة منذ القدم ،و أي استخدام للعنف والخيار العسكري الخارجي سيجعل البيئة مواتية للجماعات الجهادية التي يمكنها من تعبئة شباب الشمال وفق إيديولوجية وافدة على المنطقة ، كما أن الخيار العسكري سيؤدي إلى كوارث إنسانية تزيد من معاناة اللاجئين في دول الجوار[4]. والذي سينعكس مباشرة على الجزائر لهذا ترفض رفضا قاطعا التدخل الأجنبي في المنطقة وتفضل بدل ذلك الخيار السلمي والحوار السياسي الذي من شانه إيجاد تسوية للازمة المالية، مما سيقلص من حدة التهديدات والتحديات الخطيرة تهدد الامن الوطني الجزائري .

---

[1]. قلاع الضروس، ***مرجع سابق*** ،ص. 177.

[2].المكان نفسه .

[3]-.صايج، ***مرجع سابق***.

[4].المكان نفسه .

إلى جانب هذا فقد أكدت الجزائر على استعدادها لمرافقة الدولة المالية ومختلف الأطراف الفاعلة في الأزمة على البحث عن حلول للأزمة السياسية في منطقة شمال مالي والمساهمة مرة أخرى في عملية الاستقرار والإصلاح.[1]

إن معادلة الحوار أولى المراحل التي تتبناها الجزائر في بناء الامن في المنطقة وهذا من اجل إدراك وفهم أسباب الأزمة، فقد كاد أن يكون للمقاربة الجزائرية دورا أساسيا لإيجاد حلول لتطورات الأوضاع قبل التدخل الفرنسي في شمال مالي ، فوفقا لما قاله مساهل بأن مالي بلد واحد وغير قابل للتقسيم وعلى هذا الأساس ينبغي أن يكون للحوار كمحدد أساسي لإعادة الأمن والاستقرار في المنطقة وهو الموقف الذي يتقاطع مع قناعات ومبادئ الجزائر القائمة على احترام الوحدة الترابية لأي دولة وسلامتها وسيادتها مما جعل موقف الجزائر بهذا الخصوص قويا وصلبا لدى مختلف مراكز القوى في الخارج التي لم تستطع من إضعاف المقاربة الجزائرية الذي بدا مؤثرا لدي صناع القرار في العالم.[2]

ولقد تكرست جل هذه الدعوات التي أطلقتها الجزائر قصد حل الأزمة المالية سواء قديما او في الوقت الراهن، و في مختلف الندوات واللقاءات الثنائية أو الجماعية التي ربطتها بدول الساحل خاصة دول الميدان(مالي، النيجر، موريطانيا والجزائر). أين تبادلت الأطراف المشاركة المشاورات والمباحثات السياسية من اجل تنسيق الآراء ووجهات النظر وكذلك بلورة حلول مشتركة .فكان للجزائر دور كبير في تنظيم لقاءات ومؤتمرات وندوات مشتركة بخصوص دراسة التطورات التي تشهدها منطقة الساحل وبالأخص الأزمة في مالي.

3- اللقاءات التنسيقية بين رؤساء ومسؤولي دول المنطقة :

إدراكا من الجزائر أن اضطراب الأوضاع على حدودها الخلفية سيؤدي بالضرورة إلى تقويض أمنها الوطني ، سارعت إلى دبلوماسية وقائية تهدف من خلالها إلى تقليص من حجم التهديدات التي تفرزها الأزمة المالية سواء فيما يتعلق بالقضية الطارقية أو بمختلف المشاكل التي يمكن أن تنجم عنها .

وفي هذا الإطار كان للجزائر جهود ومساعي كثيفة تمثلت من خلال عقد اجتماعات ولقاءات وندوات وزارية هدفها التعاون والتنسيق المتبادل لإيجاد حلول للمعضلة المالية، و إذا عدنا إلى فترة التسعينيات نلمس الجهود السياسية والدبلوماسية التي بذلتها الجزائر ومازالت تبذلها والمتمثلة في مختلف الأطر والاتفاقيات والاجتماعات عقد اجتماعات عالية المستوى مثل انعقاد ***قمة جانت*** بجنوب الجزائر يومي (8 و9 سبتمبر 1990)كمرحلة أولي معبرة عن الرغبة الحقيقية للبلدان المعنية بالمشكل الطارقي في عدم اللجوء للقوة الذي من شانه أن يزعزع الاستقرار في المنطقة كلها، ولقد ضم اللقاء قادة كل من الجزائر ومالي والنيجر وليبيا أين تم المباحثات بالخصوص القضية الطارقية من اجل إيجاد تسوية للاوضاعهم المزرية وقد تمخض عن هذا الاجتماع تشكيل لجنة وزارية دائمة تشمل وزراء داخلية تلك البلدان ومتابعة أشغال هذه اللجنة من طرف وزراء الخارجية الذين يجتمعون كل سنة.[3]

---

[1] - Abedlekeder Tefar ,Op.cit

[2] .قلاع الضروس، ***مرجع سابق***، ص.179.

[3] – نبيل بويبية، ***المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى***، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر3: 2010-2011)، ص. 136.

لينعقد بعد ذلك أول اجتماع لوزراء الداخلية الجزائر ومالي والنيجر مع انسحاب ليبيا بمدينة غاو المالية يومي 25 و26 أكتوبر 1990 والذي تم فيه إدراج محورين في جدول الأعمال وهما: - تنقل الأشخاص والممتلكات ،- تطوير وتنمية المنطق الحدودية.

ولقد دعت الجزائر في هذا الشأن إلى تدعيم وتعزيز التضامن الأخوي والاستقرار الجهوي ، كما تم انعقاد لقاء أخر بالقليعة سنة 1991، وقد قامت الجزائر بإعادة انتشارها الدبلوماسي عبر إعادة تفعيل ندوة الدول الساحلية الصحراوية في إطار الامن والتنمية [1]، وفي نوفمبر 1993 انعقدت في الجزائر ندوة جمعت الدول المعنية، وتمكنت فيها من إقناع الدول الأخرى بتناول محور وحيد هو عملية التنسيق في مجال الامن والتعاون الاقتصادي لتعزيز النسيج الاجتماعي والقدرات الخاصة لكل دولة من اجل مواجهة جماعية للتحديات والمشاكل التي تعاني منها .حيث أكدت الدول المشاركة على ضرورة التزامها بمتابعة المشاورات للحفاظ على الامن واستقرار المنطقة.[2]

الشكل رقم(12): المقاربة الجزائرية لمواجهة أزمة مالي في شقها السياسي *

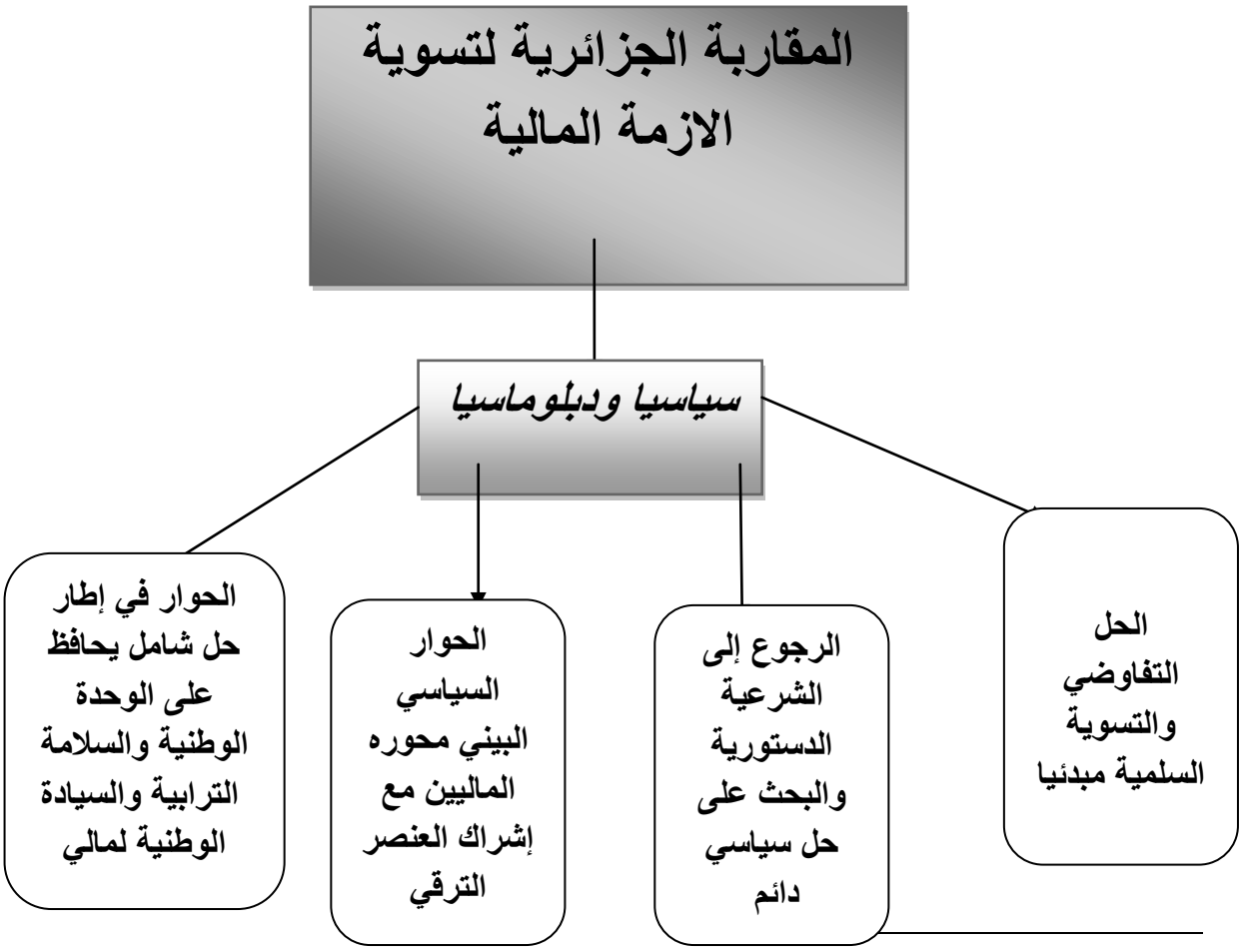

[1] المكان نفسه.

[2] – المكان نفسه.

* **الشكل مستوحي من مداخلة د. مخلوف ساحل،الأمن المغاربي على ضوء المستجدات الراهنة في الساحل، كتاب المؤتمر المغاربي الدولي حول : التهديدات الامنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة(الرهانات –التحديات)، الاربعاءوالخميس 28/27 فيفيري 2013 ص.125.**

وبالعودة إلى السنوات الأخيرة سنلمس سعي الجزائر الدؤوب والمستمر من اجل تحقيق الامن والسلم في منطقة الساحل الإفريقي، وكذلك مساعيها لحل الأزمة المالية ، حيث تعتبر الجزائر السباقة إلى الدعوة للمبادرات الهادفة للعمل الدولي ، الجماعي والإقليمي، وهذا هو أساس المقاربة الجزائرية في شقها السياسي والدبلوماسي ،فالجزائر لطالما دعت إلى تظافر الجهود من اجل محاربة الإرهاب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وخطف الرعايا و المخدرات...

وفي هذا الإطار عبرت الجزائر عن دورها في مكافحة الإرهاب في كل المحافل الدولية، فعلى هامش انعقاد الدورة ال65 للجمعية العامة للأمم المتحدة برز دور وجهود الجزائر الدبلوماسية في ضمان السلم و الامن في المنطقة ، حيث صرح وزير الشؤون الخارجية السابق مراد مدلسي يوم 26 سبتمبر 2010 والذي تطرق من خلاله إلى إشكالية السلم والأمن في العالم، قائلا:" ***...أن الجزائر تعد صاحبة عديد المبادرات الحديثة من بينها تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي بين دول المنطقة سواء في ميدان السلم والأمن أو في مجال التنمية ...***".[1]

كما تجسدت المبادرات التي أطلقتها الجزائر والتي تدخل ضمن مقاربتها الدبلوماسية لحل الأزمة المالية في العديد من اللقاءات والنقاشات على أعلى المستويات كالندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي المنعقدة بالجزائر يومي 16 و17 مارس 2010 بمشاركة وزراء خارجية كل من الجزائر وبوركينافاسو ومالي والنيجر وليبيا وتشاد، كما نظمت لقاءات أخرى في هذا الشأن منها الاجتماع غير العادي لمجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء (الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر)يوم 26 سبتمبر 2010 بتمنراست ، والذي كرس لتبادل مختلف التحليلات والمعلومات الكفيلة بإعداد حصيلة وافية عن النشاطات والأعمال المنجزة قصد الشروع في تجسيد إستراتيجية موحدة لمواجهة مختلف التهديدات والمشاكل التي تعرفها المنطقة.[2]

وهناك اجتماعات اخرى سنذكرها على الصعيد الأمني نظرا لتداخل الكبير بين المقاربة الجزائرية في شقيها الدبلوماسي والعسكري الامني.

كما قامت الجزائر بمجهودات و وساطات لتسوية النزاع التو ارقي في مالي.

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في النزاع الطارقي المالي:

انطلاقا من مبدأ حسن الجوار أشرفت الجزائر على سلسة من الوساطة لإخماد النزاع التارقي المالي، ووفق مبدأ "الوساطة النزيهة" شرطت الجزائر مجموعة من الشروط من اجل قبول التوسط بين حركات التمرد والحكومة المالية والتي تتمثل في:

- أن لا تتضمن أهداف الطوارق مطالب استقلالية أو انفصالية
- قبول كلا الطرفين وساطتها.[3]

---

[1] الاستراتيجية الدبلوماسية والعسكرية : تنسيق وتشاور مستمر، ***مجلة الجيش***، ع. 579،(اكتوبر 2011)، ص .16.

[2]. المرجع نفسه ، ص. 17.

[3].قاسمي، بن الشيهب، ***مرجع سابق***، ص. 56.

والموقف المبدئي الذي اتخذته الجزائر اتجاه الأزمة المالية قائما على هدف الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي وضمان عدم إقصاء وتهميش السكان الطوارق، وقد أثار هذا الموقف في البداية غضب المتمردين الطوارق الذين كانوا يأملون أن تتخذ الجزائر موقفا لصالحهم ، ويمكن تفسير عدم اتخاذ الجزائر لموقف لصالح أحد الطرفين ، ذلك لرغبتها في المساهمة في إيجاد حل سياسي للنزاع المالي بغية إحلال السلم والأمن والاستقرار في هذا البلد المجاور.[1]

وبهذا أشرفت الجزائر منذ 1991 على الوساطة الدبلوماسية لحل المشكل المالي الذي يعود لسنوات الستينيات وحمل الحركات المتنازعة لقبول الجلوس إلى طاولة المفاوضات، حيث احتضنت العديد من اللقاءات بهذا الشأن على غرار لقاء الجزائر الأول الذي جرى في الفترة من 29 نوفمبر إلى 30 ديسمبر 1991، ثم اللقاء الجزائر الثاني من 22 إلى 30 جانفي 1994 تلاه لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس 1992 ولقاء تمنراست من 16 إلى 20 أفريل 1994، ولقاء الجزائر من 10 إلى 15 ماي 1994 ، لقاء تمنراست من 27جانفي 1994 . بحوالي 6 لقاءات منذ 1991-1994.[2]

وعموما يمكن إجمال الخطوات التفاوضية التي أشرفت عليها الجزائر في ما يلي:

- **اتفاقية تمنراست1991**: قبل هذا الاتفاق السلطات المالية بمبدأ المفاوضة مع العناصر المسلحة تحت إشراف ووساطة جزائرية.

وهكذا التقى ممثلو الحكومة المالية يومي 05 و06 جانفي 1991 في تمنراست مع وفد ضم ممثلي الحركتين المتمردتين اللتين كانتا موجودتين خلال تلك الفترة وهما : الحركة الشعبية لتحرير الأزواد (**MPLA**) ، والجبهة العربية الإسلامية الأزواد (**FIAA**) وذلك لإجراء المفوضات التي أدت التوقيع على اتفاقية تمنراست .وقد اشتملت على 13 مادة أساسية تضمنت النقاط التالية:[3]

1/ وضع حد لكل العمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي وخاصة المناطق رقم 8، ،6، ابتداء من 6 جانفي 1991 في الساعة الثانية زوالا.

2/ يتعهد الطرفان بمنع ارتكاب أي عملية عنف جماعية أو فردية ضد النظام العام واستبعاد كل العناصر المساعدة من الخارج.

3/ ينبغي أن تستقر قوات المقاتلين التابعين للحركة الشعبية الازوادية أو الجبهة الإسلامية العربية للازواد في أماكنها الحالية وكل تنقل فردي أو جماعي لهذه القوات خارج هذه الأماكن، يكون دون سلاح.

4/ القوات المالية مطالبة بوقف كل العمليات تجنبا لأي تشابك مع المقاتلين الأزواد.

5/ انسحاب عناصر القوات المالية المسلحة من تسيير شؤون الإدارات المدنية وإلغاء بعض المناصب العسكرية .

6/ القوات العسكرية المالية مدعوة لتجنب أماكن الرعي والأماكن الأهلة بالسكان.

---

[1] .بوبية، ***مرجع سابق***، ص. 137.

[2] - Hamida Adjadj, Les conflits sur le continent africain : La solution politique négociée reste la meilleur alternative, **EL-Djeich** , 597, (avril 2013),p 25.

[3] .بوبية ، ***مرجع سابق***، ص. 138.

7/ تفرغ القوات المسلحة المالية لمهنة الدفاع عن التراب الوطني.

8/ بإمكان المقاتلين الأزواد الالتحاق بصفوف القوات المسلحة المالية في إطار شروط يحددها الطرفان.

9/ إنشاء لجنة مكلفة بإنهاء العمليات المسلحة ومتابعة تطبيق بنود هذه الاتفاقية برئاسة الجزائر باعتبارها وسيطا في القضية.

10/ لجنة إنهاء العمليات تشكل من الوساطة الجزائرية وعدد متساو من الطرفين.

11/ مقر هذه اللجنة مدينة قاو المالية.

12/ كل السجناء والأسرى والرهائن المدنيين الموجودين في حوزة الطرفين يطلق سراحهم في مدة أقصاها ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية.

13/ الاتفاقية تدخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليها، يوم 6جانفي 1991.

كما تم انعقاد في غاو وبالتحديد في مارس 1991 لقاء **لجنة المتابعة لتنفيذ اتفاقيات تنمراست**، والتي عاينت عدم احترام الحركات المتمردة بالتزاماتها وعدم احترام وقف إطلاق النار. حيث قام المتمردون من جانفي 1991 إلى غاية التوقيع على اتفاقية تمنراست (26مارس1991) بسبعة هجمات خلفت قتلى وجرحي وخسائر مادية معتبرة. [1]

وقد التزمت السلطات في المرحلة الانتقالية بعد تغير الحكم باتفاقية تمنراست حيث تم انعقاد عدة لقاءات نذكر منها:

لقاء الجزائر العاصمة الأول: والذي كان من 29 و30 ديسمبر 1991 بين الحكومة المالية وممثلي الحكومة الجزائرية أين سمح هذا اللقاء بتحديد وتحضير إطار المفاوضات والوساطة التي ستقودها الجزائر.

لقاء الجزائر العاصمة الثاني: من 22 إلى 24 جانفي 1992والذي كان تحت إشراف الجمهورية الجزائرية أين توصلت الأطراف المشاركة للاتفاق على النقاط التالية:

* توقيع هدنة .

* الإطلاق المتبادل لسراح المسجونين.

* تنصيب لجنة مستقلة للتحقيق .

* ضرورة متابعة المفاوضات .

لقاء الجزائر الثالث: من 15إلى 25 مارس 1992 والذي توصل إلى تحقيق الاتفاق الوطني الذي وقع فيما بعد في باماكو. [2]

---

[1]. بوبيبة، **مرجع سابق**، ص. 138.

[2]. المرجع نفسه ،ص.139.

لقاء "تمنراست" من 16 إلى 20 أفريل 1994 والذي يتعلق بالنقاط التالية: [1]

* التوصل لتقييم عملية تطبيق الاتفاق الوطني.

* تحديد الطرق والوسائل الممكنة التي تعجل في عملية تطبيق الاتفاق.

بعد تبادل الاقتراحات بين الطرفين توصلا بمباشرة العمليات التي تسمح بتفعيل سير الاتفاق الوطني في مختلف أبعاده ، بالإضافة إلى تقدير عدد مقاتلي الجبهات والحركات الموحدة للازواد المتبقي من اجلهم في مختلف أسلاك الدولة بهدف الغلق النهائي لها.

الغلاف المالي الضروري للتكفل بإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصاد للمقاتلين في المناصب الإدارية والسياسية وفي مجال التنمية ، كما تم تحديد تاريخ 10 ماي 1994للتطرق للمسائل الأخرى المرتبطة بالاتفاق والتي تخص صفوف القوات المسلحة والأمن.

لقاء الجزائر العاصمة: من 10 إلى 15 ماي 1994 حيث مكن هذا اللقاء الطرفين الموقعين على الاتفاق الوطني من التفاهم وفقا لاتفاق تمنراست حول عدد مقاتلي وإطارات **MFUA** الحركات والجبهات الموحدة لأزواد الذين سيتم إدماجهم في أسلاك العسكرية للدولة والميادين الأخرى.[2]

لقاء تمنراست: من 27 إلى30 جوان 1994 ، وقد جاء هذا اللقاء في خضم العنف المسلح الذي أدى بحياة 9توارق في ماي من نفس السنة ، والتي تبنتها الحركة الشعبية الغنداكوي **MPGK** وهو ما أدى بعناصر الجبهة الإسلامية العربية لتحرير ازواد للانتقام من السكان الماليين . وعلى هذا الأساس أدان اللقاء الانحرافات الأخيرة عن مسار السلم، كما تم التأكيد على إدماج المتمردين وقيام الطرفان في هذا اللقاء بتحليل الأوضاع من خلال استعراض العوامل التي ساهمت في تدهور الوضع الأمني.[3]

وقد أسفر هذا اللقاء عن الإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي بتاريخ 26 مارس 1996 ، حيث اقتضت أحد بنوده تدمير وإتلاف الأطراف المتنازعة لمخزون الأسلحة وهو ماتم على هامش حفل رسمي بتمبكتو.

إتفاق السلام: لكن رغم التوقيع على هذا الاتفاق إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث اضطرابات من حين إلى أخر وهو ما جعل الجزائر تتدخل في كل مرة عبر دبلوماسيتها لوعيها بخطورة النزاع في المنطقة.

فقد أشرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شخصيا سنة 2006 على وساطة بين الفرقاء توجت بتوقيع الفرقاء في مالي في جويلية 2006 على اتفاق الجزائر حمل اسم تحالف 23 ماي من اجل التغيير.[4]

ومن ضمن ما نص عليه الاتفاق نذكر : إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة وعلى الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة. كما نص الاتفاق في شقيه الاقتصادية والاجتماعي على جملة من الإجراءات العاجلة من بينها :

---

[1]. قاسمي، بن الشيهب، **مرجع سابق**، ص.58.

[2] .المكان نفسه

[3].المكان نفسه.

[4] - Adjadj, Les conflits sur le continent africain : La solution politique négociée reste la meilleur alternative, op.cit,p25.

انشاء صندوق خاص للاستثمار، ...منح قروض لإقامة مشاريع تنموية وتحديد التبادل التجاري وتنسيقه بين مناطق دول الجوار، ووضع نظام صحي للأهالي الرحل فضلا عن القضاء على العزلة المنطقة عبر تطوير شبكات الطرقات الرئيسية بين كيدال واخل البلاد وبنها وبين المناطق الجزائرية المتاخمة [1] (اطلع على الملحق المتضمن نص الإتفاقية 2006)

_ولان الدبلوماسية الجزائرية تتميز بطول النفس، فإنها دخلت في وساطة جديدة، بعدما ظهرت خلافات جديدة بين الأطراف المتنازعة بخصوص تطبيق البنود السابقة توجت مجددا بالتوقيع في 20 فيفيري 2007 بالجزائر على بروتوكول إضافي يتضمن الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاقية جويلية، وجدول زمني لتسليم عناصر من الأطراف المتنازع لسلاحهم إلى جانب ضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال، تمبكتو، وغاو) وطريقة تنظم هذا المنتدى الذي عقد في 23 و24 مارس 2008.[2]

ورغم الجهود المبذولة من الجزائر فلم يتمكن الاتفاق السابق من ايجاد حل نهائي للازمة ، حيث تواصلت الاشتباكات وتوسع ميدان القتال وكان أكثر حدة ابتداء من مارس 2008 لتقوم الجزائر بجمع أطراف النزاع المتصارعة في اجتماعات تفاوضية مراطونية بالجزائر العاصمة ، دامت أربعة أيام من 24 جويلية إلى 27 جويلية تمخض عنها توقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيته ومراقبته كما تم التأكيد على ضرورة السعي لإطلاق مساجين كل طرف عند الطرف الأخر، ..ولتطبيق هذه النقاط التي تضمنها الاتفاق تم إنشاء لجنة مختصة لمراقبة هذه الأمور تتكون من نحو 200 عضو من الطرفين بالتساوي .[3]

ليتم اجتماع المرحلة الثانية أخر نهاية شهر اوت 2008 الذي تطرق إلى قضايا الوحدات الخاصة، وحل المشاكل الاقتصادية وإدماج الشباب في هذه المنطقة في إطار برنامج مسطر.[4]

والمتتبع لسلسة الاتفاقيات المبرمة بين الفر قاء المتنازعة في مالي والوساطة الجزائرية يلمس دور الجزائر السياسي والدبلوماسي من اجل إيجاد حل وتسوية شاملة ونهائية للنزاع المالي، وهذا من خلال تنظيم اجتماعات مراطونية في الجزائر لتباحث حول أسباب ومصادر النزاع والطرق الممكنة لإنهاءه او على الأقل تخفيفه من خلال طرح حلول سياسية وتنموية قادرة على ترسيخ الاستقرار والأمن في المنطقة.

ونظرا لانفجار الأزمة في شمال مالي و الأحداث الخطيرة التي ترتبت عنها، وسعي الجزائر في ردع كل التهديدات التي من شانها تضر بأمنها الوطني ، وخاصة المطالب الانفصالية الأزواد التي يمكن تمتد إلى داخل التراب الجزائري، تبنت الجزائر مرة اخرى عملية الوساطة حرصا منها على استتباب الأمن في المنطقة.

عملت الجزائر على تقريب الأطراف المتنازعة في مالي من خلال ربط اتصالات مباشرة ومتكررة مع الجانبين لوقف إطلاق النار ودعتهما للجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة ، ولهذا

[1] -Ibid.
[2] -Ibid .

[3]. بوبيبة، **مرجع سابق** ،ص ص. 142، 143.

[4]. المرجع نفسه، ص .143.

قامت الحكومة المالية ببماكو بإرسال وفدا برئاسة وزير الخارجية المالي "سومايلو بوباي مايغا" إلى الجزائر العاصمة في 2 فيفري 2012 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الازوادية ومنهم ممثلين عن تحالف 23 مايو والحركة الوطنية لتحرير ازواد. [1]

كما قامت الجزائر بتقريب وجهات النظر بين فصلين ترقيين في الشمال هما "حركة أنصار الدين" وحركة تحرير ازواد" الأمر الذي توج باتفاق بين الطرفيين وقع في الجزائر يوم 21 ديسمبر 2012.[2] وكان هذا الاتفاق بين المتحدث باسم أنصار الدين السيد "محمد اهريب " وممثل الحركة الوطنية لتحرير ازواد "السيد باي ديكمان" كإعلان عن الشراكة من اجل حل الأزمة بمال مالي .

فقد اتفق الطرفان في هذا التصريح على الامتناع عن كل عمل من شانه التسبب في إثارة مواجهة وكل شكل من الاقتتال في المنطقة التي يسيطران عليها. كما التزم في هذه الوثيقة التي توجت الاجتماع الذي ضم هاتين الحركتين لشمال مالي بمايلي[3]: " تامين المناطق الواقعة تحت سيطرتهما والعمل بما يسمح بإطلاق سراح كل شخص محتجز او رهينة ، فضلا عن نشر قوات امن في المنطقة ، والتزام منهما من جهة اخرى بتوحيد مواقفهما وأعمالهما في إطار كل مسعى يرمي إلى البحث عن حل سلمي ودائم مع السلطات المالية الانتقالية مع ضمانات من الأطراف المعنية. مع تفادي كل الانحرافات التي أدت إلى المساس بالوحدة الترابية والوحدة الوطنية للبلد.[4]

ومن هذا المنطلق تتضح جهود الجزائر السياسية والدبلوماسية المبذولة لحل الأزمة المالية و هذا لتصدي لمختلف التهديدات الناشئة عنها والتي يمكن لها أن تعرض الامن الوطني الجزائري لخطر حقيقي سواء على المستوى القريب او البعيد.

المبحث الثاني: الآليات العسكرية و الأمنية.

في إطار تبني الجزائر مقاربة شاملة والمبنية على مجموعة من الآليات للتعامل مع الأزمة المالية والتي تهدف من خلالها لتصدي لتهديدات الناشئة عنها، ففضلا عن الآليات السياسية والدبلوماسية التي عملت بها، هناك آليات اخرى والمتمثلة في الآليات **العسكرية والأمنية** لمواجهة مختلف التهديدات الامنية التي تعاني منها المنطقة الساحلية وبالخصوص في شمال مالي والتي كان لها انعكاسات خطيرة على الامن الوطني الجزائري وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا المبحث التركيز على الجهود الأمنية التي بذلتها الجزائر والمنطلقة من خلال عقيدتها الامنية المحددة لتصور الجزائر لبناء الامن في دول الجوار والذي سينعكس بالسلب أو الإيجاب على أمنها الداخلي .

[1]– هناء قاسمي، عبد الرؤوف بن الشيهب ، مرجع سابق، ص 60.

[2]– المكان نفسه.

[3] –- Hamida Adjadj, Les conflits sur le continent africain : La solution politique négociée reste la meilleur alternative,op.cit , p25.

[4] -Ibid.

المطلب الأول : العقيدة الامنية الجزائرية

سيتم التطرق من خلال هذا العنصر إلى العقيدة الامنية الجزائرية المحددة للتصور الجزائر للأمن الوطني وللأمن دول الساحل الإفريقي فضلا عن تحديد أهدافها ومحدداتها .

نقصد بالعقيدة الأمنية للدولة ما مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسالة الامن في الدولة ، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني. وبشكل عام يمكن القول أن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها .وعليه فإن الاختلاف في العقائد الامنية للدول إنما هو اختلاف في المخاطر والتهديدات التي تواجهها.[1]

وعليه فالعقيدة الامنية تمثل تصورا امنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، ويحدد أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها[2].

كما تعد العقيدة الامنية دليلا يوجه ويقرر به صناع القرار والقادة السياسيين للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، فالعقيدة الامنية تتضمن المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية ، كما تساعد الدولة على تفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها ، فهي تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي [3].

1- مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية:

لقد ساهمت عوامل كالتاريخ والجغرافيا والايدولوجيا في صياغة العقيدة الامنية للجزائر منذ الأيام الأولى لاستقلال الجزائر.

ولنا تفصيل في هذه العوامل:

أ- <u>العامل التاريخي:</u>

تعد الثورة التحريرية بقيمها وأفكارها ومبادئها احد روافد العقيدة الامنية الجزائرية في فترة الاستقلال ، حيث ساهمت في بلورة المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي وكذا بناء العقيدة الأمنية للجزائر ، فعملية بناء الدولة وصياغة عقيدتها الامنية ورسم التزاماتها الداخلية والخارجية لطالما خضع للعامل التاريخي .حيث لا يزال يطبع عقيدتها الامنية .[4]

---

[1].زياني، ***مرجع سابق***، ص. 290.

[2].المكان نفسه.

[3].قوي، ***مرجع سابق***.

[4]زياني ، ***مرجع سابق***، ص. 290.

ب- العامل الجغرافي :

إن الجغرافيا عامل محدد للأمن الدول، فبحكم الموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر والتي تتوسط فيه عدة فضاءات هامة من الناحية الإستراتيجية فهي تتوسط دول المغرب العربي مرتكزة في قلب المنطقة ، فضلا عن هذا توسطها لدائرتين هامتين ، الدائرة الجيوسياسية المتوسطية من الناحية الشمالية (الاتحاد الأوروبي) والدائرة الإفريقية ، فلقد جعل موقع الجزائر او هذه النقطة الإستراتيجية من الامن الوطني منكشفا على أكثر من جهة ، فإن عملية صياغة ورسم العقيدة الأمنية للجزائر أخذت بعين الاعتبار العامل الجغرافي المتسم بالانكشاف الأمني .[1]

ولقد طرأت تحولات هامة على العقيدة الامنية الجزائرية عقب الحرب الباردة وعلى رأسها الانكشاف الأمني وازدياد الترابط والشابك على عديد من الأصعدة، وصارت تتجه أكثر إلى مواضيع لم تشهدها من قبل، حيث اتجهت إلى الارتكاز على قضايا جديدة كمحاربة الإرهاب، تجارة المخدرات وامن الدولة .[2]

ج- العامل الإيديولوجي:

لقد ساهمت الإيديلوجيا في رسم مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية ، ولعل ابرز هذه الأهداف: مناصرة حركات التحرر في العالم والقضية الفلسطينية والاستعانة بالمؤسسة العسكرية في البناء الوطني . فلطالما لعبت الإيديولوجيا الدور الكبير في رسم العقيدة الجزائرية قديما وحديثا . سواء في عهد الاشتراكية او المرحلة الليبرالية ، هذه الأخيرة التي دفعت بصناع القرار إلى إعادة تكييف العقيدة الامنية حسب المستجدات والأوضاع الجديدة خاصة مع الأزمة العنف (العشرية السوداء) في التسعينيات التي عرفتها الجزائر ، والتي مثلت تهديدا حقيقيا للجزائر .

فالعقيدة الأمنية الجزائرية هي الكفيلة بتحديد ورسم الأهداف الأمن الوطني وتوجهاته الكبرى، زيادة على هذا تقوم بالتحديد طبيعة التهديدات التي تشكل خطر على الدولة وطريقة التعامل معها والتصدي لها وبعبارة اخرى لها دور كبير في تحديد التصور الجزائري لبناء الامن سواء على المستوى الداخلي أو في على المستوى الإقليمي.

وفي هذا الإطار لقد أولت الجزائر اهتماما بالغا في أجندتها السياسية على قضايا الإفريقية من بينها الأزمة في شمال مالي والتطورات الخطيرة التي ترتبت عنها، فالتصورات التي قدمتها الجزائر كانت قائمة على محور الامن من اجل الحفاظ على الاستقرار الأمني في البلاد وهذا من خلال سعيها لتحقيق مجموعة من الأهداف الراسخة في العقيدة الامنية الجزائرية والمتمثلة في:

2- أهداف العقيدة الأمنية الجزائرية:

الهدف الأول: حماية الحدود الوطنية وعدم السماح او التنازل بأي شبر من ترابها الوطني.

الهدف الثاني: تعزيز القدرة الدفاعية وحماية الامن الداخلي .

---

[1]. المرجع نفسه ،ص ص. 290، 291.

[2].المرجع نفسه،ص. 291.

الهدف الثالث: الحفاظ على المكانة الإقليمية والدولية .

الهدف الرابع : مكافحة الإرهاب وكل أشكال التطرف.

وبناءا على هذه الأهداف الأربعة للدبلوماسية الامنية الجزائرية قامت المقاربة الجزائرية لبناء الامن في منطقة الساحل الإفريقي والتي سنحاول دراستها في المطلب الموالي .

لكن يبدو لتحقيق جملة هذه الأهداف سواء المتعلقة بالأمن الوطني والأمن الإقليمي لابد من قدرات عسكرية ودفاعية كبيرة مما يمكن الجزائر من مواجهة والتصدي لمختلف التهديدات الصلبة واللينة المترتبة على أزمة شمال مالي والتدخل الفرنسي في المنطقة.

3- الإمكانيات والقدرات الدفاعية للجزائر:

إن أهم مصدر لمعدات العسكرية الدفاعية للجزائر تتمثل في روسيا ، حيث تعتبر هذه الأخيرة أهم وأول مورد للجزائر في الجانب العسكري، تليها الصين ، فالولايات المتحدة الامريكية والتي كان لها حوار في إطار العلاقات العسكرية في 2004، كما تعمل على تدريب القوات الجزائرية في إطار برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي، **International Military Education and Training** مع إجراء محادثات مع فرنسا في إطار سعيهما في تبني معاهدة دفاع مشترك.[1]

إن ميزانية الدفاع الجزائري في تزايد مستمر ، نظرا لكثرة التهديدات المحيطة بها ، حيث في 2004 بلغت نفقات الجزائر على القطاع العسكري حوالي 2.5 مليار دولار ما يعادل 3 %من الناتج المحلي للدولة[2] . وقد ارتفعت نفقات الجزائر في الجانب العسكري ارتفاعا كبيرا لاسيما في السنتين الأخيرتين (2012-2013) بحث قدرت حجم الإنفاق العسكري خلال سنة 2013 ب10.3مليار دولار ، بهذا تصبح الجزائر من بين أهم أسواق الأسلحة جذبا في إفريقيا ، بسعة إنفاق مرشحة للارتفاع في حدود 2017، فالجزائر تسيطر على 46 %من مجموع استراد السلاح في إفريقيا. وحاليا تخصص إنفاقها لإقتناء نختلف انواع العتاد الحربي والبري والقوات الجوية .[3]

رفعت الجزائر ميزانية وزارة الدفاع الوطني وأجهزة الأمن ووزارة الداخلية إلى 15 مليار دولار تقريبا، في قانون المالية التكميلي، بزيادة 6 مليار دولار عن الميزانية السنوية المبدئية التي قررها قانون المالية لعام **2011**، وتحتل الجزائر طبقا للأرقام الجديدة المرتبة الأولى إفريقيا والثانية عربيا في الإنفاق

---

[1] - Algeria :National Security, (23/05/2014) : 00.30
http://www.mongabay.com/reference/new_profiles/1015.html

[2] -Ibid.

[3] – (بدون مؤلف)، "باستطاعة الجزائر ان تكون أول قوة عسكرية في إفريقيا"، في :
(24/05/2014)http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=1328682 على الساعة 00.56

الدفاعي. وقد احتلت الجزائر، طبقا لأرقام معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، المرتبة الأولى إفريقيا.[1]

كما أعطى مجلس الأمن الاتحادي الألماني الضوء الأخضر لصفقة سلاح جديدة مع الجزائر تقدر قيمتها بـ10 ملايير أورو (ما يعادل 14.5 مليار دولار) للعشر سنوات القادمة، وفي حالة ما تم إمضاء العقد بين برلين والجزائر، سيكون العقد الأول والأكبر من حيث قيمته، وبناء على هذا ووافق مجلس الأمن الاتحادي الألماني على عدد من المشاريع المرتبطة بقطاع التسليح ستنفذها شركات ألمانية لصالح الجزائر، تتضمن عربات نقل عسكرية مصفحة، وبناء سفن حربية، وأجهزة متطورة .[2]

❖ ***تعداد الجيش الجزائري حسب إحصائيات 2009:*** (المرتبة الثالثة عربيا)

- القوات العاملة 124 ألف فرد منهم 75 الفا من المجندين إلزاما.

- قوات الإحتياط: 150ألف فرد .

- الجيش : 107 ألاف فرد، منهم 75ألفا مجندين تجنيدا إلزاميا.

تشكيل القوات:

-المدرعات: فرقتان مدرعتان ، بكل منهما 3افواج دبابات وفوج ألي .

- فرقتان آليتان (3أفواج ألية) تضم كل منهما ثلاث أفواج ألية وفوج دبابات

- خمسة أفواج محمولة جوا .

25 كتيبة مشاة مستقلة ، ست كتائب دبابات ، ثماني كتائب دفاع جوي[3]

المعدات:

- دبابات قتال رئيسية : 1089 دبابة من مختلف الانواع مثل **T-55 , T-72....**

- الاستطلاع: 85 عربة من نوع **BRDM-2**

-عربات قتال مشاة مدرعة: 700 عربة من نوع **BMP-1**و 289 عربة من نوع **BMP-2.**

-ناقلات جند مدرعة : 530 ناقلة من نوع**BTR-6 .50** **.[1]**

---

[1]– محمد بن احمد، "تطوير القوات البرية وتجهيزات متطورة لمراقبة الحدود"، في :
http://tablat.top-talk.net/t1073-topic (2014/05/24) على الساعة 00.30

[2]– عبد الوهاب بوكروح،" أنظمة الكترونية لحماية وتامين الحدود: أسلحة ألمانية بمبلغ 14.5 مليار دولار" في
: **http://tablat.top-talk.net/t1073-topic** (2014/05/24): على الساعة 1.06

[3]– اسامة القائد، "إحصائيات عن الجيش الجزائري، امكانية تضاعف خلال7 سنوات حسب مركز البحث الاستراتيجي في بروكسل"، منتدى للجيوش العربية، في: **http://army.arabepro.com/t8-topic** (2014/05/24: على الساعة 1.15

2- الدفاع الجوي:

صواريخ أرض /جو: بإجمالي أكثر من 288 صاروخا.

68 صاروخ ذاتي الحركة .

220 صاروخ محمولة على الكتف.

مدافع الدفاع الجوي: بإجمالي 875 مدفعا.[2]

3- القوات البحرية: ووصل عددهم 6000 فرد . و500 ضابط.

3غواصات من نوع **SSK**، وهي غواصات تكتيكية مزودة ب6قاذفات طوربيدات فردية من عيار 533 مم.

مقاتلات السطح الرئيسية: ومنها 3 فرقطات من نوع **Mourad**مزودة بمنصة إطلاق صواريخ ثنائية مزودة بصواريخ سطح/جو من نوع 9ك33،

22زورقا ساحلي ودوريات، مزودة بصواريخ فردية تكتيكية.

3سفن إنزال سفن برمائية ، 3سفن اسناد واصلاح الطوربيدات.

حرس السواحل نحو 500فرد.[3]

4- **القوات الجوية :** والذي بلغ عددهم 14000فرد:

المقاتلات: سربان اثنان .

طائرات إستطلاع: سرب واحد مكون من طائرات من نوع**.MIG- 25 R FOXBAT**

طائرات النقل، طائرات التدريب سربان من نوع**.Z-142**

مدافع الدفاع الجوي: ثلاثية أولية ، تضم مدافع من الاعيرة 85مم، 100مم .130مم.[4]

فضلا عن هذا فقد قدرت قوات الامن الوطني 16الف فرد(مزود بأسلحة صغيرة) تابعة لإدارة الامن الوطني.والحرس الجمهوري 1200فرد.و قوات الدفاع الشرعي: نحو 150ألف فرد في هيئة مليشيات للدفاع الشعبي إضافة إلى نحو 60 الف فرد ما يسمى الحرس المحلي.[5]

---

[1] القائد، ***مرجع سابق***.

[2] – موسوعة المقاتل، القوات المسلحة، في http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Algeria/Sec09.doc_cvt.htm (2014/05/24: على الساعة 2.00)

[3] .المكان نفسه.

[4] . المكان نفسه

[5] – موسوعة المقاتل، القوات المسلحة ، ***مرجع سابق***.

ونظرا للتطورات الامنية الخطيرة التي عرفتها المنطقة الساحلية المحاذية لجنوب الجزائر والمتمثلة في أزمة شمال مالي والانعكاسات المباشرة وغير المباشرة للأمن الوطني الجزائري ، عززت المؤسسة العسكرية من قدراتها القتالية والدفاعية لتصدي لمختلف التهديدات التي من شانها ان تعمل على زعزعة الاستقرار الوطني وتقوض الامن في البلاد.

والجزائر وفي إطار سعيها لبناء الأمن الإقليمي للدول الجوار إدراكا منها أن استقرار منطقة الساحل الإفريقي واستتباب الأمن في شمالي مالي من شأنه أن يقلص التهديدات الامنية الخطيرة التي تعصف بالأمن الوطني وتهدد سلامة التراب والوحدة الوطنية للبلاد.

سعت الجزائر في مقاربتها الامنية إلى تبني آليات أمنية عسكرية (صلبة) لتجفيف منابع التهديدات في مصدرها الحقيقي (مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وفصل بين الجماعات المطلبية والإرهابية) وهذا من خلال جملة من المبادرات والأطر التعاونية الإقليمية للتعامل مع الأزمة المالية والمخاطر الامنية التي تحدق بمنطقة الساحل عامة وبالجزائر على وجه الخصوص.

المطلب الثاني. التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة:

يعتبر الإرهاب والجريمة المنظمة من بين أبرز التهديدات التي أفرزتها أزمة في شمالي مالي والتي كان لها تداعيات خطيرة على الامن الوطني، ولعل حادثة تقنتورين أبلغ مثال ودليل على ذلك ، حيث كادت أن تتسبب بكارثة بكل المقاييس.

وان ادراك الجزائر بمدى خطورة هذه الظاهرة التي كان لها تجربة سابقة في فترة التسعينيات ، سعت الجزائر لبذل جهود كبيرة من اجل مكافحة الإرهاب والتصدي له من خلال مواجهة صلبة ولينة في نفس الوقت،

فللجزائر دور كبير في هذا المجال حيث تمكنت إلى حد كبير في معالجة أسباب ومصادر هذه الظاهرة ومحاربتها واستئصالها من الجذور- نسبيا- على المستوى الداخلي، وهاهي الآن تبذل مساعي كبيرة لمكافحة الإرهاب على المستوى الخارجي (دول الجوار)بحكم أن الجزائر وحسب العديد من الدول الكبرى (الولايات المتحدة ، فرنسا ، بريطانيا)والمنظمات الدولية والإقليمية رائدة في مجال مكافحة الإرهاب، وهذا ما أكده العقيد جوشوا بورغيس من القوات الجوية الأمريكية في مقالة نشر في معهد واشنطن ان الحكومة الجزائرية مركزية في مكافحة التهديد الذي يشكله تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" والذي يمكن القول انه يملك القوة العسكرية الأكثر مقدرة وخبرة .[1]

فكان للجزائر العديد من المبادرات الإقليمية والدولية ودور في استصدار اللوائح الاممية في مكافحة الإرهاب كقرار الأمم المتحدة 1373 المصادق عليها يوم 28 سبتمبر 2001 وصولا إلى المصادقة على الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب يوم 6سبتمبر 2006.[2]

[1]– محمد لهوازي، "معهد واشنطن: الحكومة الجزائرية مركزية في مكافحة الإرهاب"، في http://www.echoroukonline.com/ara/articles/182595.html (24/05/2014) على الساعة 10.00

[2] قلاع الضروس، ***مرجع سابق***، ص. 167.

كما قد أبدى وفد المساعدين التشريعيين للكونغرس الأمريكي خلال النقاش الذي نظمه مركز جريدة "الشعب" للدراسات الإستراتيجية اهتمامهم بالتجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب ، و دور الجزائر في إصدار هيئة الأمم المتحدة قرار تجريم تقديم الفدية للإرهابيين. كما نوه الحاضرون بدعوة الجزائر الى إبرام اتفاقية دولية لمحاربة الإرهاب تحت ظل الأمم المتحدة و التفريق بين الإرهاب و الكفاح من اجل التحرر.[1]

إلى جانب هذا عملت الجزائر على تمرير مقترح تجريم الفدية ، حيث طالبت في قمة سرت الليبية سنة 2009 بمقترح تجريم الفدية أين لقي تأييد واسع من قبل دول الإتحاد الإفريقي، لتحضي الجزائر بدعم اقليمي ودولي في قضية تجريم الفدية حيث كان لها دور في إصدار النص القانوني لقرار مجلس الامن رقم 1904 شهر سبتمبر 2010 والذي يجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظيرا الإفراج عن الرهائن المختطفين من قبلها والذي يشكل انتصارا ديبلوماسيا للجزائر في اطار استراتيجيتها الدولية لمحاربة كل أشكال تمويل الجماعات الارهابية [2]

وعليه نذكر أهم المبادرات في مجال التعاون الإقليمي والدولي بالخصوص مكافحة الإرهاب:

1)الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب ومنعها (جويلية 1999):

كان للجزائر دور كبير في إخراج هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من خلال منع ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التي انعقدت في الجزائر في الدورة العادية 35 لقمة منظمة الوحدة الافريقية ، ودخلت حيز التنفيذ 6جوان 2002 بمصادقة 40 دولة إفريقية [3].

اجتماع الفريق الرفيع المستوى لحكومات دول الإتحاد الإفريقي بشان مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في القارة الإفريقية:

عقد في الجزائر 11 سبتمبر 2002 اجتماع لتعزيز التعاون الإقليمي (مالي/ الجزائر) بين الدول الإفريقية لمكافحة الإرهاب، وبتعزيز قدرة الدول على مراقبة الحدود وإقامة تربصات تدريبية للجمارك وحرس الحدود وقمع الجريمة فعل تمويل الإرهاب وتعزيز تبادل المعلومات الامنية الاستخباراتية المتعلقة بالجماعات الإرهابية .[4]

2) إنشاء المركز الإفريقي لدراسات والبحوث حول الارهاب:

[1]– (دون ذكر صاحب المقال) ، "امريكا مهتمة بالتجربة الجزائرية في مكافحة الأرهاب"، جريدة النهار، في : http://www.ennaharonline.com/ar/?news=58121 (10.32 :2014 /05/24)

[2]، إلتزام الجزائر الدائم، ***مجلة الجيش***، ع . 579 ،(أكتوبر 2011)، ص.21.

[3]. قلاع الضروس***مرجع سابق***، ص169.

[4].المكان نفسه

مركز اكاديمي علمي من شأنه تقديم المعلومات والمساعدات التقنية والتكتيكية والاستراتيجيات اللازمة لوقف المد الارهابي، كما يقوم هذا المركز بدراسة معمقة للجماعات الارهابية ، وللجزائر الدور الكبير في تأسيس لهذا المركز الذي يعد جهازا تابع لمنظمة الاتحاد الافريقي 2004.[1]

هذا بالنسبة للمبادرات الجزائر من اجل مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي والذي يهمنا في هذه الدراسة هو التعاون والتنسيق والتكامل والانسجام على المستوى الاقليمي ، بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي(دول الجوار) وكذلك التعاون الثنائي(مالي –الجزائر). لمكافحة الإرهاب والإجرام المنظم ومختلف التهديدات المشتركة .

ومن بين هذه الأطر والآليات الأمنية والعسكرية نكر كتالي:

1- إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة: (CEMOC)* أوت 2009 بتمنراست:

تم انعقاد اجتماع تنسيقي امني يوم الأربعاء 12 أوت 2009 والذي ضم 5 دول من الساحل الإفريقي، أين أجتمع القادة العسكريون للدول الأربعة في مقر قيادة الناحية العسكرية الجزائرية السادسة الكائنة في ولاية تمنراست بعد سلسة من اللقاءات والاجتماعات العسكرية التي عقدها قادة جيوش المنطقة بالعاصمة الليبية طرابلس خلال الأسابيع التي سبقت هذا الإعلان [2]، كما قد سبقها لقاءات عديدة ففي سنة 2008 وعلى هامش تنظيم محاضرة في مالي حول امن الساحل والتي جمعت 6 دول ، قامت الجزائر على وضع ألية إقليمية (جهوية) لمواجهة الإرهاب وكل أنواع الجريمة المنظمة في المنطقة.[3]

وكانت الجزائر دائما ترفض مشاركة القوى الأجنبية (فرنسا- أمريكا والإتحاد الأوروبي) و المغرب بحكم عدم انتمائهم لمنطقة الساحل الإفريقي.[4]

كما تم عقد الاجتماع الأمني لرؤساء أركان جيوش دول الميدان بمالي والذي يأتي في إطار تطبيق اتفاقية التعاون وتنسيق النشاطات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة الموقعة في تمنراست في أوت 2009 بين كل من الجزائر، مالي موريتانيا والنيجر والذي إعتبرها الأستاذ محمد رضا مزوي مدير مخبر الدراسات وتحليل السياسات العامة بالجزائر:" أن الاجتماع التقييمي لرؤساء أركان جيوش دول الميدان في مالي مهما وحلا مناسبا لسد الذرائع تدخل قوات أجنبية في المنطقة."[5]

---

[1].قلاع الضروس، ***مرجع سابق***، ص.169.

[2].المكان نفسه.

[3] -Abedlkader tfar ,op.cit.

[4] -Ibid.

* CMOC : Comité d'état –major opérationnel conjoint, -والتي نقصد بها تنظيم عسكري لدول الميدان يجمع قوات عسكرية لعديد من الدول الساحل بمساعدة وقيادة الجزائر" إجراء عمليات لتحديد مكان وتدمير الجماعات الارهابية."

[5]–علي قسمية ، إنطلاق الاجتماع الامني لرؤساء أركان جيوش دول الميدان بمالي"، في:)
http://radioalgerie.dz/ar/2010-04-27-10-44-04/1-politique/11799-2011-11-21-14-49-36 (2014/05/24: 12:45)

وقد أكد في هذا الشأن الأستاذ محمد رضا مزوي أن الاستعانة بالأجنبي بالخطأ الاستراتيجي .....وتبقى مهام حراسة الحدود وحماية الأراضي من اختصاص الجيوش الإقليمية لدول الميدان."[1]

وبالخصوص الخطة الامنية لدول الميدان فقد دخلت حيز التنفيذ شهر سبتمبر 2009 من خلال تفويض "مجلس السلم والأمن الإفريقي" هذه الدول بتشكيل جيش موحد يتولى مهمة محاربة الإرهاب في منطقة الساحل، وللجزائر دور كبير في قيادة الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب والإجرام المنظم حيث تتولى الجزائر قيادة جيوش كل من مالي ، النيجر وموريتانيا لتشكيل أول قوة عسكرية جماعية موحدة في المنطقة ودعت الجزائر إلى جملة من التدابير المتمثلة في النقاط التالية: [2]

- ضرورة التنسيق الأمني والإستخباراتي بين دول الميدان.
- تكثيف الجهود وتعزيز المبادرات الرامية للتنمية بكل أبعادها .
- مبدا حماية الحدود من خلال تعزيز دور الرقابة وزيادة تبادل المعلومات المرتبطة بالنشاطات الارهابية .

واستمرت جهود الجزائر على المستوى الإقليمي من خلال تنظيم لقاءات وإجتماعات لتبادل المعلومات والخبرات بين دول الساحل الإفريقي وقد تم عقد الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الافريقي المنعقدة بالجزائر يومي 16 و17 مارس 2010 بمشاركة وزراء خارجية كل من الجزائر وبوركينافاسو ومالي وموريتانيا وليبيا والنيجر وتشاد .[3]

وتطبيقا لتوصيات وزراء الخارجية البلدان 7 المجتمعين في 16 مارس لاجزائر تم انشاء وحدة التنسيق والإتصال في 06 أفريل 2010 (**UFL**) والتي كلفت بتزويد الألية العسكرية المشكلة من قبل رؤساء أركان جيوش الدول المعنية (لجنة الأركان العملياتية المشتركة) بالمعلومات الأمنية التكتيكية والعملياتية الضرورية لقيادة العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب ومختلف عمليات التهريب .[4]

وقد اسندت لهذه الوحدة مهام نذكر منها:

- جمع ومعالجة وتبادل المعلومات الامنية حول مختلف النشاطات الإرهابية .
- التخطيط ووضع اجراءات المرافقة للعمل لمكافحة الإرهاب.
- وضع إستراتيجية إتصالية مشتركة لترقية صورة وحدة التنيسق والإتصال ولجنة الاركان العملياتية .[5]

وقد تمخض عن الإجتماع (مارس 2010) الخروج بقرار القاضي بتنصيب الرسمي للجنة الأركان العملياتية المشتركة **CEMOC** والتي تم تأسيسها في 21 أفريل 2010 متخذة تمنراست مقرا لها ، والتي تجمع فضلا عن الجزائر كل من مالي ، النيجر وموريطانيا، وقد قدر المسؤولين أن عدد القوات

---

[1]–المكان نفسه.

[2].قلاع الضروس، ***مرجع سابق***، ص170.

[3]." الاستراتجية الدبلوماسية والعسكرية : تنسيق وتشاور مستمر" ، **مجلة الجيش**،مرجع سابق، ص 16.

[4]. إنشاء لجنة الاركان العملياتية المشتركة : ثمرة لرؤية مشتركة : ماذا تعني وحدة التنسيق والإتصال"، **مجلة الجيش**، ع. 579، (اكتوبر 2011،) ص20.

[5]– المكان نفسه..

والجنود سيصل بحلول 2012 حوالي 75.000فردا[1] وهنا يبرز دور الجزائر الفعال والمحوري في مجال مكافحة الإرهاب والجهود والمساعي الجزائرية لبلورة تعاون أمني عسكري إقليمي قادر على تعزيز الامن والاستقرار في المنطقة .

فلقد كان إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة عبارة عن ثمرة للرؤية المشتركة لرؤساء أركان أعضاء اللجنة.حيث يرأسها ضابط عميد أو ضابط سامي والمسمي برئيس اللجنة الاركان العمليلتية المشتركة وتتداول على رئاستها حسب الترتيب الأبجدي ، الدول الأعضاء وتشكل هذه اللجنة من قيادة أركان وقوات ميدانية (برية وجوية)،

كما تضم قيادة الأركان أربع خلايا (عملياتية ، واستعلاماتية، لوجستيكية وخلية للإشارة) كل خلية بها أربعة ضباط سامون من البلدان الأربعة الموقعة. [2]

وتوالت اللقاءات بين دول الساحل منها:

- الاجتماع غير العادي لمجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء (الجزائر، مالي وموريتانيا، النيجر) يوم 26 سبتمبر 2010 بتمنراست والذي كرس لتبادل مختلف التحليلات والمعلومات الكفيلة بإعداد حصيلة وافية عن النشاطات و الأعمال المنجزة قصد الشروع في تجسيد إستراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة .

-الاجتماع غير العادي لمجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة والذي احتضنته باماكو في الفترة الممتدة بين 28 و30 أفريل 2011، تثمينا للاجتماعات السابقة ، حيث تبنى فيه المشاركون جملة من التوصيات تمحورت حول الدعوة الملحة إلى ضرورة مواصلة التنسيق الأمني وتكثيف التبادل الاستعلاماتي في إطار العمل المشترك لدول المنطقة. [3]

- وبمناسبة إنعقاد المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب يوم 22 سبتمبر 2011 أكد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل أن الجزائر ستقدم مساهمتها وخبرتها المكتسبة في مجال مكافحة الإرهاب، ليس على المستوى الوطني فحسب، بل ايضا على المستوى التجنيد الإقليمي خاصة بالنسبة لمنطقة الساحل، وأوضح ان الجزائر التي ساهمت في مسار إطلاق هذا المنتدى ستترأس إلى جانب كندا مجموعة العمل المتخصصة لتعزيز الطاقات في منطقة الساحل وهذا لمدة سنتين.[4]

ندوة الجزائر الدولية: دفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية

إحتضن قصر الأمم بنادي الصنوبر يومي 7-8سبتمبر 2011 ندوة دولية رفيعة المستوى من أجل الشراكة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وجهود التنمية ، تتويجا للأجتماع الوزاري المنعقد بباماكو يوم 20 ماي 2011 الذي كلفت خلاله الجزائر بتنظيم ندوة دولية دعت إليها دول ميدان ال4 ،

[1] - Centre de rechercches sur le terrorisme depuis le 11 septembre 2001,L'Algérie et la lutte anti –terroriste dans le sahel, décembre 2011 ; (24/05/2014 : 16.03) sur :
http://www.recherches-sur-le-terrorisme.com/Documentsterrorisme/lutte-anti-terrorisme-sahel-cemoc-algerie.html.

[2] . الاستراتجية الدبلوماسية والعسكرية : تنسيق وتشاور مستمر ، **مجلة الجيش**، مرجع سابق، ص. 18.

[3] – المرجع نفسه، ص.17.

[4] . المرجع نفسه ، ص.21.

وبمشاركة 38 وفدا يمثلون مختلف البلدان الأعضاء في الامم المتحدة والشركاء الإقليميين على غرار الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن و المؤسسات المانحة و المنظمات الإقليمية ... ،[1] وقد خصصت للشراكة في المنطقة الساحل في مجال الامن والتنمية حيث جاءت في وقت حساس بالنسبة للمنطقة التي تعرف حركة واحتدام وتسارع غير مسبوق في تجارة السلاح وارتفاع وتيرة العمليات الارهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود والتهريب وغيرها.[2]

تناولت الندوة العديد من القضايا الهامة :

1- إستراتيجية مكافحة الإرهاب .2 - الجريمة المنظمة ومايرتبط بها . 3- التنمية المحلية.

ولقد تسارعت وتيرة نشاطات لجنة الأركان العملياتية المشتركة لدول الميدان وخاصة في الفترة الاخيرة نظرا للتعقد الاوضاع الامنية في منطقة شمال مالي ، حيث عملت الدول الميدان وخاصة الجزائر على تكثيف التنسيق المشترك فيما بينها ، لمواجهة تحديات مرحلة ما بعد خروج القوات الفرنسية من مالي، إذ شاركت الجزائر في الاجتماع مجلس رؤساء أركان الدول الأعضاء في للجنة الأركان العملياتية المشتركة المنعقد في نواكشوط بموريتانيا في مارس 2013. والذي خصص " لتقييم ودراسة الوضع الأمني السائد بمنطقة الساحل وتبادل التحاليل والمعلومات حول التطورات المسجلة على صعيد مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في ظل الأحداث المتسارعة التي تشهدها المنطقة لاسيما بشمال مالي منذ مطلع السنة الجارية"[3]

وقد جاءت مجمل هذه اللقاءات والاجتماعات إيمان لدي الجزائر بالضرورة توحيد وجهات النظر والتنسيق الأمني المشترك مع دول الساحل وبذل جهود واتخاذ التدبير اللازمة والتي من شأنها ان تساهم في ترسيخ الامن والسلم في المنطقة وتعمل على استئصال كل ما يهدد الامن الإقليمي والوطني على حد سواء.

تستمر الجزائر في عقد الاجتماعات وإجراء المشاورات والعمليات العسكرية المشتركة وخاصة في إطار دول الميدان ، كما شارك مسئولون جزائريون في الاجتماع العادي لمجلس رؤساء الأركان الذي انعقد بعاصمة النيجر نيامي في شهر ديسمبر من 2013.[4]

و كصيغة جديدة للعمل المشترك تم إرساء إطار جديد بين دول الساحل للتنسيق ومتابعة التعاون شبه الإقليمي في منطقة الساحل الصحراوي في نواكشوط والمتمثلة في المجموعة الفرعية الجديدة في منطقة الساحل (مجموعة 5) والتي تضم كل من موريتانيا، مالي ، النيجر، تشاد ، بوركينافاسو، والتي تعمل على التعاون المشترك للتصدي للتحديات المنطقة[5]، إلا انه يلاحظ غياب الطرف الجزائري من

---

[1]." ندوة الجزائر الدولية : دفع الشراكة وجهود الامن والتنمية"، **مجلة الجيش *مرجع سابق***، ص.22.

[2]. المكان نفسه.

[3]– صالح قايد، دول الميدان تتأهب لمرحلة ما بعد الوجود الفرنسي في مالي، في:
(https://now1000.wordpress.com 2014-05-24: 21:32(

[4]– أميرة محمد عبد الحليم، " تأثير الاظطربات الداخلية على الامن الإقليمي للساحل والصحراء"، في:
http://www.thanwya.com/vb/showthread.php?p=5649545 (2014/05/24: 19:03)

[5]– أش أ، " الخارجية الجزائرية تشيد بقرار إنشاء "مجموعة ال5 للساحل" في:
http://www.el-balad.com/821116 (24-05- 2014, 22 :43)

هذا التجمع الجديد مما يطرح عدة تساؤلات : هل هناك غياب إرادي أم تغييب للطرف الجزائري الذي لطالما كان له دور محوريا وأساسيا في طرح مبادرات وتأسيس لآليات لصالح المنطقة من أجل ضمان للأمن ولاستقرار الساحل الإفريقي؟

أما في إطار اللقاءات الثنائية فقد اتفقت الجزائر والحكومة المالية على اثر الزيارة الرسمية للرئيس المالي"أمادو توماني توري" للجزائر في 24 أكتوبر 2011 والتي دامت 4أيام على تعزيز التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، توجت بالتوقيع على خارطة طريق تحدد معالم التعاون الثنائي في عدة قطاعات .[1]

وفي نفس السياق وأثناء زيارة الرئيس الوزراء المالي "ديانغو سيسوكو" للجزائر والتي دامت من 14-16 جانفي 2013، صرح الطرف المالي بعد المباحثات التي جمعته بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتالي :"لقد بحثنا أخر تطورات الأزمة في مالي وهناك توافق لوجهات النظر بشأن مظاهر تسيير هذه الأزمة " كما أكد نفس المتحدث: حرص البلدين على البحث عن الوسائل الكفيلة لتعزيز تعاوننا للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة التي تشكل أكبر تهديد لاستقرار وامن منطقة الساحل.[2]

وجاءت هذه الزيارة عقب الاجتماع للجنة الأركان العسكرية المشتركة لمنطقة الساحل التابعة للجنة هيئة العمليات والذي عقد في نواكشوط في جوان 2012 والتي لم تكن لها نتائج وتدابير ملموسة لمساعدة مالي للخروج من الوضع الامني الحرج التي تمر به .

كما قد قام وزير الشؤون الخارجية الجزائري "رمطان لعمامرة" منذ ايام بجولة مكوكية لدول الساحل الإفريقي لإجراء مباحثات حول تطورات الامنية الأخيرة ، وأثناء زيارته لدولة مالي والتي كانت في 18 ماي 2014 صرح على هامش افتتاح أعمال اللقاء رفيع المستوى لوزراء الشؤون الخارجية لدول الساحل في مالي : "أن الجزائر ستعمل على توفير الظروف الملائمة لتنظيم حوار شامل بين أهالي مالي في اقرب الآجال" كما اعتبر أن مالي تمر بظروف صعبة والمتمثلة في المواجهات الدامية التي شهدتها البلاد مؤخرا داعيا من الدول الساحلية إلى تكثيف جهودها لمساعدة باماكو من تخطي هذا الظرف العصيب.[3]

من جانب أخر أكد وزير الشؤون الخارجية والاندماج الإفريقي والتعاون الدولي في مالي "عبدلاوي ديوب" في تصريح للإذاعة الجزائرية أن بلاده" تتفق مع الجزائر حول الرهانات وتحديات أزمة شمال مالي .. مبرزا ضرورة وضع برنامج للشروع في حوار شامل بين أبناء مالي بغية التوصل إلى السلم والاستقرار في المنطقة." مذكرا بقيام الطرفان بالتوقيع على بيان مشترك في إطار الدورة الثالثة للجنة

---

[1]. زرقاني، ***مرجع سابق***، ص.73.

[2].قاسمي،بن الشيهب، ***مرجع سابق***، ص. 64.

[3]– وكالة الأنباء الكويتية كونا ، "الجزائر تؤكد أهمية مساعدة مالي لوضع حد للعمليات الإرهابية "، في:
(24-05-2014 21 :56). (**http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2377918&language=a**r:

الثنائية الإستراتيجية بين البلدين حول شمال مالي التي جرت أعمالها في الجزائر في شهر افريل من نفس السنة.[1]

المبحث الثالث: الاليات الاقتصادية و التنموية .

إلى جانب الجهود الامنية المبذولة من طرف الجزائر لتقليص التحديات التي أفرزتها أزمة شمال مالي ، لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن الآليات تنموية التي تعتبر أبعاد التي توفر ضمانات الامن ، ومن هذا المنطلق فإن تحقيق الأمن على المستوى الوطني أو الإقليمي مرهون بمدى تحقيق التنمية في المنطقة، وبهذا تتجلى العلاقة الوطيدة بين الامن والتنمية. وفي هذا المبحث لنا تفصيل لهذه العلاقة و كذلك سيكون لنا تركيز على مختلف الجهود الجزائرية في مجال التنمية لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

المطلب الأول: التنمية رهان للأمن

يعد عنصر الاقتصاد من أهم العوامل المساعدة في استقرار الدولة أو إقليم معين، فالبعد التنموي يمثل الأهمية الكبرى في تكوين الامن، وقد أدركت الجزائر لقيمة التنمية كأحد مسببات للاستقرار ، مما جعلها تتبناها كإستراتيجية لتحقيق الامن في الساحل.[2]

فتبني الجزائر لمقاربة شاملة قائمة على التنمية في المنطقة إنما هو راجع إلى الإوضاع والظروف القاسية والمأساوية التي تعرفها دول الساحل الإفريقي، حيث تعاني دول المنطقة من معضلات حقيقية كانت سببا في عرقلة مسار التنمية والنهضة الاقتصادية، إذا ظلت منطقة الساحل أو الساحل الأزماتي مسرحا للحروب الدموية نتيجة للنزاعات والصراعات الداخلية والخلافات بين دولها سواء كانت عرقية او بسبب الموارد الطبيعية ، فضلا عن التخلف الذي يضرب القارة والأمراض والأوبئة المنتشرة والتخلف المدرسي ، الجهل والأمية المتفشية،[3]

إن الميزانيات المخصصة للحروب أدت لحرمان أقاليم واسعة من المشاريع التنمية الاقتصادية ونتيجة لكل هذا ، تفاقمت مظاهر الفقر بالقارة وزادت نسبة البطالة ناهيك عن الأمراض المتنقلة الشئ الذي خلف وضعا اجتماعيا صعبا على تلك الشعوب حيث زاد الشعور بعدم تساوي فرص التنمية المحلية ما أدى إلى زيادة تمرد عدة مجموعات على السلطات المركزية ففي عدة دول إفريقية ، الشئ الذي أدى تدهور الامن والسلم .[4]

فتلك الحروب تعرض جهود الإرتقاء بالقارة نحو التقدم والتطور للتضاؤل كما تعرض شعوبها للزوال بالنظر لحجم قطع السلاح المنتشر بين الأفراد.[5]

---

[1]– وكالة الأنباء الكويتية كونا، ***مرجع سابق***.

[2].قلاع الضروس، ***مرجع سابق***، ص163..

[3] (دون ذكر المؤلف)،"إفريقيا ...الحروب التي تعرقل التنمية"، ***مجلة الجيش***، ع. 579،(اكتوبر 2011)، ص.38.

[4].المكان نفسه.

[5].المكان نفسه.

ولهذا الجزائر تسعى من خلال مقاربتها التنموية إلى القضاء على كل هذه المظاهر السلبية و القاسية التي تعيشها دول المنطقة والتي كانت الدافع الأول والأساسي للنزوع إلى العنف والنزاعات الداخلية بين الحكومات المركزية والجماعات المهمشة والمقصية من الحياة السياسية والاقتصادية ، حيث تسعى الجزائر للقضاء على مشاكل التخلف والجهل والفقر من خلال ترقية التعليم والتربية كون التنمية قائمة على هذا العنصر المهم وهو الاستثمار في العنصر البشري كأحد دعائم لتحقيق حياة أفضل مما يعزز الاستقرار.

فلطالما أكدت الجزائر وفي كل اللقاءات والاجتماعات دول الميدان والندوات الوزارية التنسيقية أو في الندوات لمكافحة الإرهاب على المستوى الدولي بالعلاقة الكبيرة التي تجمع التنمية والأمن وضرورة الربط بينهما وعدم الفصل باعتبار أن الامن لا يتحقق بأي طريقة من الطرق سوى بالتحقيق ظروف أحسن من خلال تحقيق التنمية. ويظهر حرص الجزائر على اهتمامها بالتنمية المنطقة الساحلية من خلال مختلف التصريحات لمسؤولين جزائريين في مختلف المناسبات.

وحسب ما جاءت به ندوة الجزائر الدولية والتي خصصت جلسات لدراسة قضايا التنمية والمواضيع المتعلقة بها وعملت على تأكيد على التنمية المحلية في المناطق المعزولة والارتباطات الفعلية بين الامن والتنمية. وكانت مجمل التدخلات لوزراء الخارجية الدول الميدان من بينها الجزائر مؤكدة على حاجة المنطقة إلى تنمية عاجلة وانه من الضروري وضع تصور جماعي وبلورة ميكانزمات ملموسة لترجمة الخيارات التي تفرضها التحديات[1]

وهو ما جاء به السيد عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية لما قال أن "هذه الندوة مفتوحة لكافة الشركاء في ضوء توصل دول الميدان إلى تحديد مشترك للأخطار... مع إدراج التنمية كأحد الأبعاد التي توفر ضمانات الامن . وأن التنمية من بين الاليات الهامة لتوفير الاستقرار المنطقة .[2] وهذا من خلال خلق مشاريع صغيرة وجوارية لفائدة السكان المحليين لمكافحة الفقر مع استحداث مشاريع مهيكلة كبرى على غرار الطريق العابر للصحراء.[3]

وعلى نفس المنوال قد أكد رزاق بارة مستشار رئيس الجمهورية في تصريح له "خريطة طريق للشراكة" ان الندوة سمحت لدول الميدان من بينها الجزائر على طرح مقاربة واحدة سواء تعلق الأمر بالمسائل الامنية والعمليتاتية أو بمسألة مهمة جدا ألا وهي "التنمية المحلية" [4]

وهنا يظهر جليا مدى الارتباط القوي بين التنمية والأمن فبناء أمن ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود مرتبط اشد الارتباط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعد أمورا مهمة لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة على حد تعبير حمادي ولد باب ولد حمادي وزير الشؤون

[1]." ندوة الجزائر الدولية" ، **مجلة الجيش** ، مرجع سابق، ص.22.

[2].المكان نفسه.

[3].المكان نفسه.

[4]– مجلة الجيش،" قالوا... رزاق بارة خريطة الطريق للشراكة"، ***مرجع سابق***، ص.24.

الخارجية والتعاون لموريتانيا من خلال كلمته على هامش الندوة "بناء تصور مشترك لظاهرة الإرهاب".[1]

المطلب الثاني: المشاريع والدعم الاقتصادي و والتنموي.

من اجل التعامل الجيد مع الأزمة المالية والتهديدات الناشئة عنها تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية ، وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق المتمركزين في الجزائر، عبر جمعهم في قرى ومدن جنوب الجزائري وترقية وتحسين أوضاعهم والسعي لإدماجهم في الحياة السياسية والاجتماعية.[2] فضلا عن تقديم العون والمساعدة الاقتصادية والمالية للطوارق الماليين الذين يعشون ظروف صعبة نتيجة سياسة التهميش والإقصاء الممارس عليهم من قبل الحكومة المالية في باماكو .

وضمن نظرة الجزائر الشاملة للطريقة التي ينبغي ان تعتمد عليها الدبلوماسية لفض النزاع في مالي ، تتبنى الجزائر رؤية ترتكز على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الإقتصادي و الاجتماعي وتشجيع التنمية الشاملة من خلال بناء المرافق العمومية وتشجيع السكان على الاستقرار في مناطقهم من خلال التكفل بانشغالاتهم.[3]

1- المساعدات التنموية والعمليات التضامنية الجزائرية لمالي:

لم تدخر الجزائر جهدا للمساهمة في استقرار الأوضاع في شمال مالي من خلال المشاركة بفعالية في الجهود الرامية للتخفيف عن مواطني الطوارق من وطأة الفقر ، حيث نقلت طائرات التابعة للقوات الجوية مئات الأطنان من المساعدات الإنسانية في خطوة استباقية توحي إلى مقاربة شاملة مفادها ان الحلول التفاوضية لا يمكن أن تكون بمعزل عن التنمية المستدامة[4]، وفي هذا الإطار قدمت الحكومة الجزائرية جملة من المساعدات والمتمثلة في:

*في جوان 2010 : قامت الجزائر بمنح مالي مساعدة على شكل هبة مواد غذائية مقدرة با 2500طن.

*في اوت 2011: تقديم هبة لمالي قيمتها 10 مليون دولار وذلك قصد تمويل المشاريع التنموية والعمل على تطوير المناطق الرئيسة الثلاث في شمال مالي(كيدال، غاو، تومبوكتو) وهذا لتهدئة الأوضاع في المنطقة و تحقيق التنمية بها .

* في 18 جوان 2012 الجزائر قامت بتوقيع إتفاقية بالجزائر العاصمة لتمويل مشاريع التنمية في مالي ومن اجل مواجهة ومكافحة الخطر الإرهابي.

---

[1]– حمادي ولد باب حمادي،" وزير الشؤون الخارجية والتعاون لموريتانيا: "بناء تصور مشترك لظاهرة الإرهاب"، مجلة الجيش، ***مرجع سابق***، ص.24.

[2]قاسمي، بن الشيهيب، ***مرجع سابق***، ص. 66.

[3] - Adjadj, "Les conflits sur le continent africain : La solution politique négociée reste la meilleur alternative", op.cit, 25.

[4]. طائرات قوات الجوية تنقل مساعدات انسانية لدول الافريقية، ***مجلة الجيش***، ع.597.

* في 2012 كانت هناك مساعدة غذائية اخرى قدرت با 3100 طن من لتمكين الحكومة المالية ببماكو الخروج من الأزمة الغذائية التي تمر بها.

*في 2012 مساعدة غذائية اخرى بحوالي 51 طن موجهة للاجئين الماليين المتواجدين على التراب الوطني.

*مساعدة أخرى والمقدرة با 20طن لصالح اللاجئين الماليين والموجهة بالتحديد لثلاث مخيمات الواقعة على التراب الجزائري (تينزاوتين في تمنراست، مخيم تمياوتين، مخيم برج باجي مختار بأدرار) .

*هبة مقدمة لمالي والمتمثلة في المساعدات الطبية والادوية الصيدلانية والمقدرة با 3.8 مليون دولار.

*التكفل والمساعدة الطبية للمرضى الماليين على مستوى المستشفيات الجزائر.[1]

* مساعدة إنسانية عاجلة لمالي على اثر فيضانات التي عرفتها المنطقة ، والتي خلفت خسائر مادية معتبرة، وكانت المساعدة مقسمة إلى شحنتين ، وصلت الشحنة الثانية لمالي يوم 2 سبتمبر 2013 المتضمنة 30 طن من المواد الغذائية ، والمتمثلة في مادة الأرز و السكر والشاي والزيت ..وكانت الشحنة الأولى قد وصلت في 9 سبتمبر 2013 على حسب السيد عصمان كوني وزير الصحة والنظافة العمومية.[2]

*قيام الجزائر بإنشاء الطريق العابر للصحراء الذي له مزايا تنموية كبيرة، حيث أنه يساهم بشكل كبير في تنمية المناطق الصحراوية وبناء أسس المبادلات التجارية ولاقتصادية عبر الصحراء ، إذ يحتوي مشروع الطريق العابر للصحراء على شبكة متشعبة من الطرقات على مسافة 9088كلم ، وطريق رئيسي يتوسط القارة الإفريقية ويربط الجزائر بلاغوس، تتفرع منه ثلاث طرق تربط عواصم كل من تونس ومالي وتشاد.[3]

وقد قدرت تكلفة هذا المشروع نحو 64 مليار دينار جزائري حيث سيسمح باستكمال المحور الاستراتيجي لتنمية الجنوب وتطويره، كما عملت الجزائر على قيام بمشروع تنمية المناطق الحدودية بين الجزائر ومالي والنيجر من خلال التعاون مع وزارة الفلاحة والموارد المائية تمويل البدو والرحل في المناطق الحدودية بالجنوب الجزائري ب100 مليار سنتيم. كما تقوم وزارة الصحة بتوفير تجهيزات لعيادات متنقلة ، مع قيامها بتقديم اقتراح لإنشاء صندوق خاص بمساهمة دولية لتنمية المناطق الصحراوية بالساحل.[4]

---

[1] . des données sur l'aide à l'Etat algérien du Mali, Par le ministère des Affaires étrangères de l'Algérie.,(11/05/2014)

[2] - حكيمة أوقاسي، مساعدات انسانهية لمالي، مجلة الجيش، ع 603، (أكتوبر 2013)، ص.17.

[3] ."مقاربة دول الميدان...فعالة لكن يجب تعزيزها،" **مجلة الجيش** ، ع. 579، (أكتوبر 2011)، مرجع سابق، ص. 25.

[4] – قاسمي، بن الشيهب، ***مرجع سابق***،ص ص. 66 ، 67.

قيام الجزائر ومالي سنة 2007 بتجهيز مليار ونصف مليار فرنك إفريقي **FCFA** وهذا من اجل تنمية مناطق الشمال (غاو ، تومبوكتو، كيدال) ، قدمت فيه الجزائر 500 مليون ومالي 650 مليون فرنك إفريقي.

تقديم الجزائر هبة قدرت ب10ملايين دولار لمالي مقابل مباشرة مخطط امني تنموي شامل ووقع الرئيس المالي أمادو توماني توري على المرسوم التنفيذي لهذا المشروع. تقدم هذا المشروع لمباشرة مشاريع تنموية في مناطق الشمال للتكفل بتمويل مشاريع البنى التحتية وقطاع الصحة والتكوين المهني وتوفير المياه الصالحة للشرب.[1]

تساهم الجزائر بدعم قدره 10 ملايين دولار كما تشرف توفير 300 نشاط ل 500 شخص بين النساء والشباب، بدعم بقيمة 130 مليون فرنك إفريقي لتمويل 85 محل و5 مراكز تجارية وهذا ماسيحدد قدرة القاعدة على تجنيد الشباب.[2]

[1].المرجع نفسه، ص .67.

[2]. زرقاني ، ***مرجع سابق***، ص. 79.

الخاتمة

خاتمة

وكنافلة للقول يمكننا التوصل من خلال دراستنا هذه إلى أن منطقة الساحل الإفريقي أو ما يوصف بالساحل الأزماتي قد شهد ومزال يشهد وجود نزاعات داخلية كالنزاع المالي، حيث يعد هذا الأخير من بين النزاعات المتأصلة والممتدة والتي تعود جذوره إلى ما قبل الحرب الباردة ،إذ انه يدور بين الحكومة المركزية بباماكو والعنصر الطارقي الذي يعاني من كل أشكال الإقصاء والتهميش سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وعليه فقد عملت مظاهر التمييز والتهميش على تغذية تذمر العنصر الطارقي مما دفع بهم للنزوع إلى قيام بالسلسلة من التمردات وكان التمرد الأخير (2012) من اعنف التمردات وأخطرها في تاريخ جمهورية مالي ، نظرا لطبيعة التطورات الامنية التي صاحبها، إذ اندلع بفعل عودة ألاف الطوارق الماليين من ليبيا إلى وطنهم الأم مدججين بالأسلحة والعتاد العسكري، وتكمن خطورة هذا التمرد في كونه كان سببا في إفراز أحداث متسارعة سواء على المشهد الوطني او الإقليمي ومن بينها إعلان عن استقلال إقليم ازواد في شمال مالي و ما قد يكون له انعكاسات سواء على المستوى القريب او البعيد على دول المجاورة التي تشترك في نفس التركيبة البشرية .

أدى تسارع الأحداث وتطورها في شمال مالي المتمثلة في وقوع الانقلاب العسكري الذي يعد الانقلاب الخامس على السلطة المركزية ببماكو، مرورا باستقلال ازواد و اتجاه الدولة المالية إلى طريق مسدود ، لاسيما مع تفاقم خطر الجماعات الإرهابية والتي سيطرت على شمال مالي وارتباطها العضوي والوظيفي بعناصر التنظيم الإجرامي، فضلا عن تنامي مخاوف الدول إقليميا ودوليا من انهيار الدولة المالية وسقوطها في مستنقع الإرهاب إلى تبني القرار القاضي بالضرورة التدخل العسكري الفرنسي في مالي لتتبع الفلول الإرهابي والحد من مخاطره مخافة امتداده للعاصمة باماكو فضلا عن إمكانية تصديره لدول الجوار وعلى الصعيد العالمي.

والمتتبع لقرار التدخل العسكري الفرنسي في مالي والذي جاء استجابة للطلب الرسمي للحكومة المالية يلمس من الوهلة الأولى أن الدوافع التدخل كانت للقضاء على الجماعات الإرهابية المسلحة والعمل على استئصال جذورها في المنطقة، إلا أن نتائج الدراسة تؤكد أن تلك الأسباب ماهي إلا أسباب ظاهرية وواهية مخفية خلفها دوافع مصلحية لفرنسا ، حيث تعد هذه الأخيرة صاحبة الإرث الاستعماري في المنطقة، رأت انه من خلال تدخلها يمكن أن تسترجع نفوذها التقليدي الذي شهد تراجعا كبيرا في السنوات الأخيرة بحكم التنافس بين القوى الدولية وكذا صعود قوى إقليمية مثل (الصين..) .

كما كان النفط ذات الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية الهامة، واليورانيوم المصدر للطاقة النووية لفرنسا محط أنظارها وسبب تدخلها خاصة وان أوروبا تشهد أزمة مالية واقتصادية خانقة، إذ تعمل فرنسا على

خاتمة

استغلال أزمة مالي لتحقيق مزيدا من النفوذ، والاستحواذ على المزيد من الثروات، والسيطرة على هذا الإقليم الحيوي، دون الاكتراث لما قد تؤول إليه دولة مالي بعد الحرب من دولة فاشلة او منهارة ، او ما ستعانيه منطقة الساحل الإفريقي جراء استمرار الفوضى والتردي الأمني في شمال مالي.

وفي نفس السياق كان للتدخل الفرنسي في مالي انعكاسات على المنطقة، وبما أن هذه الأخيرة تعد العمق الإستراتيجي للجزائر، فإنه من الجلي أن تتأثر هي الأخرى بمجريات الدائرة الجيوسياسية الإفريقية وبما يدور حولها، حيث أفرز التدخل الفرنسي في شمال مالي ارتدادات خطيرة على أمنها الوطني، ويتجلى ابرز تهديد في الهجوم الإرهابي على المجمع الغازي باتقنتورين والذي كاد أن يكون ضربة للاقتصاد الوطني وكارثة حقيقية على الجزائر ، فضلا عن التداعيات الامنية هناك تداعيات اجتماعية والمتمثلة في إمكانية إثارة نعرات الطوارق في الجنوب الجزائري، والذي من شانه أن يهدد الوحدة الترابية ويقوض الأمن بالجزائر، وقد مثل إدراك الجزائر بالمختلف التهديدات التي تتعرض لها وبمجمل التحديات التي يمكن آن تهدد أمنها ، وقصد إبقاء البلاد في منأى عن هذه المخاطر عملت على تبني مقاربة شاملة للتعامل مع الأزمة في مالي والمرتكزة على جوانب عدة، فقد تبنت الجزائر ميكانزمات ذات طبيعة اللينة والتي تنحصر في الاليات الدبلوماسية والسياسية والتنموية، وعلى ميكانزمات ذات طبيعة صلبة والمتمثلة في الاليات الأمنية والعسكرية .وهذا لتحييد ومواجهة التهديدات والأخطار التي تحدق بالأمن الإقليمي والذي سينعكس وبالضرورة على الامن الوطني الجزائري ،وبهذا الجزائر تسعى لبناء امن المنطقة(امن دول الجوار) من خلال إستراتيجية استباقية ويقظة اتجاه الأزمات ما يدل على إيمان الجزائر بان أمن دول الجوار هو أمنها واستقرار الساحل الإفريقي ما هو إلا ضمان لوحدة الترابية والسلامة الوطنية للجزائر .

وفي الختام فّإن الدبلوماسية الامنية الجزائرية في حاجة إلى إعادة قراءة سياسية وامنية والتي يجب تشمل المنظومات التالية:

خاتمة

- ✓ إعادة قراءة مدى نجاعة الدبلوماسية الامنية الجزائرية وقدرتها على ان تستجيب لوزن الدولة وقدرتها الجيوسياسية.
- ✓ إعادة النظر في ضمان إجراءات دستورية تعطي الجيش الوطني الجزائري حق التدخل وتتبع فلول الجماعات الإرهابية والتهديدات الصلبة الآتية من خارج حدود الدولة ، بما يضمن تفادي الوقوع في خروقات من شانها تعمل على تقويض الأمن الوطني.
- ✓ إعادة قراءة واقع الامن الجزائري بشكل استشرافي يقوي الجيش الجزائري ويضمن احترافية أكبر له مما يساهم في ضمان سلامة الحدود الجزائرية من التهديدات الصلبة والناعمة.

وحسب الواقع المستقبلي:

- ✓ تبقى العقدة الأمنية هي الأساس في المدى المنظور لأية علاقات جزائرية–إفريقية؛ وذلك في ظل تنامي وتزايد "الفشل الدولتي" والهشاشة الاقتصادية والأمنية لإفريقيا.
- ✓ المشكل الأعقد بعد الإضافة إلى هشاشة الدولة "المالية" وإعادة بنائها قد يكمن في موريتانيا التي تُظهر جميع المؤشرات كونها ستصبح في المستقبل الحاضنة الإستراتيجية لجميع عوامل الفشل الدولتي الجواري، والتهديد العنفي، وهي للأسف الشديد "غائبة "أو "مغيّبة" في التخطيط الاستراتيجي للمقاربات الأمنية الإقليمية والدولية في اللحظة الراهنة.
- ✓ ستبقى الجزائر حجر الارتكاز، باعتبارها تحاول إدارة "صناعة الاستقرار" في العمق الإفريقي الذي يميزه "ساحل الأزمات"، وستكون صناعة الاستقرار في حالات كثيرة لصالح الانشغال بالقضايا الأمنية المحلية على حساب "المقاربة الاقتصادية والتنموية.

قائمة الأشكـــــــــــــال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (01)	الموقع الجغرافي لجمهورية مالي.	03
الشكل (02)	الخريطة السياسية لمالي والمناطق الرئيسية بها.	11
الشكل (03)	أسباب ومصادر النزاعات الدولية والداخلية	17
الشكل (04)	خريطة للغارات الجوية الفرنسية على مناطق انتشار الجماعات المسلحة في مالي.	51
الشكل (05)	اختطاف الأجانب بالساحل الإفريقي منذ 2003-2010.	73
الشكل (06)	موقع تنفيذ العملية الإرهابية (إن أميناس) بإليزي.	80
الشكل(07)	صور وأشكال الجريمة المنظمة	85
الشكل (08)	تقييم نشاط الشرطة القضائية للدرك الوطني ونسبة الجرائم(الجريمة المنظمة)	91
الشكل (09)	*العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة*	93
الشكل (10)	العلاقة الوظيفية بين الإرهاب والجريمة المنظمة	95
الشكل (11)	الهجرة غير الشرعية حسب الجنسيات 2008 (مالي):	110
الشكل (12)	محاور عبور المهاجرون غير الشرعيين	111

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
جدول (01)	: المناطق الثمانية في مالي والمساحة التي تحتلها كل منطقة .	10
جدول (02)	حصيلة القتلى و الجرحى لفترة مابين 1993- 2000.	71
جدول رقم (03)	تطور عمليات الإرهابية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي مابين سبتمبر 2001- 2009.	75
جدول رقم (04)	إحصائيات حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر من الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008.	109

الملاحق

الأمم المتحدة S/RES/2085 (2012)

مجلس الأمن

Distr.: General
20 December 2012

القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٨٩٨، المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراريه ٢٠٥٦ (٢٠١٢) و ٢٠٧١ (٢٠١٢)، وإلى بياني رئيسه المؤرخين ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/PRST/2012/7) و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/PRST/2012/9) وإلى بياناته الصحفية عن مالي المؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ و ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ و ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ و ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يؤكد أن الحالة في شمال مالي وتخندق الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية لا يزالان يشكلان تهديدا خطيرا وملحا بالنسبة إلى السكان في جميع أنحاء مالي، وإلى الاستقرار في منطقة الساحل، والمنطقة الأفريقية عموما، والمجتمع الدولي ككل،

وإذ يدين بقوة استمرار تدخل أعضاء القوات المسلحة وقوات الأمن المالية في عمل السلطات الانتقالية لمالي، **وإذ يؤكد** ضرورة العمل على وجه السرعة من أجل إعادة إرساء الحكم الديمقراطي والنظام الدستوري في مالي، **وإذ يحيط علما** بالجهود الحالية التي يبذلها الأمين العام، بما في ذلك عن طريق الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، لمساعدة السلطات الانتقالية لمالي في وضع خريطة طريق للعملية الانتخابية والحوار الوطني،

وإذ لا يزال يساوره شديد القلق إزاء انعدام الأمن واستمرار الأزمة الإنسانية البالغة في منطقة الساحل، والتي تزداد تعقيداً بسبب وجود جماعات مسلحة، تشمل حركات انفصالية وشبكات إرهابية وإجرامية، وتزايد ما تقوم به من أنشطة، وكذلك بسبب تواصل

الرجاء إعادة استعمال الورق

انتشار الأسلحة الواردة من داخل المنطقة ومن خارجها، مما يهدِّد السلام والأمن والاستقرار في دول هذه المنطقة،

وإذ يدين بقوة جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها في شمال مالي متمردون مسلحون وإرهابيون وجماعات متطرفة أخرى، بما في ذلك ممارسة العنف ضد المدنيين، وخاصةً النساء والأطفال، وأعمال القتل وأخذ الرهائن والنهب والسرقة وتدمير المواقع الثقافية والدينية وتجنيد الأطفال، **وإذ يكرر تأكيد** على أن بعض تلك الأفعال قد يشكل جرائم تقع تحت طائلة نظام روما الأساسي وعلى ضرورة مساءلة مرتكبيها، وإذ يلاحظ أن السلطات الانتقالية في مالي قد أحالت الوضع السائد في شمال مالي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى المحكمة الجنائية الدولية في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢،

وإذ يشير إلى رسالة السلطات الانتقالية في مالي المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام، والتي تطلب فيها الإذن بنشر قوة عسكرية دولية، من خلال قرار لمجلس الأمن وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل مساعدة القوات المسلحة المالية في استعادة المناطق المحتلة في شمال مالي، **وإذ يشير أيضا** إلى رسالة السلطات الانتقالية في مالي المؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام، والتي تؤكد فيها ضرورة دعم الجهود الوطنية والدولية، بسبل تشمل نشر مثل هذه القوة العسكرية الدولية، من أجل تقديم مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في شمال مالي إلى العدالة،

وإذ يحيط علما بتأييد المفهوم الاستراتيجي لحل الأزمة في مالي في الاجتماع الثاني لفريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي، المعقود في باماكو في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بحضور الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبلدان المنطقة وشركاء دوليين آخرين، وإقراره من جانب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢،

وإذ يحيط علما بالبيان الختامي الصادر عن الدورة الاستثنائية لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقودة في أبوجا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وبالبيان اللاحق الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اللذين أيدا المفهوم الاستراتيجي المشترك للعمليات فيما يتعلق بالقوة العسكرية الدولية وقوات الدفاع والأمن المالية،

وإذ يرحب بتعيين رومانو برودي مبعوثا خاصا للأمين العام لمنطقة الساحل، وبتعيين بيير بويويا ممثلا ساميا للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل، **وإذ يشجعهما** على تنسيق عملهما بصورة وثيقة مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومع وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،

وإذ يرحب بجهود الوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدعم من الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، ومنظمة التعاون الإسلامي، والبلدان المجاورة لمالي،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في مالي المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (S/2012/894)، الذي دعا فيه إلى مواصلة العمل في المسارين السياسي والأمني وإيجاد حل شامل للأزمة في مالي،

وإذ يشدد على أن السلطات المالية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حل الأزمات المتشابكة التي تواجه البلد وأن أي حل دائم للأزمة يجب أن يكون بقيادة مالية،

وإذ يشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم من أجل حل الأزمة في مالي عن طريق اتخاذ إجراءات منسقة لتلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل والتي تشمل الأمن والتنمية والمسائل الإنسانية،

وإذ يقرر أن الحالة في مالي تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

أولا – العملية السياسية

١ – **يحث** السلطات الانتقالية في مالي على أن تقوم، تمشيا مع الاتفاق الإطاري المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الذي تم التوقيع عليه تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالانتهاء من وضع خريطة طريق انتقالية من خلال حوار سياسي شامل وعريض القاعدة، وبالاستعادة التامة للنظام الدستوري والوحدة الوطنية بسبل تشمل إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ذات مصداقية وشاملة للجميع وفي جو سلمي وفقا للاتفاق المشار إليه أعلاه والذي يدعو إلى إجراء الانتخابات بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٣ أو في أقرب وقت ممكن من الناحية التقنية، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يواصل، بالتنسيق الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، مساعدة السلطات الانتقالية في مالي على إعداد خريطة الطريق المشار إليها، بما في ذلك إجراء عملية انتخابية تقوم على

قواعد أساسية راسخة وتحظى بتوافق الآراء، **ويحث كذلك** السلطات الانتقالية في مالي على ضمان التنفيذ في الوقت الملائم؛

٢ - **يطالب** بأن تقطع جماعات المتمردين في مالي جميع صلاتها بالمنظمات الإرهابية، ولا سيما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات المرتبطة به، وبأن تتخذ تدابير ملموسة وواضحة في هذا الصدد، **ويحيط علما** بإدراج حركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة التي وضعتها وتتولاها اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، **ويكرر كذلك تأكيد استعداده** لمواصلة اعتماد المزيد من الجزاءات الموجهة، بموجب النظام المشار إليه أعلاه، ضد جماعات المتمردين والأفراد الذين لا يقطعون جميع صلاتهم بتنظيم القاعدة وما يرتبط به من جماعات، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا؛

٣ - **يحث** السلطات الانتقالية في مالي على أن تعجل بوضع إطار ذي مصداقية للتفاوض مع جميع الأطراف في شمال مالي الذين قطعوا جميع صلاتهم بالمنظمات الإرهابية، ولا سيما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات المرتبطة به بما في ذلك حركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا، والذين يعترفون، دون شروط، بوحدة دولة مالي وسلامتها الإقليمية، ولغرض معالجة الشواغل الطويلة الأمد لدى الطوائف في شمال مالي، **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، عن طريق ممثله الخاص لغرب أفريقيا، وبالتنسيق مع وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل، ومنظمة التعاون الإسلامي باتخاذ الخطوات المناسبة لمساعدة السلطات الانتقالية في مالي على تحسين قدرات الوساطة لديها وتيسير وتعزيز إجراء مثل هذا الحوار؛

٤ - **يشجب** الظروف التي أدت إلى استقالة رئيس الوزراء وإقالة الحكومة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، **ويكرر** مطالبته بأن يمتنع جميع أعضاء القوات المسلحة عن أي تدخل في عمل السلطات الانتقالية، **ويعرب عن استعداده** للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة، عند الاقتضاء، ضد من يقومون بأعمال من شأنها أن تقوض السلام والاستقرار والأمن في مالي، بمن فيهم من يعملون على الحيلولة دون عودة النظام الدستوري في البلد؛

٥ - **يهيب** بجميع الدول الأعضاء تنفيذ التزاماتها عملا بقراريه ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢)، **ويدين بقوة** حوادث الاختطاف وأخذ الرهائن التي يقوم بها تنظيم القاعدة في مالي وعبر منطقة الساحل سعيا إلى جمع الأموال أو الحصول على تنازلات سياسية؛

ثانيا – العملية الأمنية

تدريب القوات المالية

٦ – **يؤكد** الأهمية الحيوية لتوحيد ونشر قوات الدفاع وقوات الأمن المالية في جميع أنحاء إقليم مالي من أجل ضمان أمن واستقرار مالي في الأجل الطويل وحماية شعب مالي؛

٧ – **يحث** الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية على القيام بصورة منسقة بتقديم المساعدة والخبرة الفنية والتدريب، بما في ذلك في مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان والدعم في مجال بناء القدرات، إلى قوات الدفاع والأمن المالية، بما يتمشى واحتياجاتها المحلية من أجل إعادة بسط سلطة دولة مالي على كامل إقليمها الوطني، ودعما لوحدة مالي وسلامتها الإقليمية، وللحد من التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية والجماعات المرتبطة بها، **ويدعوهم** كذلك إلى القيام بصورة منتظمة بإبلاغ الأمانة العامة بمساهماتهم في هذا الشأن؛

٨ – **يحيط علما** بالتزام الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بإعادة بناء قدرات قوات الدفاع والأمن المالية، بما في ذلك النشر المزمع لبعثة عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي في مالي لتقديم التدريب والمشورة لقوات الدفاع والأمن المالية؛

نشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية

٩ – **يقرر** أن يأذن بنشر بعثة دعم دولية في مالي بقيادة أفريقية لفترة أولية مدتها عام واحد، تقوم باتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما يتمشى مع قواعد القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان المعمول بها، ومع الاحترام التام لسيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، من أجل إنجاز المهام التالية:

(أ) المساهمة في إعادة بناء قدرة قوات الدفاع والأمن المالية، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين الآخرين المشاركين في هذه العملية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الأخرى؛

(ب) دعم السلطات المالية في استعادة مناطق الشمال من إقليمها الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة الإرهابية والمتطرفة، وفي الحد من التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا، والمنظمات المتطرفة المرتبطة بها، مع اتخاذ التدابير الملائمة للحد من أثر الإجراءات العسكرية على السكان المدنيين؛

(ج) الانتقال إلى أنشطة تحقيق الاستقرار من أجل دعم السلطات المالية في حفظ الأمن وتدعيم سلطة الدولة من خلال القدرات الملائمة؛

(د) دعم السلطات المالية في مسؤوليتها الرئيسية المتمثلة في حماية السكان؛

(هـ) دعم السلطات المالية في تهيئة بيئة آمنة من أجل عملية لإيصال المساعدة الإنسانية بقيادة مدنيين والعودة الطوعية للمشردين داخليا واللاجئين، عند الطلب، وفي حدود قدراتها وبالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية؛

(و) حماية أفرادها ومنشآتها وأماكن عملها ومعداتها والمهمة التي تضطلع بها، وضمان أمن وحرية تنقل أفرادها؛

١٠ - **يطلب** إلى الاتحاد الأفريقي أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمين العام والمنظمات الدولية الأخرى والشركاء الثنائيين ذوي الصلة بالأزمة في مالي، بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن كل ٦٠ يوما بشأن نشر بعثة الدعم الدولية وأنشطتها، بما في ذلك في مرحلة ما قبل بدء العمليات الهجومية في شمال مالي، يتناول ما يلي: '١' التقدم المحرز في العملية السياسية، بما في ذلك خريطة الطريق لاستعادة النظام الدستوري، والمفاوضات بين السلطات المالية وجميع الأطراف في شمال مالي ممن قطعوا جميع صلاتهم بالمنظمات الإرهابية؛ '٢' التدريب الفعال للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة لكل من بعثة الدعم الدولية وقوات الدفاع والأمن المالية في إطار التزاماتها بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون المهاجرين؛ '٣' الاستعداد العملياتي لبعثة الدعم الدولية، بما في ذلك مستوى قيادة الموظفين وتجهيز الوحدات، وتكيُّفها العملياتي مع ظروف المناخ والتضاريس والقدرة على إجراء عمليات مسلحة مشتركة بمساندة لوجستية ومساندة نيران جوية وبرية؛ '٤' كفاءة تسلسل القيادة في بعثة الدعم الدولية، بما في ذلك تعاملها مع قوات الدفاع وقوات الأمن المالية، **ويعرب كذلك** عن رغبته في الرصد الدقيق لهذه المعايير المرجعية قبل بدء العمليات الهجومية في شمال مالي؛

١١ - **يؤكد** على ضرورة زيادة تحسين التخطيط العسكري قبل بدء العملية الهجومية، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتنسيق الوثيق مع مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والبلدان الأخرى في المنطقة، وسائر الشركاء الثنائيين والمنظمات الدولية، بمواصلة دعم عملية التخطيط والتحضير لنشر بعثة الدعم الدولية وإبلاغ المجلس بصورة منتظمة بالتقدم المحرز في العملية، **ويطلب** أن يؤكد الأمين العام مسبقا ارتياح المجلس إزاء العملية الهجومية العسكرية المزمعة؛

١٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم الدعم إلى سلطات مالي، حسبما وعندما تطلب ذلك، في المجالات الحساسة مما سيكون لازما أثناء أو عقب أي عملية عسكرية في شمال مالي، فيما يتعلق ببسط سلطة دولة مالي، بما في ذلك مؤسسات سيادة القانون والأمن، والإجراءات المتعلقة بالألغام، وتعزيز الحوار الوطني، والتعاون الإقليمي، وإصلاح قطاع الأمن، وحقوق الإنسان، وعملية التسريح الأولية، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم؛

الدعم الدولي

١٣ - **يهيب** بالدول الأعضاء، بما في ذلك دول منطقة الساحل، أن تواصل المساهمة بقوات في بعثة الدعم الدولية لتمكين البعثة من الوفاء بولايتها، **ويرحب** بما جرى التعهد به بالفعل بالمساهمة بقوات من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، **ويشجع كذلك** الدول الأعضاء على التعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة، والبلدان المساهمة بقوات، والجهات المانحة الأخرى تحقيقا لهذه الغاية؛

١٤ - **يحث** الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والدولية، على أن تقدم الدعم بصورة منسقة إلى بعثة الدعم الدولية، بما في ذلك في مجالات التدريب العسكري، والتزويد بالمعدات، والاستخبارات، والدعم اللوجستي، وأي مساعدة لازمة في إطار الجهود المبذولة للحد من التهديد الذي تمثله المنظمات الإرهابية بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الوحدة والجهاد، وما يرتبط بها من جماعات متطرفة وفقاً لأحكام الفقرة ٩ (ب)، وبالتعاون الوثيق مع بعثة الدعم الدولية والسلطات المالية؛

١٥ - **يهيب** بالسلطات الانتقالية في مالي وسائر الأطراف في مالي أن تتعاون بصورة تامة مع نشر بعثة الدعم الدولية وعملياتها، ولا سيما عن طريق ضمان سلامتها وأمنها وحرية تنقلها دون عوائق وفتح سبل الوصول الفوري أمامها في جميع أنحاء إقليم مالي من أجل تمكينها من الوفاء التام بولايتها، **ويهيب كذلك** بالبلدان المجاورة لمالي أن تتخذ التدابير الملائمة لدعم تنفيذ ولاية بعثة الدعم الدولية؛

١٦ - **يطالب** بأن يتخذ جميع الأطراف في مالي التدابير الملائمة التي تكفل سلامة وأمن موظفي وإمدادات المعونة الإنسانية، **ويطالب كذلك** بأن يكفل جميع الأطراف في مالي إتاحة الوصول الآمن ودون عائق من أجل إيصال المعونات الإنسانية لمن هم في حاجة إلى المساعدة في جميع أنحاء مالي، وفقا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمساعدة الإنسانية؛

حقوق الإنسان

١٧ - **يشدد** على أن السلطات المالية تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين في مالي، **ويشير كذلك** إلى قراراته ١٦٧٤ (٢٠٠٦) و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) بشأن حماية المدنيين في التراع المسلح، وقراراته ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١٠) بشأن الأطفال والتراع المسلح، وقراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، **ويهيب** بجميع القوات العسكرية في مالي أن تأخذ أحكامها في الاعتبار؛

١٨ - **يؤكد** أن أي دعم تقدمه الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول الأعضاء في إطار العملية العسكرية في مالي سيكون وفقا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، **ويطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يكفل توافر القدرة ذات الصلة في إطار وجود الأمم المتحدة على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٣ أدناه لغرض مراعاة الالتزام بأحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالعمليات العسكرية في شمال مالي، وأن يضمِّن تقاريره المنتظمة إلى مجلس الأمن، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٤ أدناه، معلومات عن حالة المدنيين في شمال مالي وعن أي انتهاكات لقانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وقانون اللاجئين في شمال مالي، وأن يسدي المشورة بشأن سبل التخفيف من الآثار الضارة للعمليات العسكرية على السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال؛

١٩ - **يطلب** من بعثة الدعم الدولية أن تقوم، وفقا لولايتها، بدعم الجهود الوطنية والدولية، بما في ذلك جهود المحكمة الجنائية الدولية، من أجل تقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في مالي إلى العدالة؛

التمويل

٢٠ - **يهيب** بالدول الأعضاء والمنظمات الدولية تقديم الدعم المالي والمساهمات العينية إلى بعثة الدعم الدولية بما يساعد على نشرها وتنفيذ ولايتها، **ويرحب** بما أبداه الاتحاد الأوروبي من استعداد لتقديم هذا الدعم المالي إلى البعثة عن طريق حشد الأموال من مرفق السلام الأفريقي؛

٢١ - **يعرب عن اعتزامه** النظر في أن يقدم إلى البعثة مجموعة عناصر دعم لوجستي ممولة من التبرعات والأمم المتحدة، تشمل معدات وخدمات لفترة أولية مدتها عام واحد، **ويحيط علما** بالرسالة التي وجهها الأمين العام (S/2012/926) بشأن إمكانية نشر مجموعة

عناصر الدعم اللوجستي إلى البعثة، وبشأن التكاليف المالية للدعم، **ويطلب**، في هذا الخصوص، إلى الأمين العام أن يقوم، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسلطات المالية، مواصلة وضع وتحسين الخيارات المتاحة فيما يتعلق بهذه المجموعة من عناصر الدعم الممولة من التبرعات والأمم المتحدة وذلك في غضون ٣٠ يوما من اتخاذ هذا القرار، بما في ذلك تقديم توصيات مفصلة بشأن التنفيذ السريع والفعال والمتسم بالشفافية؛

٢٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا يمكن للدول الأعضاء من خلاله أن تقدم دعما ماليا مخصصا و/أو غير مخصص للبعثة و/أو لتدريب وتجهيز قوات الدفاع والأمن المالية، **ويطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتقديم الدعم اللازم لعقد مؤتمر للمانحين لالتماس التبرعات لهذا الصندوق الاستئماني في أقرب وقت ممكن، **ويهيب** بالدول الأعضاء التبرع لهذا الصندوق بسخاء وعلى وجه السرعة، مع ملاحظة أن وجود الصندوق الاستئماني لا يمنع إبرام ترتيبات ثنائية مباشرة، **ويطلب كذلك** إلى الاتحاد الأفريقي أن يقوم، بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمين العام، بتقديم طلب الميزانية إلى الصندوق الاستئماني المذكور؛

وجود الأمم المتحدة وتقديم التقارير

٢٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع السلطات المالية، بإنشاء وجود متعدد الأطراف للأمم المتحدة في مالي وذلك لغرض تقديم الدعم بصورة منسقة ومتسقة إلى '١' العملية السياسية الجارية؛ '٢' العملية الأمنية، وفقا للفقرة ١٢ أعلاه، وبما يشمل تقديم الدعم في مراحل التخطيط والنشر والعمليات المتعلقة بالبعثة، ولذلك **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في أقرب وقت ممكن مقترحات تفصيلية ومحددة لمزيد من النظر فيها؛

٢٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم بصورة منتظمة بالحالة في مالي، وأن يعود إلى إبلاغ المجلس، من خلال تقارير خطية تقدم كل ٩٠ يوما، عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك عن دعم الأمم المتحدة للجهود السياسية والأمنية المبذولة لحل الأزمة في مالي، ونشر بعثة الدعم الدولية في مالي والاستعدادات المتعلقة بها، ومعلومات مستكملة وتوصيات فيما يتصل بمجموعة عناصر الدعم الممولة من التبرعات والأمم المتحدة المقدمة إلى البعثة؛

٢٥ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المراجع

قائمة المراجع:

أ- الوثائق الرسمية :

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 2008، (الجزائر: دار الحديث للكتاب، 2008.)

ب- الكتب:

1. أسبر، أمين. ***إفريقيا سياسيا واقتصاديا وإجتماعيا***. سوريا: دار دمشق، 1985.
2. البداينة ،ذياب بن موسى. ***الندوة العلمية أهمية قواعد البيانات الخاصة بمكافحة الإرهاب: قاعدة مكافحة إرهاب عربية***.القصيم: مركز الدراسات والبحوث،2009.
3. البشري، محمد الأمين. ***الفساد والجريمة المنظمة***. الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2007.
4. الجمل، شوقي عطا الله. إبراهيم، عبد الله عبد الرزاق. ***تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر***. الرياض: دار الزهراء والتوزيع، ط2، 2002.
5. الحسن ،محمد نور عثمان.المبارك، ياسر عوض الكريم. ***الهجرة غير المشروعة والجريمة***. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2008.
6. بغدادي، عبد السلام.***الجماعات العربية في إفريقيا :دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في إفريقيا جنوب الصحراء***. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ،ط.2005،1.
7. دبلة، عبد العالي. ***الدولة رؤية سوسيولوجية***. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
8. عبد العزيز، يحي. ***تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن 16 إلى القرن 20***. الجزائر: درا هومة للطبع والنشر،2001 .
9. فرغلي، هارون. ***الارهاب العولمي .. وإنهيار الإمبراطورية الامريكية !!***. .مراجعة وتقديم : سامي فريد، القاهرة : دار الوفى للنشر، ديسمبر 2006.
10. محمود،خليل أحمد. ***الجريمة المنظمة، الإرهاب وغسيل الأموال***.القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2008.

11. مظلوم، محمد جمال. ***الأمن غير التقليدي***.الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط.1، 2012.

12. يوسف، حسن يوسف.***الجريمة الدولية المنظمة في القانون الدولي***.القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2011.

ج- المجلات :

1. (دون مؤلف)،"مقاربة دول الميدان...فعالة لكن يجب تعزيزها،" **مجلة الجيش** ، ع. 579 (أكتوبر 201)،

2. (دون مؤلف)،الاستراتيجية الدبلوماسية والعسكرية : تنسيق وتشاور مستمر، ***مجلة الجيش***، ع. 579،(اكتوبر2011).

3. (دون مؤلف) "طائرات قوات الجوية تنقل مساعدات انسانية لدول الافريقية"، ***مجلة الجيش***،ع.597.(2013)

4. (دون مؤلف)، "الهجوم الإرهابي على مركب الغاز بتقنتورين بولاية إليزي : الجزائر تصر على مكافحة الإرهاب بكل حزم"لا تفاوض مع الإرهابيين"، **مجلة الجيش**"، ع.594،(جانفي 2013)،

5. (دون المؤلف)،"إفريقيا ...الحروب التي تعرقل التنمية"، **مجلة الجيش**، ع. 579،(اكتوبر 2011).

6. ." ندوة الجزائر الدولية : دفع الشراكة وجهود الامن والتنمية"، **مجلة الجيش، 2013.**

7. ابو الفاضل، محمد. "الأبعاد الإقليمية لانقلاب مالي"، ***السياسة الدولية*** ، **ع.105 (1991).**

8. السيد، يسين . "العقل الإرهابي والتطرف الإيديولوجي : تحليل ثقافي"،**كراسات إستراتيجية** ، ع. 216، (2010).

9. الشافعي، بدر حسن. " استثناء باماكو : هل يفتح انقلاب مالي الطريق أمام " الربيع الإفريقي" ؟ ***مجلة السياسة الدولية*** ، ع.

10. اوقاسي، حكيمة." مساعدات انسانية لمالي"، **مجلة الجيش**، ع. 603، (أكتوبر 2013).

11. حروري، سهام . الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي، ***مجلة المفكر***، ع .5.

12. زياني، صالح. "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة" ، **مجلة الفكر** ،ع.5.

a. ع .36(2012،) .

13. عبد الحليم، إيمان احمد ."سيناريو الأفغنة : مألات العملية العسكرية الفرنسية في شمال مالي"، **مجلة السياسة الدولية**،ع. (5مارس 2013).

14. لخضاري، منصور. "الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر"، **مجلة شؤون الأوسط** ، ع. 143(خريف 2012).

15. لخضاري، منصور.الساحل الافريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائر، الجزائر: محاضرات الثقافة العامة، مديرية الإتصال والاعلام والتوجيه،2012.

16. ليتيم، نادية ." البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، ***مجلة السياسية الدولية***، ع 183(جانفي 2011).

17. مادي، ابراهيم. " الأزمة السياسية في مالي"، **مجلة أفاق إفريقية** ،م.10،

18. مجلة الجيش، **إحباط محاولة تسلل إلى التراب الوطني** ، ع .594، (جانفي 2013)، ص .16.

19. محمد عبد الحليم، اميرة." ما بعد التدخل: التداعيات الداخلية والإقليمية للحرب في مالي"، **السياسة الدولية**، ع. 192، (أفريل 2013).

20. محمود، حسين ." جمهورية مالي" ، **أفاق افريقية** ، ع. 26 (2007).

21. مفلح، عصام ." مفهوم الإرهاب والموقف الدولي إرهاب الدولة وإرهاب المنظمات "،**مجلة الفكر السياسي** ، ع. 17 ، (2002) .

22. نائف ،نبيل حاجي . **الدولة الناجحة والدولة الفاشلة : أسرار وعوامل القوة والضعف** ، ***العرب الأسبوعي***، السبت 2008/9/6.

23. ولد بابا حمادي ،" وزير الشؤون الخارجية والتعاون لموريتانيا: "بناء تصور مشترك لظاهرة الإرهاب"، **مجلة الجيش**، 579(أكتوبر 2011).

د- المقالات :

1- صايج، مصطفى. "إدارة النزاع في شمال مالي: خيارات وسيناريوهات".جامعة الجزائر 3.

2- ناجي، عبد النور . "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط : ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي" ، قسم العلوم السياسية ، جامعة عنابة، الجزائر.

ه- الوثائق غير المنشورة:

1. العايب، سليم . **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي** ، مذكرة الماجسيتر غير منشورة. جامعة الحاج لخضر :كلية الحقوق، 2010-2011 .
2. الكلوب، وائل محمود . ***دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر (2001-2009)***، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، ماي 2011.
3. بركان، إكرام . ***تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية***، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، 2009-2010.
4. بلعيد، منيرة . ***السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992-2002***، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة منتوري قسنطينة: 2005
5. بن عائشة،محمد الأمين. ***الدبلوماسية الجزائرية تجاه أزمة مالي 2012-2013***، مذكرة ماستر غير منشورة جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية، جوان 2013.
6. بوسكين، سليم. ***التهديدات غير التقليدية للأمن الوطني الجزائري*** ، رسالة ماستر غير منشورة ، جامعة الجزائر 3: سبتمبر 2012.
7. بويبية، نبيلة . ***المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى***، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر3: 2010-2011).
8. حمزة، حسام. ***الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري*** ، مذكرة ماجيستير غير منشورة. جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق ، 2010-2011.

9. زرقاني، لامية.***حركة الازواد في مالي وتاثيراتها على الأمن القومي الجزائري 1990 -2011 ، مذكرة ماستر غير منشورة. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية:2011-2012.***

10. شاكر، ظريف. ***البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات،*** مذكرة ماجستير غير منشورة .جامعة الحاج لخضر :كلية الحقوق، 2008-2010.

11. عشوي،علي. ***سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي،*** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: 1997.

12. عمورة، أعمر. ***التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي -مقاربة جيو امنية،*** مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر 3: 2011.

13. قادري،سمية. ***سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي 2003-2012 ،*** رسالة ماستر غير منشورة. جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية، سبتمبر 2012.

14. قاسمي. هناء. بن الشيهب،عبد الرؤوف. ***_المقترح الجزائري لإدارة أزمة مالي في ظل التطورات الراهنة*** ، مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة قسنطينة 3:

15. قجالي، محمد. ***ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية*** ،رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر: ،1990

16. قشي،عاشور. ***أليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي*** ، مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة الجزائر 3: سبتمبر 2012.

17. قلاع الضروس، سمير. ***المقاربة الجزائرية لبناء الامن في منطقة الساحل الإفريقي،*** رسالة ماجستير غير منشورة .جامعة الجزائر 3: 2012-2013.

18. كزيز ،شهيناز. ***أزمة مالي وتداعياتها على الأمن الإقليمي من المساعي السلمية إلى التدخل العسكري (2011-2013)***،مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة الجزائر 3: ، جوان 2013.

خ-تقارير:

1. ( )، أزمة مالي: متاهة الإنقلاب والإنفصال،تقدير موقف: ***مركز الجزيرة للدراسات***، 8أفريل 2012.
2. . قوي، بوحنيه . إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي ، تقارير: **مركز الجزيرة للدراسات**،03يونيو 2012.
3. الحاج، ولد ابراهيم. أزمة شمال مالي ...انفجار الداخل وتداعيات الإقليم، تقرير: ***مركز الجزيرة للدراسات***.12 فيفري2012.
4. أونوها، فريدوم. التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة ، تقرير: **مركز الجزيرة للدراسات**،13 فيفري 2013 .
5. ساماكيه، سيكوبا. *الإنقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية*، ترجمة : أشفع ،محمد بابا ولد. تقارير: ***مركز الجزيرة للدراسات***.5أفريل 2012.
6. يحي، زبير. الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب، تقرير: **مركز الجزيرة للدراسات**، 28 نوفمبر 2012.

المحاضرات:

1. المقدم والي، رابح. **مقاربة حول تهريب المهاجرين باعتبارها جريمة منظمة عابرة للوطن**، محاضرة بمدرسة العليا للدرك الوطني بيسر ، الجزائر ، 2010/05/18،
2. بارة، عبد الرزاق ."الحركات الأزماتية في دول الساحل" ، **يوم دراسي الأول في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية** ، مارس 2013.
3. ديارا، عمر." الأزمة في مالي ...محل نقاش " ، **ندوة فكرية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**، 15 أفريل2013.
4. ربيج، علي."انعكاسات الأزمة المالية على الأمن الوطني الجزائري"، حوار مع الأستاذ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يوم 2014/05/15

الصحف :

1. بشوش، نوارة. مختاري،رانية "أدوا مهمة تأمين الانتخابات الرئاسية : اغتيال 11عسكريا وإصابة 5 آخرين في اعتداء إرهابي بتيزي وزو" ، ***الشروق،*** ع. 4353، 21 أفريل 2014.
2. لعلامي جمال ، بعيدا عن التهويل والتأويل: فلول الإرهاب تنتقم من " وليدات الشعب" !، ***الشروق،*** ع. 4353، 21أفريل 2014.
3. نايف حاجي نبيل ، **الدولة الناجحة والدولة الفاشلة : أسرار وعوامل القوة والضعف** ، ***العرب الأسبوعي،*** السبت 2008/9/6.

المواقع الإلكترونية :

1- (بدون مؤلف)، "باستطاعة الجزائر ان تكون أول قوة عسكرية في إفريقيا"، في : http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=1328682 ،

2- (بدون مؤلف) ، ماذا وراء التدخل الفرنسي في مالي؟ في: http://www.alalam.ir/news/14421152

3- (بدون مؤلف)، "قبائل عرب ازواد في جمهورية مالي" في: http://www.azawade.malwa**r**e-s

4- أزنزار، الطوارق في مالي: دولة أزواد ، من أين وإلى اين ، مقال بالمناضلة ،في: http://www.almounadil-a.info/article2988.html

5- إسماعيل ،"أحمد. "قراءات افريقية في ظاهرة الهجرة غير الشرعية" ، اكتوبر 2012، في: wwww.qiraatafrican.com

6- الجزيرة نت،" أبعاد وتداعيات التدخل الفرنسي في مالي"، في : **http://www.islamstory.com**

7- الزاملي، ماجد احمد. "الدولة الفاشلة"، **الحوار المتمدن**،ع. 4049. في : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=352388

8- العذاري ،تغريد رامز هاشم محسن. " الجغرافية السياسية ((المقومات الطبيعية – حجم الدولة – شكل الدولـة))"، **كلية التربية الأساسية، في:**

http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=11&lcd=37085 i

9- الفقير، رائد سليمان ."خصائص وأركان الجريمة الدولية"، **الحوار المتمدن**، ع. 1756، في: http://www.ahewar.org

10- القائد،أسامة. "إحصائيات عن الجيش الجزائري، امكانية تضاعف خلال7 سنوات حسب مركز البحث الاستراتيجي في بروكسل"، منتدى للجيوش العربية، في:http://army.arabepro.com/t8-topic

11- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، في : http://www.dohainstitute.org

12- أميرة محمد عبد الحليم، " تأثير الاظطربات الداخلية على الامن الإقليمي للساحل والصحراء"، في:
http://www.thanwya.com/vb/showthread.php?p=5649545

13- أميرة محمد عبد الحليم، **الحرب في مالي إلى اين؟** الأهرام اليومي، في :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1165896&eid=122

14- آن وولف، "الاستقرار مهما كان الثمن"، في:
http://carnegieendowment.org/sada/2013/04/16

15- **بن زيري، عبد الحق** .جريدة الديار الجزائرية، في قراءة التحولات الجيوبولتيكية الأمنية الحالية في منطقة شمال مالي، في: http://www.adiyaronline.net/index.ph l

16- بوكروح،عبد الوهاب." أنظمة الكترونية لحماية وتامين الحدود: أسلحة ألمانية بمبلغ 14.5 مليار في: http://tablat.top-talk.net/t1073-topic

17- بيان الحركة،في: **http://arabicmna.mnlamov.net**

18- د. باه،محمد سعيد. "التمرد في مالي.... هل يقود إلى إقامة دولة "طوارقية" في غرب أفريقيا ؟" ،مجلة المجتمع،

19- د. برقوق، امحند."منطق الامننة في ساحل الأزمات" ،

20- د. زقاغ ، عادل. "المعضلة الامنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة"، في :
http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=240:-zimbz-&catid=10:2010-12-

21- رزاوي، لخضر."اعتبر تحرير الشمال من سيطرة "الجهاديين" مجرد وهم ..مركز أمريكي يكشف: هذه" الأسباب الخفية" للتدخل الفرنسي في مالي". في : *http://www.echoroukonline.com/ara/articles/176948.html*

22- سالم ،**مروة.** "مالي بين استبداد السلطة والحفاظ على الاستقرار، "في : http://www.ahram.org.eg.aspx

23- شاوش،أمين. "الازمة المالية أفرزت تداعيات سلبية على الامن في المنطقة"، في: http://www.ennaharonline.com

24- شويه،سيف الإسلام ."الإرهاب في الجزائر : الأسس التاريخية و الاجتماعية و الاقتصادية"،في:http://www.droit_dz.com

25- عباس،**عليا.** "تنوع هائل وتداخل لسكان بلاد الأزواد"، في: http://arabi.assafir.com/article

26- عبد القوي، سامي صبري . **الطوارق ودولة "أزواد" عوامل الانفصال وتحديات الاعتراف،** ملف الأهرام الاستراتيجي، في: http://www.ahram.org.eg

27- عمرو،أحمد. "طوارق مالي، سيناريوهات حل الأزمة"، موقع القراءات الإفريقية ، في: http://www.qiraatafican.com

في:http://magmj.com/index.jsp?inc=5&id=9049&pid=2324

في: http://politics -ar.com/ar2/?p=3003

28- ليبوفينتش، أندرو. "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحلفاؤه في مالي، المرصد السياسي،في : http://www.washingtoninstitute.org

29- مادي، إبراهيم أنتي. "الأزمة السياسية في مالي"، دراسات أفاق إفريقية، في : .www.sis.gov/newvr/africanperspective/ar/afrper36/12.

30- **ماذا وراء التدخل الفرنسي في مالي؟** http://www.alalam.ir/news/1442115

31- منتديات مدينة السوق، "تاريخ جمهورية مالي". في: www.allsoque.net

32- موسوعة ويكيبيديا الحرة، قي: http://ar.wikipedia.org

33- موسوعة المقاتل، "دولة مالي:السمات الجغرافية"،في: http ://www.moqetel.com

34- موسوعة المقاتل، التركيب السكاني، في: http ://www.moqetel.com

35- نيكلز ،بنجامين."مالي والتداعيات الإقليمية"، صدى مؤسسة كارينيغي للسلام الدولي، في: http://carnegieendowment.org/sada/2013%A9/g8sr

36- وكالة الأنباء الكويتية كونا ، "الجزائر تؤكد أهمية مساعدة مالي لوضع حد للعمليات الإرهابية "، في:ـ
http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2377918&language=ar

37- ولد سالم، سيدي أحمد. " الأزواد وتاريخ من الصراع في مالي "،مركز الجزيرة للدراسات، في : http://www.aljazeera.net/news/pages/e1a4c505-2f5f-4cf6-a363-bc67a330b96d

38- Statistiques mondiales ,République du mali statistiques, .http://www.statistiques-mondiales.com/mali.htm

39- Algeria :National Security,) :http://radioalgerie.dz/ar/20-04-27-10-44-04/1-politique/11799-2011-11-21-14-49-36

باللغة الأجنبية :

1- Banegas, Richard. et Roland M archal et Julien Meimon , «la fin du pacte colonial ? la politique africaine de la France sous jaques chirac et après, **politique africaine**, no.105, mars 2007

2- Centre de recherches sur le terrorisme depuis le 11 septembre 2001, L'Algérie et la lutte anti –terroriste dans le sahel, décembre 2011.

3- DeWaal , Alex..Is Mali a failed state? World Peace foundation, December, ***https://sites.tufts.edu/reinventingpeace/2012/12/27/is-mali-a-failed-state/.***

4- El-Djeich, **Une tentative de trafic de drogue déjouée**,594, janvier 2013

5- El-Djeich, Avec détermination et bravoure : L'ANP évite un véritable désastre, 594 ,(janvier 2013).

6- Hamida Adjadj, Les conflits sur le continent africain : La solution politique négociée reste la meilleur alternative, **EL-Djeich** , 597, (avril 2013).

7- Hamida, Adjaj, 2012 Bilan annuel de la Gendarmerie nationale, Combattre la crime sous toutes ses forme,El-**Djeich**,596 , mars2013.

8- Tefar, Abedlekeder, Eléments de la position de l'Algérie sur la question du sahel : Situation spécifique au Mali , ***conférence au Ecole Nationale de sciences politiques,*** 2013-2014.

الفهرس

الفهرس

مقدمة..... أ

الفصل الأول : الأزمة المالية بين المعضلات الداخلية والتدخل الأجنبي.....1

المبحث الأول:دراسة جيوبوليتكية لمالي 3

المطلب الأول: الطبيعة الجغرافية لمالي 3

المطلب الثاني: الطبيعة السياسية والاجتماعية لمالي 6

المبحث الثاني: واقع الأزمة في مالي 16

المطلب الأول: محركات الأزمة في مالي 17

المطلب الثاني:جذور وتطورات الأزمة في مالي 23

المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في أزمة مالي.....35

المبحث الثالث: حقيقة التدخل العسكري الفرنسي في مالي.....44

المطلب الأول: القرار الأممي والعملية العسكرية الفرنسية في مالي.....44

المطلب الثاني: التدخل العسكري الفرنسي في مالي: بين الدوافع المعلنة والخفية.....52.

المطلب الثالث: نتائج التدخل الفرنسي في مالي.....57.

الفصل الثاني: تداعيات الأزمة المالية على الأمن الوطني الجزائري.....63.

المبحث الأول: على المستوى العسكري والأمني.....65.

المطلب الأول: التهديد الإرهابي.....65.

المطلب الثاني: انتشار الجريمة المنظمة.....81.

المطلب الثالث: تأجيج المطالب الانفصالية: مشكل الطوارق.....95.

المبحث الثاني: على المستوى السياسي والاجتماعي.....97.

المطلب الأول: معضلة الدولة الفاشلة على الحدود الجزائرية.....97.

المطلب الثاني: مشكلة اللاجئين والهجرة غير الشرعية.....100.

المطلب الثالث: تراجع الدور السياسي الإقليمي للجزائر.....113

المبحث الثالث: على المستوى الاقتصادي.....116.

المطلب الأول: عرقلة المشاريع الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة.....117.

المطلب الثاني: تدهور القطاع السياحي.....118.

الفصل الثالث: الجهود الجزائرية للتعامل مع الأزمة المالية والتهديدات الناشئة عنها ....120.

المبحث الأول: الآليات الدبلوماسية و السياسية.....122

المطلب الأول: الدعوة للحوار السياسي المنتج للحل السلمي .....122.

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في النزاع الطارقي-المالي. .....131.

المبحث الثاني: الآليات العسكرية و الأمنية.....136.

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية.....137.

المطلب الثاني: التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.....142.

المبحث الثالث: الآليات الاقتصادية و التنموية.....149.

المطلب الأول: التنمية رهان للأمن .....149.

المطلب الثاني: المشاريع والدعم الاقتصادي والتنموي..... 151.

خاتمة .....154.

قائمة الأشكال والجداول.....158.

الملاحق.....160.

قائمة المراجع.....170

الفهرس.....183